مجموعة من الباحثين



العرب وإيران

مراجعة في التاريخ والسياسة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

العرب وإيران

مراجعة في التاريخ والسياسة

المساهمون

محمد حامد الأحمري
محجوب الزويري
الطاهر عمارة الأدغم
فاطمة أحمد الصمادي
عزمي بشارة
طلال عتريسي
عبد العلي حامي الدين
موسى الغريري
الحسين الزويري
عبد الوهاب القصاب
وجيه كوثراني

تحرير

عزمي بشارة و محجوب الزويري



العرب وإيران

مراجعة في التاريخ والسياسة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة / محمد حامد الأحمري . . . [وآخ.].

٢٦٩ ص. ؛ ١٧ × ٢٤ سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهارس.

ISBN 978-614-01-0397-9

١. البلدان العربية - العلاقات الخارجية - إيران. ٢. إيران - العلاقات الخارجية - البلدان العربية. أ. الأحمري، محمد حامد. ب. ندوة إيران والعرب: مراجعة في التاريخ والسياسة (٢٠١٠: الدوحة).

327.550174927

الطبعة الأولى
بيروت ٢٠١٢

ISBN: 978-614-01-0397-9




(معهد الدوحة)

ص.ب.: 10277 - الدوحة
هاتف: 44199709 00974
فاكس: 44831651 00974
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

توزيع



هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المساهمون في الكتاب

محمد حامد الأحمري

كتب في القضايا السياسية والثقافية والإسلامية والأدب. له مؤلفات منها: «ملامح المستقبل»؛ «أقنعة الاحتلال»؛ «الحرية والفن عند علي عزت بيجوفتش»؛ «رؤية في المعضلة الشيعية». تخصص بالتاريخ الحديث وكتب عن: «العلاقات البريطانية الليبية، ١٩٣٩ - ١٩٥٢م» (رسالة ماجستير)؛ «الأحباس في مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي» (رسالة دكتوراه). تولى رئاسة التجمع الإسلامي لأميركا الشمالية (١٩٩١ - ٢٠٠٣). يشرف على عدد من المواقع الإلكترونية، منها موقع العصر.

الطاهر عمارة الأدغم

حائز ماجستير في الدراسات الإسلامية، أستاذ جامعي في قسم الدعوة والإعلام والاتصال.

مدرب ومستشار إعلامي في المركز الجزائري للتدريب والتطوير. كاتب في عدد من الصحف الجزائرية.

عمل في السابق باحثاً في مركز الرائد للدراسات والبحوث في الجزائر، وكذلك محرراً لأخبار قناة العالم (طهران)، ومراسلاً ومديراً لمكتب قناة الجزيرة في أفغانستان، ومراسلاً تلفزيونياً من العاصمة الباكستانية (إسلام آباد)، وأيضاً صحافياً في عدد من المجلات والجرائد.

له العديد من الكتابات في المجال الفكري والأدبي، كما نشر العديد من المقالات في عدد من وسائل الإعلام المطبوعة.

عزمي بشارة

المدير العام لـ «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» (معهد الدوحة). أستاذ سابق للفلسفة وتاريخ الفكر السياسي في جامعة بير زيت (١٩٨٦ - ١٩٩٦). حائز الدكتوراه في الفلسفة من جامعة «هومبولت» في برلين. أسس «التجمّع الوطني الديمقراطي» (بلد)، وتمكن من الفوز بعضوية البرلمان في «إسرائيل» كممثل للفلسطينيين العرب في الداخل الفلسطيني. تعرّض لملاحقة السلطات الإسرائيلية جرّاء مواقفه السياسية المناهضة للاحتلال

والعنصرية. له مؤلفات كثيرة عن «المجتمع المدني» و«يهودية الدولة» في إسرائيل، وعن «المسألة العربية» وغيرها.

عبد العلي حامي الدين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق، طنجة.

أصدر العديد من الكتب، منها: «الدستور المغربي ورهان موازين القوى - الملكية، الأحزاب، الإسلاميون»؛ وسيصدر له: «الإسلام والدولة في تاريخ المغرب»؛ «إرهاصات الدولة الدستورية الحديثة».

حائز جائزة علال الفاسي الفكرية، عن بحث بعنوان «إرهاصات بناء الدولة الدستورية الحديثة».

قدم بعض الدراسات عن «الطبقة الوسطى في المغرب»، و«الخطاب السياسي عند الحركات الإسلامية في المغرب: قضية الشورى والديمقراطية نموذجاً»، و«الإسلام والديموقراطية: قراءة في أطروحات إسلامية معاصرة»، و«الأصل الدستوري وإشكالية الانتقال الديمقراطي».

عضو المكتب التنفيذي للجمعية المغربية للعلوم السياسية.

الحسين الزاوي

أستاذ فلسفة اللغة في جامعة وهران في الجزائر؛ حاصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة سنة ٢٠٠٠؛ مدير سابق لمختبر الأبعاد القيمية للتحولات في الجزائر، جامعة وهران؛ إعلامي سابق في جريدة «الشعب» الجزائرية؛ كاتب في جريدة «الخليج» الإماراتية؛ شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفكرية المحلية والدولية؛ نشر العديد من الدراسات الفلسفية، ولا سيما في «مجلة الفكر العربي المعاصر» ومجلة «كتابات معاصرة» اللبنانيتين؛ شارك في عدد من المؤلفات الجماعية.

محجوب الزويري

أستاذ تاريخ إيران والشرق الأوسط المعاصر في جامعة قطر. عمل خبيراً متخصصاً بقضايا إيران والشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وكذلك رئيس وحدة الدراسات الإيرانية في المركز نفسه. حاصل على دكتوراه في تاريخ إيران الحديث من جامعة طهران في أيار/ مايو ٢٠٠٢. ومنذ آذار/ مارس ٢٠٠٣، كان زميلاً

باحثاً، ثم مديراً لمركز الدراسات الإيرانية في معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في جامعة درم/ بريطانيا.

كتب عن إيران وقضايا الشرق الأوسط باللغات العربية والإنكليزية والفارسية التي يتقنها، وكذلك العديد من المقالات في المجلات الأكاديمية الدولية.

فاطمة أحمد الصمادي

باحثة أردنية مختصة بالإعلام. حائزة ماجستير في الدراسات النسوية، ودكتوراه من جامعة العلامة الطباطبائي في طهران (٢٠١٠).

عملت في مجال الإعلام المكتوب، كمراسلة وكاتبة في الصحافة المكتوبة، كما أن لديها العديد من الأبحاث والكتابات في مجال مشاركة المرأة في العمل الإسلامي الحزبي والجمعياتي. كانت أطروحتها للدكتوراه عن المضمون النسوي في العمل السينمائي الإيراني.

طلال عتريسي

باحث لبناني في علم الاجتماع. حاصل على ليسانس في علم النفس من الجامعة اللبنانية، ودكتوراه في علم الاجتماع التربوي من جامعة السوربون في باريس. أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية منذ سنة ١٩٨٠. ترأس العديد من المؤسسات البحثية في بيروت، وهو رئيس تحرير مجلة «الملف التربوي» خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

له عدد من المؤلفات في مجالي الفكر السياسي والتربوي، كما نُشر له ثلاث قصص للأطفال. مؤلف لعدد من الكتب في الشأن الإيراني.

موسى الغريري

باحث سوري حاصل على ليسانس في العلوم الاقتصادية من جامعة حلب، ودكتوراه من أكاديمية الدراسات الاقتصادية في رومانيا، بخارست.

تولى العديد من المهمات العلمية والأكاديمية، كما عمل أستاذاً في جامعة دمشق. يشرف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه في علم الاقتصاد والسكان والتخطيط. رئيس المركز الثقافي العربي السوري في طهران، حيث ألقى العديد من المحاضرات في الاقتصاد والسياسة والثقافة.

له العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات في المجال الاقتصادي والتنموي:

التخطيط الاقتصادي، كما شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، المحلية والعربية.

عبد الوهاب عبد الستار القصاب

باحث مشارك - منسق البرنامج الاستراتيجي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة منذ سنة ٢٠١٠. حائز بكالوريوس في الدراسات العسكرية (١٨٦٦)، ودبلوم (معادل للماجستير) في التخطيط البحري من أكاديمية كيروف البحرية السوفياتية، وشهادة مترجم اللغة الروسية (١٩٧٠ - ١٩٧٣). حاصل على شهادة بي. أ. سي. في الأركان المشتركة من كلية أركان القوات المسلحة الهندية (ولنغتون)، وماجستير في الدراسات الدفاعية والاستراتيجية من جامعة مدراس في الهند.

انتسب إلى معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، للحصول على دكتوراه في التاريخ العسكري، كما نال دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية. ألف وترجم العديد من الكتب التي تهتم بالشأن الاستراتيجي، وساهم في تغذية «الفكرة المناهض للاحتلال والتفتيت.»

وجيه كوثراني

باحث لبناني مختص بالتاريخ. حاصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية - بيروت (١٩٦٤)، ودكتوراه في المجال نفسه من جامعة باريس الأولى - السوربون (١٩٧٤)، ودكتوراه دولية في الآداب من جامعة القديس يوسف (بيروت/ ١٩٨٥). أستاذ التاريخ في كلية الآداب الجامعة اللبنانية - الفرع الأول (١٩٧٥ - ٢٠٠٥)، ورئيس تحرير مجلة «منبر الحوار» منذ سنة ١٩٨٩ حتى سنة ٢٠٠٠.

له العديد من المؤلفات في مجال التاريخ والتاريخ الاجتماعي لمنطقة الشام، وكذلك في مجال الفكر الإسلامي، وأيضاً مقالات وأبحاث عديدة منشورة في مجلات عربية وأجنبية، كما شارك في مؤتمرات وندوات علمية وفكرية عربية وإقليمية وأجنبية.

المحتويات



تقديم

تحتل العلاقة بين العرب وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي في الوطن العربي وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وربما خارجها أيضاً، كما تسود جملة من المفاهيم التي ترتبط بتطورات ومواقف ومصالح سياسية راهنة، لكنها تعمم حيث لا يجوز التعميم، وغالباً ما تسقط على التاريخ فتؤدي إلى عملية أسطرة. إن الحاجة إلى التدقيق العلمي الناجمة عن التعميمات غير الحذرة والإسقاط على التاريخ بما يطمس الحقائق التاريخية هي التي جعلت المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات يبادر إلى عقد ندوة علمية ويصدر كتاباً لسبر أعماق العلاقة بين مكونين متفاعلين سياسياً وحضارياً في منطقة غرب آسيا، بحيث يتم مراجعة دقيقة وعميقة للعلاقة بين إيران والعرب؛ مراجعة لا تهدف إلى نصرة وجهة نظر على أخرى أو فريق على آخر، فالمركز الذي ينظر إلى العرب كأمة، وإلى المنطقة العربية كوطن عربي، لا يرى في العرب وإيران فريقين متجانسين متضادين، ولا حتى وجهتي نظر أصلاً. والهدف من هذه الدراسات المجموعة في هذا الكتاب هو مراجعة العناصر التي تتشابك في هذه العلاقة في إطار معرفي وتحليلي.

في هذا المدخل لدراسة العلاقة بين إيران والعرب يجد القارئ محورين: الأول، تشخيص لواقع العلاقات بين العرب وإيران في العصر الحديث ومدى تأثير الأحداث التاريخية والبعد الديني في تطور تلك العلاقة. وستتناول عملية التشخيص هذه المدارس الموجودة - على شحها - في دراسة هذه العلاقات، وما هي المرجعيات التي تستند إليها في دراستها العلاقة بين الطرفين. فبين العرب والإيرانيين على حد سواء تبرز مدرستان في تناول العلاقة: تنطلق الأولى في إيران من الشراكة التاريخية، بعبارة أخرى من كون العرب وإيران مكونين مهمين للأمة الإسلامية، وأن لغتيهما العربية والفارسية هما اللغتان الأولى والثانية على التوالي في تلك الحضارة الإسلامية. أما المدرسة الثانية فترى في العلاقة تناقضاً وصراعاً، وهذا يعني من وجهة النظر الإيرانية أن الذي تراه المدرسة الأولى تراثاً مشتركاً، ما هو في الحقيقة إلا تراث قائم على أن العرب (المسلمون) غيروا وفرضوا ثقافتهم على بلاد فارس. وعليه، فإن التناقض هو سيد الموقف، وأن الإرث ما هو إلا إرث فرضه من كان يوماً قوياً (العرب) على آخر كان يوماً ضعيفاً (بلاد فارس). بالنسبة إلى العرب فإن المدرستين (الإسلامية والقومية إذا أردنا الاختصار غير الدقيق) تبدوان حاضرتين، لكن مع

تبادل المواقع. ويمكن وصفهما باختصار بالمدرسة (الدينية) الإسلامية والمدرسة القومية. غير أن التمايز المذهبي يتداخل في الحالتين مع القومي، ويساهم في تعديل النظرة القومية أيضاً بحيث لا تخلو المواقف القومية من التأثير المذهبي والعكس صحيح، أي أن المصالح القومية توظف التمايز المذهبي، وخصوصاً في حالة تبلورها وصوغها على شكل مصالح دولة.

أما المحور الثاني فيتناول بالتحليل التباينات بين إيران والعرب، وكيف يتفاعل التاريخ والسياسة جدلياً في تمييز هذه التباينات وتأكيدها. وفي هذا المحور هناك بعض الحقائق الغائبة عن مناقشة العلاقة بين العرب وإيران، فعلى سبيل المثال النزوع إلى اعتبار أن التشيع في أصوله الحديثة في إيران هو مسألة إيرانية، في حين يغيب عن النقاش أن العرب من جبل عامل في لبنان، ومن الأحساء في السعودية اليوم، ومن البحرين، هم مَنْ قاموا بنشر الفكرة الشيعية في إيران وتسويقها. وفي السياق نفسه، يبدو التركيز على أن حالة الشك والريبة القائمة بين إيران والعرب تنبع من العامل المذهبي، والدليل الرائج أكان يتم التفكير فيه أم لا على أن تلك الحالة ازدادت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩. ويتم تغييب فكرة أن العلاقة بين إيران والعرب هي علاقة تداخل وتناقض، شراكة وصراع، منذ أن تأسست الدولة العربية ما بعد الاستعمار، لذلك يبدو من الضروري النظر إلى شكل الدولة العربية ومقارنتها بإيران العلمانية في عهد الشاه، وكذلك كيفية تلقيها واقع الجمهورية الإسلامية وفكرتها.

يعرض هذا الكتاب المحاور في جزئياتها الدقيقة بما يوفر للقارئ فرصة نادرة قل نظيرها، إذ يجمع بين أكاديميين وخبراء عرب من حقول معرفية، كالتاريخ والسياسة والعلاقة الدولية والإعلام. وهم يقدمون رؤية علمية وتحليلية عن مسارات تلك العلاقة ومآلاتها، تتناولها الأوراق التالية: «إيران والعرب: ملاحظات عامة»؛ «العرب وإيران بين الذاكرة والتاريخ»؛ «إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ»؛ قراءة في المفاهيم والقضايا التي تلازم البحث في العلاقة بين العرب وإيران، وهي قراءة تعتمد على التطور التاريخي الذي مرت به تلك التفاعلات بين العرب والإيرانيين. ولا تختفي السياسة وتفاعلاتها في هذا التحليل المفهومي المرتبط بتطور العلاقة بين الأمتين، الأمر الذي يجعل النقاش مستنداً إلى فعل متطور تشهده تلك العلاقة بين الأمتين، كما أن النقاش ينزع أكثر إلى الواقعية ويبتعد عن الخطاب المثالي الذي يسعى للترفع على مفردات الواقع.

يتطرق الكتاب أيضاً إلى تطورات العلاقة بين العرب وإيران، ولا سيما في منطقة

المشرق العربي، حيث تطورات القضية الفلسطينية، وتطورات الأوضاع في لبنان، وكذلك الأمر في العراق. كما يقدم دراسة عن العلاقة بين إيران وسورية التي استطاعت أن تحافظ على زخم لم يتغير على الرغم من محاولات لم تتوقف لفض العلاقة بين طهران ودمشق والتي تصل إلى حد الشراكة شبه الكاملة. هذه القضايا وما يتعلق بها ستدرس في الأوراق التالية: «الأوهام والحقائق في العلاقات العربية - الإيرانية»، و«العرب وإيران: مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة»، و«إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة»، و«النفوذ الإيراني في العراق: التحديات والأبعاد»، و«العلاقات العربية - الإيرانية (السورية - الإيرانية نموذجاً)». من المهم هنا الإشارة إلى أن الأوراق تتناول أيضاً دور تفاعلات المشهد الداخلي الإيراني السياسية في أداء السياسة الخارجية الإيرانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالعرب وقضاياهم الكبرى، مثل قضية فلسطين.

يركز الكتاب في الجزء الأخير، ومن خلال الأوراق التالية: «المغرب العربي وإيران: تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية»؛ «العلاقة المغربية - الإيرانية بين القطيعة والانفتاح: عوامل التقارب وآفاق المستقبل»؛ «العلاقات المغاربية - الإيرانية: عرض وتحليل»، على العلاقة بين دول المغرب العربي وإيران، وهي محاولة تكاد تكون الأولى التي تقدم فيها ثلاث دراسات متعمقة عن تطور العلاقة بين المغرب العربي وإيران.

قلما جلس خبراء عرب في ندوة علمية لمناقشة العلاقة بين العرب وإيران، يكون هدفها بلورة فكر عربي قائم على بحث تخصصي من دون أن تصبح حواراً عربياً إيرانياً، أو صراعاً عربياً إيرانياً. لذا، رأى المركز ضرورة أن يتفاعل مختصون عرب في ندوة علمية يعقبها كتاب قائم على الأوراق والنقاشات التي تلتها.

أخيراً، إن هذا الكتاب ما هو إلا محاولة لفهم العلاقة بين دول وشعوب، ولفهم واقع غير متكافئ بين أمة منظمة في دولة، وأخرى تعيش في دول وكيانات سياسية. ومن خلال هذه المحاولة يتضح وجود تباين في الآراء والقراءات المتعلقة بهذا الموضوع، الأمر الذي سيجده القارئ في ثنايا هذا الكتاب. وما نتمناه أن يساهم هذا الجهد في ملء جزء من الفراغ المعرفي والعلمي المرتبط بموضوع العلاقة بين العرب وإيران.



العرب وإيران: ملاحظات عامة

عزمي بشارة

مقدمة

من مسلمات حالة التجزئة والتشظي العربية أنه لا توجد سياسة عربية خارجية، وأن الدول العربية الحالية لا تتفق على تحديد الصديق والعدو، وهو تحديد جوهري يميز السياسة. من هنا فإن عدم الاتفاق هذا هو أهم ما يمنع نشوء مفهوم أمن قومي عربي وممارسة مشتركة تُترجم هذا المفهوم. فعلى الرغم من وجود مصالح عربية عديدة مشتركة، وكذلك مهددات مشتركة لهدم المصالح، فإن رؤية هذه المصالح وتعريفها وتحديد شكل التعامل معها هي قضية مختلف بشأنها بين الأنظمة العربية. ونحن، على كل حال، لا نرى أن البديل من غياب الأمن القومي العربي كان نشوء أمن وطني للدول العربية المنفردة، بل اقتصر المفهوم القائم للأمن على أمن أنظمة حاكمة. واتضح أن الحفاظ عليه يقود أحياناً إلى التفريط في الأمن الوطني وحتى في السيادة الوطنية، ناهيك عن الأمن الإنساني.

وحالة العلاقة مع إيران هي حالة نموذجية من التنافر الرسمي العربي في تحديد العدو والصديق، كما تقدم نموذجاً لغياب أمن وطني بديل. ومع ذلك، لا بد هنا من التأكيد أن التنافر على مستوى الرأي العام العربي في تحديد الصديق والعدو هو أقل منه بين الأنظمة. فهنالك اتفاق يجمع قطاعات شعبية عربية واسعة عند تحديد هوية الصديق والعدو.

على سبيل المثال، يقدم «برنامج إيران النووي» أبرز نقاط الاختلاف والتنافر الرسمي بين العرب وإيران. إلا إن العديد من استطلاعات الرأي العام العربي برهن أن الأغلبية العظمى من هذا الرأي العام لا تعتبر أن إيران تشكل التهديد المباشر لأمنها القومي، في مقابل شبه إجماع على أن إسرائيل والولايات المتحدة هما مصدر التهديد الأمني للعرب. وسيتم إيراد بعض نتائج استطلاعات الرأي العام التي تصب في هذا الإطار.

فثمة استطلاع للرأي العام نفذه برنامج السياسات الدولية في جامعة ميرلاند لمصلحة محطة بي.بي.سي (BBC) العالمية في سنة ٢٠٠٦، وجرى في ٣١ دولة. وتم استطلاع آراء الشارع المصري كعينة اختيارية منتقاة. وقد بينت نتائج الاستطلاع أن ٨٥٪ من المستجيبين

أيـدوا العمـل الدبلوماسـي للتعامل مـع البرنامج النـووي الإيراني، بينهـم ٥٦٪ ضنبوا بعدم الضغـط علـى إيران، بينما أيد ١٢٪ من الشـارع المصري العقوبـات الاقتصادية، وذهب ٣٪ منهم إلى تأييد العمل العسكري.

وفي استطلاع آخر أجري في الأردن سنة ٢٠٠٨ أفاد ٦٥٪ من الأردنيين بأن إسرائيل هـي التـي تهدد أمن المنطقة، وحلّت الولايات المتحدة بعدها بنسـبة ٢٢٪. أما إيران فحلت فـي المرتبـة الثالثة بنسـبة ٤٪. أما آراء النخبة الأردنية، وبحسـب اسـتطلاع أجري في آذار/ مارس ٢٠٠٨ عن الدول التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، فقد أفاد ٧٦,٧٪ بأن إسـرائيل تشـكل التهديد الأول، تلتها الولايات المتحدة بنسبة ٨,٥٪، وجاءت إيران في المرتبة الثالثة بنسبة ٧,٣٪.

أما استطلاع الرأي العام الذي أجرته جامعة ميرلاند بالتعاون مع معهد زغبي في عدد مـن الـدول العربية (مصر - السـعودية - الإمارات - المغـرب - لبنان - الأردن)، فقد تبين لـدى السـؤال عـن النتائج التي من الممكـن أن يتركها البرنامج النـووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط - حالة برنامج إيران النووي لأغراض سلمية - أن ٦٥٪ تعتبر أنه سيكون له نتائج أكثر إيجابية، و١٢٪ نتائج أكثر سلبية، ورأى ٢٢٪ من المستطلعين أن ليس بالضرورة أن يكون له نتائج وانعكاسات.

وفي حالة إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية، فكانت النتائج على الشكل التالي: ٥٣٪ أكثر إيجابية، ٢٦٪ أكثر سلبية، ١٦٪ ليس بالضرورة

وجاءت النتائج بحسب كل دولة على الشكل التالي:

جدول ١

برنامج إيران النووي لأغراض سلمية

الدولة	أكثر إيجابية	ليس بالضرورة	أكثر سلبية
مصر	٨٢٪	١١٪	٦٪
الأردن	٥٧٪	٣٠٪	٩٪
السعودية	٤٠٪	٣١٪	٢٩٪
لبنان	٦١٪	٢٩٪	٨٪
المغرب	٥٢٪	٣٦٪	١٠٪
الإمارات	٣٢٪	٣٨٪	٢٤٪

جدول ٢

برنامج إيران هدفه امتلاك أسلحة نووية

الدولة	أكثر إيجابية	ليس بالضرورة	أكثر سلبية
مصر	٪٦٩	٪١٦	٪١٣
الأردن	٪١٩	٪١٢	٪٥٨
السعودية	٪٢٨	٪٢٠	٪٥٢
لبنان	٪١٦	٪١٦	٪٥٩
المغرب	٪٥٤	٪٣١	٪١٤
الإمارات	٪١١	٪١٠	٪٧٧

وعلى الرغم من هذه النسب - في الجدول ٢ - فإن أغلبية الشارع العربي تؤيد البعد الدبلوماسي في التعامل مع إيران، ونسبة قليلة لا تتجاوز ٥٪ تؤيد العمل العسكري من الولايات المتحدة ضدها.

ولدى استطلاع آراء الشارع في هذه الدول عن الخطوات التي يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة لتغدو سياستها في الشرق الأوسط متوافقة مع تطلعات الشارع العربي، بينت النتائج أن الخطوات جاءت بحسب الترتيب التالي:

١ - اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين؛ ٢ الانسحاب من العراق؛ ٣- إيقاف المساعدات لإسرائيل؛ ٤- الانسحاب من شبه الجزيرة العربية؛ ٥- دعم انتشار الديمقراطية؛ ٦- تقديم مساعدة اقتصادية للمنطقة؛ ٧- إيقاف المساعدات للحكومات العربية. ولم يندرج ضرب إيران، أو الضغط عليها، ضمن التفضيلات الأساسية للشارع العربي.

هذا الاتفاق الشعبي العربي، الذي تقابله رؤية موازية في تحديد الحالة العربية من «الأعداء والأصدقاء» المحتملين، تضاف إليه مصالح اقتصادية ووقائع جيوسياسية مشتركة، وكذلك أبعاد وجدانية تجمع الشعوب العربية لتشكل أساساً لصوغ مصلحة عربية مشتركة. وإذا توفر تصور لمصلحة عربية تجمع المجتمعات والدول العربية، فإن مهمة النخبة الثقافية العربية تكمن في صوغه حتى لو لم تقبله الأنظمة القائمة.

إن صيغة كهذه ليست ورقة استشارية لأنظمة الحكم، وإنما تعبير عن واجب النخب الثقافية والعلمية العربية في تقديم رؤية للمصلحة العربية التي يمكن أن يبنى عليها أمن عربي مشترك. وخلافاً لما هو رائج في الفكر القومي أو غيره من الأيديولوجيات، لا تنطلق هذه الرؤى من تصور لأمة جاهزة ولانتماء قومي مولود، بل تساهم في بناء الأمم، وترى نفسها

جزءاً من صيرورة تشكلها التاريخي.

إن دور المؤسسات البحثية والحوارات العلمية التي تعقد من أجل هذه الموضوعات، هو ليس فقط تسهيل عملية الحوار لغرض القيام بهذه الصيغة، بل أيضاً تأسيسها على تحليل علمي صارم للواقع وللإمكانات. ويتضمن التحليل العلمي نقداً للأفكار النمطية المسبقة، ولجزء كبير من الآراء السائدة والمنتشرة.

يقود تحليل مصالح الأمة في ضوء علاقاتها مع الأمم الأخرى إلى تحديد هذه المصالح. كما يؤدي إلى صوغ هذه المصالح العربية ومعرفتها من خلال المناقشة مع الغير، وهو ما يساهم في معرفة الذات.

لا شك في أن المهمة تكمن على مستوى الأمم الأكثر تطوراً في فهم المصالح المشتركة والمتنافرة داخلها من خلال دراسة علاقاتها الداخلية وبنيتها. ويقود تحليل مصالح الدول العربية إلى تحديد أفضل للمصالح العربية المشتركة والأمن العربي المشترك عبر تحديدها في مقابل الدول والتكتلات الدولية الأخرى. ولا يجوز أن نكتفي بالأقرب والأكثر وضوحاً في عدائيته، كإسرائيل والصهيونية. بل لا بد من رؤيتها أيضاً في ضوء سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وأيضاً في ضوء العلاقات مع إيران وتركيا، وربما الهند والصين. وتبقى المهمة الأرقى والأصعب والأهم هي دراسة المصالح العربية المشتركة بنيوياً ومن خلال منطقها الداخلي.

عن سياسة إيران الخارجية أولاً

سنة ٢٠٠٥ انهزم الإصلاحيون بعد فترتين رئاسيتين لمحمد خاتمي منذ سنة ١٩٩٧. ولا شك في أن الوضع الاقتصادي والنقمة العامة ضد الفساد ساهما في انتخاب نجاد. وليس هذا هو المكان الوحيد في العالم الذي يختلط فيه الموقف من الفساد بدعم سياسيين يتخذون مواقف متصلبة ونمط حياة متقشفاً. وليس هو المكان الوحيد في العالم الذي يلتقي فيه نمط الحياة الراديكالي في تقشفه مع الشعوبية السياسية والموقف السياسي الراديكالي، إذ غالباً ما يختلط تصور التصلب والتزمت بتصور المبدئية في الوعي الشعبي.

أنجب الصراع بين المحافظين والإصلاحيين ظاهرة نجاد المتميزة من كليهما (فهو تمرد على المحافظين في معسكرهم ذاته، أي أنه إذا صح التعبير «محافظ جديد في السياق الإيراني»). لقد شهدنا مرة أخرى تمايز تيارين، وللدقة مزاجين، يسودان كثيراً من الدول التي تمر بعملية إصلاح، ومنها الدول العربية والإسلامية. إنه التمايز بين التشديد على

بعـد الحرية من جهة، وعلى بعد السـيادة والهويـة من جهة أخرى... إذ يظهر البعدان كأنهما بديلان متناقضان يتجسدان في تيارات سياسية. وتتعرض عملية الإصلاح السياسي من خلال هـذا الاسـتقطاب لمعوقات وعثرات تمنعها من صعود المسـار نحـو الديمقراطية. ومن هذه المعوقات التدخل الأجنبي والرهان على سياسـات الهوية في الموقف منه، واقتصاد الدولة الريعيـة التـي تعوق تطـور المواطنة، وغيرهما. ففي الـدول ذات الاقتصادات التي تظهر فيها العدالة الاجتماعية كمساواة، أو كمحاصصة في توزيع الريع، أو في توزيع «المكرمات» من الدولـة، تندفـع الفئـات المتضررة اقتصادياً إلى تأكيد بعد السـيادة الوطنيـة كتعبير عن هوية، والانتماء إلى الجماعة (قومية، طائفية، وغيرهما) التي «تمتلك الدولة»، كطريقة في التشديد على نصيبها من الكعكة الوطنية التي تقوم الدولة بتوزيعها.

لقـد أدى الوضـع الاقتصـادي والاجتماعـي دوراً أساسـياً فـي سـقوط الإصلاحييـن انتخابيـاً سـنة ٢٠٠٥، لكـن كان هنالـك دور أيضاً للسياسـة الخارجية. فقد رأت المؤسسـة الحاكمة - القادرة بوسـائل عدة على تعبئة الشـارع - أن نظامها الحاكم سلك «سلوكاً مثالياً» بالنسـبة إلـى الولايـات المتحدة في إبان حـرب الخليج سـنة ١٩٩٠ - ١٩٩١، وكذلك في حربي أفغانسـتان والعراق في سـنة ٢٠٠٢ وسـنة ٢٠٠٣. فماذا كانت النتيجة؟ صُنِّفت إيران فـي محور الشـر مـن إدارة الرئيس جورج بوش الابـن. كما بقي البرنامج النـووي الإيراني، والموقـف مـن المقاومة وإسـرائيل، موضوعـاً للتوتر والتصعيد الأميركـي ضدها بعد كل ما قدمته في أفغانستان والعراق.

يمكـن القـول، طبعـاً، إن السـلوك الإيرانـي في أفغانسـتان والعـراق في أثنـاء الحرب الأميركية عليهما، يعني أن إيران دولة «انتهازية» تنتهز الفرص لتعزيز مصالحها وأمنها القومي ودورها الإقليمي. لكن من وجهة نظر المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، لا بد من رؤية ذلك في إطار «براغماتية» سياسية لا ترى في الولايات المتحدة شيطاناً مطلقاً، والدليل على ذلك أنها لا تخشى أن تقاطعها حين ترى أن من مصلحتها ذلك.

وفي سـياق قريب، يرى آخرون من النظام الإيراني نفسـه أن البراغماتية ليسـت دليلاً علـى التخلـي عن موقف، بل قد تعني في النهاية التمسـك به بـأدوات مختلفة، وفي ظروف متعددة. لكن من ناحية ثالثة أليسـت البراغماتية هي العقلانية التي تقصدها الثقافة السياسـية الغربيـة فـي الجامعـات وخارجها، وخصوصاً فـي الولايات المتحدة وأوروبـا عند الحديث عن الشؤون الدولية؟ ألا تُختزل إلى حساب وقياس المصلحة في ظروف متغيرة (وفي هذه الحالة المصلحة القومية)؟ البراغماتية هي عقلانية أداتية. وفي التيارات السائدة في السياسة

والإعلام وحتى الأكاديمية الغربية تعتبر العقلانية الأداتية هي العقلانية بشكل عام. ويشكل هـذا أساساً لنقد وجيه ثقافي وسياسي للعلوم السياسية الغربية في المرحلة الراهنة. غير أن هـذا ليس موضوعنا اليوم. ويكفي أن نقول إن من هذا المنظور، أي منظور البراغماتية السياسية السائدة في الغرب كأنها هي العقلانية، لا تكمن مشكلة إيران في غياب العقلانية التي لا يفترض أن تسمح لها بامتلاك سلاح نووي، بل تكمن مشكلتها بالنسبة إلى الغرب في مواقفها. ومن هذا المنظور البراغماتي أيضاً لا بد من أن يبدو إصرار نظام مهدد باستمرار كالنظام الإيراني على امتلاك الطاقة النووية عقلانياً.

وطبعاً، من غير الواضح هل السياسة الأميركية العدائية تجاه المشروع النووي الإيراني هي سياسة قائمة بذاتها، أم هي ناجمة عن الخلاف مع إيران بشأن سياستها الرافضة لوجود إسرائيل والمتمسكة بدعم قضية فلسطين. لم يكن الموقف الأميركي من رغبة إيران في امتلاك القدرة على إنتاج الطاقة النووية سلبياً في الماضي. ولا شك في أن سياسة الطاقة النووية لإيران الحالية هي استمرار لسياسات النظام البهلوي السابق. وهي بذلك تثبّت الاستمرارية والتراكم في سياسات دولة قومية لها تاريخ،[1] ولها تصورات لأمنها القومي في ظروف جيوستراتجية محدده. وربما يتضح أن الولايات المتحدة هي التي تتّبع اعتبارات لاعقلانية، وحتى غيبيات في هذه الحالة، وخصوصاً حين نأخذ بعين الاعتبار تأثير موقفها من إسرائيل في سياساتها الدولية.

ما هي الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانيّة؟

١. المصلحة القومية الإيرانية: تستثمر إيران الموقع الاستراتيجي والاقتصاد كأدوات في الحفاظ على مصالحها. هذه الأدوات هي في الوقت ذاته أهداف، لأن الأدوات هي نفسها مصالح يشكل ناتجها الجمعي المصلحة القومية الصرفة للوحدات الدولية في النظام الدولي. فمن لا يمتلك الأدوات محكوم في التخلي عن الأهداف. ولا شك في أن إيران تستثمر داخلياً في هوية قومية إيرانية شاملة، لكنها لا تستثني العودة إلى الاستثمار في ماضٍ فارسي إمبراطوري...[2] ولا يفترض أن يتفاجأ المرء حين يتم

(١) Ali Rastbeen, «The Iranian Nuclear Programme: Process and Legitimacy», http.//www. daedalos-institute.org/downloads/The Iranian nuclear programme.pdf, pp. 123-137.

(٢) عن العلاقة بين الماضي الإيراني وسياسات الدولة الوطنية المعاصرة، انظر:

Shahran Chubin, *Wither Iran? Reform, Domestic Politics and National Security* (London: The Institute for Strategic Studies, Adelphi Papers, 2002); Ali Ansari, *Modern Iran since* 1921- *The Pahlavis and After* (London: Pearson, 2003).

ذلـك حتـى من قُوى شـيعية سياسـية. فهـذا العنصر قائم فـي تعريف الهويـة الإيرانية، أكانت ديمقراطية أم شيعية سياسية، أو أكانت أصولية أم غير أصولية.

٢. تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، وتستثمر فيها أيضاً الأدوات أعلاه.

٣. السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.

٤. تقود الشـيعية السياسـية كأيديولوجيا دولة وكأداة في الحالتين إلى أنواع من العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران. وتشمل هذه العلاقات توقعاً إيرانياً لعلاقة خاصة منها تجاه إيران. وهي تستثمر أيضاً في الروابط الطائفية والإثنية في الجوار، أو حيثما وجدت ما يتلاءم مع مصالحها، كما استثمرت، ولا تزال، في الإسلام بشكل عام حين تسنح الفرصة.

٥. العـداء للسياسـة الأميركيـة النابع من العناصر السـابقة، والذي كان يسـتند إلى موقف مجاهد ضد سياسـات الولايات المتحدة (كقوة اسـتكبار عالمية)، وصار يستند مؤخراً إلـى رغبـة إيرانيـة فـي أن تُحتَرم سـيادتُها ونظامهـا، وفي أن يُحتَـرَم قرارُها السياسـي وموقعُهـا الإقليمـي. ويبـرر البراغماتيون هـذا العداء حالياً بالرفض الأميركي المسـبق لتحقيق هذه الرغبة الإيرانية.

نجـد هـذه العناصـر بدرجات متفاوتة في فكر وحسـابات أي قوة سياسـية رئيسـية، أو ذات تأثيـر فـي المجتمع والدولة في إيران. ومن يتخلّى عن أحدها في المرحلة الراهنة على الأقل يجد نفسـه مهمشـاً في السياسـة الإيرانية. غير أن التشـديدات تختلف، وتتفاوت أوزان عناصر هذا المركب عند القوى السياسـية المتعددة. فهنالك قوى أكثر تشـديداً على الشـيعية السياسية والعداء لأميركا، وهي تؤكد بدرجة أقل الذاكرة القومية ما قبل الإسلامية. وهنالك قوى ترغب في علاقة حسنة مع أميركا إذا اعترفت الأخيرة بمصالح إيران ووزنها الإقليمي، لكنها لا تتنازل عن هوية إيران.

ويجدر الانتباه إلى أنه حتى هذه القوى ترى نفسها ضمن مشروع قومي إيراني يستخدم التاريـخ إذا لـزم. وقـد بـدأ تمجيـد ذكرى «قـورش» من رموز إيرانية رسـمية فـي عهد نجاد وحتى على لسـانه هو، وهو المتصلب في الشـيعية السياسية. وسبق أن تقاطعت هذه الشيعية السياسية نفسها مع السياسة الأميركية، بل استفادت من السياسة الأميركية ضد طالبان ونظام البعث في العراق.

وهنالـك قوى أخرى أكثر تشـديداً على المصلحة القوميـة الإيرانية. وهي تذهب حتى إلى اسـتخدام التاريخ الفارسـي ما قبل الإسـلامي عند التحفظ من سياسـة الارتباط بالعالم

الإسلامي، والعربي تحديداً، ودعم المقاومة. وبعضها لا يرى مشكلة في علاقة مستقبلية مع إسرائيل (كما نرى في بعض حالات الشيعية السياسية التي تحكم العراق حالياً). لكن حتى هذه القوى ترى أن الطاقة النووية هي قضية مصلحة قومية إيرانية، وتعتبر العلاقةَ بشيعة العراق علاقة استراتيجية مهمة لإيران.

تتلخص مقولتنا النظرية في هذا السياق بما يلي:

١. **إن الدول القومية الثابتة والتي تحترم تعددية سياسية داخلها تطور قاعدة وسقفاً وطنيين، يتألفان من مجموعة عناصر تجتمع عليها القوى السياسية والاجتماعية المختلفة التي تتبناها بنسب متفاوتة.**

٢. **لا توجد قوى سياسية رئيسية تتبنى نفياً كاملاً لكل ما يقوله الآخرين بحيث لا يجمعها بهم أي ثوابت متفق عليها**

٣. **تحترم التعددية السياسية المستقرة إجماعاً وطنياً يتألف بالحدّ الأدنى من عدة عناصر، وتتمايز القوى السياسية فيما بينها بوزن هذه العناصر في المركب الذي تعرضه كتصورها المتميز للمصلحة القومية.**

لا توجد قوة إيرانية وازنة يمكن فهمها فقط من خلال قصرها على عنصر واحد من عناصر هذا المركب. لكن السؤال هو على التشديدات والوجهة. والسؤال المفيد من الناحية الفكرية الذي يجب أن يُسأَل هنا هو: **هل يعني وجود هذا المركب السياسي المتفاوت في وزن عناصره أن إيران دولة مستقرة على مستوى التعددية السياسية؟**

لن نجيب عن هذا السؤال في هذا المقال. ولا يبدو لي أن موضوع عدم الاستقرار في إيران سينطلق من قضية الموقف من العرب، بل يبدو أن قضايا الديمقراطية ونمط الحياة في ظل الجمهورية الإسلامية هما اللذان سيفككان الإجماع القومي في النهاية. لكننا نؤكد هنا أن السياسة الإيرانية تجاه العرب هي سياسة مركبة من عدة عناصر. وتتمايز نسبة هذه العناصر في المركب بين قوة سياسية وأخرى. فكما أنه لا توجد قوة سياسية إيرانية رئيسية تنفي بالكامل العلاقة مع العرب، كذلك لا توجد قوة سياسية رئيسية تقبل التحالف معهم بشكل كامل خارج رؤية المصلحة القومية الإيرانية.

يمكن التحديد بثقة أن السياسة الإيرانية تجاه العراق هي سياسة أمن قومي بالمعنى الشامل. ومن هذه الزاوية يجتمع عليها الإيرانيون بغض النظر عن توزيعهم السياسي، كما يجتمعون على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية. فحين هتف المتظاهرون الإصلاحيون في إيران في تظاهرات الاحتجاج على انتخابات سنة ٢٠٠٩ ضد دعم إيران المطلق للمقاومة

الفلسطينية واللبنانية كأمر يتعارض مع تصورهم لمصلحة إيران القومية، فإنهم لم يهتفوا ضد السياسة الإيرانية في العراق، تماماً كما لم يهتفوا ضد سياسة التمسك بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار سعي إيران لعدم نشوء عراق قوي، ولعلاقة متينة به، أكان ذلك عبر التأثير بواسطة قوى حاكمة «شيعية سياسية» غير تابعة بالكامل لإيران، أم عبر التأثير بواسطة «شيعية سياسية» تابعة لإيران، نجد في الحالتين مسعى يؤدي إلى تفتيت العراق طائفياً، وإلى تناقض مع هويته العربية.

عن العرب أولاً وثانياً

لا يجوز أن يُستخدم نقد الحالة العربية لغرض تقديم مبررات ومسوغات لدولة أخرى أن تستغل هذا الوضع العربي لإنفاذ مصالحها.

لكن لمن يُقَدّم التبرير أصلاً في منطق الدول؟ أليس صحيحاً أنه بموجب منطق الدول يُبرِّر الإنجازُ الطريقَ الذي سلكه ذلك الذي حقق الإنجاز؟ أليس الفاشل فقط هو من يحتاج إلى أن يبرِّر ما فعل بموجب المنطق نفسه؟

من وجهة نظر منطق الدولة مَنْ يحقق إنجازات سياسية ليس مضطراً إلى تبريرها. وليس لمن يحقق إنجازات، حتى لو كانت على حساب الآخرين، ما يبرره في منطق العلاقات الدولية. وما ذلك إلا أسلوب مخفف للقول إن الغاية تبرر الوسيلة.

لا شك في أن ضعف دولة أو مجموعة دول قد يشكل وسيلة بالنسبة إلى دولة أخرى في سعيها نحو الهدف، على اعتبار أن الدول ليست ملزمة بتبرير هذه الأداتية إذا أدت إلى إنجازات. أما في حالة الفشل فحتى المواقف الأخلاقية، فعلاً، تصبح بحاجة إلى تبرير وتفسير. فإذا فشلت قيادة دولة فإنها تحتاج إلى أن تشرح وتبرر وتفسر لشعبها ولغيرها «أموراً إيجابية» كان يمكن أن تفاخر بها، أو أخرى «سلبية» كان يمكن أن يُصمت عنها، لو نجحت.

يمكن القول إن السياسة الإيرانية تجاه العراق هي سياسة أمن قومي بالمعنى الشامل. ومن هذه الزاوية يجتمع عليها الإيرانيون بغض النظر عن توزيعهم السياسي، تماماً كما يجتمعون على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية. لكن الإيرانيين لا يجمعون على «دعم المقاومة» كخيار استراتيجي كما يتوهَّم البعض. فمن خيار ثورة تحوَّل دعمُ المقاومة إلى خيار للقوى السياسية التي ترغب في الاستمرار في طريق الثورة. لكن هنالك قوى أخرى

تفسر عملية الاستمرار في طريق الثورة في مرحلة الدولة الوطنية بشكل مختلف.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار سعي إيران لعدم نشوء عراق قوي، ولعلاقة متينة به في الوقت ذاته، نجد أن الخيارات الإيرانية بعد الاحتلال الأميركي تتراوح بين دعم قوى حاكمة «شيعية سياسية»، إلا إنها عراقية وغير تابعة بالكامل لإيران، وشيعية سياسية تابعة لإيران. وفي الحالتين هنالك صدام بهوية العراق كبلد عربي.

وكما استخدم النظام العراقي في إبان الحرب العراقية - الإيرانية «شيفرات» مشحونة بالمواقف العاطفية من الذاكرة التاريخية، مثل تعبير القادسية وغيره كإسقاطات قومية عربية حاضرة على التاريخ، وذلك بتأميم رموز هذا التاريخ الدينية لأغراض التعبئة الوطنية عراقياً، كذلك أطلق الإعلام الرسمي الإيراني لقب «صدام يزيد» على الرئيس العراقي طوال الحرب العراقية - الإيرانية. والمقصود طبعاً هو الخليفة الأموي الذي قتل الحسين. وكانت حرب العراق على إيران أشرس حرب خاضتها الأخيرة، وجعلت من نظام صدام حسين عدو إيران الأول، كما جعلت تبلور «عراق قوي» عموماً مجازفة وخطراً ممكناً. لذلك كان وجوده ووجود نظام طالبان في أفغانستان سببين «وجيهين» لتقاطع المصالح بين إيران والولايات المتحدة. وبعد الحرب الأميركية العدوانية على العراق الذي افتتح غزوُه القرنَ الحادي والعشرين، تداعى حاجز قوي أمام تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة. ولقد بدأ التمدد الإيراني داخل العراق ذاته.

لم يكن في جعبة الدول العربية القريبة، ناهيك عن تلك البعيدة، أي خطة مشتركة أو منفردة للعمل في العراق والتأثير في مستقبله بعد انهيار النظام السابق تحت وطأة الحرب والاحتلال. في المقابل، لم يتوفر موقف إيراني فحسب، بل كان لدى إيران موقف سياسي مركب وتخطيط استراتيجي بشأن العراق أيضاً. وتلخص الموقف المركب بمعارضة إيران الحرب نظرياً، والوقوف معها في الواقع. أما استراتيجياً فمنذ فترة ما قبل الحرب، أعدّت إيران العدة للاستفادة من الحرب عملياً، وشكّلت الهيئات اللازمة لذلك، ووضعت لنفسها أهدافاً عملت بدأب على تطبيقها فيما بعد وأبرزها:

١. العمل على الأرض بعد الحرب كي تحقق الولايات المتحدة نصرها في العراق بما يكفي للتخلص من النظام البعثي، لكن ألا تحققه بما يكفي لتضر بإيران

٢. العمل على ترسيخ النفوذ الإيراني في العراق. والأدوات لذلك كثيرة، منها القوى السياسية الشيعية التابعة لها وحتى استغلال الرموز الدينية، والتحالفات السياسية والدعم المالي، وتزويد الميليشيات بالسلاح وغيره.

٣. منع نشوء عراق قوي من جديد.

لذلك فقد اتخذت إيران موقفاً نظرياً من الحرب، واستفادت منها عملياً. وعندما لزم الأمر انتقلت إلى التشويش على السيطرة الأميركية على العراق بدعمها، الانتقائي طبعاً، لفرق المقاومة. وقد سارعت إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، أي منذ بداية تشكّله، وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، ورحبت بشكل واضح بحكومة الجعفري في ظل الاحتلال في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. ودعت رئيس العراق الجديد جلال طالباني إلى زيارة طهران في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة الأخيرة نفسها، وأخيراً زار نجاد بغداد قبل أي زعيم عربي، وذلك في آذار / مارس ٢٠٠٨.(٣)

واصلت إيران بعد العدوان الأميركي، وكأنها المنتصر في الحرب، تقديم الاقتراحات ذاتها التي بدأ شاه إيران سنة ١٩٧٤ بتقديمها لاتفاق تعاون أمني بين الدول الثماني المشاطئة للخليج. فقد اقترحت سنة ٢٠٠٤ إنشاء مجلس إقليمي للأمن وذلك في حوار المنامة في السنة نفسها.(٤) وهذا ما طرحه رئيسها نجاد في إبان مشاركته في اجتماع دول مجلس التعاون الذي حضره لأول مرة عندما عقد في الدوحة، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، متجاوزاً أصول الضيافة إلى المشاركة العملية في اجتماع المجلس عبر خطابه، مقدماً مقترحات للتعاون التجاري والأمني.

ولتسهيل تكوين تصور قصير ودقيق لما يعنيه التعاون الأمني نذْكرُ تصريحاً للاريجاني بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عن الحاجة إلى ترتيبات أمن جماعي في الخليج يقول فيه: «كل دولة يجب أن تُقبل كما هي... لا نحتاج إلى تغيير أي نظام. وستكون كل دولة عضواً كاملاً... لكن الدولة الكبيرة لها قول كبير.»(٥)

اللافت هنا هو سلوك الدولة القومية في تحديد الأهداف بموجب مصالح الأمن القومي بحسب تعريف النظام الحاكم لهذه المصالح، ثم متابعة تحقيق الأهداف بلا تردد وببراغماتية كاملة من دون إيلاء ما يقوله الآخرون أهمية. لم تلتفت إيران إلى التهم الموجهة إليها بالتعاون مع الاحتلال أو الاستفادة منه، ولا اهتمت كثيراً بما يقال عن تسليحها الميليشيات الشيعية التي قامت باغتيالات ضد رجال النظام السابق، أو بعمليات قتل وتنكيل

---

(٣) وبعدها بخمسة أشهر زارها الملك الأردني كأول رئيس دولة عربي.

(٤) *Financial Times*, 12 December 2004.

(٥) Christian Marshall, *Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami* (N.Y.: Routledge, 2003), p. 151.

على خلفية اعتداءات طائفية ضد المواطنين الشيعة، ولا أعارت الادعاءات الأميركية اللاحقة اهتمامها، أكانت اتهمتها بالمسؤولية عن سفك دماء الأميركيين في البلد، أم عن انتفاضات التيار الصدري، وأم عن دعم قوى مسلحة مناهضة للولايات المتحدة،[٦] ومحاربتها غالباً إذا تطلبت مصلحة إيرانية ملحة ذلك، بل كان يهمها التقدم نحو الهدف. وقد تقدّمت حتى وصلت إلى وضع يمكّنها من أن تكون الدولة الأكثر تأثيراً في التطورات السياسية في العراق، بما في ذلك تحديد هوية رئيس الحكومة بموجب أولوياتها، وفرض موقفها على دول مجاورة تختلف معها في خيارها هذا.

أما العرب فقد كان موقف بعض دولهم مؤيداً للحرب ومتظاهراً بعكس ذلك، أو ملتزماً الصمت، وبعضها الآخر عارض الحرب. لكن لم تقم دول عربية بدعم المقاومة حين كان الخصم هو الولايات المتحدة، عدا التسهيلات لعبور المقاتلين التي قدّمتها سورية. وقد قدّمتها، وهي تعي أنها ستكون المستهدفة التالية لو نجح الاحتلال الأميركي للعراق في فرض نموذج سياسي ناجح قائم على قلب نظام حكم عربي بالغزو والاحتلال.

لقد كان هناك مصلحة رسمية سورية مباشرة في أن يفشل الاحتلال الأميركي للعراق، وقد التقى هذا الموقف الرسمي مع المزاج العام السائد لدى الشعوب العربية، على الرغم من أن دوافعه مختلفة.

والدول العربية التي أيدت العدوان، فعلاً، أو ضمناً، لم تنتقل إلى نقد سياسات الحكم الجديد في العراق حين تبيّن أن العدوان أميركي، وإنما حين أدركت مصعوقة أنه «شيعي»، وذلك منذ مرحلة الجعفري في رئاسة الحكومة. كذلك لم تنسّق الدول العربية خطوات لبلورة سياسة عربية في العراق في مقابل التأثير الإيراني المتزايد، ولم تعترف بالحكومة وبالترتيبات الانتقالية إلا على مضض، لكنها، من جهة أخرى، لم تدعم المقاومة. وحين اعترفت، اعترفت بتحفظ ومن دون اندفاع، بتأسيس علاقات تمكنها من التأثير. وكانت تلك خطوات متأخرة غير منظمة تتميز بكونها ردة فعل أو خضوع لمطالب أميركية. فلم تؤثّر الدول العربية بشكل عام في المجتمع العراقي بحيث يصبح لها نفوذ سياسي قطري أو عربي، لا عبر الاحتلال ولا عبر المقاومة. وباختصار لم تتبلور أجندة عربية بشأن العراق.

وليس غريباً أن هذه الدول لم تجد في جعبتها سلاحاً من أدوات التصدي لتوسع النفوذ الإيراني سوى تعبئة الجماهير العربية ضد إيران، وإثارة عصبية مذهبية غير معروفة بهذا الشكل الذي يجري نشره في العقد الأخير، والتشكي من تعاظم النفوذ الإيراني أمام

(٦) اتهمت إيران بدعم قوى يُفترض أن تكون معادية لإيران نفسها أيديولوجياً، مثل القاعدة أحياناً.

الدول الغربية، ونقد الولايات المتحدة المتأخر ليس بسبب العدوان نفسه، ولا بسبب احتلال بلد عربي وتقويض مؤسساته، وإنما لأن سياستها أدت إلى تقوية إيران في العراق. ولو كانت للعرب سياسة أو برنامج عمل قائم على سلم أولويات في العراق لكانت سياستهم أقل انفعالاً وعصبية ضد إيران. يصح ذلك حتى لو كان هذا البرنامج متناقضاً مع أولويات إيران. فالسلوك القائم على خطة واستراتيجيا ووضوح الهدف لا بد من أن يكون أكثر توازناً وثقة بالنفس، وأكثر تأثيراً في وضع الحدود والمحاذير للسلوك الإيراني.

من السهل تشخيص التجاوزات الإيرانية للمصالح العربية في العراق، لكن التحدي الأكبر يكمن في إدراك الحالة العربية ذاتها التي جعلت هذا التجاوز أمراً مفروغاً منه يُرَد عليه بانفعال وتذمر.

تصبح دراسة العلاقات العربية مع أي دولة إقليمية كبيرة، أو حتى مع دولة كبرى كالولايات المتحدة، إذا أجريت بشكل علمي، أداة دقيقة لإلقاء الضوء على إشكالات كبرى في الحالة العربية ذاتها، وربما يثبت أن إحدى أكثر الأدوات نجاعة في كشف قصورات هذه الحالة في المرحلة الراهنة هو وجود فاعلين، مثل إيران وتركيا، وعلى غرار إسرائيل والولايات المتحدة (مع الفارق طبعاً)، والتمايز في نوع فعلها وشكل تأثيرها في حالة عربية مفعول بها.

١. لقد نشأ فراغ استراتيجي هائل بعد سقوط العراق وصعود النفوذ الإيراني فيه وخارجه أيضاً. وبلغ إجمالي المجندين الإيرانيين ما يقارب الـ ٥٥٠ ألف جندي، في حين يبلغ عدد جنود دول الخليج مجتمعة بما فيها السعودية ما يقارب ٣٣٠ الفاً. لكن هذا وحده لا يكفي لفهم لماذا لا يمكن لدول الخليج أن تواجه إيران في حرب، إذا كانت هي ترى أن حرب كهذه ممكنة. فما يصح على دول الخليج الصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان لا يصح بالنسبة إلى السعودية، على اعتبار أنها ليست دولة صغيرة من حيث المساحة، وهي وحدها تتسلح سنوياً بما قيمته أربعة أضعاف ما تصرفه إيران على السلاح. وينطبق الأمر نفسه على التسلح بدرجات أكبر في دول مثل الإمارات (إذا قيس نسبة إلى عدد السكان).

نظرياً، لا يُفترض أن تشكل مواجهة إيران بالنسبة إلى هذه الدول تحدياً لا يمكن تجاوزه، وخصوصاً في دنيا التفوق التكنولوجي للسلاح الغربي الذي تدأب هذه الدول على ابتياعه. المشكلة أن هذه الدول لا تستخدم السلاح الذي تقتني، وهي غالباً ما تقتنيه لأسباب أخرى غير تشخيصها لخصمها المحلي الإقليمي، وغير تحديدها لحاجاتها بناء على دراسة سلوك هذا الخصم وبناء على استنتاجاتها جرّاء هذا السلوك. وهي لم تتمكن من بناء جيوش

قادرة على استيعاب السلاح الذي تصرف الأموال بسخاء على شرائه.

وهي في الوقت ذاته لا تلجأ إلى عمقها العربي الاستراتيجي. وليس بوسعنا القول إنها على خطأ في الظرف المعطى. فالدول العربية لا تشكّل عمقاً استراتيجياً في الوضع الراهن بسبب خلافاتها وانقسامها إلى محاور، وبسبب طبيعة أنظمتها التي تتعامل مع حاجة دول عربية أخرى إليها كفرصة لفرض الشروط، وللفساد والإفساد، وبسبب عجز هذه الدول عن القيام بدور إقليمي، ولأنه في غياب مشروع عربي لا تقوم عناصر قوتها الإقليمية على قدرتها على البناء، وإنما على قدرتها على التخريب والابتزاز القائم على هذه القدرة. لكن دول الخليج ليست بريئة أيضاً من نشوء هذا الوضع الذي تتذرّع به لغرض تبرير لجوئها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتحالف ولإقامة قواعد عسكرية وحتى لتأليبها ضد إيران.

هنا علينا أن ندرك أنه حتى إذا افترضنا وجود خصومة إيرانية عربية تاريخية (وهي لا تشرح كثيراً حاضراً، بل حتى لو افترضنا أنها كانت قائمة بهذه الصيغة)، فإن التفاوت في وضع الطرفين يزيدها حدة حين يعاد استحضارها. فأولاً، التفاوت بين وجود مشروع دولة وغيابه في حالة الدول العربية المجاورة يجعلها تشعر بتهديد أكبر، كما يجرِّئ إيران على تجاهل مصالح هذه الدول ومخاوفها، وثانياً، إن لجوء هذه الدول إلى أعداء حقيقيين، أي إلى دول عظمى ترى في إيران عدواً يؤدي إلى تسعير الخصومة والشكوك المتبادلة.

فقد كشفت وثائق الخارجية الأميركية، التي تسربت عبر موقع ويكيليكس، عما يطالب به بعض زعماء دول الخليج ودول عربية أخرى، أي القيام بعملية عسكرية ضد إيران. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٠ وثائق حصلت عليها من هذا الموقع تفيد بأن العاهل السعودي الملك عبد اللّه بن عبد العزيز دعا الولايات المتحدة الأميركية إلى مهاجمة إيران لوقف برنامجها النووي. وذكرت الوثائق أيضاً أن العاهل السعودي شدد في رسالة نقلها السفير السعودي في واشنطن، عادل الجبير، على أن العمل مع الولايات المتحدة لمواجهة التأثير الإيراني في العراق هو «أولوية استراتيجية للملك وحكومته.» وكان لدول الخليج الأخرى حصة كبيرة في تسريبات ويكيليكس، فقد كشفت وثيقة تم تسريبها أن ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة طلب في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، خلال استقباله الجنرال الأميركي ديفيد بترايوس، أنه يجب وقف برنامج إيران النووي معتبراً أن «خطر تركه مستمراً يفوق خطر وقفه.» كما أوردت عدة وثائق نشرت في صحيفة «الغارديان» البريطانية أن دول الخليج

ترغب في الحصول على سلاح أميركي لمواجهة الخطر الإيراني. ونقلت إحداها عن ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد في ٩ شباط/ فبراير أنه يعتبر «أن منطق الحرب يسود المنطقة، وهذه القراءة تفسر هاجسه بتعزيز قوات الإمارة.»[٧] وأظهرت وثيقة أميركية في لقاء جمع قائد القيادة المركزية للبحرية الأميركية الأدميرال وليم غورتيني ورئيس المكتب السلطاني في عُمان الفريق أول علي بن ماجد المعمري أن اللغة المعسولة والتصريحات العلنية لطمأنة إيران لا تعبر عن المخاوف العمانية الحقيقية، وأنها فقط «لاتقاء شر إيران». أما رئيس الحكومة القطرية، الشيخ جاسم بن حمد آل خليفة، فقد وصف، بموجب هذه الوثائق، العلاقات بين قطر وإيران خلال لقائه وزير الطاقة الأميركي دانيال بونينان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ بالقول «إنهم يكذبون علينا ونحن نكذب عليهم.»

من جهة أخرى كتب دبلوماسي أميركي في شباط/ فبراير أن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك «يكن كرهاً شديداً لإيران.»

وفي معرض رد إيران على الوثائق اتسم موقفها بعقلانية (اقرأ براغماتية) مستنكراً الوثائق وموقع ويكيليكس وليس مواقف الدول العربية ذاتها. لقد تجاهل الموقف الإيراني المواقف العربية التي تُتخذ في الغرف المغلقة مع الدبلوماسيين الأميركيين. واقتصر الرد الرسمي الإيراني على مطالبة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني الإدارة الأميركية بتوضيح ما ورد في الوثائق والرد عليها، مستنكراً عمل الدبلوماسيين الأميركيين الذين يضطلعون بمهمات تخرج عن الأعراف الدبلوماسية. كما رفض تأكيد أو نفي مواقف تلك الدول تجاه إيران مشككاً فيما ورد بالموقع بقوله: «إنه خليط من المعلومات تضم الصحيح والخطأ.»

وتفسيرنا الاستنكار الإيراني للوثائق وللموقع وليس للدول العربية، هو أنه يأتي في إطار رغبة إيرانية في منح هذه الدول مخرجاً خارج المواجهة المباشرة معها، كما أن إيران لا ترغب في أن تظهر كدولة معزولة وبإجماع دولي على اتخاذ إجراءات ضدها، كما حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل القيام بذلك لإظهار صحة الادعاء الإسرائيلي أن إيران تُعد المشكلة المشتركة بالنسبة إلى دول المنطقة.

هذا ما بدا واضحاً في تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عقب نشر الوثائق بقوله: «سيكون هذا تقدماً حقيقياً من أجل السلام أولاً وقبل كل شيء لأننا يجب أن نغير الخطاب والمجادلة الزائفة في أن إسرائيل هي التي تهدد الأمن والسلام

(٧) *The Guardian*, 28/11/2010.

بالمنطقة في حين يعلم الجميع أين يكمن الخطر الحقيقي.»[٨]

مما سبق، نجد أن العلاقة العربية - الإيرانية ليست هنا هي المشكلة، وإنما المشكلة هي مساهمة الأوضاع العربية بقصوراتها وتشوهاتها الراهنة في طبع العلاقة مع إيران، وحتى في طبع الدور الإيراني.

حتى لو أخذنا الخصومة التاريخية على أساس النموذج الذي يجري حالياً إسقاط تفسيراته السياسية المعاصرة على التاريخ، وهو الصراع الصفوي - العثماني الذي غالباً ما دار على أرض العراق، فعلى الرغم من الاختلاف المذهبي السني الشيعي، وعلى الرغم من الخلفية التاريخية، فإن علاقة تركيا الحالية بإيران تمتاز بكونها علاقة أكثر توازناً من علاقة العرب بإيران، وهذا ليس بسبب الحب والكره. فتركيا وإيران كانتا على خصومة تاريخية تتجاوز الصراع الفرنسي - الألماني الذي تحوّل إلى تعاون، وانقلب فيه سفك الدماء السابق إلى مبرر للتعاون، بل لأن لدينا مشاريع دول جوار تفكر في مصالحها وتقاطعها وتنافرها بشكل عقلاني. وما ينطبق على العلاقة التركية - الإيرانية ينطبق أيضاً، وإن بدرجة أقل، على العلاقة الإيرانية - الباكستانية.

التاريخ نفسه قد يُستخدم، إذاً، لتفسير الأمر وعكسه. وهذا لا يتوقف على التاريخ فحسب، بل على الحاضر أيضاً. إن المؤرخين الذين يؤدون دور المعلقين لتفسير خصومة حالية بواسطة ماض من الحروب والنزاعات بين طرفين، قد يستخدمون الوقائع نفسها في سياق مختلف لتفسير التقارب، حين يُدعون إلى الشرح في مناسبة أخرى. فالخصومة التاريخية والمشترك الحضاري هما مركب تاريخي واحد، والتجاور الثقافي الحضاري يفسر التعاون ويفسر الخصومات الحدودية. والخصومة داخل الدين نفسه والإقليم ذاته والثقافة نفسها تشوبها مَرارات أكثر ومشاعر أعمق بالخيبة. لكن حين تصل الدول إلى رؤية ضرورة التعاون فإن هذا المشترك هو الذي يُستدعى لإسناد السياسات ثقافيا ومعنوياً، كما تستدعى الحروب الماضية والمعاناة لتبرير محاسن الصلح والابتعاد عن سفك الدماء، «لأن الشعوب قد تعبت»، كما يقال (علماً بأنه لم تنشب حروب عربية - فارسية في التاريخ... وإن الحرب الوحيدة التي نشبت هي الحرب التي عرفتها المرحلة المعاصرة بين دولة العراق ودولة إيران الحديثتين. وهي التي أحيت مفردات ومصطلحات لم تكن قائمة على هذا النحو في التاريخ).

ما ينطبق على الفراغ الاستراتيجي الذي يتركه غياب مشروع عربي، وتتركه حالة

(٨) خطاب نتنياهو أمام الكنيست، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

التفتت العربية القائمة التي امتدت داخل الدولة القطرية، ينطبق أيضاً على مشكلة عظيمة الأهمية هي قضية الهويات المذهبية والطائفية على الساحة العربية. يمكن كتابة مئات الدراسات عن دور الدولة الصفوية في تغيير طبيعة المذهب الجعفري وعلاقته بالمذاهب الإسلامية الأخرى وبالسُّنّة بشكل عام.[9] كما يمكن كتابة مئات الدراسات الأخرى عن انتقال مركز ثقل المرجعيات الشيعية من النجف إلى قُم، وعن وجود جمهورية إسلامية مذهبية شيعية تحكم رسمياً باسم المذهب وولاية الفقيه، وتأثير ذلك في الشيعة العرب في الجوار المباشر... يمكن، ومن الضروري، الانشغال بمثل هذه الدراسات. لكن المشكلة الرئيسية تبقى تعثر عملية بناء الأمة عربياً من جهة، ومن جهة أخرى فشل الدول العربية في الأمرين: تعزيز الهوية العربية ومأسستها عند مواطنيها بغض النظر عن دياناتهم وطوائفهم، وتعزيز فكرة وممارسة المواطنة في انتماء الفرد إلى الدولة. لقد حافظ العرب على عروبتهم على الرغم من الدولة أحياناً وليس بسببها.

لا ندري متى بدأ الإغراء لدى الجمهورية الإسلامية برؤية المذهب عند الشيعة العرب كولاء سياسي محتمل لإيران كدولة. وربما كانت نقطة التحول في إبان الحرب العراقية على إيران. وهي التي كانت عدواناً مفاجئاً على ثورة في بدايتها. ويمكن بلغة هذه الأيام القول إنها كانت حرباً استباقية، لكن تضمنت في هذه الحالة كثيراً كثيراً من اقتناص اللحظة والاستضعاف لدى الطرف المتورط في لملمة نفسه ومؤسساته مباشرة بعد الثورة. وقد دفعت إيران ثمناً باهظاً في هذه الحرب، مئات الألوف من القتلى ومليارات الدولارات في أصعب مراحل الثورة، أي في بدايتها، عندما كانت بأمس الحاجة إلى الاستقرار. وفي رأينا فقد كان ذلك بحد ذاته كافياً لتغيير طبيعة النظام الإيراني ذاته في اتجاه أكثر تعبوية وأقل تحملاً لأي خلاف داخلي في الرأي. كما أنه لم يفتح فرصة لتغيير الموقف الفارسي الثقافي من العرب نحو الأفضل في ظل الحكم الإسلامي الجديد.

لا شك في أن الشيعة العراقيين ساهموا في الحرب على إيران كجنود وضباط في الجيش العراقي. وبهذا المعنى ربما يصح القول إن ولاءهم للعراق قد امتحن بشكل كاف. لكن إيران لم تقاوم إغراء العمل على «إعادة تثقيف» الأسرى من الجنود الشيعة العراقيين، ولا قاومت إغراء الاتصال بالشيعة في الكويت والبحرين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي لتحريضهم على نظم دعمت العراق سياسياً وعسكرياً في حربه على إيران. لقد

(٩) انظر مثلًا: وجيه كوثراني، «الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية - القاجارية، والدولة العثمانية» (بيروت، دار الطليعة، ط٣، ٢٠٠١).

كان هناك دعم عربي للعراق في حربه على إيران (ما عدا مواقف سورية والجزائر وليبيا إلى حد ما). ومن هنا فقد اعتبرت إيران الدول العربية ساحة للعمل، واستسهلت الاتصال بالطوائف الشيعية.

هذا السلوك الإيراني ليس تبشيرياً ولا دينياً ولا تعبُّدياً. ولا علاقة له بالولاء الديني لمرجع خارج الدولة، بل هو نشاط سياسي يحوّل المذهبَ إلى ولاء لدولة أجنبية. وهو أمر لا غرابة في أن يكون مرفوضاً لأنه يساهم في تأجيج الطائفية داخل المجتمعات العربية.

لكن المشكلة الكبرى التي تحتاج إلى مراجعة هي استسهال إيران للأمر بسبب ضعف العصبية المواطنية لدى فئات من الشيعة وغير الشيعة في بعض الدول العربية، وبسبب ضعف وإضعاف الانتماء القومي العربي في مواضعه الحقيقية: اللغة؛ التضامن العربي؛ قضية فلسطين؛ تطوير العمل العربي المشترك... ومحاولة استنهاضه دفعة واحدة في غير موضعه، أي ضد إيران ومن أنظمة عربية معروفة بمواقفها السلبية من القومية العربية لا يساعد أبداً. وقد يكون فعله عكسياً في هذه الحالة، إذ تبدو القومية العربية أداة طائفية ضد طائفة من العرب، أي يتم قلبها على ذاتها، واستخدام أداة الهوية العربية في تقويض ذاتها.

لقد ازدادت حدةُ هذا الوضع بشكل خطر، وأصبح يشكِّل تهديداً لوحدة المجتمعات العربية. وبعد أن كان عدم حل هذه القضايا هو الخلفية التي على أساسها تمكنت دولة أجنبية من مد الصلات والخطوط السياسية، أصبح التدخل الخارجي الإيراني سبباً في مفاقمة الوضع. نقدم أمثلة لذلك: المجلس الأعلى العلماني الإسلامي في البحرين، وحركة الحريات والديمقراطية، وحركة أحرار البحرين الإسلامية، وحتى حزب اللّٰه في لبنان، على الرغم من الفارق الشاسع في التكوين والموقف والشرعية. فالخلفية هي عدم قدرة الدولة على حل قضايا محلية من المساواة المواطنية وحتى الاحتلال الإسرائيلي. لكن إخضاع هذه القضايا لاعتبارات السياسة الإيرانية الإقليمية لا يحل المشكلة، وإنما يزيدها حدة.

الحقيقة أن التدخل على أساس طائفي مذهبي بلغ قمته في العراق حيث تستخدم إيران مصطلح «البيت الشيعي» كطرف طائفي يحسب عددياً وكأنه أكثرية ديمقراطية. لقد ساهمت إيران مساهمة لا تقل عن مساهمة منظّري الاحتلال الأميركي في تأسيس النظر إلى المجتمع العراقي كطوائف، وأن الطائفة الأكبر يجب أن تطبع الدولة بطابعها، مؤسِّسَة لحرب أهلية ممكنة، أو لتوافق طائفي في أفضل الحالات، ومبتعدة عن نموذج الأكثرية والأقلية الديمقراطيين.

وقد بلغ الموقف المتعلق بالسيطرة الطائفية حداً مقلقاً، ولا سيما عند دراسة توزيع

الأصوات في الانتخابات العراقية المتعاقبة. صحيح أنه جرى تحوّل في نمط التصويت من قيادات دينية إلى قيادات أقل دينية، لكنه بقي في إطار التوزيع الطائفي، وبقي الصراع يدور على مَنْ يمثل الطوائف، وهو ما رسّخ باستمرار طبيعة التمثيل البرلماني والحزبي كتمثيل طائفي. وصارت تستخدم المصطلحات الطائفية السياسية «اللبنانية»، مثل توزيع «الرئاسات الثلاث»، وغيرها. وهنالك صراحة إيرانية متزايدة بشأن المشروع «الشيعي» في العراق وضرورة أن يؤلف الحكومةَ حزبٌ من داخل هذا «البيت». وقصة المفاوضات بشأن تشكيل ائتلاف حاكم بعد الانتخابات النيابية الأخيرة سنة ٢٠١٠ هي قصة محاولة توحيد «البيت الشيعي» خلف مرشح واحد بمساعٍ إيرانية، وهي أيضاً قصة تحوّل القائمة التي يدعمها السنّة إلى تبني الشعور الأقلياتي المُعبَّر عنه عربياً عادة بتبني الموقف الرافض لممارسة المذهبية في الحكم.

من اللافت أن نجد صراحة كصراحة مستشار رئيس الحكومة العراقي (موفق الربيعي) في تبرير حكم الطوائف وتحالفاتها بأنه أغلبية ديمقراطية، بقوله أنه لا داعي أن تشعر دول الخليج بالخوف من «عراق يسيطر عليه الشيعة والكرد، فهو نظام ديمقراطي برلماني دستوري وعليهم أن يقبلوا ذلك.»[١٠] ويُعتبر ذلك ترويجاً سافراً للمطابقة بين الأغلبية الطائفية والأغلبية الديمقراطية، أي الترويج لنظام حكم طائفي غير ديمقراطي باستخدام خاطئ لمفاهيم الأقلية والأغلبية الدينية.

لقد تحوّل التقسيم القائم على الطوائف في دستور العراق الجديد إلى أداة للتدخل الإيراني المباشر في السياسة العراقية. ولا شك في أن هذا الإشكال هو الأكثر خطورة في العلاقة بين الطرفين. المشكلة أنه حينما تُستخدَم كلمة الطرفين إنما يُقصَد بها إيران وكل دولة عربية على حدة، ولا نقصد طرفاً عربياً بشكل عام. وفي مقابل هذا الوضع الرسمي بدأ يتشكل طرف عربي بالتدريج على مستوى الرأي العام.

إن المسألة المذهبية بحد ذاتها، والسلوك العربي بشأنها هما أدلة دامغة على غياب طرف عربي في الحوار مع إيران. ففي الوقت الذي تستثمر الدول الأجنبية في الانتماءات الطائفية، لا تنجح الدول العربية في استثمارها في تلك الدول، هذا إذا سلمنا بأن هذا المنطق هو منطق مشروع أصلاً، وهو في رأينا غير مشروع. وربما نستحضر دليلاً آخر بشكل سلبي وسجالي هو عدم قدرة العرب على تحويل عرب خوزستان والسنّة في إيران إلى ولاء سياسي لطرف عربي موحد في مقابل المساعي الإيرانية لتحويل الشيعة إلى ولاء سياسي

(١٠) *IISS Annual Report on the Gulf Dialogue* (December 2007), p. 82.

لإيران بحجة ولاية الفقيه، التي لم يكن الشيعة العرب من أتباعها في يوم من الأيام.

وأخيراً قضية المقاومة ومحورها

لا شك في أن دعم قضية فلسطين وتحرير القدس قد شكلا أحد المقومات الأيديولوجية للثورة وبعدها لدى نظام الجمهورية الإسلامية، أكان ذلك موقفاً أصيلاً، أم ردة فعل على سياسة الشاه التحالفية مع إسرائيل والولايات المتحدة، أم تنافساً مذهبياً بشأن تحرير القدس. الدوافع ليست مهمة هنا، فالموقف الإيراني الرسمي من الاحتلال وفلسطين كان من صلب عقائد الثورة. وقد تقاطع هذا الموقف بداية مع حلفاء عرب محتملين لإيران بدءاً من منظمة التحرير ونهاية بسورية. كما أنه أكد مخاوف قائمة أصلاً عند الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة من إيران الجمهورية الإسلامية، وأكد خلافات معها. فخيارات هذه الدول بعد اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي، وبصورة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واحتلال العراق للكويت، هي تبني خيار السلام مع إسرائيل، والتخلي عن دعم المقاومة الفلسطينية. لقد دعمت هذه الدول اتفاق أوسلو وخيار القيادة الفلسطينية لـ «نبذ الإرهاب» لغرض الحصول على اعتراف أميركي والانضمام إلى الكيانات الحليفة لأميركا. وساءت علاقة إيران بمنظمة التحرير الفلسطينية طبعاً في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، ووصلت إلى حد القطيعة والعداء بعد أوسلو.

في هذه المرحلة زادت إيران في دعمها للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، وهو ما فُسر على أنه تدخل إيراني في الشأن العربي واستغلال قضية فلسطين. وطبعاً، يتفاقم الوضع ويتعقد في الحالة اللبنانية بسبب التشابك المذهبي، وبسبب العلاقة المباشرة لرجال دين إيرانيين بتأسيس الحركات السياسية على خلفية ترحال قائم لرجال الدين الشيعة بين قم وجبل عامل والنجف لغرض الدراسة والعمل (من هذا المنظور يفيد أن نتذكر أن شيخاً من جبل عامل هو الشيخ الكركي (١٤٦٦ - ١٥٤٣م) كان أحد المنظرين الرئيسيين للشيعة الصفوية في عهد تحولها إلى مذهب رسمي منظم للدولة الصفوية)، ثم المساهمة المباشرة لحرس الثورة في تنظيم عناصر حزب الله في بداياته وتدريبهم.

الوضع أبسط في حالة حركتي «حماس» والجهاد، فهما حركتا مقاومة إسلامية. لقد تأثرت حركة الجهاد، منذ البداية، بمبادئ الثورة الإسلامية على غرار حركات إسلامية سنية كثيرة ألهبت هذه الثورة خيالها، بما فيها الإخوان المسلمون. لقد كان للثورة الإسلامية تأثير مباشر فيما يسمى حالياً بالصحوة الإسلامية في ثمانينيات القرن الماضي. فقد اعتبرتها

الحركات الإسلامية نموذجاً يحتذى. لكن الأمر تغير، كما أسلفنا، وخصوصاً في إبان الحرب العراقية - الإيرانية.

لا شك في أن حركة «حماس» في وضعها الحالي كانت تفضّل من حيث طبيعتها الأيديولوجية، وبدرجة أكبر بسبب قواعدها الاجتماعية في العالم العربي، لو تلقت هذا الدعم الذي تتلقاه حالياً من إيران من دولة عربية، مثل المملكة العربية السعودية، لكن لم تتقدم أطراف عربية رسمية لدعم المقاومة إلا كاستثناءات مقاومة تشكل لها عمقاً جغرافياً وسياسياً، لكن لا يمكنها القيام بأود المقاومة. وهنالك دول عربية ساهمت في حصار غزة منذ سنة ٢٠٠٥ بشكل مباشر. فلا غرابة في أن تملأ إيران فراغاً استراتيجياً فعلياً على الساحة العربية. ولا شك في أن دعم إيران للمقاومة قد جعل الأولى تشكل حالة سياسية على المستوى الشعبي العربي، الأمر الذي دفع الدول العربية المؤيدة لخيار التفاوض فقط، والمناهضة للمقاومة كممارسة وكخيار سياسي، إلى أن تزيد في وتيرة التعبئة الطائفية ضد إيران وحلفائها بشكل غير مسبوق بعد تحرير لبنان سنة ٢٠٠٠، وقبل حرب سنة ٢٠٠٦ وبعدها التي شكّل فيها حزب اللّه نموذجاً مقاتلاً عنيداً وجذاباً.

لقد بُحث في هذه الأمور بتوسع، وصحيح أنه تم في كثير من الحالات من مؤسسات عربية لديها منظومات أيديولوجية أو مواقف تعبوية مغلقة، لكنها طُرِقَت على أي حال بكثافة. وما لم يُطرَق هو علاقة العرب بالرأي العام الإيراني وقواه المتعددة على هذه الخلفية.

لقد سبق أن دعمت القضيةَ الفلسطينيةَ دولٌ أوروبية شرقية تحوّلت بعد التغيير في بلادها إلى مواطن للصهيونية والتبعية الكاملة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالمنطقة العربية. فقد استُخدم دعم القضية الفلسطينية وقوى تحرر أخرى في العالم الثالث من الأنظمة بغير حق لتحميلها مسؤولية الفشل الاقتصادي في هذه الدول. ومن نافل القول أن هذا ادعاء غير صحيح، فأسباب الفشل تكمن في طبيعة الأنظمة التي فشلت اقتصادياً وسياسياً، وكي لا تتكرر التجربة في حالة إيران مستقبلاً لا بد من الإدراك أن هنالك رأياً عاماً فيها، وأنه رأي عام تعددي، وأنه يمكن تجنب أن يتحوّل جزء منه إلى متعاطف مع إسرائيل ضد العرب لمجرد إهمال العرب هذا الواقع.

لا شك أيضاً في أن التعامل مع الآخر، دولاً وشعوباً، كأنه مجرد مصدر للدعم، وكأن هذا هو المطلوب منه، في ظل غياب استراتيجيا دعم ذاتي، بل في ظل غياب ذات فاعلة سياسياً، يستدعي ردة فعل سلبية. فينشأ على مستوى الدولة والرأي العام في إيران من يحوّل

الدعم إلى أداة نفوذ وتحكّم من جهة، ومن جهة أخرى تنطلق أصوات تماهي بين مشكلاتها وسياسة حكام إيران بما فيها هذا الدعم الذي يقدم خارجياً، وكأنه من مصادر مشكلات المجتمع الإيراني الاقتصادية.

إن الموقف الإيراني من فلسطين ذو بعد أيديولوجي مبدئي يتعلق بهوية النظام والثورة. وهو يمكن أن يكون متغيراً، لكن الصراع بين القوى السياسية الإيرانية الداخلية بشأن إرث الثورة يحوِّل التعصب له إلى موقف يشكك في إخلاص المواقف الأخرى لمبادئ الثورة، وهو ما يؤدي ربما إلى أن تتحول المعارضة أيضاً إلى معارضة الموقف من فلسطين، وخصوصاً في ظروف تغير الموقف العربي من هذه القضية. وقد يصح الادعاء أن استمرار الموقف من فلسطين والمقاومة اللبنانية قد يقود إلى المس بالأمن القومي الإيراني، لأنه يوتِّر العلاقات مع الولايات المتحدة ويؤدي إلى اتخاذ مواقف دولية من مصالح إيرانية كان يمكن أن يتقبلها المجتمع الدولي لولا موقفها من المقاومة وإسرائيل.

خلاصة

تشوب العلاقات الإيرانية - العربية كثير من الإشكاليات. وهي أكانت تاريخية أم استراتيجية الطابع تعقد العلاقة بين أي كيانات سياسية متجاورة متنافسة في إطار الجغرافيا نفسها والتاريخ والفضاء الثقافي، وتتراوح علاقاتها بين التعاون والتنافس والصراع. ويمكن شرح الأسس الموضوعية لكل من هذه الاحتمالات. لكن التشويه الأساسي لأي حالة من حالات العلاقة أكانت تنافساً أم تعاوناً أم صراعاً هو غياب طرف عربي موحد أو متحد في وضع استراتيجيا في التنافس أو الصراع أو التعاون مع إيران، إذا كان ذلك على مستوى الحلبة الرئيسية لتفاعل العلاقات العربية - الإيرانية حالياً وهي العراق، أو كان على مستوى التعامل مع إيران كدولة إقليمية ذات مصالح مشروعة وغير مشروعة، أو كان على مستوى التمييز بين الدولة والمجتمع والرأي العام في إيران.

ويكمن التحدي في بلورة هذا «الطرف العربي» وصوغه ولو على صعيد افتراضي. فقد تؤدي الفكرة هنا دور المثال المؤثر في الصيرورة التاريخية عبر طرح التحدي للدول، وعبر حملته ووكلائه الفكريين، ثم عبر السياسيين والاجتماعيين.

العرب وإيران بين الذاكرة والتاريخ*

وجيه كوثراني

مدخل

تقوم فرضيات هذه الورقة على معطى معرفي خلص إليه تطور معارف العلوم الإنسانية والاجتماعية ومناهجها الحديثة، ولا سيما ذاك التطور الذي حدث في السياق الذي تداخلت خلاله مباحث التاريخ الاجتماعي ومباحث الإثنولوجيا، إذ استفادت هذه وتلك أيضاً من مباحث علم النفس الاجتماعي والتحليل النفسي، ومن معطيات الألسنية في تحليلها أوجه الخطاب ودلالاته. ولعل أهم معطى معرفي يفيد في مجال الدراسة التاريخية الحديثة والذي أسعفني كثيراً في فهم أبعاد الخطاب التاريخي الذي اشتغلت عليه، هو المعطى المنبثق من وعي الإشكال الثنائي الذي اشتغل في ضوئه المؤرخون والإثنولوجيون، فوصلوا إلى التفريق بين الذاكرة والتاريخ، وأبانوا أوجه العلاقة الملتبسة بينهما. فماذا نعني بالذاكرة، وماذا نعني بالتاريخ؟

لعل التعريف الأقرب والمساعد في فهم المقصد من هذا التفريق هو ما كتبه المؤرخ الفرنسي، جاك لوغوف، عندما عرّف هذا الإشكال الثنائي بين الذاكرة والتاريخ، ووصف الحالة المعرفية لكلٍ منهما بما يلي:

«تبدو الذاكرة الجماعية أسطورية (mythique) بشكل أساسي، مشوهة، تخلط الأزمنة (anachronique)، لكنها على كل حال، هي حالة المعيش للعلاقة التي لا تنتهي بين الماضي والحاضر. ومهما يكن فإنه من المرغوب فيه أن يقوم الخبر التاريخي الذي ينتجه المؤرخون المحترفون، بتصحيح التاريخ التقليدي المغلوط. إن التاريخ يضيء الذاكرة،

* ملاحظة: اعتمدت هذه الدراسة، مضموناً وتوثيقاً، على أعمال بحثية كنتُ أنجزتها سابقاً، ولا سيما على عملين تأسيسيين، استقيت منهما الفرضيات الأساسية وكذلك المصادر والمراجع التي عدت إليها.

١ - «الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية - القاجارية والدولة العثمانية» (طبعة أولى وثانية، ١٩٨٩، ١٩٩٠؛ بيروت: دار الطليعة، طبعة ثالثة، ٢٠١١).

٢ - «بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه، الدولة والمواطن» (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧).

ويساعدها في تصحيح أخطائها.»[1]

إذاً، يغلب على خطاب الذاكرة التاريخية الجماعية، سواء جاءت تعبيراتها شفوية وبالرواية المحكية، أو جاءت نصوصاً متواترةً ومتناقلة بالإسناد، يغلب عليه (أي على خطاب الذاكرة) السمات التالية: الأسطرة، وخلط الأزمنة (anachronisme)، بل أيضاً استحكام المخيال فيه واستدخاله انفعالات وعواطف هي من إنتاج حاضر اشتغال الذاكرة وإحيائها في لحظة من لحظات الزمن، فقد تستحضر خزانة الذاكرة من صورها ما يفرح أو يريح، إذا كانت لحظة الاستحضار في الزمن المعني مفرحة أو مرضية، أو تستحضر ما يحزن وما يغضب وما يثير إذا كانت لحظة الاستحضار مؤلمة ومؤججة للصراع والعنف.

أما التاريخ، والمقصود هنا علم التاريخ، فهو البحث الهادف إلى معرفة وضعية للظروف والعوامل والسياقات المساعدة في فهم الذاكرة وصورها وطريقة اشتغالها لموضعتها في مكانها وزمانها، وعقلنتها، وهضمها. إذاً، الذاكرة قد تكون، ولعله من الضروري أن تكون، موضوع درسٍ للمؤرخ، لا مرجعية معرفية معتمدة.

على قاعدة هذا المفهوم، وهذا الفهم لمهمة المؤرخ، حاولتُ الاشتغال على هذا الحقل من الموضوعات، فماذا أستطيع أن أقدّم من مقاربات لإشكالية العلاقة التاريخية بين العرب وإيران؟

لا شك في أن إعادة قراءة تاريخية لأوجه من اختراق الأسطورة أو لأوجه من التحريف أو الخلط في الزمن التاريخي، أو لأوجه من الأدلجة (أي الاستخدام الأيديولوجي - الوظائفي لواقعة أو خطاب)، هي مهمة صعبة، إلا إنها ضرورية من جهة المنهج، ومفيدة أيضاً من جهة اقتراح السياسات السليمة وصناعتها.

سأستعين باستحضار محطات أو عناوين من تاريخ العلاقة بين العرب وإيران، متجنباً السرد الحدثي الذي قد يغرق القارئ أو المستمع بتفصيلات ربما لا تفيد، ومحاولاً التركيز على المعنى التاريخي لهذه المحطات ووضع اليد على البعد الأسطوري والأيديولوجي فيها، أختار من بين المحطات مشاهد ذات عناوين دالة: القادسية؛ الشعوبية؛ إيران والعرب بين التشيع والتسنن؛ الحرب بين الصفوية والعثمانية، ولاية الفقيه العامة ودلالاتها وتمثلاتها عربياً وإيرانياً. وأكتفي في هذه الخلاصة بتحديد وجهة المعالجة لهذه العناوين لا أكثر.

---

(١) J. Le Goff, *Histoire et memoire* (Paris: Gallimard 1988), p. 194.

أولاً: القادسية بين معناها التاريخي الحضاري ورمزيتها في الخطاب الأيديولوجي والأسطوري

القادسية في الذاكرة الأسطورية - الأيديولوجية معركة بين قوميتين، إذ تقدم الذاكرة الجماعية العربية، ولا سيما تلك التي تتشكل بفعل حوافز الحاضر وتحدياته، صوراً من الغلبة العصبانية الأقوامية المستخدمة، تحفيزاً أو تحريضاً. هذا في حين أن القادسية، كما اليرموك، كما فتح مصر، كما فتح غيرها من البلاد، كانت تعبيراً عن تجليات صراع مرحلي بين إمبراطوريات آخذة بالتفكك والضعف، بعد حملها واحتضانها لحضارات كبرى أخذت، بدورها، تتراجع وتتجمد وتتحول أديانها إلى أيديولوجيات وفرق تسلطية استبدادية وتجزيئية. هذا في وقت كانت الجزيرة العربية وحواضرها المدينية التجارية تشهد تفاعلات حضارية ودينية طرفية (من أطراف) تؤهلها لأداء الدور الحضاري - الإمبراطوري المركزي البديل. وكان الإسلام المنطِلق من دينامية مجتمع الجزيرة آنذاك هو المشروع البديل، لكنه البديل الحضاري المستوعب للحضارات والمؤلف للثقافات في المدى البعيد، ترجمةً ومساهمةً وإبداعاً وفي كل المجالات، لا في مجال الشريعة وحدها. معارك الفتوح يجب وضعها تاريخياً في سياق الفهم الموضوعي لما كانت عليه استعدادات الجزيرة العربية، ولما آلت إليه دوائر العالم المتوسطي - القديم الكبير (بمعناه البرودلي)، أي بما يعني من أسواق واقتصادات وطرق مواصلات وصحاري وجبال وحضارات وأديان. إنها آفاق تاريخية أوسع مما تأسره الذاكرات الجماعية القومية عندما تستحضر الحدث معزولاً عن سياقاته العالمية.[٢]

(٢) يقول المؤرخ الفرنسي فرنان بردويل: «في هذا الشرق الأدنى، المعارض للحضور الإغريقي والمعتنق للمسيحية، والذي كانت تعصف به القلاقل الدينية المتواصلة والعنيفة، وجدت الغزوات العربية الأولى متواطئين مباشرين»، ويضيف: «لم يكن متوقعاً أن تنضم فارس (٦٤٢م) بتلك السرعة.... فالإمبراطورية العجوز التي انهار صراعها على امتداد قرون ضد روما وبيزنطة لم تدافع عن نفسها جيداً.... أو هي لم تدافع عن نفسها قط، ضد الهجمات الشرسة لراكبي الجمال العرب، لقد وهب الشرق الأدنى نفسه واستسلم للقادمين الجدد.»

وعندما يتساءل المؤرخ الفرنسي عن أسباب هذه السرعة في إنجاز عملية الفتح الإسلامي يجيب: «ألا يجب أن نطرح في العمق مسألة التقارب الديني والأخلاقي القديم جداً، والذي كان ثمرة تعايش طويل؟ فهذا الدين الجديد.... صيغ في هذا الشرق الأدنى، مفترق الطرق، باتساق مع تطلعه العميق الملائم لروحه.»

فرنان بردويل، «قواعد لغة الحضارات» (*Grammaire des civilisations*)، ترجمة الهادي التيمومي =

ثانياً: الشعوبية بين معانيها الثقافية البعيدة واستخداماتها الإثنية والقبلية الضيقة

من المعروف أن الإسلام كدين كان دعوة إلى المساواة بين الأفراد والشعوب، أو هكذا فهمته الشعوب والأقوام عندما اعتنقته، ولم تفهمه ديناً عربياً متفوقاً بعنصرية حامليه الأوائل أو عصبيتهم. وكما كان الحال في ممارسة السلطة الأموية التي نهضت واستقوت بعصبيتها القبلية على العصبيات العربية الأخرى، وأيضاً على العصبيات الإثنية الأخرى التي استبعدت عن مراكز السلطة، فكان «الموالي» الذين والوا الإسلام من غير العرب، الفئة الاجتماعية التي تبحث في البدايات عن موقع معوّض عن خسارة السلطة بالثقافة والعلوم والآداب. وتطول السلسلة عندما نتذكر فلاسفة وأدباء وفقهاء ولغويين وعلماء من الفرس إلى درجة تحدو ابن خلدون على أن يلاحظ أن علماء الإسلام في معظمهم هم من غير العرب.

صحيح أن هذه الظاهرة أخذت طابع السجال بين أدباء وشعراء من الطرفين، يتفاخرون بتواريخهم وأدبائهم، لكنهم يتنافسون في خدمتهم اللغة العربية والإسلام والفلسفة والعلم. وكل هذا كان يتشكل في حضارة عالمية لغتها السائدة العربية، لغة إنتاج وإبداع، وفلسفتها إنسانية أممية منفتحة على كل العوالم المعروفة (يكفي أن نلتفت إلى أدب الرحلات).

في المقابل ومن باب المفارقات الأسطورية، أن تسجل الذاكرة العربية جوانب أحادية من هذه الظاهرة، هي جوانب التعابير القومية العنصرية الاحتجاجية على الدولة العربية، بل إنها تنقلها إلى زمن انبعاث القوميات الحديثة والمعاصرة. فتحوّل بعض تعبيراتها في الخلاف والصراع إلى مشاريع تآمرية على الإسلام تارة، وعلى الأمة العربية تارة أخرى، وتخلط بين زمنها القديم وزمن العلاقة الملتبسة بين القومية العربية المعاصرة من جهة، والأقليات الدينية والاثنية والمذهبية من جهة أخرى، فتسمي الظاهرتين (القومية والإثنية) «شعوبية». التباسات بل خلط بين الذاكرة الأسطورية والتاريخ وصل إلى حد انزلق إلى قاعها

= (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، طبعة ٢٠٠٩)، ص ٩٨ - ٩٩. وللمؤرخ رينيه غروسيه رأي يشدد فيه على أن الإسلام مثّل الروح الآسيوية للمسيحية الشرقية، فقد انضمت «مدرسة الفرس» (École despresses)، أو «المسيحية الساسانية»، إلى الكنيسة النسطورية المشرقية المعادية لبيزنطة.

ويرى أن المشروع العربي الإسلامي كان، سياسياً ودينياً، البديل من الزردشتية التي كانت تناهض المسيحية الغربية (روما وبيزنطة).

René Grousset, *L'Empire du Levant*, *Histoire de la question d'orient* (Paris: Payot, 1979), pp. 67-76.

مؤرخون مرموقون كعبد العزيز الدوري الذي يتحدث عن «الجذور التاريخية للشعوبية»، فيتصور جذرها وأصلها في صور الذاكرة التاريخية القديمة،[٣] أو كصالح أحمد العلي الذي يعتبرها مؤامرة على الإسلام والعروبة.[٤]

ثالثاً: إيران والعرب بين التشيّع والتسنن

استغرقت عملية الدخول في الإسلام - في إيران - قروناً من الزمن. وتشير الدراسات التاريخية المتخصصة إلى أن الدخول الجماعي في الإسلام جرى أساساً في القرن الحادي عشر الميلادي (الخامس الهجري) بفضل دعاة الصوفية. وكان سبق هذا التحوّل دخول للحرفيين في الإسلام، حدث في مراكز المدن التي استقر فيها العرب الفاتحون.

أما عن الصورة التي تتكرر في الذاكرة العربية أو الذاكرة الإيرانية من أن التشيّع المبكر في إيران كان يتماهى مع موقف قومي فارسي، أو أن أصل التشيّع فارسي، فإنها صور تحملها روايات في مخيالٍ أسطوري. يقول الشيخ مرتضى مطهري مصححاً هذه الصورة: «إنما تحتمل هذه التهمة فيما إذا كان الشيعة إيرانيين فقط، أو كانت الفرقة الأولى من الشيعة فارسية على الأقل، أو كان الذين أسلموا من الفرس أو أكثرهم - على الأقل - اختاروا مذهب التشيّع من أول الأمر.. بل نرى أن أكثر العلماء المسلمين الإيرانيين في التفسير والحديث والكلام والأدب من السنة لا الشيعة.. وأن هذا الأمر استمر بهم إلى ما قبل الصفوية.»[٥]

تقاسمت إيران في مرحلة ما قبل الصفوية أسر متنافرةٌ ومتخاصمةٌ بشأن النفوذ

(٣) عبد العزيز الدوري، «الجذور التاريخية للشعوبية» (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٦٢)، ص ٩٧. يرى الدوري أن جذور الشعوبية التي يصف تعبيراتها في العصرين الأموي والعباسي، لا تزال تمتد حتى اليوم، إذ يقول: «لا تزال مقوماتها وموادها موجودة، وهي حين تكمن إنما تنتظر الظروف المؤاتية لتواصل نشاطها.»

(٤) صالح أحمد العلي، «الشعور القومي العربي عبر التاريخ»، في: «بحوث ومناقشات ندوة تطور الفكر القومي العربي» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦). بل إن مسؤولاً في حزب البعث الذي سبق أن حكم العراق في عهد صدام حسين يعتقد ويروج في سياق تصديه للتحديات الأيديولوجية (غير القومية)، الفكرة التالية: «إن الجذور التاريخية لهذه الرغبة المسبقة بخلق عداء بين العروبة والإسلام ترجع إلى نشوء الشعوبية في التاريخ العربي، عندما أخذت الأقليات القائمة في الدولة العربية الإسلامية التي حطّم العرب المسلمون دولتها القديمة وأزالوا نفوذها [ويقصد هنا دولة الفرس] تحاول مقاومة الدين الجديد، ومقاومة الأمة التي حملته وهي الأمة العربية.»
سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة»، في: المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٥) مرتضى المطهري، «الإسلام وإيران» (بيروت: دار التعارف، دون تاريخ)، ج١، ص ١١٠ - ١١١.

وبمعزلٍ، في معظم الأحيان، عن انتماءاتها الدينية - المذهبية. وتقدم الخريطة الدينية - المذهبية لإيران في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي المعطيات التالية: مجموعات واسعة من الشيعة في خراسان ومازندران، ووسط إيران (قم وأراك) وفارس. أما في المناطق - الأطراف، كردستان وخراسان الشرقية وجيلان، فثمة كثافة سكانية سنّية. غير أن هذا التقسيم الديموغرافي الذي لا توضحه المصادر كثيراً من ناحية الأعداد والتفصيلات، وإن غلبت عليه الأكثرية السكانية السنية، فإنه لا يعكس، حتى عند ظهور الشاه إسماعيل، انقساماً مذهبياً واضحاً على مستوى الاختلاف في مناهج المذاهب الفقهية والكلامية، وكما نرى، على سبيل المثال، في الاختلاف في المشرق العربي بين منهجيْ الإمام ابن تيمية في «منهاج السنة» والعلامّة الحلي في «منهاج الكرامة».

لقد كان ثمة عناصر مشتركة تجمع بين التسنّن والتشيّع على مستوى اعتناق العامة للإسلام في إيران، هي عناصر الصوفية المتحررة نسبياً من قيود النظرة الفقهية والكلامية للأمور. ولنلاحظ أن الانتشار الواسع للصوفية في إيران كان إحدى أهم مميزات الحياة الروحية طوال ثلاثة قرون فصلت ما بين الغزو المغولي والصعود الصفوي. وإن المعاني الأكثر بروزاً في الممارسة الدينية لدى الناس تبدو في ذاك الورع والاحترام حيال شيوخ الطرق الذين يقدمون نماذج بشرية متعالية في نظام المعايير الخلقية. وتكمن المقالة المركزية في هذه المعتقدات في مماهاة معتقد غيبة الإمام في الإمامية مع مفهوم الحضور الدائم لـ «القطب» غير المنظور في فلسفة الصوفية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفكراً صوفياً كابن عربي كان له تأثير كبير في الحياة الروحية في إيران. وقد طال تأثيره المحيط السنّي والمحيط الشيعي معاً. والأمر نفسه يُقال بالنسبة إلى صاحب فلسفة الإشراق شهاب الدين السهروردي، الذي أثّر في مجال العرفانية الشيعية كما في مجال الصوفية السنية.

ولعلنا إذا أخذنا في الاعتبار هذا الاختلاط الفكري الذي ميز الحياة الروحية في إيران قبل انتصار الشاه إسماعيل، نفهم لماذا التبس الأمر على المؤرخين في تحديد مذهب الشيخ صفي الدين (توفي ١٢٣٤م)، صاحب الطريقة الصفوية، فتساءلوا: «هل هو سني أم شيعي؟»[٦]

(٦) يرى مؤرخون أن الشيخ صفي الدين كان سنياً، وأن مسالة تشيّعه ونسبته إلى الإمام موسى الكاظم هي رواية وُضعت في عهد إسماعيل الصفوي كجزء من حالة التعبئة السلطانية، وأن الشيخ جنيد، أحد أحفاد الشيخ صفي الدين، هو الذي تشيّع. قارن بهذا:

J. Aubin, «La politique religieuse des Safavides,» dans: *Le Shi'isme imamite* (Strasbourg, 1968), p. 237.

إننا نعتقد أن ما يفسر هذا اللبس هو سيادة نمط من ثقافة إسلامية عامة في إيران متعددة المصادر والتعبيرات. ولعل أبرز هذه التعبيرات، قبل انتقال الطريقة الصفوية إلى دولة سلطانية، هي جمعها بين التصوف والإمامية. وفي إطار هذا الجمع، تظل الإجابة على السؤال عن مذهب الطريقة الصفوية أمراً غامضاً وملتبساً. فالسائد هو نمط من ثقافة إسلامية عامة انتشرت في كل من إيران والأناضول ولم تحتل فيها الاختلافات الفقهية والكلامية حيزاً كبيراً فاصلاً. وكان السائد في إيران قبل التمذهب السلطاني (العثماني من جهة والصفوي من جهة أخرى) ثقافة صوفية وعرفانية مشتركة.

رابعاً: المشروع السلطاني والمذهب الواحد للدولة

في المسار الذي تحولت فيه الطريقة الصفوية إلى مشروع سياسي، بدأت التمايزات المذهبية على مستوى الفقه والكلام ومرجعية الأحاديث، تأخذ بُعداً صراعياً في السجال بين الفرق. ففي عهد جنيد الذي تسلّم «مرشدية» الطريقة الصفوية في سنة ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م، تحولت الطريقة على يديه إلى «حركة يغلب عليها الطابع السياسي.»

ولاحظ معاصروه أنه «كان على طريق الملوك لا طريق القوم»، وأن الأنصار كانوا يقصدونه «من بلاد الروم والعجم وسائر البلاد،»[٧] إلى أن استطاع إسماعيل بعد فترة قصيرة أن يحوّل هذه الحركة السياسية الدينية، التي جمعت في صفوفها فتوة عسكرية واسعة من قبائل التركمان، إلى قوة غالبة داخل إيران، استتبعت مراكز القوى الأسرية فيها، وقضت على بقايا الدول القديمة كالتيمورية وغيرها من الأسر.

وأعلن إسماعيل نفسه شاهاً في سنة ٩٠٦هـ/ ١٥٠١م، موحداً إيران، ومتطلعاً إلى نفوذ أوسع في دار الإسلام عبر الأناضول والعراق، الأمر الذي يصدمه بأعظم قوة إسلامية (عسكرية - سياسية) آنذاك، هي قوة السلطنة العثمانية. كانت هذه القوة صدرت، شأنها شأن الصفوية، عن طريقة صوفية رافقت نشأتها ونموها وتنظيمها العسكري.[٨] وكان الانتماء الفقهي العثماني إلى الحنفية على مستوى الأسرة الحاكمة، لا يمنع اختلاطاً فكرياً في الممارسة الدينية يجمع بين التصوف والتشيع الذي يبرز في النزعة نحو تقديس أئمة

(٧) مصطفى كامل الشيبي، «الصفويون»، في: «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية»، إشراف حسن الأمين (بيروت: دار التعارف، ١٩٧٣)، المجلد ٣، ج١٢، ص ٢٢٠.

(٨) كانت الإنكشارية منتظمة في طريقة البكتاشية.

أهل البيت وشيوع فكرة المهدية.[٩] فعندما يتحدث المؤرخون عن الحالة الفكرية السائدة في الأناضول في عهد بايزيد العثماني وبداية عهد إسماعيل الصفوي، يشيرون إلى حالة من التشيع التي حاول إسماعيل الإفادة منها للثورة على السلطنة العثمانية. ولمّا قامت ثورة الأناضول (ثورة شاه قولو سنة ١٥١١م) في إطار هذا المناخ الفكري السائد،[١٠] وقُمعت الثورة قمعاً شديداً، بدأ الفرز المذهبي - الأيديولوجي يأخذ مداه على مستوى السلطنتين. فبالنسبة إلى الدولة العثمانية، بدأ الفقه السياسي السنّي المُنتج في ظل سلطنتيْ السلاجقة والمماليك، والمُبرر في الأساس لسلطنة الأمر الواقع ولو كانت جائرة، وللبيعة ولو كانت قهرية، يأخذ مكانه في وسط علماء الدولة العثمانية. وهذا خط أوصل المؤسسة الدينية العثمانية إلى ما وصلت إليه في مرحلة شيخ الإسلام أبي السعود أفندي وما بعدها.

وخلاصة القول إن تقاطعاً حدث بين تبرير فقهي ونظرية «مُلك إلهي» تعود بجذورها إلى أصل فارسي كسروي، وأساساً إلى عهد أردشير. وكان هذا مسار المشروع الصفوي تماماً: أصل كسروي، ومنطلق صفوي مؤسس.

وهكذا كان، إذ لا بد، وبتأثير من الفقه، من أن ينفصل التشيع عن التصوف بالتدريج على مستوى الدولة في إيران. وفي هذا يقول المؤرخ كامل الشيبي: «إن التصوف المتشيع متى وقع تحت تأثير فقهاء الشيعة، فقد عناصره الصوفية ومال إلى التشيع الفقهي المعتاد. أما علة ذلك فهي أن كلاً من التصوف والتشيع يتعلق بالجانب الروحي المتسامي من العقيدة الدينية، غير أن التصوف يرتفع بالإنسان العادي، والتشيع يسمو بالصفوة المختارة من أهل البيت. وهكذا كان الأمر بالنسبة للصفويين والمتشيعين من بعدهم، فقد بدأوا حركتهم صوفية متشيعين، فآلت بهم الحال إلى ذوبان تصوفهم في التشيع، وبالتالي إلى زوال التصوف وثبوت التشيع.»[١١]

(٩) عن مسألة التشيّع في آسيا الصغرى قبل العهد العثماني، انظر: Claude Cahen, «Le Probleme du Shi'isme dans l'Asie mineure, Turque preottomane,» dans: *Le Shi'isme imamite*, op. cit., pp. 115-129.

(١٠) يشير المؤرخون إلى أن تهاون بايزيد (والد سليم) في التصدي لمحاولات إسماعيل سببه المناخ الصوفي الذي اختلط بالتشيّع، والذي هو سمة من سمات الثقافة الإسلامية التي سادت في آسيا الصغرى أيضاً كما في إيران. وكان موقف بايزيد أن أدى إلى انقلاب ابنه المتشدد سليم عليه في سنة ١٥١٢م. قارن: أحمد عبد الرحيم مصطفى، «في أصول التاريخ العثماني» (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق: ١٩٧٢)، ص ٧٨ - ٧٩.

(١١) الشيبي، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ج١٢، ص ٢٢١. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصفويين بعد أن سقط حكمهم في سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م، اعتزل السياسة من نجا منهم من السيف، وغادروا إيران إلى الهند ليعودوا صوفيةً كما بدأوا. المصدر نفسه.

غير أن لهذا الانفصال، كما قلنا، سياقه السياسي والتاريخي، الذي لا يمكن فهمه إلا إذا عدنا فتذكرنا مهمات السياسة التي طرحت نفسها على الشاهات الأول، وكان للفقه والفقهاء دور أساسي في تحقيق هذه المهمات.

وقبل الحديث عن دور هؤلاء، لنذكر أن شاهات الأُسرة الصفوية كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً أساسياً هو إقامة دولة مركزية قادرة على توحيد الداخل ومقاومة ضغوط الخارج. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، كان لا بد من اعتماد النظام الملكي المطلق، ومأسسة دين للدولة ومذهبها.[١٢]

وهنا أيضاً، نجد تقاطعاً بين أحد الاتجاهات الفقهية الشيعية وبين نموذج سلطوي ساساني نقرأ معالمه في التلاقي الوظيفي بين منصب الشاه ومنصب «صدر الصدور»[١٣] الذي احتله بعض فقهاء الشيعة في جهاز الدولة الصفوية. وأبرز من مثّل هذا الاتجاه محمد باقر المجلسي (متوفى ١١١١هـ/ ١٦٩٩م)، صاحب كتاب «بحار الأنوار».

الخلاف الفقهي الشيعي بشأن «شرعية» الدولة الصفوية

يرى بعض المؤرخين أن اختيار الصفويين للمذهب الشيعي كي يكون مذهباً رسمياً للدولة يعود إلى أسباب يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً: إن لهذا الاختيار علاقة بأصول الأسرة الصفوية، سواء من حيث نسبتها إلى الإمام موسى الكاظم (إذا صحّت هذه الرواية)، أو من حيث نزعتها الإمامية كطريقة صوفية متشيعة.

ثانياً: والسبب الآخر الذي يشدد عليه بعض المستشرقين والمؤرخين القوميين الإيرانيين، هو البحث عن هوية ذاتية إيرانية تتأكد عبر التمايز بواسطة المذهب الشيعي عن المذهب السني السائد في الدولة العثمانية بدائرتيها التركية والعربية. ويرى هذا الاتجاه أنه مع قيام الحكم الصفوي، بعد تسعة قرون من التفتت السياسي الداخلي، استطاع الصفويون ولأول مرة أن يعطوا إيران نوعاً من وحدة سياسية أضحت فيما بعد الأساس التاريخي للدولة القومية الإيرانية اللاحقة.[١٤]

ومهما يكن من أمر هذه الأسباب ومدى أهميتها منفردة أو مجتمعة في تشيع إيران،

(١٢) Djalili M. Reza, *Religion et revolution, L'Islam shi'ite et L'État* (Paris: Economica, 1981), p. 39.

(١٣) هو المنصب الموازي لمفتي إستانبول أو «شيخ الإسلام» في الدولة العثمانية. أما تعبير «شيخ الإسلام»، فقد استخدم في الدولة الصفوية للتعبير عن مفتي المدن والمناطق فيها.

(١٤) قارن بهذا: Aubin, op. cit., p. 236.

فإن من المؤكد أن السياسة الصفوية أدت إلى تسريع هذه العملية، وذلك عبر جملة من الإجراءات والمظاهر التي استمالت الناس ترغيباً أو ترهيباً أو احتواءً. ومن ذلك على سبيل المثال: مظاهر التقديس التي أحيطت بها المقامات والمزارات العائدة إلى الأئمة، والمظاهر الطقسية المؤثرة للشعائر الحسينية في عاشوراء كربلاء، والمسيرة التي قام بها الشاه عباس الأول سيراً على الأقدام من أصفهان إلى مشهد (مزار الإمام الرضا) في سنة ١٦٠١م. هذا بالإضافة إلى الإجراءات القمعية والقسرية المعنوية والمادية والجسدية التي كانت تُتخذ حيال السنة لإجبارهم على اعتناق التشيع.[١٥]

ومع ذلك، يبقى دور الفقهاء الشيعة الذين استعانت بهم الدولة الصفوية أساسياً في نشر المذهب الشيعي في أنحاء إيران. والملاحظ أن هؤلاء الفقهاء كانوا في المرحلة الأولى التأسيسية في معظمهم من العلماء العرب الذين استُقدموا من العراق والبحرين وبلاد الشام، وبصورة خاصة من منطقة جبل عامل (الجنوب اللبناني الحالي).

وتُبرز هذه الظاهرة (ظاهرة دعوة علماء الإمامية في إيران) وضعيتين في الحالة الفكرية والثقافية التي سادت إيران في مطلع العهد الصفوي.

أولاً: النقص الكبير في الثقافة الفقهية، وسيادة الفكر الصوفي والتعبير الشعري[١٦] فيها، وبالتالي النقص في أعداد الفقهاء الإيرانيين الذين يحتاج إليهم جهاز الدعوة في الدولة الصفوية.

ثانياً: عجز الطريقة الصفوية عن التحول إلى دولة، من دون الاستعانة بالفقهاء، ذلك بـ«أنه في مرحلتها الأولى، كان زعماء القبائل التركمانية من القزلباش يديرون الدولة ويشكلون في الوقت نفسه رأس الهيئة الدينية للفرقة. وكان الشاه هو المرشد للطريقة، حيث كان يُنظر إليه نظرة تقديس إلهي، وتبرز في شعره باللغة التركية شطحات تنم عن تأثير لمعتقد الحلولية.»[١٧]

وبدا سريعاً أن المضمون الفكري للطريقة سيبقى من دون مهمة دولة تهدف إلى توحيد

---

(١٥) تجدر الإشارة إلى أن حرص الشاه عباس على الظهور بمظهر التفاني في موالاة أئمة أهل البيت دفعه إلى تلقيب نفسه بـ«كلب عتبة علي»، أو «كلب عتبة الولاية». ونقش هذا اللقب على خاتمه كي يستعمله في المراسلات الرسمية، فضلاً عن حرصه على أن يظهر نفسه خادماً متفانياً للمزارات المقدسة وللزائرين، إذ كان يقوم بكنس المقام وتقديم الطعام للزائرين بنفسه. لمزيد من التفصيلات راجع: بديع محمد جمعة، «الشاه عباس الكبير» (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٩٥ - ١٠٤.

(١٦) قارن: «الشعر الفارسي»، «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية»، ج٢، ص ٣٩٩.

(١٧) Bruijin, «Iran: religions,» *Encyclopedie de L'Islam*, new edition, Tome IV, p. 52.

إيـران، وإلـى خلق مجتمع ديني متجانس. وهنا يبرز دور فقهاء الإمامية الذين زودتهم تجربة الإنتـاج الفكـري فـي العهدين البويهي والإيلخاني بعدة علمية واسـعة في العلوم الإسـلامية مـن فقـه وأصـول وحديث وتفسـير. وقد وضع بعض الفقهـاء هذه العـدة الفكرية في خدمة المشـروع الصفـوي، مـن دون أن يعنـي ذلك عدم الاختـلاف بين فقهاء الإمامية في شـرعية السـلطان الصفـوي في زمـن الغيبة، وفي موقع الفقيـه المرجع ودوره حيال الهيئة السياسـية الحاكمـة. وتعبر سـيرة نور الدين الكركي وخلافه مع مرجـع نجفي هو إبراهيم القطيفي عن وجهٍ أساسي من أوجه الاختلاف.

نور الدين الكركي (٨٧٠هـ/ ١٤٦٦م - ٩٤٠هـ/ ١٥٣٤م)

تقـدم لنـا ترجمة الكركي معلومات عن أول فقيه عمـل في خدمة الدولة الصفوية، هو نور الدين علي بن الحسين... الملقب بالعاملي الكركي. درس في كرك نوح (مدرسة إمامية في البقاع اللبناني)، ثم قصد مصر حيث تلقى علوماً على يد علماء من السنة. أقام بالنجف، وفـي سـنة ٩٠٩هــ/ ١٥٠٤م، لبـى دعوةً من الشـاه إسـماعيل فـي أصفهان، ليعود في سـنة ٩١٦هــ/ ١٥١٠م إلـى هراة، ثم إلى مشـهد بصحبة مجموعة من علمـاء النجف. وقد طلب منهم الشاه إسماعيل نشر مذهب الإمامية في المناطق الشرقية التي فتحها. وفي هذا الوقت، اسـتمر الكركي يشـرف على الدراسـة في النجف، وكان يتلقى من الشاه إسماعيل دعماً مالياً سنوياً يقدر بـ ٧٠ ألف دينار لينفقها على التعليم.

وفـي عهـد طهماسـب (٩٣٠هــ/ ١٥٢٤م)، أقـام الشـيخ الكركـي فترة طويلـة ببلاط الصفويين، حيث شـغل منصب «صدر الصدور»، ولقبه الشـاه بـ «خاتم المجتهدين»، كما أنه نظر إليه كـ «نائب للإمام». ووفقاً لهذه النظرة، منحِ الشـاهُ الشـيخَ الكركي صلاحياتٍ مطلقة لإدارة العمـل الحكومـي فـي المجـال الديني. إذ أُعطـي صلاحية عزل وتعييـن مفتي المدن (شـيوخ الإسـلام) وأئمة المسـاجد والوعاظ، كما طلب منه إعطاء رأي في مسـألة الضرائب العقارية وعلاقة الدولة بأرض الخراج. وقد اسـتخدم هذه الصلاحيات، فعزل علماء السـنة وعيّن علماء من الشـيعة، كما كتب «رسـالة في الخراج» يعطي الدولة فيها حق جباية ضريبة الخراج. وأصبحت شـروحاته لكتاب «شـرائع الإسـلام» للمحقق الحلّي، كتباً شعبية للتعليم والتثقيف في إيران.

ولا بـد مـن أن نلاحـظ فـي سـيرة الكركـي أن بعـض آرائه ومواقفـه كان موضـع نقدٍ واعتـراضٍ مـن علمـاء إماميين معاصرين له. فقد خالفه في مسـألة الخراج ندّ له في النجف، هو **الشـيخ إبراهيم القطيفي**، كما خالفه في عدد من المسـائل، كانت من بينها رسالة الكركي

في «صلاة الجمعة». إذ يعتبر الكركي أن صلاة الجمعة جماعةً تبقى واجبة في غيبة الإمام مع وجود عالم مجتهدٍ حائزٍ شروط المرجعية.[18]

ومع ذلك فقد لُقِّبَ الكركي بـ«المحقق الثاني،»[19] ويمكن أن يُعتبر، في رأينا، استمراراً للمدرسة السجالية الشيعية «المسيّسة» التي برزت في ظل الملوك الإيلخانيين في العراق وإيران (مدرسة الحلة)، كما يمكن اعتباره مؤسساً للمدرسة الصفوية الشيعية التي نقلت حالة التشيع في إيران من بُعدها الصوفي الذي يتلاءم مع مرحلة الدعوة ونشر الطريقة، إلى بُعدها الفقهي المحدَّد والمتوافق مع تحول الدعوة إلى دولة، والطريقة إلى سلطان.

خامساً: طبيعة الصراع الصفوي - العثماني وما هي أسبابه العميقة

ساد اعتقاد لدى العديد من المؤرخين، ولا سيما لدى مَنْ انساق في سرد رواية الذاكرة، أن الصراع الصفوي - العثماني هو صراع شيعي - سني. وقد توقف هؤلاء عند كثير من المظاهر الموحية بهذا الاعتقاد. فحالات الانتقام التي رافقت الحروب والمعارك تجاه السكان الشيعة في أماكن وجودهم، أو السكان السنة في أماكن تمركزهم، وموجات التهجير والاقتلاع المتبادلة، ثم شيوع فتاوى التكفير التي كانت تصدر عن فقهاء كل طرف، وأشكال التعبئة المذهبية التي لجأ إليها الطرفان، ولا سيما الطرف الصفوي في عهد الشاه عباس الأول، شكّلت جميعها مقدمات للاستدلال على مذهبية الصراع.[20]

لكن ما ينبغي لنا أن نتذكّره في تعيين حجم العوامل الفاعلة في تاريخ نشأة الدول وتوسعها، هو أن التعبئة الفكرية والروحية تندرج ضمن العامل الأيديولوجي الذي وإن كان يؤدي في بعض الأحيان هو والظروف دوراً حاسماً في معركة أو انتفاضة أو اشتباك، إلا إنه يبقى جزءاً من مشروع كبير يقوم على عوامل ومقومات أخرى، وتحتل فيه العناصر الاستراتيجية والجغرافية - السياسية، وعناصر المصلحة والاقتصاد، حيزاً لا يُستهان به، وإن لم يُعلن ذلك. وغالباً ما يُحجَب هذا الحيز الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي تحت ركام من الإعلانات واليافطات التي تصدر عن أجهزة السلطان ومؤسساته ومسلكه الظاهر،

(١٨) اعتمدنا في هذه النبذة على:

W. Madelung, «Alkaraki,» *Encyclopedie de L'Islam*, new edition, Tome IV, pp. 634-635.

(١٩) المحقق الأول هو جمال الدين الحلي، صاحب كتاب «شرائع الإسلام.»

(٢٠) قارن بذلك: مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

فتبدو معالم التعبئة في الحرب وللحرب هي البارزة، وتستتر قرارات الحرب والتخطيط لها داخل المشروع السلطاني، أي داخل حركة الدولة ومصالح أهلها وسوقها ومصادر جبايتها وموقعها في العلاقات الدولية وعالم التبادل التجاري.

ولم تكن الدولتان، العثمانية والصفوية، في علاقاتهما الحربية أو السلمية بعيدتين عن منطق هذه الحركة. بل إن مرحلتهما التاريخية (في القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر للميلاد) تكشف عن أن عوامل أساسية، استراتيجية واقتصادية ودولية، تقوم بالدور الفاعل في قرارات الحرب أو السلم لدى كل طرف. أما الفرقُ المذهبية، فلم تكن إلا وقود المعارك أو مسرح التعبئة لها.

والملاحَظ أن الدراسات التاريخية التي تناولت الخلفية الاستراتيجية والاقتصادية لتلك المرحلة قليلة جداً.[٢١] وتقل أكثر فأكثر عندما يتعلق الأمر بخلفية الصراع الصفوي - العثماني.[٢٢] وخلالها يمكن، على أي حال، أن نتبين بعض عوامل هذا الصراع ومحركاته الخفية. كما يمكن أن نصنف هذه العوامل، مع التشديد على تداخلها وتكاملها في ثلاثة مستويات:

١- العامل الاستراتيجي الذي يؤمّن للدولة امتداد نطاقها،[٢٣] أو ما يعرف اليوم بجغرافيتها السياسية.

٢- طرق المواصلات التي تعيّن للدولة وأسواقها واقتصادها موقعها في العلاقات الدولية والتبادل التجاري، ولا سيما بعد حدثين تاريخيين كبيرين هما: اكتشاف رأس الرجاء الصالح، واكتشاف العالم الجديد (القارة الأميركية).

٣- «ثورة الأسعار» في العالم، تلك التي عانى جرّاءها الشرق الإسلامي، نتيجة تدفق الذهب والفضة وانفتاح أسواقه على السلع الأوروبية، في صورة أزمات اقتصادية

---

(٢١) من أهم الأعمال التاريخية الكبيرة حتى الآن العمل الذي قام به فرنان بردويل في دراسته لتاريخ الاقتصاد في حوض البحر المتوسط في القرن السادس عشر. انظر: F. Braudel, *La Mediterranee et le monde Mediterraneen* (Paris, ler ed. 1949; 4eme ed. 1979).

(٢٢) ومنها تلك التي وضعها مؤرخون أتراك أو مستشرقون، وبينها بحث المؤرخ مانتران.
R. Mantran *L'empire ottoman et le commerce asiatique au* 16 *et* 17*;*
المؤرخ روبرت أولسن، «حصار الموصل والعلاقات العثمانية - الفارسية،» ترجمة عبد الرحمن الجليلي (الرياض: دار العلوم، ط١، ١٩٨٣).

(٢٣) تجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون استخدم تعبير «نطاق الدولة» بمعنى امتدادها الضروري والمطلوب لقيامها واستمرارها تبعاً لقوة أهل العصبية القائمين بها. انظر: ابن خلدون: «المقدمة» (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، ص ١٦٣ - ١٩٤.

متتالية منذ القرن السادس عشر الميلادي.

من الملاحَظ أن القتال العنيد والشرس بين الصفويين والعثمانيين تركّز أساساً في بعض مناطق الأناضول الشرقي (أرضروم - تبريز) وفي العراق (الموصل - بغداد...). وتبين الدراسات التاريخية، التي تناولت المواقع الاستراتيجية لهذه المناطق، أن منطقة الموصل وأرضروم «تعتبر المدخل الرئيسي للفاتحين القادمين من الشرق أو من الجنوب للاستيلاء على سهول الأناضول.» ومن هذا المدخل كانت «تتجه الطرق المؤدية إلى إستانبول والبحر.»[٢٤] كما أن تبريز كانت مركز الطرق المؤدية شمالاً إلى أرمينيا والأناضول.[٢٥] وكان لا بد للجيوش والتجار القادمين من أرمينيا أو أذربيجان، وهم يقصدون الأناضول، من أن يمروا بأرضروم. وكانت هذه تتصل بتبريز وعبرها بسيواس وديار بكر والموصل وبغداد والبصرة وصولاً إلى الخليج. ومن ديار بكر كان يتفرع طريق يوصل إلى حلب والإسكندرون على البحر الأبيض المتوسط، كما يتفرع منه طريق بري يؤدي إلى إستانبول.[٢٦]

ومن جهة أخرى، «كانت الموصل هي المنفذ الآخر المهم للوصول إلى الأناضول وكذلك إلى حلب والبحر المتوسط.» يضاف إلى ذلك أن الموصل هي أيضاً «منطقة الاتصال بين جبال كردستان الوعرة والسهول والصحاري التي تبدأ من جنوب الموصل وتمتد حتى الخليج...»[٢٧]

ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية التي يشكّلها هذا الامتداد الجغرافي ابتداء من محور أرضروم - تبريز إلى الموصل فبغداد... فالبصرة فالخليج، أو ابتداء من ديار بكر إلى حلب فالإسكندرون، أي إلى الشاطئ المتوسطي لبلاد الشام، فإنه كان من الطبيعي أن يتركز الصراع بين دولتين [نواة إحداهما في القسم الغربي من آسيا الصغرى (الروملي)، ونواة الأخرى في فارس]، في هذا القسم المتوسط الواقع بين موطني الدولتين (الأناضول الشرقي). وكانت الدولة العثمانية في القرنين الأولين لنشأتها (الرابع عشر والخامس عشر للميلاد)، توجّه فتوحاتها نحو الجبهة الغربية، تاركةً الجانب الشرقي مسرحاً لوجود إمارات تركمانية ضعيفة موالية أو ليست ذات خطر. أما وقد لاح خطر الشاه إسماعيل الصفوي في مطلع القرن السادس عشر الميلادي عبر قدرته على تجميع القبائل التركمانية في قوة

(٢٤) أولسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٧) المصدر نفسه.

عسكرية ضاربة، فإن السيطرة على الجانب الشرقي من الأناضول، وعلى امتداده الجغرافي الجنوبي، أي العراق وبلاد الشام، تصبح ضرورة استراتيجية قصوى. وهي الضرورة التي وعاها في الأساس السلطان سليم، فاحتل تبريز، ثم عاد فالتف على ديار بكر وكيليكيا وحلب، مكملاً احتلال سورية ومصر، ومشكلاً بذلك حزاماً استراتيجياً عميقاً غرباً في مواجهة مشروع الدولة الصفوية الجديدة. وكان من الطبيعي أن يظل همّ هذه الأخيرة خرق هذا الحزام عبر التوسع غرباً في الأناضول والموصل والعراق، وهي المحاور التي استمر الصراع بشأنها متقطعاً حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي (فترة نادر شاه). إن دولة قوية في فارس ما كان يمكن أن تكسب قوتها في الشرق الإسلامي إلا من خلال امتداد نطاقها في اتجاه المحطات الأساسية لطرق المواصلات والممرات البحرية. ويبدو أن هذا التوجه ظل الثابت الذي ميّز سياسة شاهات إيران طوال قرنين من الزمن، كما ظل، في المقابل، الثابت الذي ميّز المحاولات العثمانية للسيطرة على تلك المحطات والممرات.

والسؤال هو: لـمَ هذا الإصرار من الطرفين؟ وكيف تمثّلت الأهمية الاستراتيجية لمناطق الصراع في المصالح الاقتصادية المباشرة والعلاقات الدولية آنذاك؟

كانت تجارة إيران الخارجية تعتمد في الأساس على بيع الحرير الإيراني «ذي الشهرة العريضة في أوروبا.» وكانت قوافل تجارة الحرير تتخذ الطرقات التالية:

- الطريق الأول: الطريق البري عبر العراق والشام، ومن الشام يُنقل الحرير بحراً إلى أوروبا.
- الطريق الثاني: طريق بحري، حيث يُرسل الحرير إلى ميناء هرمز في جنوب الخليج، ومنه إلى المحيط الهندي إما في اتجاه الهند، وإما في اتجاه أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح.
- الطريق الثالث: عبر الأراضي الروسية، ومنها إلى أوروبا.[٢٨]

وكان في قدرة الدولة العثمانية أن تتحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الطريقين الأولين. فقد لجأ السلطان سليم إلى «استخدام الحصار التجاري كسلاح من أسلحة الحرب» ضد الصفويين، وكذلك إلى مصادرة البضائع الفارسية من أيدي التجار العرب والترك والفرس. كذلك حرّم استيراد الحرير الفارسي وبيعه، وفرض الغرامات على الذين يُقبض عليهم وهم يبيعونه.[٢٩] وقد كانت لهذه التدابير الاقتصادية نتائج عسكرية ظهرت

(٢٨) جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٢٩) أولسن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

في المعارك الأولى الحادة بين الطرفين.

أما في مطلع عهد السلطان سليمان، فقد أدرك الطرف العثماني أهمية الحرير وطرق تجارته كسلاح سياسي ضاغط. فبدلاً من منع الاتّجار به وحظر العبور به على الطرق الخاضعة للسيطرة العثمانية، لجأ السلطان العثماني إلى خوض حروب ضد طهماسب، للضغط في اتجاه الاستفادة من مناطق إنتاج الحرير الفارسية وتجارة المحيط الهندي، إذ احتفظ العثمانيون بموجب معاهدة أماسيا (١٥٥٥م) بتبريز والعراق العربي.[٣٠]

والتفّ الشاه عباس الصفوي على السياسة العثمانية بإقامة علاقات مباشرة مع بريطانيا وإسبانيا للتخلص من الضغط العثماني. إذ منح الدولتين، وخصوصاً بريطانيا، امتيازات تجارية في سنة ١٦١٧م، مركزاً على استخدام الطريق الثالث إلى أوروبا (طريق موسكو).[٣١]

ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر أهمية الحرير بالنسبة إلى العثمانيين لا كسلاح سياسي في مناطق إنتاجه فحسب، بل أيضاً «باعتباره مصدراً لرسوم الجمارك.» أما بالنسبة إلى الفرس فقد بدأت تظهر أهميته كمصدرٍ لتزويدهم بالنقود، إذ وفقاً لشروط معاهدة ١٦١٢م، احتفظ الصفويون بتبريز لقاء حصول العثمانيين على مئتي حمل من الحرير ومئة حمل من بضائع أخرى.[٣٢]

وتُلاحِظ مصادر التاريخ في هذه الحقبة أن الوعي العثماني لأهمية الحرير الإيراني كمصدر لرسوم الجمارك كان يترافق مع أزمة اقتصادية في الداخل العثماني. وكان أحد أسبابها النتائج التي ترتبت على اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحوّل التجارة المتوسطية إلى المحيطين الأطلسي والهندي. وكان مضيق هرمز وقع في يد البرتغاليين، ثم ما لبث الصفويون أن استولوا عليه بمساعدة سفن شركة الهند الشرقية البريطانية. وبعدها استولوا على بغداد في سنة ١٦٢٣م، «وأدى التهديد المباشر لطرق التجارة ولموارد الجمارك إلى إعلان العثمانيين الحرب»[٣٣] من جديد. وفي سنة ١٦٢٦ «أعلن فاتح بغداد الجديد [الشاه عباس] أنه سيستولي على حلب لتأمين أقصر طريق من هرمز إلى البصرة فبغداد فحلب.»[٣٤]

وفي هذا السياق الإقليمي والدولي، لعل السلطان سليمان لجأ، على غرار الشاه عباس، إلى العلاقات الدولية الأوروبية لحل بعض وجوه الأزمة الاقتصادية في الداخل

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٣٤) المصدر نفسه.

العثماني. فعقد السلطان العثماني أول معاهدة امتيازات أجنبية مع فرنسا في سنة ١٥٣٦م، وبموجبها شجع التجار الفرنسيين على ارتياد الأسواق العثمانية والاتّجار فيها.(٣٥)

يُضاف إلى كل هذا أن البلاد العثمانية عانت أزمة اقتصادية كبرى تفاقمت ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، بسبب تدفق كميات الذهب والفضة من جنوبي أميركا إلى المدن الإيطالية، ولا سيما جنوى، وانسيابها منها إلى الولايات العثمانية، الأمر الذي كان له تأثيره في تدني قيمة «الأقجة» العثمانية، وفي ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بالنسبة إلى المستهلك العثماني.(٣٦) وتطور هذا الأمر في اتجاه تحويل السوق العثمانية إلى سوق تنتج المواد الأولية المصدرة إلى أوروبا، وإلى سوق تستقبل السلع الأوروبية، وهو ما أدى بالتالي إلى ركود وتدهور بالتدريج في الحرف والصناعات المحلية. وقد حاولت السياسة العثمانية أن تعوّض عن تدني قيمة عملتها بالنسبة إلى الذهب والفضة الأوروبيين من خلال الاستفادة من مكوس لقاء استخدام طرقها الموصلة الحرير الإيراني إلى الأسواق الأوروبية. لكن الصفويين أصروا في معاهدات الصلح مع العثمانيين على تحديد سعر الحرير، وفقاً لسعره العالمي.(٣٧) فكانت هذه السياسات التي اتبعتها الدولتان لحل مشكلاتهما الاقتصادية الخاصة الناجمة عما سُمي بـ«ثورة الأسعار» في العالم، تتضارب فيما بينها، فتؤدي إلى تجدد القتال للسيطرة على الممرات البحرية وطرق المواصلات المؤدية إليها، من الأناضول الشرقي حتى الخليج، مروراً بالموصل وحلب وبغداد والبصرة.

ويخلص أولسن في وصف العلاقات العثمانية - الفارسية إلى القول: «وقد استمر سعي الفرس للاستيلاء على حلب مدة مئة وسبعة عشر عاماً أخرى، وذلك لأن الذي يتحكم في حلب وبغداد، يتحكم بالنسبة الكبرى من تجارة المحيط الهندي التي تستعمل اليابسة. ومنذ عام ١٦٢٣م وحتى عام ١٦٣٨م، حين استولى السلطان مراد الرابع على بغداد ظلت المدينة وطرق تجارتها أحد الأهداف الأساسية للحكومة العثمانية ذات العجز المالي المتزايد.»(٣٨)

وبين سنة ١٧٣٠ وسنة ١٧٣٦ تجددت الحرب بين الطرفين، وفي سنة ١٧٤٣م جرت آخر وأخطر محاولة إيرانية للسيطرة على العراق والأناضول، بعد محاولة الشاه عباس

(٣٥) محمد فريد، «تاريخ الدولة العلية العثمانية» (بيروت، ١٩٧٧)، ص ٩١.

(٣٦) Braudel, *La Mediterrannee*.., op. cit., vol. I, p. 495.

(٣٧) أولسن، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧، ٧٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٩.

الكبير. والمفارقة أن المحاولة الأخيرة والطموحة لم تصدر عن شاه صفوي شيعي هذه المرة، وإنما عن قائد عسكري طموح من قبيلة الأفشار، وينتمي إلى أسرة سنّية، هو نادر خان، الذي استفاد من انتصاراته العسكرية الأولى ومن ضعف الأسرة الصفوية، فأعلن نفسه «شاهاً» على إيران، وخطط لمشروع إسلامي كبير يقوم على عملية توليف سني - شيعي، من خلال إدراج الفقه الجعفري كواحد من المذاهب الإسلامية الخمسة. وكان واضحاً للسلطان العثماني أن اقتراحاً كهذا يبغي سحب «الشرعية السنية» التي يمتاز بها السلطان وإناطتها بالشاه الإيراني، فيتسنى بذلك لهذا الأخير أن يحقق أهدافه الاستراتيجية التي هي أيضاً أهداف أسلافه الصفويين بوسائل سياسية وأيديولوجية. وقد ذكر بعض المراجع التاريخية أن «طموحات نادر شاه كانت تمتد إلى إستانبول.»[٣٩]

وكان تراجع نادر شاه أمام أسوار الموصل في سنة ١٧٤٣م، وكذلك رفض اقتراحه «التوحيدي» من السلطان العثماني، ومن علماء المؤسسة الدينية الشيعية على السواء، خاتمة المحاولات التوسعية سواء من جهة إيران، أو من جهة تركيا. وهذه الخاتمة التي وضعت حداً للتوسع في مناطق العبور والمواصلات الدولية من إحدى «الدولتين الإسلاميتين» في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي، كانت أساساً «نقطة تحوّل في الحرب الاقتصادية» بين الطرفين. فبالإضافة إلى الإنهاك العسكري الذي أصاب كلتا الدولتين، والإنفاق المالي على الحروب التي بدّدت ماليتهما، كان الارتهان الاقتصادي للدول الأوروبية الناهضة يقوى ويشتد عبر التوسع والتنافس في منحها الامتيازات، سواء من الشاهات أو السلاطين. وكان من نتائج الحرب الفارسية - العثمانية في عهد نادر شاه، أن ركز البريطانيون تدخلاتهم ونفوذهم في جنوبي فارس والعراق، كما استطاع بطرس الأكبر أن يحقق حلمه في السيطرة على بحر قزوين في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي. ومنذ ذلك الحين بدأت مطامع الدول الأوروبية تتوجه نحو السيطرة على شرقي المتوسط وبواباته الأساسية للشرق (مصر وبلاد الشام)، بعد أن استطاع الإنكليز أن يسيطروا كلياً على بوابات الخليج. ومع هذه المرحلة، ابتدأت مرحلة «السلم» بين الدولتين؛ لكنه «سلم» لا يد للأسر الحاكمة «الإسلامية» في صنعه. لقد كان نوعاً من «السلم القسري» الذي يهيئ أوضاع إيران وتركيا والبلاد العربية لتكون كلها «مناطق نفوذ» للقوى الدولية. لقد انتهى الصراع بين دولتين إسلاميتين للسيطرة على مناطق العبور إلى أوروبا والعالم، إلى صراع بين القوى العالمية للسيطرة على مناطق الدولتين بكاملها. وهكذا ستواجه الدولة القاجارية الجديدة مصيرها في

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٨٤، نقلًا عن: L. Lackhart, *Nadir Shah* (London, 1938)

إيـران، وكذلك واجهت الدولة العثمانية المصير نفسـه: إنهـاك فارتهان فضعف... فانحلال. وكما أن «سلمهما» المتأخر لم يكن سلماً شيعياً - سنياً، فإن الحروب الأولى لم تكن حروباً سـنية - شـيعية فـي أسـبابها وأهدافها وإنْ توسـلت هذه الحـروب التعبئة المذهبيـة للتابعين والمقلدين من المسلمين، سنة وشيعة.

هل كان لتشيع الشاه عباس علاقة بسياسته؟ لقد كان تشيّعه جزءاً من «التشيّع الصفوي» الذي وصفه الكاتب الإسـلامي علي شـريعتي بـ«الجمود، وعبادة الأحبار، وسـلب الإرادة، وانعـدام المسـؤولية...»[40] وكانـت سياسـته توظيف كل هذا «التشـيّع»، الـذي اختزله في السـير حافي القدمين في مواكب عاشـوراء، وبكنسـه «الحضرة» بنفسـه، في التعبئة لحروبه الاستراتيجية الكبيرة، وفي تغطية ما كان يُخطط له من سياسات في علاقاته الدولية وسفاراته إلـى الـدول الأوروبيـة آنـذاك، كالتمهيـد للإنكليز باحتلال هرمز والإشـراف علـى الخليج، وكاتصاله بالبابا وإسبانيا لتطويق الدولة العثمانية ومحاربتها من جهة الغرب.

وإذا كان الشـاه عبـاس يحـرص علـى مظاهـر تشـيّعه من جهـة الطقس والشـكل، فإن نادر شـاه، الذي حمل مشـروع الشـاه عباس نفسه، لم يكن شـيعياً. ومع ذلك، فإن أهدافهما الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية كانت واحدة. ولعل في ظاهرة نادر شاه، وهو آخر حلقة من حلقات الصراع بين السلطنتين، برهاناً واضحاً على أن المذهبية لم تكن سبباً أساسياً في الحروب بين إيران والدولة العثمانية، وإن وُظّفت في تسعيرها.

ومهمـا يكـن من أمر، فإن الانقسـام مفـض في كل الأحوال إلـى الضعف والانحلال، والأمر الأساسـي أن الحروب العثمانية - الإيرانية التي اسـتمرت متقطعةً نحو قرنين ونصف قـرن (١٥٠٠م - ١٧٤٣م) كانـت تنـدرج فـي سـياق تاريخي عالمي يتسـم بتشـكّل «نهضة أوروبا» واستعداداتها التكوينية للثورة الصناعية الكبرى في القرن الثامن عشر الميلادي.

وكانت أهم معالم التحوّل في هذا السـياق العالمي التفوق الذي سـجلته المجتمعات الأوروبيـة فـي تقنيـة الأسـلحة العسـكرية والسـفن الحربيـة والتنظيـم المؤسسـاتي للدولة وأجهزتهـا. فبعد اكتشـاف رأس الرجاء الصالح والعالم الأميركـي الجديد وعلى مدى قرن ونصف قرن، لم يعد للاقتصاد المتوسـطي دوره السـابق. وتُرك العالم الإسـلامي خلال كل هـذه الفترة اللاحقة سـاحة تقاتل بين قوتيه الأساسـيتين: العثمانيـة والصفوية. وكان التقاتل بينهمـا، وفـي جـزء كبير منـه، محاولة للخروج من أزمة الاقتصاد المتوسـطي عبر السـيطرة علـى الممـرات والمرافـئ المؤديـة إلى أوروبـا التي تكدّس فـي مدنها ذهـب وفضة العالم

(٤٠) فاضل رسول، «هكذا تكلم علي شريعتي» (بيروت: دار الكلمة، ط٣، ١٩٧٨)، ص ١٨٠ - ١٨١.

الأميركي الجديد. ولما استُنزفت القوتان، كان اقتصادهما على درجة من الضعف لا تنتظر «انتعاشاً» إلا من خلال الامتيازات الأجنبية وتوسع التجارة الغربية فيهما. وأضحت حرفهما على درجة من الجمود والتراجع أمام زحف السلعة الغربية لدرجة لم يعد معها الوضع على مستوى قوة العمل والأسعار ورسوم الجمارك بين أوروبا والشرق الإسلامي مشجعاً على أي تطوير في الجانب الثاني. وكان كل هذا يؤسس لتشكّل العلاقات اللامتكافئة بين الغرب والشرق الإسلامي، أي بين المركز الذي رسخته الثورة الصناعية ونتائجها التوسعية، وبين الأطراف التي خلقتها سياسات الحروب والاستتباع والارتهان الاقتصادي للامتيازات الأجنبية.

سادساً: مصطلحات للتوضيح وسياقات للتاريخ

الحاكمية الإلهية وولاية الفقيه العامة

لمصطلحي الحاكمية الإلهية وولاية الفقيه العامة وقع في الذاكرات والإدراكات العربية والإيرانية، قد يذهب في اتجاه استحضار صور متعددة، مختلفة وأحياناً متناقضة. فكلاهما يصدر عن خطاب إسلامي قديم، لكن في الوقت نفسه، يحملان معاني وحيثيات ودلالات حديثة وجديدة، بل إن الحمولة الحديثة هي الغالبة على المعنى وعلى دلالات الاستخدام والإرسال. ويشير كلاهما منذ استخدامهما في الأدبيات الإسلامية السياسية والحزبية، ولا سيما منذ سبعينيات القرن العشرين، إلى مشاريع سياسية في العالم الإسلامي، تتمحور حول السعي لإقامة «الدولة الإسلامية» عبر نشاط وبرامج «حزب إسلامي» أو «حركة إسلامية». والملاحَظ هنا أن المصطلحات تختلف في المبنى، بين المرجعية الحزبية السنية والمرجعية الحزبية الشيعية، لتلتقي في الهدف والمنهج والوظيفة، لكن المفارقة أيضاً أن تتوهم صور الذاكرة المتولّدة من التعبئة والتحشيد والخطاب الإعلامي هنا وهناك، وعبر استحضار الصور الخلافية من ذاكرة الماضي، أن ولاية الفقيه، كما يقدمها اجتهاد الخميني، هي شيعية فقط، وتلخص وتختزل الموقف الشيعي برمته، وأن ولاء الشيعة العرب، كما يردد البعض، هو لإيران. إن نظرية «ولاية الفقيه العامة»، وكما هي نظرية «الحاكمية الإلهية» مثلما وردت عند المودودي وسيد قطب، وعلى غرار نظرية «الخلافة» أيضاً في أدبيات حزب التحرير، تملك جميعها خصائص وقواسم مشتركة. وكما تثير عند الشيعة وفقهائهم تثير عند أهل السنة وفقهائهم تعدداً في الرأي، تأييداً أو معارضة، ووفقاً لخطوط متداخلة بين الجماعتين وداخل كل جماعة.

يطالعنا، في هذا الإطار من الطرح، مثلاً، بعض الوقائع التي تملك دلالات في معالجة إشكالية الإدراك الإيراني والعربي المشترك لهذه المسألة، منها أن السيد خامنئي، الولي الفقيه الآن، هو مترجم العديد من أعمال سيد قطب إلى الفارسية في عقود السبعينيات. ومن نافل القول أن الترجمة في هذا المقام وذاك الظرف لم يكن عملاً تقنياً بحتاً، فهو بالإضافة إلى تعبيره عن حالة «التعبئة الثورية» الإسلامية الراديكالية التي يتيحها خطاب سيد قطب في إيران في وجه سياسة التغريب في عهد الشاه، هو تعبير أيضاً عن عملية تلاقٍ حول ضرورة إقامة الدولة الإسلامية» تأسيساً على نظرية «الحاكمية الإلهية» (التعبير الذي لخّص تداخل الخلافة مع تطبيق الشريعة في الخطاب السني العربي)، وفي الحالة الإيرانية - الشيعية تأسيساً على نظرية «ولاية الفقيه» التي كان الإمام الخميني يبلورها من خلال دروسه في ذلك الوقت. وولاية الفقيه هي الصيغة الاجتهادية التي وسّعت حقل ولايات «نائب الإمام» وصلاحيات «مرجع التقليد» عند الشيعة، لتعطي هذا الموقع صفة «الولاية العامة» أو «الحاكمية العامة» التي هي للإمام المعصوم في زمن الغيبة.[٤١]

ولا شك في أن هذا الاجتهاد الذي سمحت به «كاريزما» القائد في لحظة تفاعلها مع سيكولوجية الجماهير الإيرانية المتدينة والناقمة، شكّل تجاوزاً لحالة واقتراباً من حالة أخرى:

- اقتراباً من الحالة السنية في مسألة الخلافة.

- وتجاوزاً للحالة الشيعية السائدة التي كانت استقرت على صيغة «تعددية مراجع التقليد»، وعلى دور للفقيه يترجّح بين اعتزال السياسة بانتظار ظهور الإمام المعصوم، وبين موقف النصح والترشيد لأهل الحكم، والتصدي للاحتلال الأجنبي من دون الطموح إلى ممارسة الحكم المباشر.

وكان أن طغت مع تأجج بركان الثورة سيكولوجية الجماهير وانفعالاتها في اندفاعها وتأييدها الثورة. ولم يقتصر هذا التأثير على الجماهير الإيرانية، بل شمل الجماهير العربية واتجاهات قومية ويسارية واسعة، وكذلك التفاتات إيجابية من مفكرين وصحافيين أجانب.

غير أن الاتجاهات السياسية والفكرية ما لبثت أن تباينت على مستوى التصورات لمسارات الثورة وخطابها وسياستها وتأثيراتها وتداعياتها. ومع التعقيدات الإقليمية والدولية

(٤١) آية الله الخميني، «الحكومة الإسلامية» (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٧٠ - ٨٠. من أقوال الإمام: «فالفقهاء اليوم هم حجة على الناس كما كان الرسول (ص) حجة الله عليهم»، ص ٨٠.

التـي رافقـت الحرب العراقيـة - الإيرانية وتفاقم ممارسـات خطف الرهائـن الأجانب على الأرض اللبنانية وتطورها، والتي كان يحلو لكثير تسـميتها «سـاحة» (نظراً إلى اسـتباحتها)، ومع ارتفاع أصوات الدعاية الحربية هنا وهناك، لم يستطع الصوت الهادئ والنقدي والصادر عـن إدراك متعقـل لخطـورة مـا يحـدث أن يصل. إذ كادت تسـود وحدها فـي حقل البحث والنـدوات والمؤتمـرات وأنشـطة العمـل الثقافـي مهرجانات «الثـورة» الإسـلامية من جهة و«قادسية صدام» من جهة أخرى.

صورة إيران في الإدراك العربي

غير أن الأمر الأهم في هذه المراجعة ليس مراجعة أساليب الدعاية القومية والمذهبية لـدى الطرفيـن فقـط، بل أيضاً إبراز أوجه التصورات الفكريـة النقدية لخطاب «ولاية الفقيه» في الإدراك العربي.[٤٢]

لا بد أولاً من التذكير بشهادة تاريخية طُمست أو كادت، صدرت عن فقيه عربي لبناني إمامـي هو الشـيخ محمد جـواد مغنية الذي كتـب حين صدور كتيب «الحكومة الإسـلامية» للإمام الخميني، بالعربية، كتيباً جريئاً وهادئاً بعنوان «الخميني والدولة الإسلامية». ولم يقدَّر لهذا الكتاب أن يتم تداوله!

لقد رأى الشيخ مغنية أن «ولاية الفقيه» هي ولاية جزئية ومحددة، إذ يقول: «وقد ثبت بالإجمـاع والنـص الواضح أن للمجتهد العادل ولاية الفتوى والقضاء وعلى الأوقاف العامة وأموال الغائب وفاقد الأهلية مع عدم الولاية الشخصية وإرث من لا وارث له، والتفصيل في كتب الفقه، واختلفوا هل للفقيه ولاية على غير ذلك.» كما أن إسلامية الحكومة أو الدولة، لا تكمن - في رأيه - في حكومة الفقيه، بل في أي حكومة عادلة تحسن العمل، فيقول: «أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة حتى ولو كان رجالها من غير الفقهاء - وإن ساءت ما هي من الإسلام في شيء حتى لو تخرّج أعضاؤها من النجف أو الأزهر.»[٤٣]

والواقـع أن رأي الشـيخ مغنيـة ليـس جديـداً في التيـار الفقهي الإمامـي، فهو جزء من

(٤٢) هـذا لا يعنـي أن الإدراك العربي لا يجد قريناً له في إيـران. فثمة اتجاهات فقهيـة إيرانية معارضة لصيغة ولاية الفقيه العامة. كان من هؤلاء آية الله طالقاني، وشـريعتمداري، وقديماً الميرزا النائيني الذي يقصر الولاية على القضاء وعلى بعض الأمور الحسبية.

(٤٣) محمد جـواد مغنية، «الخميني والدولة الإسـلامية» (بيـروت، دار العلم للملاييـن، ١٩٧٩)، ص ٦٠ - ٦١.

تقليد فقهي يذهب بعيداً في التركيز على الموقع المستقل (مرجع التقليد) حيال السياسة والسياسيين وأهل الحكم والدولة، وفي الحرص على ممارسة تأثير الفقيه الفاعل في المجتمع وفي الأمة كضمير عام. ويلتقي في هذا التقليد فقهاء شيعة كثر، إيرانيون وعرب، ولهذا فإن أهميته تكمن أولاً في طرق باب الحوار في ظرف ارتفاع الشعارات وغلبة النصاب السياسي، وخصوصاً في إيران، على كل نصاب، وفي دلالاته أيضاً على تعددية اجتهادية في الفقه الإمامي تؤول في ما تؤول إليه إلى الإبقاء على تعددية «مراجع التقليد»، وتأخذ على «ولاية الفقيه» إطلاقيتها.

ويعبّر الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن إدراك مماثل لهذه المسألة، فيخرجها من حيز النقاش في مدى ولاية الفقيه وحجمها، ليعيد النظر في أساس المسألة وليطرح بديلاً من ولاية الفقيه هو «ولاية الأمة على نفسها» خالصاً إلى القول: «ليس للفقيه ولاية على الناس» وإنه «لا توجد الآن مشروعية لإمامة أو خلافة، المشروعية الوحيدة هي إنشاء دولة حديثة مع المحافظة على ثوابت الشريعة.»[٤٤] وفي رأيه أن المسألة تتحرك في اتجاه دولة مدنية ومجتمع مدني لأن في الفقه قطاعين: قطاع الفقه الخاص الذي فيه ثوابت (العبادات)، وقطاع الفقه العام (فقه المجتمع والاقتصاد والسياسات الخارجية والدولية). وهذا جلّه «منطقة فراغ» خاضعة للتفكير والاستنباط الاجتهادي من النصوص الإسلامية وغير الإسلامية والفضاءات الثقافية الأخرى.[٤٥]

وإذا كنا نشير هنا إلى الصفة العربية لهذه الآراء والاجتهادات، فليس لأنها تعبر عن إدراك عربي مختلف عن الإدراك الإيراني، بل لأنها صدرت عن مكان عربي، وخصوصاً لبناني، يتيح ممارسة حرية في الفكر والاجتهاد والتعبير. ولذا فإنه من الواجب التذكير بأن ثمة مراجع إيرانية لم تكن لتتفق مع نظرية الولاية «المطلقة»، ففضلت أن تسكت أو أن تعتزل في ظل الاستقطاب الأحادي لقيادة الإمام آنذاك، ومن هؤلاء: شريعتمداري، والطالقاني وآخرون..

ونرجح أن هذا الاستقطاب هو الذي وجّه أنظار الإسلاميين في العالم، وخصوصاً الإسلاميين العرب، إلى اعتبار نظرية ولاية الفقيه، بالمفهوم الخميني، هي النظرية الشيعية

(٤٤) انظر الحديث الذي أجري مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في: مجلة «النور»، السنة ٤، العدد ٤٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).

(٤٥) محمد مهدي شمس الدين في حوار فكري أجريتُه معه، منشور في «منبر الحوار»، عن «الديمقراطية والشورى والمجتمع المدني»، العدد ٣٤ (١٩٩٤).

الوحيدة في الحكم لا إحدى النظريات الشيعية. ولهذا نلاحظ أن هذه النظرية أثارت اعتراضاً حاداً لدى الإسلاميين العرب، باعتبارها نظرية مبطلة للشورى. فهي إذ تُفهم استمراريةً وامتداداً للنبوة وللإمامة المعصومة، وأن لنائب الإمام ما للإمام نفسه، بحيث تكون «أفعاله وأقواله حجة على المسلمين يجب إنفاذها» (إذ تفهم كذلك) يعترض المعترضون على هذا التفكير، فيكتب الشيخ راشد الغنوشي معتبراً أن هذا الموقف هو موقف الشيعة الإمامية كلهم، وأنه موقف رافض للتعدد، إذ يقول: «أقول بوضوح، إن التسامح، بل الحماس الذي أظهره كثير من مثقفي السنة دعامة الجماهير الإسلامية تجاه إخوانهم الشيعة الإمامية ودفاعهم عن ثورة الإسلام في إيران حتى لاقوا في سبيل ذلك ما لاقوا من العسف والمصادمات مع أنظمتهم، لم يقابل غالباً برد فعل إيجابي من إخوانهم الشيعة، عدا كلام كثير وجميل حول الوحدة الإسلامية. أما في العمق فإن معظم إخواننا لم تزدهم الثورة في ما يبدو إلا يقيناً في صلاح قراءتهم الإسلام، وتاريخه، وفساد كل قراءة أخرى. ولم تزدهم إلا تحقيراً لمجهود الأمة وما أفرزه من تراث وحركات، وقَوِي لديهم الأمل في تحويل ذلك الجمهور عن عقائده وربطه بالإمامة والعصمة وبتر أواصره مع تصوراته العقائدية وزعاماته. وهو أمل خادع ومطمع ليس من ورائه طائل بعد أن سلخت أمة معظم تاريخها على مثل هذا التعدد وما أحسبها إلا ماضية على النهج نفسه فيما تبقى.»[٤٦]

وفي سياق المآخذ، يأخذ الغنوشي على الإمام الخميني قوله: «وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»، فيعلق: «كنت أحسب ذلك زلة عالم ستتدارك في الطبعات القادمة للكتاب، وما بلغني ذلك.»[٤٧]

تلك هي عينة من نماذج الإدراك الإسلامي العربي السني لمفهوم «ولاية الفقيه» اخترناها من نصوص داعية إسلامي يُعرف بالاعتدال والحوار وتأييد الثورة الإسلامية الإيرانية.

هناك مسألة أخيرة توجب وقفة في هذا البحث، هي مسألة المرجعية التي ثار الجدل بشأنها، ولا يزال، والتي يدخل الخلاف فيها حيز الاختلاف في الإدراك والتصور لمكانتها ودورها ومركز تأثيرها.

---

(٤٦) راشد الغنوشي، «الحريات العامة في الدولة الإسلامية» (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٣)، ص ١٤٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣ - ١٤٤.

يتضح من خلال متابعة السجال بشأن المرجعية، والذي انفتح في إثر وفاة ثلاثة مراجع كبار في فترات متتالية بعد وفاة الإمام الخميني، وهم: الإمام الخوئي، السيد الكلبيكاني، الشيخ آراكي، أن التصورات عن هذه المسألة تتعدد وتتباين، لا على مستوى الاجتهاد في حجم الولاية ومدى اتساعها فحسب، بل أيضاً بشكل أساسي في ترجحها وتجاذبها بين الزعامة السياسية والأعلمية الفقهية. ولنلاحظ أنه في حركة التجاذب هذه يتدخل بشكل أساسي عنصر المكان والموقع، أي الإطار الجيو - سياسي لمركز إقامة «المرجع الأعلى» ومجال تحركه.

وغني عن البيان أن الحركة تجاذبتها في المرحلة الأخيرة عوامل سياسية واعتبارات إقليمية واضحة من الممكن رؤيتها في عاملين:

١- الوضع الاستثنائي للنخب ولِـ«علماء النجف» في ظل النظام العراقي السابق.

٢- الظاهرة الجديدة المتمثلة في نشوء دولة إسلامية في إيران تقول بـ«ولاية الفقيه».

ولنتذكر هنا أن المؤسسة النجفية عانت جرّاء استبداد النظام العراقي البعثي وتدخلاته وسياسة القتل والتنكيل والملاحقة والتهجير للعلماء وأُسرهم وأبنائهم ومريديهم، الأمر الذي أدى إلى فراغ علمي هائل في المؤسسة، وشلل أدى، بدوره، إلى استحالة عمل الآلية القديمة التقليدية في بروز المراجع في «الحوزات»، وإلى صعوبة انتظام التراتبية العلمية فيها والقائمة على الاعتراف الضمني بأعلمية «المرجع الأعلى». ومع ذلك بقيت المرجعيات الشيعية المرتبطة بهذا النهج (النهج النجفي وخط الخوئي)، والمقيمة خارج العراق (لبنان، والمهجر العربي، وربما في إيران)، تتحرك في الخط الاستقلالي عن الدول والأحزاب، وترى في التعيين أمراً خارجاً عن التقليد الشيعي ونظام المرجعية وتقاليدها.[٤٨]

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن المهتمين بأمر المرجعية وجدوا أنفسهم، لأول مرة في التاريخ، أمام ظاهرة جديدة «تتمثل في محاولة دولة إسلامية قامت على أساس نظرية ولاية الفقيه تعيين المرجع الديني الأعلى في وقت يمكن لنظام المرجعية أن يفرز المرجع الأعلى خارج حدودها وسياستها أو أن يكون إيراني الجنسية أو مقيماً خارج إيران.»[٤٩]

(٤٨) انظر مقالة توسع هذه الوجهة وتدافع عنها في: عبد المجيد الخوئي، «المرجعية امتداد لخلافة الرسول والأئمة: استقلاليتها بين المؤثرات السياسية والخارجية»، «النور»، السنة ٣، العدد ٣٣ (شباط/ فبراير ١٩٩٤).

(٤٩) ليث كبة، «المرجعية بين الزعامة السياسية والأعلمية الفقهية»، «النور»، السنة ٣، العدد ٣٣ (شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ٢٦.

والمفارقة التي تدعو إلى التأمل في هذا هي أن أطروحة الجمع بين الولاية السياسية والمرجعية الدينية التي تمثلت في الإمام الخميني يصعب أن تنطبق على رجالات الدولة الإيرانية الآن. ويرى بعض الباحثين أن مجلس الخبراء اختار خامنئي لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، في حين بقي أمر التقليد يجري في حيز علاقة مستقلة تقوم على الثقة بالأعلمية بين عامة المقلدين (بكسر اللام) ومرجعهم المقلَّد (بفتح اللام).(٥٠)

والملاحَظ بروز آراء في إيران لا تكتفي بالحديث عن تعيين المرجع الأعلى من إيران وفي إيران، بل ترى فراغ الساحة خارج إيران من مراجع، وتدعو إلى دمج المنصب في منصب ولاية الفقيه.(٥١) ولا يخفى أن الدعوة إلى جعل مركز المرجعية في إيران، بل إلى دمجها في منصب ولاية الفقيه ترتكز على اعتبارات سياسية وظرفية ومفاهيمية تخص تجربة الدولة الإسلامية في إيران، وتتعلق بطريقة فهمها مسألة «الوحدة» و«الثورة» وعلاقة «الدين بالسياسة»، والسياسات الخارجية وقضايا الحرية والتعدد في المجتمعات الإسلامية.

ونعتقد أن بعض رجالات الدولة الإيرانية يشعر بالحاجة إلى تفعيل الخطاب الأيديولوجي التأسيسي لـ«ولاية الفقيه»، في وقت تشهد الدولة والمجتمع في إيران حالة ازدواج في خطاب، وأحياناً حالة صراع مكشوف. فهناك خطاب إسلامي يحرص على الانفتاح والتعددية والواقعية واستعادة الخبراء والمفكرين الإيرانيين المهاجرين، وهناك خطاب يحرص على الراديكالية الأحادية والتشدد الديني - السياسي الذي لا يقبل حرية

(٥٠) عن المرجعية حدد السيد علي خامنئي موقفه من ترشيح «أهل الخبرة» له مع خمسة أشخاص آخرين لمركز المرجعية في إثر وفاة المرجع الأكبر الإمام الخوئي في النجف سنة ١٩٩٤، فرأى أن لا ضرورة ولا حاجة إلى أن «يقبل بهذا الحمل في إيران» لأنه، وكما يقول: «والحمد لله يوجد مجتهدون كثر في قم وفي غير قم... لائقون لذلك. فأي لزوم أن أضع هذا الحمل فوق هذا الحمل الثقيل الذي حملني إياه الله.»

ويستدرك السيد خامنئي ليعلن قبوله هذا المركز خارج إيران، فيقول: «طبعاً لخارج إيران حكم آخر، أقبل ما يحملوني إياه، لأن ذلك الحمل لو لم أحمله سيضيع.» ورد النص كاملاً في: «العهد» (١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٣.

(٥١) وتثير المفارقة بين الداخل والخارج في الإدراك الإيراني لمسألة المرجعية أكثر من سؤال.
- ما دام هناك مراجع كثيرة صالحة لداخل إيران فلمَ لا تكون هي نفسها صالحة لخارج إيران؟ لمَ تفتح الحدود القومية لمرجعية السيد خامنئي وتقفل بالنسبة إلى غيره من المراجع؟
- هل يعقل أن تخلو المواقع العربية من علماء صالحين للمرجعية؟ وماذا عن كل من المرجعين اللبنانيين: السيد محمد حسين فضل الله والشيخ محمد مهدي شمس الدين (قبل أن يتوفاهما الله). للتذكير جاء تصريح السيد خامنئي في سنة ١٩٩٤.

لفكر خارج معاييره، ويتمثل في خطاب «ولاية الفقيه» وأنصارها وفقهائها.[٥٢]

وإذا جاز لنا أن نبدي بعض الملاحظات من موقع الباحث العربي عن إدراك هذه المسألة (مسألة الوحدة والمرجعية)، فإننا نسوق الملاحظات التالية:

١- إذا كانت الغاية هي تحقيق حدٍ من «الوحدة الإسلامية» في العالم الإسلامي، وفي حقل موضوعنا بين الإيرانيين والعرب، فإنه أضحى من الأكيد أن لا صيغة «الخلافة»، ولا صيغة «ولاية الفقيه»، ولا صيغة «الحاكمية الإلهية»، تعتبر الصيغة الواقعية والملائمة لتحقيق تلك الغاية أو الدفع نحوها، اللهم إلا إذا كان هناك حسابات إقليمية وقومية تتعلق من جهة بـ«المشروع الإسلامي الإيراني» ومن جهة أخرى بـ«المشروع الإسلامي العربي». وفي هذه الحالة تبطن الحسابات خلفيات جغرافية - سياسية واقتصادية لا تلبث أن تظهر في الأزمات متلبسة لباس القومية أو لباس المذهبية أو اللباسين معاً.

٢- وإذا كانت الغاية أيضاً هي تحقيق «وحدة إسلامية» بصيغة تضامن وتعاون، فإن أشكالها الموصلة تمر عبر التنسيق بين السياسات الإقليمية والاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية التي كان من الممكن أن تترجم نفسها على مستويات عدة:

- مستوى الدول، ولعل إطارها الأنسب هو «منظمة المؤتمر الإسلامي» للعمل على تطوير هذه الأخيرة لتكون «جامعة دول إسلامية».

- مستوى مجتمعات مدنية (لا حكومية)، إذ من الممكن أن تلتقي مؤسسات وجمعيات وأحزاب وجامعات ومراكز دراسات لتخلق تيارات أفكار ورأياً عاماً ومراكز ضغط وتوجيه، وهذا كله مشروط بمبادرات المجتمع المدني والأهلي في كل من إيران والدول العربية.

---

(٥٢) نقل بعض وسائل الإعلام ما يلي: وقّع ١٣٤ مثقفاً إيرانياً بياناً طالبوا فيه بحرية التعبير وبالسماح لهم بأن يعبروا عن أفكارهم وبالإفراج عن كتبهم الممنوعة. فردت صحيفة «جمهورية إسلامي» الموالية لمرشد الثورة على البيان بمقال بعنوان: «لا تفتحوا ملفاتنا» اتهمت فيه الموقّعين بأنهم «عملاء الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية... وأعداء الثورة من شيوعيين وملكيين يتلقون أوامرهم من أسيادهم الغربيين والإسرائيليين...» ووصفتهم بـ«الطفيليات وجراثيم المجتمع وبقايا الزعران الذين يعملون لوكالة الاستخبارات الأميركية والموساد.»

وصدر عن آية الله جنتي، وهو من أعضاء مجلس الخبراء، موقف مماثل ضد موقعي البيان مشدداً على أن معيار حرية التعبير هو «قول ما يفسد» و«قول ما يليق». ورد في صحيفة «النهار» (الملحق الأسبوعي)، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

انظر أيضاً تقريراً عن حركة السجال والصراع بين التيارات الفكرية الإيرانية اليوم، في: محمد صادق الحسيني، «إيران التي تغلي بالسجال»، «الحياة» ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٥.

خلاصة: نخلص من هذا العرض إلى الاستنتاجات التالية:

١- لا بد من التفريق داخل الوسط العلمائي الشيعي بين قائل من جهة بولاية الفقيه العامة، وهو الاجتهاد الذي أطلقه الإمام الخميني وحسم من خلاله إشكال انتظار ظهور الإمام المهدي لتقوم «الدولة الإسلامية الشرعية»، فقد حسمه بالقول بضرورة نهوض نائب الإمام بهذه المهمة، وبين قائل من جهة أخرى بولاية الفقيه الجزئية التي تفصل بين الولاية السياسية العامة من جهة وولاية الحسبة والقضاء من جهة أخرى، وتجعل من معيار «الدولة العادلة» في الزمن التاريخي، معياراً للحكم على الدولة الزمنية، رضىً أو معارضةً.

٢- إن الاختلاف بين القولين، وهو اختلاف بين خطين واجتهادين، لم يترجم ولا يترجم على صعيد تمايز قومي بين فقهاء إيرانيين أو فقهاء عرب، فثمة فقهاء إيرانيون لا يؤيدون نظرية الخميني، كما أن فقهاء عرباً أيدوا النظرية، لكن السائد في الموقف الفقهي العربي الشيعي، هو عدم الارتباط أو التأييد لمفهوم الولاية العامة. وتمثل المرجعية النجفية، بشكل عام، والتي عبرت عنها فتاوى الخوئي ثم السيستاني، قاعدة هذا التقليد السائد لدى الشيعة.

٣- إن الترويج لنظرية الولاية العامة عربياً، ومن أجل الكسب السياسي في وسط الطائفة الشيعية، كما أن التشهير بالشيعة العرب أنهم مقلدون وتابعون للولي الفقيه الإيراني، من شأن هذا وذاك أن يثيرا مشكلات خطرة في المجتمعات العربية، ولا سيما المجتمعات ذات التركيب التعددي الديني والمذهبي، كالعراق ولبنان والبحرين واليمن وبلاد أخرى.

المراجع

باللغة العربية

ابن خلدون. «المقدمة». بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

أولسن، روبرت. «حصار الموصل والعلاقات العثمانية - الفارسية». ترجمة عبد الرحمن الجليلي. الرياض: دار العلوم، ١٩٨٣.

جمعة، بديع محمد.«الشاه عباس الكبير». بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

الدوري، عبد العزيز. «الجذور التاريخية للشعوبية». بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٦٢.

رسول، فاضل. «هكذا تكلم علي شريعتي». بيروت: دار الكلمة، ط٣، ١٩٧٨.

زاده، طاشكيزي.«الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية والعقد المنظوم في أفاضل الروم». بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.

الشيبي، كامل. «الصفويون». في: «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية». إشراف حسن الأمين. بيروت: دار التعارف، ١٩٧٣، المجلد ٣، ج١٢.

العلي، صالح أحمد. «الشعور القومي عبر التاريخ». في: «بحوث ومناقشات ندوة تطور الفكر القومي العربي». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

فريد، محمد. «تاريخ الدولة العلية العثمانية». بيروت، ١٩٧٧.

كوثراني، وجيه. «الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية - القاجارية، والدولة العثمانية». بيروت: دار الطليعة، ط٣، ٢٠٠١.

كوثراني، وجيه. «بين فقه الإصلاح وولاية الفقيه: الدولة والمواطن». بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. «في أصول التاريخ العثماني». بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٢.

المطهري، مرتضى. «الإسلام وإيران». بيروت: دار التعارف، ٣ أجزاء، بدون تاريخ.

مغنية، محمد جواد. «الخميني والدولة العثمانية». بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.

باللغة الفرنسية

Aubin, J. «La politique religieuse des safavides». In *Le shi'isme imamite.* Colloque de Strasbourg, 6-9 Mai 1968; Paris: Presses Universitaires de France, 1970.

Braudel, Fernand. La *Mediterranee et le monde mediteraneen.* Paris, 1ed.

1949; 4 ed. 1979.
Cahen, Claude. «Le probleme du Shi'isme dans L'Asie mineure, turque pre-ottomane». In *Le shi'isme imamite.* Colloque de Strasbourg, 6-9 Mai 1968; Paris: Presses Universitaires de France, 1970.
Djalili, Mohammed R. «*Religion et révolution: L'islam chiite et L'État*». Paris: Economica, 1981.
Grousset, René. *L'Empire du Levant, Histoire de la question d'Orient.* Paris: Payot, 1979.
Le Goff, Jacques. *Histoire et memoire.* Paris: Gallimard, 1988.
Nasr, Seyyed. «Le shi'isme et le soufisme». In *Le shi'isme imamite.* Colloque de Strasbourg, 6-9 Mai 1968; Paris: Presses Universitaires de France, 1970.

إيران والعرب في ظلال الدين
والسياسة عبر التاريخ

محجوب الزويري

تمهيد

تـؤدي الجغرافيـا دوراً أساسـياً فـي تكويـن وعـي الأمم بعضهـا ببعض. ويتعـزز دور الجغرافيا عندما تشـتبك التجربة التاريخية لأكثر من أمة في مشـتركات تحكم الفضاء الثقافي والسياسي والديني لتلك المجتمعات من دون استثناء إيران والعرب من هذه القاعدة. فالبيئة الجغرافيـة التـي وضعت شـبه الجزيرة العربية، وضعت أيضاً بلاد فـارس أو إيران. فالجزيرة العربية، تلك البقعة الجغرافية التي انحدر العرب منها إلى بقاع متعددة أدت دوراً أساسياً في التصنيف، فهي بلاد للعرب كما أن هناك بلاد الفرس. لكن الجغرافيا - البعد المكاني - على أهميتهـا الكبـرى لا تشـكل في الحقيقـة إلا حاضنـاً للتاريخ الذي تصنعه الأمم والشـعوب. مـن هنـا فإن هذه الورقة تحاول أن تنظر إلى الفعـل التاريخي الذي طورته أمتان في جغرافيا متلاصقـة تتزايـد أهميتهـا يوماً بعد يوم، ولا يلوح في الأفق أي مؤشـر إلى أنها سـتفقد تلك الأهمية، أو البريق، في المدى المنظور.

عـرف العـرب بـلاد فـارس قديمـاً، كما عـرف الفـرس بلاد العـرب. ولعـل الجدارية الموجـودة فـي مدينـة شـيراز الإيرانية، وتحديـداً في تخن جمشـيد، والتي تظهـر عرباً على الجمـال وبزيهـم يقدمـون الهدايا إلـى الإمبراطور الإخميني؛ هـذه الجدارية التـي تعود إلى تاريـخ السـلالة الإخمينيـة الإيرانيـة (٥٥٠ - ٣٣٥ ق.م)، مؤشـر إلـى نفـوذ إيـران في بلاد العـرب. والعـرب الذيـن تعنيهم هم من العراق وشـبه الجزيرة العربية. وهذه الإشـارة فضلاً عـن الإشـارات المكتوبـة فـي المصـادر التاريخية إلـى أن هناك وعيـاً عند العـرب والفرس بصفتهمـا قوميتيـن أو أمتيـن، فـإن هذا الوعي فرضـه النطـاق الجغرافي الذي يعيشـون فيه. هذه الإشـارة مع إشـارات أخرى تبين أن تعريف إيران للعرب يكاد يكون محصوراً في شـبه الجزيرة العربية، وفي أجزاء من العراق، وأن هذا المفهوم بقي مسـيطراً حتى القرن السـادس عشـر الميلادي. لعل التطورات التي حدثت خلال الحكم السـاساني الذي انتهى على أيدي

المسلمين القادمين من الجزيرة العربية والحجاز تؤكد هذا المفهوم الموجود عن العرب في أذهان الإيرانيين. فخلال هذه الفترة المبكرة من التواصل العربي - الإيراني، كان التفوق الإيراني يفرض طبيعة التقويم الذي سيرافق الموقف الإيراني لفترة ربما تتجاوز الأربعة قرون. فالعلاقة التحالفية بين المناذرة والساسانيين التي لم تكن تخلو من سيطرة للساسانيين هي الأمر الذي انتهى بمجيء العرب المسلمين إلى إيران.

أضاف قدوم العرب إلى بلاد فارس عاملاً جديداً في تشكيل وعي الطرفين، العرب والفرس، بعضهما ببعض، إذ كان هذا العامل هو الدين. فالإسلام بالنسبة إلى قطاع واسع من الفرس هو أحد عوامل بناء الهوية القومية لإيران، ألا وهي الزرادشتية. وهذا لا ينفي بقاءها حتى في ظل الدولة العربية الإسلامية، لكن كون ذلك حدث في أمة كان الفرس يعتقدون بأفضليتهم عليها، فقد زاد في تعزيز الوعي السلبي عن العرب.

يصف أحد أبرز المؤرخين الإيرانيين، وهو عبد الحسين زرين كوب، مرحلة الوعي السلبي تلك في كتاب يعد عنوانه تلخيصاً بارزاً للوجود الفارسي في القرنين الهجريين الأولين، فهو يسمي تلك المرحلة قرنين من السكوت (دو قرن سكوت).[1] ولعل هذه القراءة تعكس تقويم المؤرخين الإيرانيين لما يسمونه بالإقصاء في الفترة الأموية حتى بداية عصر هارون الرشيد، ١٧٠هـ/ ٧٨٦م. لكن هذا السكوت الفارسي ينتهي في إطار دول الخلافة الإسلامية لتبدأ مرحلة جديدة تختلف في ملامحها ونتائجها عما سبق من مراحل.

جرى تعريف المرحلة الجديدة التي بدأت مع هارون الرشيد بمرحلة الشعوبية، بمعنى إنهاء مقولة أفضلية العرب، وهي في ذلك الوقت تقصد شيئاً واحداً أن هناك قوماً آخرين هم الفرس، ذلك بأن حتى ذلك التاريخ لم يكن انضوى تحت راية الدولة العربية الإسلامية إلا العرب والفرس. أما الأتراك فانضموا مع بداية فترة الخليفة العباسي المعتصم (٢١٨هـ/ ٨٣٣م). وفي مرحلة الرشيد تطورت ظاهرتان في العلاقة بين إيران والعرب: الأولى هي الفتنة؛ الثانية هي حرب الأمين والمأمون التي تحزب كل طرف لها، أو على الأقل هكذا عكست المصادر. فالأمين التف حوله العرب والفقهاء في بغداد، والمأمون التف حوله غير العرب والكتّاب، وكان محتمياً في خراسان. وقد تمكن المأمون من السيطرة على بغداد، وقتْله الأمين مهَد الطريق أمام تطور الظاهرة الثانية وهي الصراع بين الفقهاء

---

(١) عبد الحسين زرين كوب، «دو قرن سكوت، سركذشت حوادث أوضاع تاريخي إيران در دو قرن اول اسلام از حملهء عرب تا ظهور دولت طاهريان» («قرنان من السكوت، مرور بأوضاع إيران التاريخية في القرن الإسلامي الأول من حملة العرب حتى ظهور الدولة الطاهرية»)، (طهران، ١٣٦٦هـ/ ١٩٨٧م).

والكتّاب،[٢] إذ يمثل الفقهاء التيار العربي، في حين يمثل الكتّاب أو الإداريون التيار غير العربي، وهنا نقصد بهم العجم، أو الفرس، أو الإيرانيين.

في تلك الأجواء كان الصراع دائراً بين الشيعة العلوية والبيت العباسي، ثم ما لبث أن قُدم البيت العباسي، أو الدولة العباسية على أنها تمثل أهل السنة والجماعة، وهو في المفهوم السياسي يعني نظرة الدولة العباسية. واللافت للانتباه في تلك الفترة أن الدولة العباسية استطاعت أن تستوعب الكتّاب وما كانوا يمثلونه من تيار فارسي، وكذلك الفقهاء الذين كانوا يمثلون المدرسة العربية. وقد نجح هذا الاستيعاب الظاهري حين كان الخلفاء أقوياء، لكن عندما ضعفوا بدأت تبرز معالم الانقسام، وهو ما يعرّف بظهور الدول المستقلة في شرق الدولة العباسية، كالدولة الساسانية، في إيران، وهو التغيير الذي أنهى اللغة الفارسية البهلوية القديمة، وأصبح الحرف العربي هو الغالب في اللغة الفارسية، وظل كذلك حتى يومنا هذا. وكان الاختراق الذي حققه العرب والثقافة العربية خلال تلك القرون دافعاً قوياً للإيرانيين إلى البحث عن هويتهم كي ينهوا قرنين من السكوت، فحدث ذلك من خلال تركيزهم على إظهار تفوقهم في الإدارة والترجمة والبروتوكول، إضافة إلى الفلسفة والمنطق اللذين أثارا عليهم الفقهاء العرب في العصر العباسي. ومع انتهاء العصر العباسي الأول بمجيء الخليفة المتوكل انخرط الفرس أو العجم في الحضارة العربية الإسلامية شأنهم شأن شعوب أخرى، مثل الأتراك. ومع سقوط بغداد الأول (١٢٥٨م)، ومن ثم تأسيس الدولة الإيلخانية على معظم ما يعرف اليوم ببلاد إيران، والتي سعت للابتعاد بالتدريج عن الدولة العربية الإسلامية (دولة الخلافة)، وهو ما تحقق كلياً بعد نحو قرنين ونصف قرن، فقد تأسست الدولة الصفوية في إيران في سنة ١٥٠٧م.[٣]

وضع تأسيس الدولة الصفوية إيران خارج الخريطة السنية للعالم الإسلامي، الأمر الذي أسس لعلاقة جديدة بين العرب وإيران ما زالت مؤثرة حتى الساعة. وهنا يجب التذكير بأن العرب لم تكن لهم دولتهم منذ سقوط بغداد، فقد حكمهم من قبل المماليك ومن ثم العثمانيون، ولذلك فإن العلاقة بينهم وبين الفرس كانت تتم من خلال العلاقة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية. وبقي هذا الأمر حتى انهيار الدولة العثمانية وظهور الدول العربية بالشكل الذي نراه اليوم. لقد تشكلت العلاقة بين العرب والإيرانيين كمجموعتين بشريتين

(٢) عبد العزيز الدوري، «العصر العباسي الأول، دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي» (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨)، ص ٢٩ وما بعد.

(٣) لمزيد عن تاريخ الدولة الصفوية، انظر: روجر سيوري، «إيران عصر صفوي»، ترجمة كامبيز عزيزي (تهران: نشر مركز، ١٣٧٢هـ/ ١٩٩٣م).

فرضت الجغرافيا على كليهما التعاون، وحتى مع غياب الدول التي تمثلهما. وبقي التفاعل هكذا حتى بدايات القرن العشرين، إذ ظهر للعرب دولهم ومصالحهم التي تركت تأثيرات واضحة في مسار العلاقة بين إيران «الدولة والشعب» وبين العرب «الأمة والدول».

لم يغب العرب عن تطورات إيران في كل القرون التي أعقبت تأسيس الدولة الصفوية. فعلماء الشيعة العرب من جبل عامل والبحرين والأحساء هم في الحقيقة مَنْ نشروا المذهب الشيعي الاثني عشري تحت حماية ملوك الصفوية، كما أنهم صاغوا الأدب السياسي والتاريخ للشيعة الاثنا عشرية بالشكل الذي نراه اليوم.[٤] هذا طبعاً لا ينسينا دور العراق من خلال النجف وكربلاء بصفتهما مركزين علميين ودينيين مهمين للشيعة الاثنا عشرية. وقد دفع التحول المذهبي في إيران في اتجاه تشكيل هوية جديدة ومركبة على أساس قومي ومذهبي مغايرة للمحيط العربي السني، الأمر الذي صاغ، ولا يزال، شكل العلاقة بين الطرفين. فلو ظلت إيران على غرار تركيا اليوم لبقيت الاختلافات، لكن بالتأكيد لن يكون العامل المذهبي حاسماً كما هي حال أمر العلاقة بين إيران والعرب. إن من المهم في هذا السياق التشديد على أنه على الرغم من أن القبائل التركمانية هي التي أسست الدولة الصفوية فإنها لم تكن فارسية بالمعنى القومي، لكنها كانت تعيش وتستوطن لسنوات طويلة في غرب إيران قبل أن تحكم سيطرتها عليها تحت مظلة الدولة الشيعية الصفوية.

لم يستطع الفرس التخلص من ظلال العرب التي كانت، وما زالت، محيطةً بإيران. فالإسلام وإن كان شيعياً في إيران فهو مرتبط بالعروبة، فأهل البيت هم من قريش العربية، والقرآن بلغة العرب، كما أن أجيالاً من العلماء والمراجع في القديم والحديث هم من العرب.

كانت هذه علامات في مسيرة العلاقة بين إيران والعرب ساهمت في تشكيل وعي كل طرف بالآخر، وهذا الوعي هو الوعاء المعرفي الذي نلجأ إليه تطوعاً أو مجبرين لصوغ تقويمنا بشأن تلك العلاقة، فتلك العلامات يصعب تجاوزها إذا ما أردنا تحليل ما آلت إليه تلك العلاقة، إذ لم تستطع الأعوام الطويلة من التاريخ أن تأتي عليها أو تخفيها، كما أن الذاكرة الجماعية التي صنعتها تلك العلامات لم تنته بعد، فالتطورات التي تمر بها مسيرة العلاقة بين الأمتين كثيراً ما تستند إلى تلك العلامات وتبني عليها، بحيث بات من الصعب، بل من المستحيل تجاوز كل ذلك الإرث.

(٤) لمزيد انظر: Rula Jurdi Abisaab, «The Ulama of Jabal 'Amil in Safavid Iran: 1501-1736, Marginality, Migration and Social Change», *Iranian Studies*, vol. 27, nos. 1/4 (1994); «Religion and Society in Islamic Iran during the Pre- Modern Era» (1994), pp. 103-122.

التاريخ والدين والحضور المستمر

أنهت الحرب العالمية الأولى سيطرة الدولة العثمانية على ما تبقى من سيطرتها على ما يعرف اليوم بالوطن العربي، وبدأت ملامح خريطة جديدة بالتشكل ليس فقط في ما يتعلق بالعالم العربي، بل إن إيران نفسها كانت تعيش مخاضاً من نوع آخر، ألا وهو الانتقال من عصر الدولة القاجارية التقليدي (١٧٩٤ - ١٩٢٠) إلى عصر الدولة الحديثة. ودخل المشرق العربي وأجزاء من المغرب في دائرة السيطرة الغربية، الأمر الذي لم تكن إيران بعيدة عنه. فالتأثير البريطاني، على سبيل المثال، الذي كان بارزاً في مناطق كالعراق ومنطقة الخليج كان في الحقيقة امتداداً ومرتبطاً بشكل كبير بالدور البريطاني في مجريات الحياة السياسية في إيران. ففي الوقت الذي كانت بريطانيا منشغلة بإبرام الاتفاقيات مع فرنسا وروسيا على تقسيم أملاك الدولة العثمانية، أو ما كان يعرف بأملاك الرجل المريض، كانت بريطانيا تحمي في ساحة سفاراتها في طهران في سنة ١٩٠٥ المطالبين بالدستور، وهو ما أدى إلى قيام الثورة الدستورية في إيران في السنة التالية، والتي آذنت بشكل قوي برحيل الدولة القاجارية. فالسياق التاريخي الذي قاد إلى ظهور الدولة الحديثة في إيران وإلى بروز الدول الحديثة في الوطن العربي متشابه إلى حد جعل مآل العلاقة بينهما في حالة أزمة مستمرة. ويمكن رصد ملامح هذه الأزمة في الصراع بشأن الخيارات بين أن تكون الدولة الحديثة علمانية أو دولة دينية. لقد قاد هذا الصراع إلى تطور التيارين القومي والإسلامي وطريقة تقويمهما لموضوع العلاقة بين إيران والعرب.

لقد كان الدين، أو المذهب، العامل الأهم، بعد عامل الجغرافيا السياسية، وربما المؤطر الحقيقي لسير العلاقة بين العرب وإيران. بل إن أي حديث عن مواطن الاحتكاك أو التفاعل بين الأمتين، ثم بين الدول العربية وإيران، لا يمكنه تجنب دور الدين أو المذهب. لقد كان العراق البقعة الجغرافية الأولى التي تجسد على أرضها ذلك التفاعل، فنشأة المذهب الشيعي في جنوب البلد والذي انتقل أهله إلى إيران هرباً من سياسة الأمويين، ثم من سياسة العباسيين ما هي إلا دلالة على امتزاج تأثير الجغرافيا السياسية والمذهب في تأطير تلك العلاقة بين العرب وإيران. كما أن التطورات التاريخية التي مر بها الشيعة منذ ذلك الوقت، ولا سيما غياب الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية، وبالتالي ظهور مسألة من ينوب عنه خلال غيبته الكبرى، جعلت من العلاقة بين العرب وإيران موضوعاً أكثر حساسية، وخصوصاً أن أهم المراكز الدينية للشيعة - النجف وكربلاء- تقع في العراق.

لقد شكل العراق بسبب جغرافيته السياسية والإرث التاريخي المرتبط بنشأة المذهب الشيعي في التاريخ الإسلامي، أحد أهم مواطن الاحتكاك الحضاري والسياسي بين إيران والعرب، ولم تتغير هذه الحقيقة على الرغم من تبدل الحكومات والأنظمة، وتبدل الزمن في البلدين. وكان ربما الأهم في هذا الإطار هو بقاء اللغة العربية لغة أساسية في التعبير عن المذهب من خلال المؤلفات الأولى، أو ما يعرف بكتب الحديث عند الشيعة، وهذه الكتب هي: «الكافي» لمؤلفه أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)، و«من لا يحضره الفقيه» لمؤلفه أبو جعفر بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، و«تهذيب الأحكام» و«الاستبصار فيما اختلف من الاخبار» لمؤلفهما أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) والملقب بشيخ الطائفة. هذه المؤلفات التي تعد من أمهات الكتب عند الشيعة أُلفّت باللغة العربية، ولا تزال تتمتع بمكانتها البارزة بين الشيعة كمراجع من الدرجة الأولى لدى فقهائهم. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى التطور الذي مرت به الحوزة العلمية عند الشيعة والتي ارتبط ظهورها بالعرب أرضاً وقوماً ولغة: فمن بغداد في القرن الخامس الهجري إلى الحلّة في القرن السادس الهجري، ثم إلى جبل عامل في لبنان في القرن التاسع الهجري. لقد كان وجود الحوزة في بلاد العرب تأكيداً أن هوية الشيعة هي هوية عربية، وأن مهما يكن الموقف منها فإنه بالضرورة موقف متعلق بالمناخ السياسي، وربما ينبغي لنا تذكر أن تلك الهوية يجب ألا تُنتزع مهما تبلغ الاختلافات السياسية. فظهور مركز آخر للحوزة العلمية والمتمثل في قم لم يكن يعني أفول نجم الحوزة العلمية في بلاد العرب، فقد بقيت النجف وكربلاء محتفظتين ببريقهما على الرغم من كل الأوضاع السياسية التي مر بها العراق. واستمرت النجف وكربلاء والعراق بصورة عامة في أداء دور الجسر بين العالم العربي بهويته الدينية السنية وبين إيران بهويتها الشيعية، ولا شك في أن هذا الأمر أبقى العراق في دائرة التأثير الإيراني في أوقات الضعف والتراجع السياسي.[٥]

يبدو من الصعب تجاوز عامل الدين والمذهب في فهم العلاقة بين العرب وإيران. لعل إحدى القضايا المرتبطة بذلك هي الحديث المتكرر عن التقريب بين السُنة والشيعة، وهو المعروف بالتقريب بين المذهبين. فطوال سنوات كان عنوان التقريب نوعاً من محاولة تجاوز تأثير البعد المذهبي في العلاقة بين العرب وإيران. وقد يكون التفكير فيه ليس إلا اعترافاً غير مباشر بوجود أزمة بين مكونين أساسيين لما يعرف بالأمة الإسلامية. وحديث

(٥) لمزيد انظر: جودت القزويني، «المرجعية الدينية العليا عن الشيعة الإمامية - دراسة في التطور السياسي والعلمي» (بيروت: دار الرافدين للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٨٥ وما بعد.

التقريب هذا ليس حديثاً، إذ يعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي، إذ يُذكر أن محاولات جرت في بغداد، ولا سيما بعد ظهور الدولة البويهية التي كانت شيعية من حيث الهوية السياسية، ويكرر في هذا الصدد أن زيادة أعداد الشيعة في بغداد ذات الأغلبية السنية كانت وراء بدء تلك المحاولات للتقريب. وهذا الأمر لا يبدو بعيداً عن البويهيين أنفسهم، إذ كانوا يحاولون خلق قاعدة شعبية لهم في بغداد، عاصمة الخلافة العباسية. وهكذا أدى العراق في الماضي، كما هو في الحاضر، دوراً محورياً في تشكيل العلاقة بين العرب وإيران، سنأتي إلى الحديث عنه في سياق هذه الورقة بشكل أكثر تفصيلاً.

لقد مثّل سقوط بغداد في سنة ١٢٥٨ مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقة بين إيران والعرب. فبلاد فارس أخذت تنأى بنفسها بالتدريج عن المكون الديموغرافي العربي عبر التمترس في بلادها والسعي لتشكيل نوع من الحكم المحلي تجلى في مرحلة ما في ظهور حكومات محلية في أطراف متعددة من إيران، هذه الحكومات التي أنهت وجودها الدولة الإيلخانية التي نجحت إلى حد ما في توحيد الهضبة الإيرانية، لكنه توحيد لم يشمل حدود إيران قبل ما كان يعرف بالفتح الإسلامي لها. فالخريطة السياسية لإيران لم تعد كما كانت عليه في عصر الساسانيين إلا في العصر الصفوي، وذلك في أوائل القرن السادس عشر الميلادي. وفي تلك الحقبة انتقل العرب من الحكم الأيوبي والمملوكي إلى الحكم العثماني، وأخيراً إلى النفوذ الغربي قبل أن تظهر الدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار في القرن العشرين. لقد خاضت تلك الدول التي حكمت العرب صراعات مع إيران تنوعت في دوافعها بين الدين والسياسة، لكن العرب بقوا إلى حد ما خارج دائرة الصراع.

ظهر التأثير العربي بوضوح في القرن السادس عشر، والذي قلنا إنه كان حاسماً في التحول المذهبي في إيران، فعلماء جبل عامل والبحرين والقطيف، وعلى امتداد أكثر من قرنين، شكلوا ثقافة المذهب الجديد في إيران، الذي جعلها منذ القرن السادس عشر مستقلة مذهبياً، بل أصبحت الدولة الأكبر من حيث سكانها الشيعة الاثني عشرية، مفردة استطاعت من خلالها أن تقدم نفسها حامياً لكل الشيعة في العالم.

بقي التفاعل العربي - الإيراني في فترة سبات نسبي. وربما يعود هذا الأمر إلى تفوق النفوذ الأوروبي على الأمتين منذ أواسط القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفع إلى تغيير في الأولويات عند كلا الطرفين. الأمر المهم في هذا السياق أن كلتا الأمتين كانت تحكم سياسياً بطريقة تقليدية، إذ كانت الدولة للقبيلة والسيطرة المنقطعة النظير لتلك القبائل.

حين تظلل السياسة مسار العلاقات

يشكل القرن العشرين محطة بارزة في مسار تطور العلاقة بين إيران والعرب. فإيران القاجارية الملكية غادرت مربع الدول التقليدية إلى مربع الدول الحديثة الملكية، حيث الدستور يرسم إطار الدولة وصلاحيات الحاكم ومسؤوليات المحكوم، ذلك الإطار الذي قيل إن الدولة الحديثة ما بعد الاستعمار وما بعد الاستقلال عرّفت نفسها به بغض النظر عن مدى التزامه. فإيران أعادت بناء ملكيَتها في ظل النظام البهلوي الذي حاول أن يربط نفسه بحبل الشرعية، عبر جلب تاريخ بلاد فارس الغابر الممتد لأكثر من ٥٠٠٠ عام، وبلاد العرب التي لم تتمتع باستقلال من قبل، حصلت عليه، لكن في ظل تقسيم ورسم جديد للخريطة أصبحت فيه البلاد أكثر من ٢٠ كياناً سياسياً بين ملكي وجمهوري. تلك كانت علامة فارقة في تطور العلاقة بين العرب وإيران، فالكيانات المتشكلة لم تكن كيانات الدول القومية، وإنما نوع من الهجين بين إرضاء لأسر حاكمة وبناء لمستقبل المنطقة بطريقة تضمن مصالح القوى الغربية المتنفذة والتي هي بشكل أو بآخر مسؤولة عن رسم خريطة المنطقة التي نسميها اليوم الشرق الأوسط، تسمية بدأت بسبب ضرورات إدارية في بداية القرن العشرين، ثم انتهت لتصبح سياسة ممتدة ومتطورة بين شرق أوسط قديم وآخر جديد، وفي كلاهما حضر العرب وإيران بشكل فاعل.

حضر التاريخ بكل ثقله في تطور العلاقة بين إيران والعرب، فالهوية الجديدة للدول - وإن كانت غير مكتملة الوضوح - أخذت تقدم من التاريخ صوراً لتعزيز هويتها. فإيران الإخمينية التي احتفل شاه إيران محمد رضا بمرور ٢٥٠٠ عام على الملكية فيها سنة ١٩٧١، قُدمت على أنها الإمبراطورية التي وصلت إلى مشارف البحر الأبيض المتوسط. أما العرب، من جهتهم، فتركوا للتاريخ كلمته بأنهم في يوم من الأيام أنهوا الحكم الساساني، وأنهوا معه استقلال بلاد فارس، الأمر الذي استمر مفقوداً حتى القرن السادس عشر الميلادي.

ومع التاريخ حضرت السياسة بتفاعلاتها المعقدة، فإيران التي ساندها المصريون حين قرر محمد مصَدق، رئيس الحكومة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، تأميم النفط الإيراني، لم تكن في عيون العرب في الخليج إلا تحدياً كبيراً يحاول أن يقاسمها الأرض والماء. لقد كانت الدول العربية الحديثة تعيش مخاض التشكّل الذي استمر في عدد كثير منها، ربما إلى بدايات عقد السبعينيات من القرن الماضي. فالانقلابات المتكررة في أكثر من بلد، وسياسة المحاور التي كان يتزايد تأثيرها، كلها عوامل تغلّب الأزمة على وصف

العلاقة بين إيران والعرب.

يعد القرن العشرين بحق قرن الأزمات في العلاقة بين إيران والعرب. فقائمة تلك الأزمات لا تبدأ من ادعاء ملكية البحرين، فهناك ملف النزاع بشأن شط العرب مع العراق الذي بقي متفاعلاً حتى اليوم في العلاقة بين البلدين، وهناك ملف الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى بين الإمارات العربية وإيران.[٦] ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فقد اتخذت إيران في ظل محمد رضا شاه قرارها بالاعتراف بإسرائيل بعد احتلالها فلسطين ليزيد هذا الأمر في شقة الخلاف بين الطرفين. كذلك سيطرت تفاعلات قضايا سابقة الذكر مشهد تطور أي علاقة بين العرب وإيران، فقد تعقّد المشهد أكثر حين انتهت الحرب العالمية الثانية وظهر المعسكران: أحدهما بقيادة الولايات المتحدة والآخر بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقاً؛ كمحورين شكلا محور الصراع في فترة الحرب الباردة. لقد اختارت إيران الخيار الأميركي، ولا سيما في ظل الإعجاب الكبير الذي سيطر على محمد رضا شاه، فتحول البلد إلى شرطي المنطقة، وخصوصاً في منطقة الخليج. لقد كان استناد إيران الملكية إلى الدعم الأميركي معتمداً على موقف إيران من الدولة العبرية، وبصورة خاصة في ظل التعريف المشترك الذي قدمته إسرائيل وإيران على أن شعبيهما هما الأرقى والأكثر تحضراً إما بسبب التاريخ، وإمّا بسبب الأخذ بعوامل المدنية والتحضر. لكن ذلك لم يكن يعني أنهما متماثلتان، إذ كانت إسرائيل تقدم نفسها بأنها الأكثر ديمقراطية، وكانت إيران تقدم نفسها بأنها الأكثر قوة وحضوراً سياسياً وقدرة على التحالف مع الغرب بقيادة القوة الجديدة الناهضة آنذاك، الولايات المتحدة الأميركية.

لقد كانت تفاعلات القضية الفلسطينية أحد أهم مفاصل الخلاف بين العرب وإيران، وهو خلاف استمر على الرغم من تغير الأنظمة السياسية والتغير الذي شهدته تلك المجتمعات، أكان في جانبها الاقتصادي أم الاجتماعي. ولقد انقسم الخلاف بين العرب وإيران بشأن الموقف من القضية الفلسطينية إلى مرحلتين مهمتين: الأولى، مرحلة النظام الملكي، وهي المرحلة التي - كما ذكرنا- اختارت فيها إيران أن تعترف بإسرائيل وتبني معها شراكة سياسية واقتصادية وعسكرية؛ شراكة رعتها الولايات المتحدة الأميركية لأكثر من عقدين من الزمن. وفي هذه الفترة كان العرب، أي الدول العربية تعتبر إسرائيل العدو والتهديد الأكبر لأمنها واستقرارها، وبالتالي فنظرتها إلى من يتحالف مع إسرائيل كانت

(٦) محمد حسن العيدروس، «العلاقات العربية - الإيرانية، ١٩٢١ - ١٩٧١» (الكويت: دار السلاسل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٠١ وما بعد.

قائمة على أساس أن «حليف عدوي هو عدوي»؛ وكانت نظرة تتجسد في تعدد الأزمات المتكررة بين العرب وإيران، وطبيعة سياسة الشاه الذي لم يرَ في العرب منافساً يمكن أن يحسب له حساب. هذا لا ينفي طبعاً أنه كان هناك موقف من مصر، وهو ما يمكن فهمه في ظل النظرة المتبادلة بين البلدين كونهما حضارتين تعودان إلى آلاف الأعوام في المنطقة، وأنهما يتشاركان معنوياً في هذا التاريخ الطويل الذي يعطيهما نوعاً من الدفع، كما يمنحهما نوعاً من القوة المعنوية. ولقد اعتبر زواج شاه إيران من فوزية شقيقة الملك فاروق نوعاً من الاشارة إلى تمايز النظرة الإيرانية من بلد عربي إلى بلد عربي آخر، وربما يعود إلى الطبيعة الملكية لكلا البلدين آنذاك.

لقد اختارت إيران الشاه إسرائيل حليفاً وأثبتت صدق تحالفها في لحظات صعبة بالنسبة إلى الدولة العبرية، وليس من مثال أقوى لما حدث في سنة ١٩٧٣، عندما قررت الدول العربية المنتجة للنفط، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقف تصدير البترول إلى الدول التي دعمت إسرائيل في حرب تلك السنة، إذ قرر الشاه حينئذ أن يسد ذلك العجز الناتج من عدم تصدير البترول العربي. فأعطت تلك الخطوة مؤشراً مهماً إلى أن الاستراتيجيا الإيرانية تركز على أن عناصر القوة تستند إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية والعلاقة الحسنة بإسرائيل. لقد أفادت إيران اقتصادياً من تلك الخطوة، اذ تزايد العائد النفطي الإيراني، وبدأ الشاه بالإنفاق المفرط الذي زاد في سخط الرأي العام الإيراني عليه، والذي يُعّد أحد أسباب ثورة سنة ١٩٧٩. وفي تلك الفترة كان العرب يركزون على خيار المواجهة مع إسرائيل. فالحديث عن الحرب كان هو الغالب، والاستعداد لها كان ديدن تلك الدول، ولا سيما تلك المواجهة ضد إسرائيل، فميزانياتها وضعت كثيراً من الأموال للدفاع والتسليح على حساب التنمية وبناء البنية التحتية. وهكذا نرى أن التفاوت في الاستراتيجيا الإيرانية - العربية تجاه إسرائيل عزز الاختلاف بينهما، فقد اختارت إيران صداقة إسرائيل في وقت اختار العرب الحرب والمواجهة؛ استراتيجيا لم تتغير إلا عندما اختار أنور السادات، الرئيس المصري آنذاك، أن يزور الكنيست الإسرائيلي، وهي الخطوة التي جاءت في سياق توقيع اتفاقية سلام بين أكبر دولة عربية وإسرائيل لتؤذن في دخول الصراع العربي- الإسرائيلي فصلاً جديداً امتد حتى يومنا هذا.

مع بدايات هذا التغير جاءت الثورة الإسلامية في إيران في سنة ١٩٧٩، ومعها جاء التغيير في المواقع بين الطرف العربي والطرف الإيراني. ومع سقوط نظام الشاه فقدت إسرائيل شريكاً مهماً في المنطقة، وفقدانه ربما مع أهميته لم يكن الأمر الجلل، لأن الأمر

الجلل تمثل في أن النظام السياسي الجديد في طهران معادٍ لإسرائيل في أيديولوجيته وسلوكه السياسي، عداء تم التعبير عنه بعبارات واضحة وصفت الدول العبرية بـ «الغدة السرطانية» التي يجب إزالتها. وربما الأهم أن القضية الفلسطينية برمتها أصبحت أداة من أدوات الشرعية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصاب الأنظمة السياسية العربية التي وصفت بأنها مصادر لحماية إسرائيل، الأمر الذي أرسل رسائل سلبية إلى كثير من الدول العربية عن مواقف إيران الجمهورية، لكن المحصلة الأولية أكدت صحة الفرضية التي تزعم أن العلاقة بين العرب وإيران كانت علاقة مأزومة منذ بدايات القرن العشرين، وأنها استمرت في هذا المسار حتى بدايات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، يجب القول إن إيران ما بعد الجمهورية الإسلامية نجحت في بناء علاقة تحالف استراتيجي مع سورية ولبنان، إذ تلازم مع تأسيس الجمهورية ظهور حزب اللّٰه اللبناني لاعباً سياسياً في المشهد السياسي اللبناني في سنة ١٩٨٢. مرة أُخرى ربما يدفع هذا إلى القول إن العلاقات العربية - الإيرانية لا يمكن وصفها بالمطلق، لأن هناك بعض الاختراقات التي أعطت إيران موضع قدم مهم في المنطقة العربية. وقد عززت الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) عملية تشكيل المحاور السياسية، فهناك محور عربي تمثل في دول الخليج والأردن ومصر والذي اختار أن يساند العراق بصفته بوابة الوطن العربي الشرقية ضد إيران التي تتحدث عن تصدير الثورة والمذهب الشيعي إلى المنطقة العربية، وهناك سورية التي اختارت أن تتحالف مع إيران ضد العراق.

لقد فهم العرب، وخصوصاً المحور القلق إزاء إيران، أن الحديث الإيراني عن فلسطين والدفاع عنها ما هو إلا نوع من الحرب الإعلامية لتشويه سمعة تلك الأنظمة، ونوع من إثارة القلاقل في تلك البلاد. لذا، أصبح موقف إيران من القضية الفلسطينية والخطاب السياسي الصادر عنها، يعتبران نوعاً من التهديد الإيراني للأمن العربي، الأمر الذي دفع إلى تجميد، وأحياناً إلى قطع العلاقات العربية - الإيرانية. وهذه المسألة استمرت حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

ثم استبدلت إيران السفارة الإسرائيلية بالفلسطينية، واستقبلت رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ومنحته هو ومنظمته الاعتراف، وعمل أحدهما مع الآخر حين كانت المنظمة مستقرة في بيروت، الأمر الذي نجم عنه اعتراف ومساندة لم يتغيرا إلا عندما قررت المنظمة الاعتراف بإسرائيل. وفي السياق نفسه، تحولت إيران من قاعدة للمصالح

الأميركية إلى قاعدة للعداء والتحريض ضد الولايات المتحدة الأميركية، فخسرت واشنطن حليفاً وقف سداً منيعاً امام الاتحاد السوفياتي وعزز أمن إسرائيل.

كان أحد أهم محاور التغيرات الدرامية التي تشهدها العلاقة بين العرب وإيران هو القضية الفلسطينية، لكن هناك محوراً آخر في جزء آخر من الوطن العربي، أي المتعلق بدعم الأقليات أو الأحزاب المعارضة في بعض الدول العربية. وهنا يبرز العامل المذهبي إلى سطح الأحداث، فإيران بالنسبة إلى دول عربية تحاول تحريض الشيعة ضد حكوماتهم، وهو بالنسبة إلى هذه الدول تدخل سافر في الشأن الداخلي. لذا، وجدنا الأزمات تتعاقب على مشهد العلاقة بين الطرفين. وقد تزامن ذلك مع دخول العرب، كل العرب، حتى من هم أصدقاء إيران، في محادثات مدريد بشأن السلام في سنة ١٩٩٣، هذا المؤتمر الذي يعد شرارة الانطلاق لتغيرات مهمة، منها اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، ثم معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل. وكانت المواجهة على أشدها، تتمثل في حقائق على الأرض يتم التوافق عليها تعزز الاعتراف بالدولة العبرية، وفي موقف إيراني مناهض يستلهب مشاعر كثيرين من الرأي العام الذين يرون أن فلسطين قضيتهم، وأن حقوقهم يجب ألا تكون مادة للتفاوض. ومع ظهور حركة المقاومة الإسلامية («حماس»)، زادت حدة المواجهة، إذ إنها صُنفت امتداداً لحركات الإسلام السياسي التي ترى في التجربة الإيرانية نموذجاً، وعليه، فقد جرى وضعها ضمن قائمة الحركات التي تستفيد منها إيران، لكن لا لإفساد ما يتم الحديث عنه من بناء السلام وحل تفاوضي بشأن القضية الفلسطينية.

وهكذا تقدمت الأزمة كلما مر الزمان، ولم يكن هناك من مؤشر إلى أن شيئاً من الثقة في طريقه إلى الظهور، حتى عندما عادت العلاقات الدبلوماسية بين طهران وكثير من الدول العربية بعد المؤتمر الإسلامي التاسع في السنغال سنة ١٩٩١، إذ بقيت أجواء الشك والريبة مسيطرة، وصُنفت إيران عند كثير من الدول العربية التي اختارت التحالف مع الولايات المتحدة بصفتها تهديداً حقيقياً لاستقرارها.

أزمة على أزمة

مع ظهور أولى صور مفاعل نطنز النووي في سنة ٢٠٠٢ أضيف عامل آخر إلى التوتر بين العرب وإيران. فأغلبية الدول العربية التي كانت قلقة إزاء القوة الإيرانية التي تُستخدم لإيجاد نفوذ لها في بلاد عربية ستتعزز إذا ما نجحت إيران في أن تصبح قوة نووية. لقد تأسس القلق العربي إزاء إيران وبرنامجها النووي منذ زمن بسبب عدم الثقة بين الطرفين.

ويتعـزز هـذا القلق مع الاعتقاد لدى كثير مـن الدول العربية أن مصالح النظام العربي تتحقق بالتحالـف مـع الولايات المتحدة الأميركية التي تعيـش حالة من العداء الحقيقي مع طهران. مـن هنـا فقد زاد الملف النووي الإيراني وتفاعلاتـه غير المنتهية في توتر العلاقة بين العرب وإيـران، ولا سـيما أنـه تزامـن مع احتـلال العراق فـي سـنة ٢٠٠٣، إذ اسـتطاعت إيران أن توظـف الانتصـار الأميركي وإنهـاء نظام صدام حسـين بطريقة حوّلت العـراق فيها من تحدٍ وربمـا عـدو إلى منطقة نفـوذ أزعجت من خلالهـا الولايات المتحدة والعـرب. لقد أعادت الحـرب علـى العراق الأزمة بين العرب وإيران إلى المربع الأول، إذ يحضر التاريخ والدين. فالنخبة السياسية العراقية التي تسيطر على البلد في أغلبيتها شيعية ارتبطت في مراحل معينة بعلاقـات مـع إيران، كما أن الأخيرة اسـتطاعت أن تنفذ إلى المشـهد السياسـي العراقي عبر بوابـة الدولـة، وذلك بالاعتراف بكل قراراتها التـي صدرت عنها فيما يتعلق بمجلس الحكم الانتقالـي وتركيبتـه السياسـية التـي ظهر فيها تفوق الشـيعة. وعلى الرغم مـن النفي الإيراني للبعد المذهبي في سياستها الخارجية فإن دولاً عربية، على رأسها المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، اعتبرت العامل المذهبي أحد أهم الدوافع الإيرانية إلى البروز في المشـهد السياسي العراقي. وفي هذا السياق، بدأ الربط بين إيران وعلاقتها بالشيعة في لبنان، وتحديداً حـزب اللّـه، وأحاديث وتقويمات صورتها أنها تمتلك قـدرة خارقة على جمع خيوط اللعبة السياسية كلها بيدها. ويبدو أن الحقيقة تتعلق بعامل آخر هو الرغبة الأميركية في إبقاء العامل الإيرانـي متفاعـلاً كـي تضمن بقاء الدول العربية في دائـرة التحالف الأميركي، من أجل منح تحالف كهذا بعض الشرعية الإقليمية.

بقـي التناقـض بين كثير من الدول العربية، ولا سـيما في المشـرق العربي، وبين إيران هـو سـيد الموقف، إذ تواصلت شـكوك تلك الدول العربية في سياسـات إيـران، ورغبة غير منتهية لدى الأخيرة في تحقيق إنجازات على الأرض وتوظيف التطورات السياسـية بشـكل يخدم رسالتها السياسية وحضورها الإقليمي والدولي. وفي ظل هذا كان التناقض العربي - الإيرانـي فـي الموقـف من الحرب على لبنان في سـنة ٢٠٠٦ ومسـؤولية حزب اللّه عن بدء تلك الحرب.

لقـد تمتعـت إيران قبل سـنة ٢٠٠٩ بنوع من القبول والحضور بصفتهـا الدولة الثورية الوحيدة التي لديها نموذجها بالنسـبة إلى المشـاركة السياسية، مشاركة شعبية تسمى في البلد بـ «الديمقراطيـة الإسـلامية». وكانـت هذه الصـورة من أدوات القوة الناعمة التي اسـتثمرتها إيران في حضورها السياسي في العالم العربي. صورة قارن بها المواطن العربي بين بلد لديه

انتخابات كل ثلاثة أعوام على الأقل، بنسب مشاركة لم تقل عن ٥٢٪، وفي المقابل أنظمة عربية بلا انتخابات، وإن جرت فنتيجتها معروفة سلفاً، وقد جعلت هاتان الصورتان إيران في موقع متفوق. لكن هذا التفوق يبدو أنه انتهى مع التطورات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. فالاتهامات بالتزوير، وكذلك الاصطفافات السياسية التي جعلت أركان النظام يدخلون في مواجهة مباشرة بعضهم ضد بعض، تفاعلت لدى الرأي العام العربي دافعة إلى نوع من مراجعة النظرة إلى إيران. صحيح أن الموقف الإيراني من إسرائيل، على ما يبدو، سيبقى عامل ترجيح بالنسبة إلى إيران، لكن هذا صحيح إن لم يغير العرب من أولوياتهم، كما جرى، ولا يزال، في ربيع العرب الثوري. فالرأي العام العربي قد لا يتغير بشكل يدفع إلى معاداة إيران، لكنه فيما يبدو لن يبقى على حالة الإعجاب التي كان عليها. وسيعزز تراجع حالة الإعجاب تلك حالة الثورة التي تنتشر في المدن العربية ضد الاستبداد والدعوات إلى بناء الدولة المدنية التي يُحترم فيها الإنسان وتصان حقوقه بموجب قانون يجري تطبيقه بشفافية.

خاتمة

تكمن أهمية عاملي الدين والتاريخ في مشهد العلاقة بين إيران والعرب في بقائها حاضرة على الرغم من التطورات السياسية التي يشهدها الوطن العرب، والتطورات التي قد تشهدها إيران في ظل الثورات العربية. لعل هذا يعود إلى ارتباط كل من التاريخ والدين بعامل الهوية التي يعرّف بها العربي والإيراني نفسيهما، وما دام هذان العاملان حاضرين فمن المستبعد أن يتراجع تأثيرهما. لقد أثبت التاريخ القريب، أي تاريخ القرن العشرين، أن عاملي الدين والهوية حضرا بقوة ولا سيما في الحالة الإيرانية، فوجود دولة ملكية علمانية في إيران لم يعنِ اختفاء الهوية الدينية الشيعية ببعدها القومي الفارسي. فالخطاب السياسي الذي كان يأتي من طهران، كان يعكس بوضوح مثل هذا الأمر، وليس أدل على ذلك من الاحتفال الضخم الذي أقامه شاه إيران في سنة ١٩٧١ بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على الإمبراطورية الفارسية. وحين تأسست الجمهورية الإسلامية في إيران حضر الخطاب الديني الشيعي بقوة، وتراجع الخطاب القومي بعض الشيء، لكن الأمر حين يتعلق بمسألة متعلقة بالعرب نجد البعدين، وليس أدل على ذلك من التعامل الإيراني في ملف الجزر المتنازع بشأنها مع الإمارات العربية المتحدة.

تؤشر حالة الوعي المتنامية لدى الفئات الشابة في المجتمعات العربية، وكذلك في

إيـران، إلـى أن التغييـر المقبل هـو تغيير يرجح الدولـة المدنية وحكم القانـون، لكن هذا لا ينفـي بقـاء بعـض الأصـوات التي تسـتند إلى عاملـي التاريـخ والدين كمحركين في مشـهد العلاقة العربية - الإيرانية، فهما أسلحة الدفاع الثقافية التي تستخدم لتبرير الوقائع والقرارات السياسية. من هنا فإن حالة الأزمة في العلاقة بين الطرفين ليست مرشحة للاختفاء، لكن في الوقت نفسه ثمة دلائل على أن كلا الطرفين قادر على إدارة تلك الأزمة في العلاقة.



الأوهام والحقائق في العلاقات العربية – الإيرانية

محمد حامد الأحمري

تمهيد

هنـاك كثيـر من الأوهـام والحقائـق المؤثرة فـي العلاقات العربيـة - الإيرانيـة، والتي مـن المهـم إجلاؤها قبل الدخول فـي تفصيلاتها. ويجري في غالـب الأحيان الإصرار على بقاء هذه القضايا ملتبسـة ومختلطة أوهامها بحقائقها كي يسـتمر اسـتغلال هذه الظلمات من الطرفين، أو من قوى إقليمية وخارجية تستفيد من اللبس الدائم.

وليس هذا كله بسـبب ما يقال إنه طبيعة فارسـية موروثة من إخفاء ما يريده الشـخص الفارسي، كما يرى خبير المنطقة غراهام فولر،[1] ولا ما يراه العرب في أنه غموض فطري في الشخصية الفارسية، سانده المذهب الإمامي بطقوسه في التقية بسبب المعارضة الشيعية الطويلـة للحكومـات القائمة عبر قرون؛ فقد كانت معارضة متواصلة. وقد اسـتوت في ذلك حكومات عربية سنية، أو حكومات فارسية أكانت سنية أم شيعية أم علمانية. وقد رسخ هذا الانطباع بعض الأمثال المنتشرة في الثقافة الشعبية، مثل: «أخف ذهبك وذهابك ومذهبك.»

وعلـى الضفـة الأخرى هناك حكومات عربية تعاني نقصاً في المشـروعية، أو نفاقاً في اسـتخدام المشـروعيات، أو خوفـاً وضعفـاً تضطر معـه إلى أن تلبّس علـى جمهورها وعلى العالم حقيقة العوامل المؤثرة في العلاقة بقضايا غير حقيقية أو هامشـية، أو بأسـباب ليسـت أولى المؤثرات في طبيعة تلك العلاقات.

(١) كتاب غراهام فولر المهم عن إيران نشره بعنوان «مركز الكون: الجغرافيا السياسية لإيران». وهذه المركزية موجـودة فـي العقلية الفارسـية وترسـخت بعـد قيام الثـورة، فأصبحـت طهران تسـمى «أم القـرى» بهذه الحروف العربية. وعندما سـألتُ المترجم قال إنها تعني بالفارسية غير مكة، أي مركز العالم، أو أم المدن في العالم. انظر أيضاً: بيزان أيزدي، «مدخل إلى السياسـة الخارجية لجمهورية إيران الإسـلامية»، ترجمة سعيد الصباغ (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٠٧.
Graham Fuller, *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1991).

فالغموض مهم لدى الطرفين في العلاقات، وكل منهما حريص على إخفاء كثير من العوامل المؤثرة في العلاقات، لا بسبب طبيعة السياسة فحسب، بل بسبب عوامل خاصة بالإقليمين أيضاً، وهي تختلف عن معظم المؤثرات في العلاقات الدولية المألوفة بين الدول.

ثم التاريخ

كان التاريخ دائماً سلاحاً في أيدي المتجاورَين، يخدمهما مرة ويدمرهما أخرى؛ يخدمهما يوم تتحسن النيات ويصدق الجانبان في جعله مفيداً، وفي المقابل هو سبب في النفور عندما تريد السياسة ذلك، فيمكن العربي أن يستخدم الشعار الجاهلي لعنترة الذي يزعم أن فرسه «تنفر عن حياض الديلم»، ويمكنه أن يعلي شأن الأخوة الإسلامية والجوار الطويل المستمر، وكذلك يمكنه تصوير العرب أنهم أعراب فقراء مشردون، وأن كثيرين من علماء العربية والإسلام فرس، أو تصوير الفرس بما تمتلئ به كتب العرب والفرس وأدبهما من خصومات ونزاعات ومساخر. ولذا، فالتاريخ يمكنه أن يكون مادة سامة ومفسدة للجوار وللعلاقات، أو مادة تصنع عوامل القوة والتضامن.

فالتاريخ سلاح للبناء وللهدم لمن أحب أن يستعمل أي جانبيه، والمهم أننا جميعاً هنا متجاورون منذ أقدم الدهور، فليس من طارئ منا في وجه أصيل، ونجد في قول كمال خرازي (وزير الخارجية الإيراني) لهوشيار زيباري (وزير الخارجية العراقي) تعبيراً عن هذا في أثناء زيارته العراق، إذ يخاطبه أمام ابراهيم الجعفري بالفارسية التي يفهمها الاثنان قائلاً: «إن الطرف الذي سيغادر العراق هو الولايات المتحدة لأنها هي التي ستنسحب في نهاية المطاف، أما الطرف الذي سيعيش مع العراقيين فهو إيران كونها جارة العراق.»[٢] وقد جرى تداخل ومصاهرة واختلاط مدن وعناصر فيما بين المناطق المتجاورة كي لا يزعم أحد أن جيناته نقية من دم الآخر، ولا ثقافته ولا لغته يمكنها التخلص من لغة وثقافة جيرانه في جوانب عديدة منها. ومن هنا كانت الحاجة إلى معرفة، أو كشف، ما يمكن من الحقائق والأوهام في هذه العلاقات.

القومية والثورة

عرف العرب سلاح القومية بطريقة ثورية وسياسية، معتدلاً في أوله، وحاداً في أواخر

(٢) ولي نصر، «صحوة الشيعة» (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٩.

القرن التاسع عشر،[٣] ثم تصاعد مده في أواسط القرن العشرين، قبل أن يهدأ بعد سنة ١٩٦٧. وقد أثر الفكر القومي في المنطقة كاملة تأثيراً حاداً في تُركها وعربها وفرسها وكردها، واستخدمه الجميع بوعي ومن دونه، وأثر في الثقافات الأربع المتقاربة، أي العربية والفارسية والكردية والتركية وغيرها، وصاغت القومية كثيراً من مفاهيم هذه الشعوب، كما سببت أحقاداً وتماسكاً وتمزقاً وحروباً، واستخدمت مرة فأفادت وأضرت في أخرى، أما في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران فكان الادعاء أنها قامت على مبدأ الجامعة الإسلامية وكانت شمولية، وذات طموحات أبعد حتى من الأمة الإسلامية في بدئها، وكانت مقبولة في البداية من بعض العرب وكثيرين من الإسلاميين،[٤] وخصوصاً في مناطق أبعد من الحدود، لأنها في منطقة الحدود اصطدمت بالقوميات المجاورة، وسرعان ما انكسر الخطاب الإسلامي للثورة ليصبح خطاباً طائفياً، ثم خطاباً قومياً فارسياً. كذلك كانت الدعوات تظهر شمولاً وتسامحاً في بدئها حتى إذا استقرت الأمور بدأ التقسيم الداخلي، وقد عرفت الثقافة الإسلامية قبولاً واندماجاً في الخطاب الإسلامي، ثم جرى الفرز المضر بعد الاستقرار، وهذا حدث مع القوميات الفارسية والبربرية والتركية، ويحمل أخطاء هذه المواقف بنسب متفاوتة أبناء هذه القوميات. غير أن المثال الإيراني كان واضحاً في زماننا، في سرعة التحول من خطاب إسلامي إلى شيعي ثم فارسي، يتخذ القوميات الداخلية في البلاد، وفي خارجها خصوماً وأولياء.

---

(٣) وخصوصاً عند الكواكبي الذي لم يكن يطيق حتى كتابة اسم إستانبول، فيرمز لها في كتاباته، ثم نثراً ونشراً عند ساطع الحصري.

(٤) كان للقوميين العرب موقف مضاد للثورة بحكم الثقافة القومية، وبسبب المواجهة مع العراق الذي كان يحكمه حزب البعث العربي الاشتراكي. لكن سورية التقى موقفها السياسي موقف إيران بسبب خلافها مع العراق وأسباب أخرى، وكذلك السلفيون فقد كانوا مضادين للثورة، ولا سيما في منطقة الخليج، بسبب المواقف العقائدية والتاريخية. أما عموم الإخوان المسلمين فتأرجحت مواقفهم، ثم أذعن إخوان الخليج والعراق للمواقف العقائدية القديمة والسياسية المعاصرة ليكونوا ضد الثورة. وقد تأثر الإخوان المسلمون بالمواقف السياسية لبلادهم فكانوا على وفاق مع إيران حين كانت دولهم في حال وفاق معها، أو العكس. فتلقاها إخوان سورية مثل الشيخ سعيد حوى بالقبول في أول الأمر وزار الخميني. ثم لما اتفق حافظ الأسد مع الثورة وإيران ضد العراق غيّر كثير منهم مواقفه واقترب من صدام ضد حافظ الأسد وإيران. وكتب سعيد حوى كتيباً ضد الخميني تراجع فيه عما كان منه من تأييد. وفي مصر كان الشيخ محمد الغزالي وبعض كبار تلاميذه، كالشيخ القرضاوي، مهادنين وداعين إلى الوحدة الإسلامية وإلى المواقف الإسلامية الجامعة، وشارك الغزالي في تحرير مجلة «التوحيد» مع التسخيري، ثم اختلف موقف الشيخ القرضاوي نهائياً في سنة ٢٠٠٨ وما بعدها، وتحدث بلغة صريحة عن نقاط الخلاف منتقداً الدعوة الإيرانية إلى التشيع في البلاد السنية، وانتقد كذلك المواقف الإيرانية من العراق.

وبالتالي، أدخلت الثورة عاملاً كبيراً في العلاقات لم يكن من السهل قبوله، فقد كان خطاب الثورة خطاب استقلال في منطقة ترزح تحت وجوه كثيرة من الاحتلال الغربي، وشكل خطابها سياسة ثورية مستقلة في مواجهة سياسات تابعة.

- آثار تلك اللحظة الثورية في إيران، وما تؤججه الثورات دائماً في الشعوب الثائرة من ثقة وعزيمة ورغبة في التوسع، ظهرت في اتساع رغبة الثوار، أو طبيعة الثورات، في ضرورة المواجهة مع الخارج بعد حسم المواجهات الداخلية، فكان لا بد من وجود مكان لتنفيس الانفجار الثوري عملياً وثقافياً، وكان العراق أولاً، ثم يوم القدس كمظهر من مظاهر الطمع الايراني في سحب الملفات والقضايا العربية وتحويلها إلى ملفات إسلامية إيرانية شيعية. وهذه قضايا مفهومة لدى دارسي قوانين الثورات، إن كان لها فعلاً هذه القوانين كما يرى برنتن في تحليله الثورات.

- الرصيد التاريخي لأمتين جارتين لم يصفُ الجو بينهما دائماً، وصار الدين غير قادر على جمعهما، بل استخدم كل منهما الجغرافيا والتاريخ واللغة والمذهب والثروة والعلاقات الخارجية لإيقاد مزيد من الخلافات.

- وهن الحكومات العربية المزمن وعدم وجود مبادرات ذاتية إلى اجتثاث نوازع العداء، من خلال حكومات قوية وموثوق بها وذات مصالح تدافع عنها وتستطيع توضيحها للعالم، أمور كلها من مظاهر غياب الحياة السياسية تقريباً في العالم العربي.

- انشغال إيران بالقيم العقائدية والخطاب الثوري المظلومي عن التوجه إلى صوغ مواقف عملية؛ فشعارات مواجهة الاستكبار والعداء للغرب، ذلك كله جعل اللجوء إلى الواقعية والتعامل العقلاني صعب المنال، وجعل الخطاب الثوري متهماً في الداخل الإيراني وخارجه.

- التوجه الثوري الإيراني وموقف إيران من الحكومات العربية مبنيان على أن هذه النظم الموجودة تمثل نظام الشاه القديم والذي ولدت الثورة على أنقاضه، فهي، بحسب هذا الموقف، أنظمة غربية بواجهات محلية مفروضة على الناس، وهي ليست منطلقة لا منهم ولا من ثقافاتهم ولا من حاجاتهم.

ورثت الثورة الإسلامية في إيران من نظام الشاه نزعة العداء للجيران، ولم تتخلص منها في مرحلة الثورة واستقرارها، ورافقها بعض عقائد هذا النظام في مناطق غلب عليها العرب حتى في خارج إيران، مثل البحرين. فالقول بفارسيتها هو من ادعاءات الشاه، وقد أعادت الثورة ترويج هذا الادعاء بعد قيامها بأكثر من ثلاثين عاماً ولم تزل تردده بين وقت

وآخـر. وتجلـى هـذا العـداء في مكان آخر في سـاحل الإمارات، ولو أن إيـران راحت تقدم حججاً أخرى في هذه الأزمنة.[٥] هذا فضلاً عن تراث صراع الفرق الدينية وميراث التنافر التركي - الصفوي والشـيعي - السـني اللذين غالباً ما كان العراق ميدان المواجهات بينهما، والمـكان الـذي تجـرى فيه تصفية الحسـابات الداخلية والخارجية. ويضـاف إلى ذلك أبعاد نظرية الإمامة التي تعتقد أن الإمام ليس إماماً للشـيعة فحسـب، بل له سـلطة عالمية تمتد إلى المسـلمين عمومـاً. ويمكن من خلال قراءة آراء بعض كبـار منظري الحكومة وملاحظاتهم، مثـل جـواد لاريجانـي، معرفة أن الحكومة بالنسـبة إليهم يجب أن تكـون لها مهمات عالمية ورسـالة واسـعة، ويسـتلهمون نصوصاً من الدسـتور توحي بالرسـالة العالمية للحكومة من خلال نصوص يقترحها الدستور.[٦] وطبقاً للدستور وآراء منظري النظام يُعتبر مفهوم القيادة والإمامة سـر اسـتمرار هذه الثورة، وبقاء نفوذها في جميع الدول المحتاجة إليها. وعلى هذا الأسـاس يجب أن تولي السياسـة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية اهتمامها لمفهوم الإمامة على مسـتوى العالم، وأن تنظم أسـاليبها ولوائحها وفاعلياتها بناء على هذا الغرض؛ لأن فلسـفة أم القـرى والولايـة العالميـة للفقيـه وقيـادة الأمة الإسـلامية الواحـدة تعتبر من المفاهيم التي يمكن العاملين في الخارجية أن يقدموا شروحاً وتوضيحات لها ضمن الإطار الفلسـفي لنظرية الإمامة، أي أن دعم المسـتضعفين ومسـاندتهم هو أحد الأصول - الجديرة بالبحث والتدقيق - في سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية.[٧]

ومـن الجديـر بالاهتمام في هذه الاسـتراتيجيا التي كتبها جواد لاريجاني، وهو شـقيق رئيـس البرلـمـان «علـي» ومن النافذين فـي حكومة أحمدي نجاد وفي المجالـس العليا، بأنه يتجـه إلـى الاقتنـاع بمواقف براغماتية يتخلى فيها عما توحي به بعض نصوص الدسـتور من مواقـف عقائديـة منهـا: «إقامـة الحكومـة العالمية للإسـلام»،[٨] الأمر الـذي جعل حكومة إيـران وقياداتهـا الدينيـة تعمل على الدعاية والتركيـز على المرجعيات الدينيـة الإيرانية دون غيرهـا، وبناء المسـاجد والمشـاهد الدينيـة المبالغ فـي تكاليفها وتوسـيعها وتزيينها، ولعلها

(٥) تحتـج إيران على الوجـود الأميركـي الكثيف في عموم مناطـق الخليج، وعلـى القاعدة الفرنسـية في أبو ظبي كمصدر لخطر يهددها.

(٦) انظـر تلخيص هـذه الرؤية التي نشـرها جواد لاريجانـي بعنوان: «مقـولات في الاسـتراتيجيا الوطنية» في أيزدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١١٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٨) بشـأن تخليه عـن مبدأ الولاء والبراء من سياسـة الحكومة، وعلـى الرغم من كونه يقر بمكانـة هذا المبدأ، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٦.

بذلك تصرف المسلم الشيعي عن مزارات ومواقع في بلاد عربية، نتيجة ما يسببه ذلك من جذب روحي وسياسي واستثمار مالي وروحي بعيد النظر. وينطبق الأمر على حماسة ايران في إنشاء المباني الدينية في بلاد فقيرة.

ويبقى الموقف من القضية الفلسطينية مؤثراً في العلاقات العربية - الإيرانية في جميع الأحوال. فلما كان الشاه يحكم إيران كانت علاقته بإسرائيل سبباً في سوء العلاقات العربية - الإيرانية في قسم من العالم العربي الذي كان معادياً لاسرائيل. ويوم نفيه وانتصار الثورة الإيرانية، إذ كانت الأخيرة سنداً لقسم من العرب المعادين لإسرائيل، وجدت إيران نفسها في خلاف مع المقربين من إسرائيل والغرب عموماً، وكان الموقف من فلسطين دائماً متشابكاً مع الموقف من الغرب الداعم لهذه الدول. وإذا كان الموقف الإيراني بعد الثورة موقفاً عقائدياً دينياً من القضية ذاتها وعقيدة راسخة، وحتى لو كان مجرد مراعاة للشعب المتدين في إيران، أو مجرد خلاف مع الغرب ووسيلة ضغط وانتقام منه، أو توسيعاً لدوائر التأثير والأمن، فإنه يبقى من القضايا والأسلحة المؤثرة على مختلف الصعد في العلاقات العربية - الإيرانية. فيوم والى الشاه الصهيونيين كان هناك خلاف مع العرب، ويوم ناصرت إيران الفلسطينيين كانت الحكومات العربية تتجه إلى الصف الآخر، وعادت القضية فأصبحت محطة خلاف، أو حجة لبعضها.

سورية وحزب الله

يدخل في التأثير في العلاقة السورية - الإيرانية عوامل أخرى، منها أن العلاقة بين البلدين في عهد الثورة كانت جيدة، لا بسبب العلاقات مع الغرب أو إسرائيل، بل لأن العامل العراقي كان له دور كبير، إذ كانت العلاقة البعثية/ البعثية في البلدين متوترة دائماً. ولما كانت الحرب على أشدها بين العراق وإيران كانت العلاقات حسنة وتتطور طول وجود صدام حسين وحافظ الأسد في السلطة. وبعد سقوط صدام كان الخوف الإيراني - السوري من تصعيد أميركي ضدهما عاملاً مؤثراً في التعاون بينهما، لكن ليس بسبب الخلاف السوري - الإسرائيلي ولا الخلاف الإيراني - الإسرائيلي. ثم كان ظهور حزب الله عاملاً حاسماً في العلاقة؛ فسورية وإيران بحاجة اليه كي يحارب عنهما، وهما تحاربان به، ويعطيهما ميزة وقوة في العلاقات الدولية، كما كان له من المكانة والحجة والمظلومية والمواجهة ما يجعل البلدين يهتمان بتمويله وتأييده.

مشكلة الجزر الإماراتية، والاستمرار في التهاون في حلها هي قضية توتر حقيقية بين

البلديـن. أمـا حكومات مجلس التعاون فتهتم بالجزر وفق الموقف الغربي منها، غير أن هذا الموقف يحتاج إلى إبقاء التوتر مستمراً وفي تصاعد، بسبب ما يوفره من أجواء خلاف، الأمر الذي يمثل مصدراً لابتزاز أغنياء النفط، كما يعد بمزيد من التسليح والتبعية ومبرر لمزيد من القواعد العسكرية الممولة محلياً في المنطقة.

قدم الأسـتاذ خالد الخاطر دراسـة سياسـية مهمة[٩] بعد ظهور إمكان تحسـن العلاقة الإيرانيـة – الأميركيـة بعـد حضور أحمدي نجـاد مؤتمر الدوحة سـنة ٢٠٠٧، وما يمكن أن يكون له من أثر سلبي في أوضاع حكومات الخليج ومستقبل المنطقة. فاقترح الكاتب فكرة التوتر الإيجابي، وأن على دول الخليج أن تكون ذات سياسـة واقعية، وأن تحافظ على جو من التوتر المستمر بين الغرب وإيران، كي لا تقع فريسة تحسن العلاقات بين أميركا وإيران. غير أن هذا الرهان يكلف كثيراً من المال والعمل الدبلوماسي، ولو صرف مباشرة مع الطرف الآخر، أو وجّه نحو التنمية السياسية في دول مجلس التعاون لكانت عائدات الجهد أجدى، وأكثر محلية ومراعاة لمصالح المنطقة.[١٠]

عقائد أم أجناس

هنـاك فـي العراق والخليج، وربما في العالم العربي، مشـكلة تحديد مبدأ العلاقة، هل هو العقائد الدينية أم القوميات؟ وبما أن من الصعب حسم هذا الموضوع بسبب التحولات الدائمة في هذه المنطقة، وبروز عقيدة وانهيار أخرى، فإن الخارج يلعب على هذا الوتر. فإذا كان التشيع والشيعة من الأسباب الكبرى في هذا الأمر، فإن التشيع والتسنن لم ينته دورهما السياسـي، وكذلـك الصراع القومـي بين العرب والفرس، مع أن هناك بعض الاسـتراتيجيين الذيـن يـرون أن الصـراع العقائدي لا القومـي خير للغرب ويعطيه أفضلية فـي الصراع، وأن على أميركا تحسين علاقتها بالشيعة، فهم أقلية فاعلة ضد أغلبية سنية كارهة للغرب، وتمثل أمة يصعب استيعابها. ويبررون ذلك بأن مفجري أيلول/ سبتمبر كانوا سنة لا شيعة، والعرب في صراع مع قاعدة الغرب، إسرائيل، بعكس إيران البعيدة عنها، والتي لها مركزية في منطقة خطرة في الاسـتراتيجيا العالمية وتقع على خط الحرير وعلى مضيق هرمز وفي قلب العالم

(٩) «اسـتراتيجية التوجـه الإيجابي تجاه ايـران: خيار الواقعية السياسـية لدول الخليج العربية»، نشـر جزء منه فـي صحيفـة «الحيـاة»، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩، والنـص الكامـل فـي جريـدة «الوطـن» (القطريـة)، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩.

(١٠) الغريب أنه لا يـكاد يوجد في منطقة الخليج متخصصون بالشـأن الإيراني فـي الجامعات ولا في مراكز البحث.

الإسلامي وقريبة من الهند والصين، وهي تمثل منطقة توتير للأوضاع من خلف العرب؛ إذ يمكن أن يضغط الغرب على الجوار العربي السني بواسطة عدو موال للغرب من خلفه وهو من أمامه. وهي استراتيجيا بذل بعض المؤلفين جهداً كثيراً لشرحها هي وغيرها في كتاب كان له نصيب من الشهرة.(11)

هل هناك علاقات عربية - إيرانية؟

ربما يكون السؤال غريباً، والإجابة عنه ملأى بالأوهام والحقائق. نعم هناك علاقات، إلا إنها، في أجزاء كبيرة منها، ليست علاقات عربية - إيرانية، وإنما مواقف يزعم الجانب العربي أنها سياسات محلية وقومية ومصلحية، بينما هي في الواقع ليست هكذا، بل صدى لمواقف القوى العظمى التي لا تقبل استقلال إيران، ولا وجود آراء وسيادات في مناطق تعودت أن تعتبرها مستعمرات. ولهذا فالتوتر العربي الظاهر إنما هو صدى لتوتر غربي، وكذلك الموقف الإيراني من حكومات المنطقة العربية التي يرى فيها أبواقاً لسياسات خارجية، ولمواقف أميركية وإسرائيلية وأوروبية. والسبب في التوتر المستمر بين هذه الحكومات العربية وإيران يرجع إلى دوافع تبعية غربية وتملك وترويع متواصل لهذه المنطقة، حكاماً وشعوباً، كي تبقى هذه الحكومات خائفة وتابعة، ولأسباب اقتصادية كبيرة، أهم جوانبها شراء السلاح من دول الغرب، وتأمين النفط في المنطقة إلى دول الغرب.

النفط ومشتقاته

يُفترض أن هذه الثروة، بقدر ما، كان يمكن أن تجلب إلى سكان هذه المنطقة قوة وثراء ومكانة دولية، لكنها في الواقع جعلت السياسة استهلاكاً غربياً كالنفط، لتبقى في أيدي المستهلكين ومؤمني النفط. وهكذا استُخدم النفط وسيلة استتباع لأهله وإضعافهم.

دور الأشخاص والثقافة في هذه العلاقة

من الصعب على مراقب عربي ليس مسؤولاً في حكومة أن يتحدث عن سياسة البلاد العربية في أي قضية، لأنه سيتحدث عن سياسات ينتقدها، لا لخللها أو فسادها فحسب، بل لأنه لا يرى أنها تعبر بأي طريقة عن بلاده، ولا عن قضايا سكان المنطقة، وأحياناً لا تعبر عن حكامها أنفسهم إلى حد كبير، ذلك بأن الرؤية السياسية لشعوب المنطقة ومثقفيها

(11) نصر، مصدر سبق ذكره.

غير موجودة في الواقع السياسي ولا مستوعبة في سياق من السياقات إلا في مجال الجهد لتغييب مصالح الناس وإشغالهم بمعارك لا مصلحة لهم فيها. ولهذا يصعب القول إن حكومات هذه البلاد تعبر عن قضايا المنطقة وتصوراتها ومصالحها.

وإذا كان لبعض الأشخاص في الحكومات الضعيفة دور أحياناً يتجاوز مكانة هذه الدول، فالنظام الاستبدادي يجعل الأمة الخاضعة تقوّم من خلال الشخص الحاكم، وإمكاناته وليس من خلال إمكانات بلاده وثروتها ومكانتها. ولهذا فإن مكانة المثقف العربي في بلاده الخاضعة غالباً للاستبداد تتراجع نتيجة الجهل وغياب المعرفة، ولذا يصبح كائناً غريباً فيها، ومن باب أولى في سياستها.

وللمثقف الإيراني شأن مهم في تسيير بلده، إذ تحكمه فئة مثقفة ثقافة دينية أو ثقافة حديثة، لكن هذه الفئة المثقفة واجهت تصفيات حادة في داخلها، واستبعدت مبكراً التيارات القومية والعلمانية، وتمخضت عنها فئة دينية متماسكة، أضرت بهوية البلد ومكانته، فجعلت مناصبه محصورة في العنصر الفارسي غالباً، وفي أتباع المذهب الشيعي وحده، وحصرت المناصب في الأشخاص المتشددين دينياً وسياسياً. وهذه التصفيات والحواجز القاسية الداخلية أضعفت علاقات هذه الفئة بسائر الفئات في الداخل، وأدى ذلك إلى انحسار نفوذها في العالم، إلى جانب الحصار الخارجي الكبير. وقد أسست هذه الفئة المسيطرة ديكتاتورية دينية لن تعيش طويلاً كما يبدو. وفي حال بقاء هذه القناعات المذهبية والعنصرية الحادة في الداخل، فسيبقى الصراع مراً في المراحل المقبلة، وبالغ التأثير في شل البلد واستمرار انغلاقه، أو وسيلة لإضعافه على أيدي معترضين من الداخل والخارج.

فكما أصيب الجوار العربي بداء الاستبداد والجهل، فإن إيران معطوبة أيضاً نتيجة الصراع داخل الفئة الحاكمة، فأصبحت النعمة الإيرانية نقمة على أهلها، كما هي نقمة الجهل والتمزق في الصف العربي.

المؤثرات الخارجية

- الاحتلال الغربي لثروات المنطقة وسياستها: باشرت أميركا مفاوضات مع الصين في شأن نفط الخليج والعراق في المحادثات الأخيرة، بهدف الضغط عليها كي تقبل العقوبات المقررة على إيران. وقرر بعض الدول العربية النفطية التعويض عن نقص نفط إيران نتيجة الحصار. وهكذا أصبح النفط كله في المنطقة تقريباً ملكاً لأميركا وتحت هيمنتها بلا شريك.

- المصالح المشتركة الأميركية - الإيرانية في أفغانستان والعراق، وتعقيدات حل الصراع الدائم بشأنها.

- موقع العرب والإيرانيين المشترك والمؤثر في تجارة العالم، إذ يعبر مضيق هرمز ٤٠٪ من نفط العالم يومياً، والذي يعتبر قلب العالم تجارياً. فهذه المنطقة التي كانت ممراً لطريق الحرير المشهور تاريخياً هي اليوم قاعدة الطاقة في العالم، وفيها تقع الممرات الأكثر خطراً، مثل هرمز وقناة السويس وباب المندب.

- يتعاون الوجود الإسرائيلي، وهو عامل مهم، مع الغرب على صرف الاهتمام عن مشكلاته العظمى بتوجيه الاتهام إلى إيران وادعاء الخوف منها. وفي محاولة منه لصرف النظر عن أزماته الداخلية مع الفلسطينيين والعرب يولي المشكلة الإيرانية - العربية اهتمامه. وكي يستمر في دوره كقاعدة عسكرية متقدمة للغرب في قلب العالم العربي والإسلامي، ومن أجل غض الطرف عن احتلال عنصري إسرائيلي قائم ومضر يبادر إلى التهويل من خطر إيراني مرتقب. فهي قضية أساسية أن تجد الشعوب والحكومات العربية نفسها مشغولة بإيران على الحدود، وصامتة عما يتم في وسطها، وكذلك لتتخذ حكومات عربية مكاناً تحت المظلة الصهيونية خوفاً من الرعب الإيراني، فعملية التخويف والترويع تستعمل مبرراً لهيمنة إسرائيلية على حكومات عربية وسياساتها. كذلك يعني صرف العرب إلى الجبهة الإيرانية لترويج الوئام والأمن على الجبهة الصهيونية، كما حدث في حرب غزة وما بعدها.

- ولهذا فإن التحريض المؤجج للخلافات أصبح شعاراً رائجاً في المنطقة، وفي ما يلي مقالة لأحد الدبلوماسيين البارزين نشرها بالإنكليزية في مجلة «فورين بوليسي»،[١٢] وترجمتها جريدة «الجريدة»، يحرض فيها بفجاجة الطرفين أحدهما على الآخر؛ فينقل عن العرب أنهم يشبِّهون الإيرانيين بالأفاعي والكاذبين والمهرطقين، ويزعم أن العرب يتذمرون من سؤال يسأله الإيرانيون دوماً وهو: سيدي هل أنت مسلم أم سني؟ ثم يكمل فيسب العرب على ألسنة الإيرانيين بأنهم بدو قوضوا حضارتهم الفارسية ولغتهم. ويتساءل لماذا يتباكى الإيرانيون على قضية عربية؟ ولماذا يُحتفل بيوم القدس في إيران؟ أليس لإبعاد الحكومات العربية عن شعوبها، وإثارة المقموعين ضد القامعين، وإعادة اندلاع الثورة الإيرانية في المناطق المجاورة؟ ويتابع التخويف من أن إيران ستستمر في شرعة إزالة الملوك كما حدث فيها سنة ١٩٧٩، ومن قبل في العراق سنة ١٩٥٨، وفي ليبيا سنة ١٩٦٩، وفي إثيوبيا

---

(١٢) «لماذا لا يستطيع العرب والإيرانيون التوافق ببساطة؟» جريدة «الجريدة» (الكويتية)، ٦/ ١٢/ ٢٠١٠؛
John Limbert, *Foreign Policy.*

سنة ١٩٧٤، وفي أفغانستان سنة ١٩٧٣[١٣] (نسي اليمن سنة ١٩٦٢). وما دامت الثورة الإيرانية قضت على حاكم يشاركها المذهب نفسه، وترجع عراقته إلى ٢٥٠٠ عام، فكيف بملوك الجوار. كذلك تثير المقالة نفسها قضايا الغزوات منذ ما قبل الإسلام، وخلال الفتح الإسلامي، وقضايا تباين اللغتين والتنافس فيما بينهما، ومقولات إيرانية تسخر من العرب.

النفط

لا يمكن الحديث عن علاقات المنطقة مع إيران بعيداً عن الطاقة في المنطقة، أي النفط، كونه سبباً حقيقياً معلناً للتوترات، أو مخفياً أحياناً.[١٤] يُعتبر النفط القوة التي كان من المفترض أن تجلب المهابة والمنعة والقوة السياسية إلى البلاد العربية، لكن العكس حدث، إذ جلبت هذه القوة ضعفاً سياسياً واجتماعياً إلى دول المنطقة، فأصبحت النعمة آفة للاستقلال ونافية لوجود قرار سياسي لأهلها على أرضهم في أغلبية حكومات المنطقة.

نجم عن عائدات النفط انتشار السلبية بين السكان، وضعف المبادرة، والاتكال على رواتب، أو هبات يمنحها الحكام للمقربين ولإسكات المخالفين. وكلما ارتفعت أسعار النفط تراجعت حقوق الإنسان، إذ يسهل إسكات المعارضة والتأثير في الحكومات من الخارج لإسكات مَنْ في الداخل، وليفهم الجميع أن لا إنسان هنا، وإنما نفط فحسب.

مثلما يصدّر النفط إلى أقاليم بعيدة، فإن القرار السياسي أصبح يصدّر معه إلى القوى الحامية، وإلى مناطق الاستهلاك، وتهاجر علاقاته معه إلى بلاد الشاري أو المنقب، وإلى مصالح الشركات المالكة، أو حيث تودع العائدات، وتؤمن العملات والعمولات، فتتهاوى قوة دول النفط، بل تصبح مصدر ابتزاز بحجج الحماية وجرّاء الخوف. وبهذا يصبح الحديث عن سياسة محلية ضرباً من التنجيم أو التوقع، إلا في حال معرفة سياسة الخارج المهيمن وتوجهاته. وهنا يصبح لزاماً على الباحث أن يحاول الجمع بين المتناقضات، أي بين حقيقة العلاقات المدبرة للمنطقة من الخارج، وافتراض أن هناك سياسة محلية وهدفاً للعلاقات كما يجب أن تكون. ومع ذلك، فهناك مواقف وطنية وقومية وإسلامية تظهر بين

(١٣) هذه نماذج للتحريض، وعلى غرارها في المقال نفسه قال جون ليمبرت، عن نفسه في مجلة «فورين بوليسي»، ترجمته صحيفة «الجريدة»، مصدر سبق ذكره، أنه كان في السابق رهينة في إيران، ثم عمل نائباً لمساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، ويدرّس في الأكاديمية البحرية الأميركية.

(١٤) قبيل حرب العراق سنة ٢٠٠٣ كانت جريدة «واشنطن بوست» تهتم بهذا الجانب، وتقول إن أول حرف من اسم النفط هو الحرف المحرم ذكره في الحرب. انظر تغطيات أنتوني شديد ومقالاته في تلك الأيام في الجريدة المذكورة.

وقت وآخر، لكنها تعتمد على شخص الحاكم وقناعته واستفادته من الهامش المتبقي له تحت النفوذ الغربي.

وأتعس من البحث عن سياسة محلية هو البحث في النظريات السياسية المشهورة عالمياً في العلاقات الدولية بين الحكومات من أجل تطبيقها هنا. ولأننا نتحدث عن بلاد ليست مستعمرات صريحة وليست حكومات مستقلة تماماً، بل هي في منزلة بين المنزلتين، بل أحياناً تكون الحكومات المحلية «أقنعة للاحتلال» يتستر وراءها ليدعي أن هناك حكومة وطنية أو جيشاً، بينما الجيش موجود لحمايته هو والحكومات لتصدير الأموال، وأيضاً وزارات الخارجية والسفارات لتسليم السياسة إلى الخارج.

وهناك لبس مقصود آخر هو أن على دول الخليج أن تحمي الأمن الصهيوني بطريقة غير مباشرة من خلال تحميلها عبء مواجهة التسلح النووي الإيراني وتحمّل تكاليف مشروع ضرب إيران الأمني، أو شراء مزيد من السلاح، في الوقت الذي يصبح التسلح النووي الصهيوني معصوماً من النقد والنقاش. وإذا كان السلاح النووي الإيراني خطراً فإن الأخطر منه هو الترسانة الجاهزة والمعتدية التي تحتل أراضي عربية وتشرد شعوباً، وتنتهك المنظومات الأمنية والسياسية للشعوب العربية كلها. وبالتوازي يجب العمل على إنهاء الخطرين لا أن ندخل في منظومة الخطاب الصهيوني لنستهلك أنفسنا في مواجهة سلاح ربما هو غير موجود حتى الآن - كما يدعي الأميركيون - وننصرف عن الترسانة الصهيونية الموجودة.

يهدف التهويل من الخطر الإيراني، حقيقياً أكان أم وهمياً، إلى تنصيب إسرائيل العقل الإداري والسياسي الذي يدير الحكومات العاجزة، وإلى نقل التأثير في القيادات، والتوجيه إلى تعريف الحكومة الصهيونية بالمصالح والمخاطر. وقد ظهرت مبادرات كثيرة جعلت الصهيونيين يحتلون منطقة الفراغ السياسي الهائل في البلاد العربية التي ما إن جرّمت المشاركة السياسية والمعارضة، وحرمت شعوبها حقوقها كلها، انتقل التوجيه والتخويف والتطمين والثقل السياسي إلى الخارج، وتنازلت القوى العظمى بحكم الانحياز إلى الصهيونيين والبعد والتعقيد والتكاليف الكثيرة عن التدخل التفصيلي. فقد استطاع اليهود ملء الفراغ السياسي الذي صنعته الحكومات العاجزة، أو المشغولة بتدمير البنى السياسية في الداخل - وهناك استثناءات قليلة تخضع غالباً للقدرة الفردية للحاكم - في منطقة تحب أن تسلم نفسها إلى السياسة الأميركية حتى لو تركت لها الهيمنة الخارجية فسحة، أو إمكاناً للمبادرة، فإن بنيتها تحول دون ذلك نتيجة العجز المستمر وعدم الثقة بالنفس، والخوف من

دخول شعوب هذه المنطقة على خط الوعي والمشاركة في فهم السياسة الدولية وممارستها، فيصبح التجهيل والإبعاد لأهل الحق عن حقهم في الفهم وممارسة الوعي السياسي، في حد ذاته، عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية.

ومن المهم ملاحظة أن السياسة الإيرانية تجاه العرب ليست منصبة كلها على قضايا عربية، وإنما تتوسل بها في أحيان كثيرة مواجهة الغرب وإغاظته، والاستمرار في الخطاب الثقافي نفسه في المواقف الإيرانية. لقد قامت الثورة الإيرانية على مواجهة الاحتلال الغربي المقنّع بقناع الشاه، وعلى السيطرة على حكومتها وعلى ثروتها وعلى شعبها، ولم يكن غريباً أن تعتمد المواجهة كعقيدة من عقائدها. فكانت كراهية أميركا وقصة إسقاط حكومة مصدق سنة ١٩٥٣ حدثين تاريخيين مهمين لدى الثورة، إذ يصف الخميني أميركا بـ «الشيطان الأعظم» بقوله: «إيران بحاجة إلى عداوة أميركا»، وفي رأي جنتي: «إذا وصل الموالون لأميركا إلى الحكم. فلا بد من أن نقول وداعاً لكل شيء، وبعد ذلك كله فإن التصدي للأمركة هو من الملامح الأساسية للحكومة الإسلامية.»[١٥]

ولا يُنكر أن ثمة غموضاً في السياسة الإيرانية، فهي ليست سياسة مفهومة دولياً، الأمر الذي يجعل بعضهم يصرح أن إيران يجب البحث عنها في سؤال هو: «هل إيران قضية، أم حكومة؟» أي أنها قضايا ومشكلات وخصومات وعناد للمخاصمين، ومشكلات مذهبية وعنصرية، ويُتهم الإيرانيون بأنهم يعرفون ما لا يريدون، ويخفون أو لا يعرفون ماذا يريدون.

ومن المهم أيضاً استيعاب حقيقة متواصلة منذ بدء الثورة، وهي وجود تنوع وتباين في السياسات والآراء ومواقف السياسيين الإيرانيين بشأن أمور كثيرة. وإذا كان الخميني قادراً في زمنه على حسم الخلاف لأسباب عديدة، فإن الذين جاؤوا بعده يشهدون مزيداً من التمزق وتعدد مراكز القوى، وسيزداد هذا الأمر مع تراجع أهمية جيل مؤسسي الثورة، وصعود الجيل الثاني الوارث الطموح والمختلف والأقل شرعية، فتبقى السياسة والمال والعلاقات، لا الخطاب المقدس، مصدراً للمشروعية، وأكثر تأثيراً في المستقبل.

ستكون العلاقة بالعرب والغرب من المحطات المفصلية الكبيرة في التحولات الإيرانية المقبلة. فالصراع بشأن الوصول إلى محبة الغرب ليس ثقافة عربية خاصة فحسب، بل لها جذور أقوى في إيران أيضاً. وقد يجد العرب أن الإيرانيين سيسبقون الغرب متسلحين بحقائق جديدة هي ما جرى في العراق، وما نراه يحدث في أفغانستان، إذ إن الفشل

(١٥) Karim Sadjadpou, «The Sources of Soviet-Iranian Conduct: George Kennan's Fifteen Lessons for Understanding and Dealing with Tehran», Carnegie *Policy Outlook* (December 2010).

الأميركي في أفغانستان، والفشل في قضية فلسطين مع بنيامين نتنياهو، والأزمات الاقتصادية والسياسية، التي تواجهها الحكومة الأميركية في جميع الأماكن، ربما تحوّل الدور السياسي إلى حكومات وشركاء أو وكلاء محليين أقوياء يشاركون في بعض المبادئ السياسية لتأمين النفط والاستقرار لقاء تنازلات من الطرفين، والتعاون على حل المشكلات الأكثر إلحاحاً. والملاحَظ أن التحولات في الجانب العربي ترشح إيران لمزيد من الاقتراب من الغرب.

استعادة العلاقات لتكون عربية - إيرانية

من أولويات العلاقة العربية - الإيرانية أن يعود القرار السياسي فيها إلى المنطقة، ويستعيد العرب حق تدبير شؤونهم وعلاقاتهم الخارجية مع جيرانهم، لأن هجرة القرار إلى أماكن أخرى يصبح أكثر عبئاً وتكلفة وعواقب من إبقائه في المنطقة. وإذا كانت مشكلات العرب مع إيران كثيرة فليس من الحكمة أن تحمّل شعوب وحكومات المنطقة فوق ظهورها، وفوق خلافاتها مع الجيران مزيداً من أحقاد العالم الغربي وخلافاته مع إيران، ولا يليق بأن نكون قنطرة ولا ميدان معركة لتصفية خصومات الآخرين على حسابنا. ونحن لن نستفيد من توتير الأوضاع، ولا من التوترات، فإذا كان عقلاء الغرب يحذرون شعوبهم من المواجهات الثأرية بين أميركا والعالم الإسلامي، لأن الأمر ما عاد بعيداً، فإن العرب أحوج لوعي هذا الدرس، وسيواجهون في النهاية عواقب تهجير قرار العلاقات الخارجية إلى الغرب. وسيترك الغرب المنطقة عارية من حمايته العسكرية والدبلوماسية، وينقل هذه الحماية أو يلغيها بحسب الوضع على الضفة الأخرى، أو الاشتغال بجبهة أو مصلحة أهم منها.

ومن هنا فإن من المهم تجنب استخدام الإعلام الذي يموله العرب من أجل تغيير الثقافة الإيرانية من إسلامية إلى ليبرالية، أو غير ذلك من مواقف قد تعجب الآخرين ولا تخدم مصالح سكان هذه المنطقة. فهذه المعركة ليست معركة العرب مع إيران، وإنما معركة غربية تُستخدم فيها ثروة العرب وهدفها التغيير الغربي في ثقافات المنطقة، على غرار الثقافة الباكستانية، إذ تبث المحطات التغريبية إلى جانب العربية باللغتين الفارسية والأردو، بل تحملنا على تنفيذ رغبات غربية في تغريب الشعوب الناطقة بالفارسية والأردو، وإن أضرت بنا، لأنها كما نلاحظ في الأعوام الأخيرة لا تفهم من البديل الذي يتهيأ للنهوض بإيران، فربما يكون غالباً ذا توجه قومي وقد يكون متطرفاً، وهذا الإعلام الممول والموجه عربياً يتوهم أنه بذلك يخدم دول المنطقة العربية، وأنها بنصرها التيار العلماني القومي تساند تياراً لادينياً وتتخلص من التيار الديني، وتكسب معركة ضد ما يسميه الغرب «الإسلام السياسي».

وهنا غفلة كبيرة عن معرفة التيارات الإيرانية المقبلة وهوياتها وطموحاتها وطبيعة علاقة العالم الخارجي بها، فقد تنتج العلمانية الإيرانية بديلاً قومياً أشد تطرفاً، ويصعب الحوار معه، فيتصالح مع الآخرين (الغرب وإسرائيل)، ويستعيد دور شرطي المنطقة إن لم يتحول إلى مالك لها متذرعاً بتحالفه مع المحتلين الغربيين، وهكذا يقترب من إسرائيل وأميركا على حساب الدول العربية التي ستكون «نظاما قديماً» في المنطقة يستحق التغيير والهدم، ذلك بأن القوى العظمى قد تميل إلى التفاهم معه.

ومن هنا يأتي دور الإحياء السياسي للوعي العام في الأمة العربية، والمشاركة الشعبية الواعية في الحياة السياسية التي ما عادت مهمة للحكومات فقط، بل ضرورة وجودية. ومن غير المعقول إثارة مزيد من العبث المتطاول بصراعات مذهبية، أو بصراعات إسلامية وليبرالية في مواجهة أزمات كبرى كهذه. وقد يكون المنتج السياسي الإيراني المقبل خليطاً من التيارين، وإن كان في الغالب أن تصبح الحكومات المقبلة في إيران أكثر علمانية، وربما ديمقراطية قومية تتبنى سياسات أكثر براغماتية وتغرباً.(١٦)

وليس في مصلحة إيران التمادي في زرع الأحقاد القومية ولا الخلاف الديني ولا التمدد المرهق في مفاصل العراق وسياسته واقتصاده وأرضه وأمنه، لأنه سيشفى من جروحه ويستعيد قوته، كما أنه في غير مصلحتها أن تجعله ينتقم لجروح عميقة.

إن من المهم في هذه الأوضاع تشجيع أفكار التنوير والإصلاح والتجديد الفكري في المدرستين الشيعية والسنية، فهما كفيلتان بتخفيف المخاطر المذهبية والخلافات، إذ يعني الاجتهاد التسامح ومزيداً من تفهم مواقف الآخرين. وإذا كان هناك كلمات قالها متطرف من الشيعة قد أثارت أزمة دينية واجتماعية، فإن الموقف الذي برز من القيادات السنية والشيعية منتقداً تلك التصرفات كان جيداً ضد التطرف المذهبي، ومفيداً في إيجاد أجواء نقية وصافية، وأقل توتراً، وكذلك في تخفيف الأزمات التي تصدر عن جهل واندفاع، وتسخير المنطقة لمواقف مخالفة لمصالحها. كما خففت مواقف علماء الطائفتين الآثار السلبية، وإن لم تكن لها نتائج سياسية مباشرة، لكن كانت لها أبعاد شعبية واسعة، وتصلح نموذجاً لمواجهة المتطرفين مثيري الأزمات، ولتخفيف الزوايا الحادة، ولتقريب المسافات وتقليل الأزمات. ويدل هذا على أن كثيراً من خلافاتنا عندما يكون قرارها في المنطقة وأطرافها المؤثرة

---

(١٦) ذلك ما أتوقعه من توجه الشعب والحكومة الإيرانية من خلال ملاحظات شخصية وقراءة ومراقبة وأسئلة طرحتها حين حضرتُ معرض الكتاب في طهران (أيار/ مايو ٢٠١٠). بشأن الملاحظات عن هذه الرحلة، انظر الموقع التالي:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=11541.

محلية، فإن من الممكن التغلب على نتائجها، وتلافي التصعيد المضر بالطرفين.

كما أن الشعور بحقائق الجغرافيا والتاريخ والدين، وبما يجمع أو يفرق من القضايا المشتركة سيكون مدعاة لتجاوز كثير من الأوهام، أو التعلق برؤية الخارج، واستعادة العلاقة إلى الواقع الطبيعي.

العرب وإيران: مصالح مشتركة
وعلاقات غير مستقرة

طلال عتريسي

لـم تعـرف إيـران في علاقاتها مع الـدول العربية بعد انتصار الثورة مسـاراً واحداً. فقد تفاوتـت هـذه العلاقـة بين دولة وأخرى، من العلاقة مع سـورية، إذ بدأت واسـتمرت علاقة اسـتراتيجية مـن دون أن يشـوبها أي تراجـع أو توتـر، إلـى العلاقة مع الـدول الأخرى، مثل مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى والتي تبدلت وتراوحت بين الدفء والبـرودة والتوتـر والقلق، أي أنها تقلبت ولم تستقر. وقد تأثرت هذه العلاقات بالتحولات الداخلية في إيران من جهة، أي الانتقال من الحرب مع العراق إلى إعادة الإعمار والبناء، ومن المحافظين إلى الإصلاحيين، وبالتحولات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، وخصوصاً أن العالم ومنطقة الشـرق الأوسـط شهدا منذ الثمانينيات تغيرات استراتيجية كبيرة كان لها تأثير مباشـر في موازين القوى، وفي طبيعة الحكومات والأنظمة والتحالفات والأدوار التي تبدل بعضهـا، فأتـاح لقوى أن تصعد ولأخـرى أن تتراجع، كما انهـارت دول كبرى، مثل الاتحاد السـوفياتي، وأنظمـة كالنظام العراقي. واحتلت إسـرائيل العاصمة بيـروت ومعظم الأراضي اللبنانيـة، وكذلـك احتلـت الولايات المتحدة العراق وأفغانسـتان. لذا، كان مـن الطبيعي أن تتأثـر العلاقـات العربيـة - الإيرانية بهـذه التحولات وبتأثيراتها الاسـتراتيجية على مسـتوى الأدوار والتفاعلات.

ويعود التفاوت في مسار العلاقات العربية - الإيرانية أيضاً إلى غياب الموقف العربي الموحـد مـن إيـران،[1] وإلـى المصالـح المتباينـة بين هـذه الدول نفسـها، وإلـى تقديراتها المتعـددة عـن حجم مصالحها مع إيران، وعن طبيعة مخاوفها من «الجمهورية الإسـلامية». لذا لا يمكن أن نصف العلاقات العربية - الإيرانية بالجيدة أو بالسيئة استناداً إلى علاقة إيران بهذه الدولة العربية أو بتلك. فهي علاقات شـديدة التفاوت، من الاسـتراتيجية (مع سـورية) إلـى الطبيعيـة (مـع لبنان والأردن وسـلطنة عمان والجزائـر ودول أخرى)، إلـى الباردة حيناً والمتوترة حيناً آخر (مع السعودية)، إلى المقطوعة (مع مصر). ويتغير توصيف هذه العلاقة

(١) خالد الخيل، «إيران وإشكاليتها مع العالم العربي»، «الحياة» (لندن)،١٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

بيـن مرحلـة وأخرى، بحيث تتحول في فترة قصيرة من البـرودة إلى الدفء، ومن التوتر إلى الإشـادة بـدوري إيـران ومصر عندمـا يلتقي مسـؤولو البلدين في القاهـرة، أو في أي مؤتمر دولـي، ومـن دون أن يمنع ذلـك كله من التعاون في مجالات كثيرة أمنية أو تجارية أو نفطية أو رياضية، وغيرها، كما هي حال العلاقات بين إيران ومعظم دول الخليج.[٢] وسـنعرض نماذج لهذا التفاوت في العلاقات مع لبنان والعراق والإمارات العربية المتحدة.

أولاً: العلاقة مع لبنان

لـم تشـهد العلاقـة بين إيران ولبنـان، مثل معظـم العلاقـات العربيـة - الإيرانية وتيرة واحـدة. فكانـت السـمة الأبرز لهـذه العلاقة أنها بدأت بعـد انتصار الثورة رسـمياً مع لبنان، أي مع حكومته والمسؤولين كافة، وكانت استمراراً لتلك العلاقة قبل انتصار الثورة، أي أن الثورة لم تغير أو تبدل في طبيعة علاقتها الرسمية بلبنان.

الحدثان الاسـتراتيجيان المهمان اللذان سـيغيران طبيعة العلاقة بين البلدين نحو عقد من الزمن، منذ بداية الثمانينيات إلى بداية التسعينيات، هما:

- الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)
- الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢

جعـل **الحـدث الأول** من أولويات إيران الصمود في هذه الحرب والدفاع عن نفسـها. وقد تراجعت علاقاتها وساءت بسبب هذه الحرب مع أغلبية الدول العربية، لوقوف الأخيرة إلـى جانـب العـراق في هذه الحرب ودعمـه. وكان من الطبيعي ألا تهتم إيـران كثيراً بتطوير علاقتها الرسـمية بلبنان لغياب أي دور له في هذه الحرب على أي مسـتوى من المستويات. كما كان لبنان في هذه المرحلة لا يزال يعيش مخاض الحرب الأهلية، وأصبحت مؤسساته الرسمية أصلاً في حالة من الضعف والإنهاك.

قلب **الحدث الثاني** المعادلات الداخلية اللبنانية رأساً على عقب. فقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من البلد، واحتل الإسرائيليون العاصمة بيروت. لكن إيران، على مستوى آخر، شجعت على تشكيل مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأفتى بذلك قائد الثورة الإمام الخميني. بعد هذا التاريخ (١٩٨٢) سـتتركز علاقة إيران مع القوى غير الرسـمية في لبنان، أعنـي بذلـك القوى المناهضة للاحتلال، من حزب الله الذي تأسـس حديثاً كحركة مقاومة،

(٢) مارينا أوتـاواي، «إيـران والولايات المتحـدة ودول الخليـج: السياسـة الإقليمية المحيـرة»، أوراق مركز كارنيغي، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

إلى الأحزاب اللبنانية الأخرى التي ستستقبلها طهران في عدة زيارات. كما سيستقبل مسؤولو هذه الأحزاب والمنظمات في لبنان المسؤولين الإيرانيين، وفي هذه المرحلة كانت الدولة هي الطرف الأقل تأثيراً وفاعلية. ومع اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ ستقف إيران إلى جانب القوى المناهضة له، وهو ما سيؤدي إلى قطع لبنان علاقته الرسمية بها.

تزامن اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩ مع توقف الحرب العراقية - الإيرانية، وتوج نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، وبداية مسار جديد في العلاقة الإيرانية - اللبنانية. فبعده ستصبح علاقة إيران أكثر وضوحاً وثباتاً مع لبنان الرسمي الذي سيوقع لاحقاً عشرات الاتفاقيات معها في المجالات كافة. لكن إيران ستحتفظ بعلاقتها بالقوى والأحزاب اللبنانية، وفي مقدمها حزب الله على مستوى الدعم بأشكاله كافة، وخصوصاً أن إسرائيل كانت لا تزال تحتل جزءاً مهماً من الأراضي اللبنانية. وستحافظ العلاقة اللبنانية - الإيرانية على المستوى نفسه من الاستقرار حتى اغتيال الرئيس رفيق الحريري سنة ٢٠٠٥. بعد هذا التاريخ ستتخذ السلطة في لبنان، بعد الانقسام الذي حل بها، مواقف متشددة من إيران، إذ ستتهمها بالتدخل في شؤونه، وبالرغبة في الهيمنة على المنطقة، وذلك قبل إعادة العلاقات والزيارات الرسمية المتبادلة إلى طبيعتها مرة أخرى بعد سنة ٢٠٠٩، والتي ترافقت مع تحولات داخلية في لبنان عبر تأليف حكومة وحدة وطنية سنة ٢٠٠٨، والمصالحة مع سورية بعد إعلان براءتها من اغتيال الحريري.[٣]

العلاقة الإيرانية - اللبنانية قبل انتصار الثورة

لم يُعرف الشيء الكثير أو المهم عن تأثير إيران قبل الثورة الإسلامية في لبنان الحديث بعد الاستقلال. لكن علاقة شيعة لبنان تحديداً معها توغل في القدم، وتعود إلى بداية القرن السادس عشر، أي إلى عهد المملكة الصفوية، عندما ساهم علماء الدين الشيعة في نشر عقيدتهم التي أصبحت مذهباً رسمياً للدولة الصفوية. لقد نمت هذه العلاقة وتوسعت على أسس دينية وثقافية واجتماعية، لكنها افتقرت إلى المضمون السياسي المباشر. حتى إن ابن العائلة الملكية القاجارية، نصر الله خان، ترك المملكة سنة ١٨٤٨ وأقام بين الشيعة بجبل عامل. وفي القرن التاسع عشر بدأت عائلات إيرانية تستقر في المناطق الشيعية في جبشيت والنبطية في الجنوب اللبناني. ثم أتت عائلات أخرى في مطلع القرن العشرين عملت في التجارة وزراعة التبغ، وثمة من يقول أن طقوس عاشوراء في النبطية بدأت في الفترة التي أقام الإيرانيون هناك. كما جذبت بيروت، كمركز علمي وثقافي، طلبة إيرانيين أتوا المدينة

(٣) طلال عتريسي، «العلاقات الإيرانية - اللبنانية بين ١٩٧٩ - ٢٠٠٨» (بيروت: منشورات مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق في لبنان، ٢٠٠٩).

في أواسط القرن الماضي للتعلم في جامعاتها، لكن لم يكن لإيران تمثيل رسمي ودبلوماسي فيها في ذلك الوقت.

لكن منذ ثلاثينيات القرن الماضي نشأت علاقة بين النخبة الإيرانية في بيروت والنخبة المسيحية المارونية: كميل شمعون رئيس حزب الأحرار، وبيار الجميّل مؤسس حزب الكتائب. وأقام كلا الحزبين علاقة وثيقة بحزب إيران نوفين (إيران الجديدة) ورئيسه عباس هويدا، الذي درس في بيروت في البعثة الفرنسية العلمانية (Mission laïque)، وأصبح رئيساً للحكومة في إيران خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٧. وعندما كان كميل شمعون رئيساً للبنان، وُقّعت اتفاقية صداقة مع إيران (١٩٥٣). وفي سنة ١٩٥٥ رُفع مستوى التمثيل وحصلت القنصلية الإيرانية العامة في بيروت على مكانة سفارة. وفي سنة ١٩٥٧ زار شاه إيران لبنان ومنحته الجامعة اللبنانية دكتوراه شرف. ومن المعلوم أن الرئيس شمعون كان مؤيداً لحلف بغداد مع طهران لمواجهة المد الناصري العروبي (١٩٥٨)، الأمر الذي أدى إلى انقسام داخلي لبناني، وإلى صدامات مسلحة بين مؤيدي هذا الحلف من المسيحيين عامة وبين مؤيدي الاتجاه الناصري من المسلمين.

لم تستمر علاقة البلدين على حالها من الود والوئام، فقد واجهت أزمة، ستدفع بطهران إلى قطع علاقتها الدبلوماسية بلبنان سنة ١٩٦٩. وكان السبب رفض السلطات اللبنانية الاستجابة لطلب الشاه تسليم الجنرال تيمور بختيار، أول رئيس للسافاك الذي أُبعد عن منصبه قبل أعوام واعتقل في بيروت سنة ١٩٦٨. ومع تشدد الحكومة اللبنانية في رفضها أوقفت إيران كل أنواع التجارة مع لبنان، وحظرت حركة الطيران بين البلدين وأعادت سفيرها من بيروت، ثم قطعت العلاقة في مطلع سنة ١٩٦٩. وبعد أقل من عامين على هذه القطيعة توجه الرئيس السابق كميل شمعون في أواسط سنة ١٩٧١ إلى طهران، وكان الهدف إعادة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين. وكان له في نهاية مهمته ما أراد، فألغت إيران كل القيود المفروضة، وفي سنة ١٩٧٢ زار وزير السياحة الإيراني بيروت، ووقّع سلسلة اتفاقات سياحية بين البلدين. كذلك قدمت وزارة التعليم الإيرانية منحاً لثمانين طالباً لبنانياً للدراسة في جامعات شيراز وأصفهان ومشهد، وفي المقابل قدمت الجامعة الأميركية في بيروت ١١٥ منحة دراسية لطلاب إيرانيين، ومنحت جامعة بيروت العربية فصلاً لتعليم اللغة الفارسية.[٤] وقد استمرت المنح الدراسية الإيرانية حتى انتصار الثورة، كي تبدأ بعد ذلك

(٤) شيمون شابيرا، «حزب الله بين إيران ولبنان: ١٩٤٣ - ١٩٩٤»، رسالة دكتوراه (تل أبيب: جامعة تل أبيب، مركز موشيه دايان، د.ت.)، (بالعربية).

مرحلة جديدة في إطار معادلات سياسية متعددة في علاقة الجمهورية الإسلامية مع لبنان.

العلاقة الإيرانية - اللبنانية بعد انتصار الثورة

لم تبدأ علاقة الجمهورية الإسلامية، التي أخذت الحكم في إيران سنة ١٩٧٩، بلبنان من الصفر. فكما ذكر أعلاه كان هناك علاقة دبلوماسية بين البلدين قبل انتصار الثورة. ولذا بادر الرئيس اللبناني الياس سركيس بإرسال برقية إلى الإمام الخميني يعزيه فيها باستشهاد أعضاء في الحزب الجمهوري الإسلامي سنة ١٩٨١، وردَ عليها الإمام ببرقية جوابية، لكن هذه العلاقة شهدت عدة تطورات لاحقاً. فلم تستقر على الوتيرة نفسها من الحرارة، وإنما تراجعت بعد نحو عامين فقط، ليبادر لبنان هذه المرة إلى قطع العلاقة بسبب ما اعتبرته الحكومة آنذاك «تدخلاً في الشأن اللبناني»، في إثر رفض طهران اتفاق السابع عشر من أيار/مايو (١٩٨٣) الذي وقّعه لبنان مع إسرائيل، وتنديدها به ودعوتها إلى إسقاطه ومقاومته. وكانت إيران أعلنت منذ لحظة الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ تأييدها للمقاومة. وفي الوقت نفسه، عملت على دعم وتأسيس هذه المقاومة التي سيكون لها تأثير كبير في المواجهة مع إسرائيل، وفي العلاقة اللبنانية - الإيرانية، وحتى في الأوضاع الداخلية في لبنان. ويمكن أن نقسّم المراحل التي مرّت بها العلاقة الإيرانية - اللبنانية إلى خمس مراحل، تأخذ في الاعتبار التحولات التي طرأت على تلك العلاقة والسمة التي غلبت عليها. فاعتبرنا، على سبيل المثال، أن المرحلة الأولى التي امتدت حتى بداية التسعينيات هي المرحلة التي اتسمت بالطابع غير الرسمي بالنسبة إلى الجانب الإيراني، أي أن علاقات المسؤولين الإيرانيين بلبنان كانت في المقام الأول مع القوى والأحزاب والشخصيات اللبنانية «غير الرسمية».

في حين اتسمت المرحلة الثانية ببداية تطور العلاقة على المستوى الرسمي بين البلدين لتبلغ مرحلتها الذهبية في مرحلة ثالثة، ثم لتتدهور في مرحلة رابعة، ولتعود إلى استقرارها حتى سنة ٢٠١١.

لذا، يمكن القول إن العلاقة الإيرانية - اللبنانية عرفت مساراً متعرجاً منذ انتصار الثورة في سنة ١٩٧٩ إلى سنة ٢٠٠٨. وقد تأثر هذا المسار بطبيعة الحال بما جرى في البلدين من تحولات، وبما جرى في محيطهما الإقليمي المباشر.

لكن عامل التأثير الأقوى في مسار هذه العلاقة لم يكن ما جرى داخل إيران، مثل صعود الإصلاحيين أو المحافظين، أو غياب الإمام الخميني، أو انتخاب هذا الرئيس أو ذاك، وإنما كان ما جرى في لبنان في الدرجة الأولى.

ونظراً إلى الفارق الكبير بين دوري البلدين وحجمهما وموقعهما السياسيَين وتطلعاتهما الإقليمية، فإن إيران كانت أكثر تأثيراً وأكثر اهتماماً بما يجري في لبنان، في حين لم يكن هذا الأخير معنياً كثيراً بما يحدث داخل إيران. ولم يكن له أي تأثير في التحولات الداخلية الإيرانية. فالاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، على سبيل المثال، كان الحدث الاستراتيجي الذي سيؤثر ليس فقط في ما سيجري في لبنان، بل في مستقبل علاقة إيران بلبنان أيضاً، وبمنطقة الشرق الأوسط كلها، لأن هذا الاجتياح كان السبب المباشر في نشوء المقاومة، وفي ولادة حزب الله الذي ستدعمه إيران على المستويات كافة،[٥] ولا سيما أن كثيراً من التطورات الداخلية والإقليمية ارتبط بدور هذا الحزب وبالمقاومة التي قادها منذ سنة ١٩٨٢. ولا يمكن أن نتخيل لو لم يحدث الاجتياح، وبالتالي لم ينشأ حزب الله، ما هي طبيعة العلاقة الإيرانية - اللبنانية.

لقد اتسمت علاقة إيران بلبنان في مرحلتها الأولى (١٩٨٠ - ١٩٩٠) بأمرين أساسيين هما:

الأول، غلبة الطابع غير الرسمي عليها.

الثاني، غلبة البعد الأيديولوجي الإسلامي على نظرة المسؤولين الإيرانيين إلى لبنان.

كان لما جرى في إيران في تلك الحقبة تأثير واضح في ما اتسمت به العلاقة بين البلدين. ففي مطلع الثمانينيات كانت إيران حققت لتوها ثورتها الإسلامية على نظام لم يكن أحد يتخيل سقوطه. لذا كانت حرارة هذا الانتصار لا تزال تتدفق في خطب المسؤولين الإيرانيين، وفي رؤيتهم لما يجري حولهم وفي العالم، على أساس أن في إمكان الآخرين وخصوصاً المسلمين أن يقوموا أيضاً بثورة مماثلة تطيح الحكومات «غير الشرعية» في بلادهم (من هنا تهمة تصدير الثورة التي وُجهت إلى إيران). وكانت إيران تخوض حرباً ضد العراق (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وقف العالم كله تقريباً إلى جانب خصمها. لذا لم يعبأ المسؤولون الإيرانيون كثيراً بتقديم خطاب معتدل يمنحهم الثقة في عيون الآخرين.

وفي مطلع الثمانينيات أيضاً (١٩٨٢) تعرض لبنان لأكبر اجتياح إسرائيلي وصل إلى العاصمة بيروت، وهو ما هدد مصير الكيان نفسه، بعد أن تصدعت المؤسسات الرسمية وشل دورها ووقفت عاجزة عن التعامل مع هذا الاحتلال. وهنا صعد دور القوى غير الرسمية التي اختارت القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي، ونجحت على مراحل في ثنيه عن البقاء في العاصمة، وفي إرغامه على الانسحاب من معظم الأراضي التي احتلها (١٩٨٥)،

(٥) نعيم قاسم، «حزب الله المنهج، التجربة المستقبل» (بيروت: دار الهادي، ط١، ٢٠٠٢).

ثم على الانسحاب شبه التام في سنة ٢٠٠٠.

أتاح هذا «الواقع اللبناني» الرسمي الهش لإيران التعامل المباشر مع هذه القوى غير الرسمية من شخصيات وأحزاب وقوى ومنظمات سياسية ودينية متنوعة. وكان منطلق هذه العلاقة وأساسها «مواجهة الاحتلال الإسرائيلي».[٦]

أما المرحلة التالية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) فقد ترافقت مع تطورات شهدتها الساحتان الإيرانية واللبنانية في وقت واحد أدت إلى بداية التغير في علاقة البلدين، بحيث سيتطور في هذه المرحلة ما يمكن أن نسميه العلاقة الرسمية التي أهملتها إيران في المرحلة السابقة. فقد وقّع اللبنانيون في إطار معادلة عربية - دولية اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية وبات دستوراً جديداً للبلد. في البداية وقفت إيران ضده، قبل أن تعود إلى تأييده لاحقاً. كما حدث تطور مهم على الجبهة الإيرانية، إذ وافقت إيران سنة ١٩٨٨ على وقف الحرب مع العراق وقبلت القرار الدولي ٥٩٨ بعدما رفضته لأعوام. وستبدأ إيران بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة هي مرحلة البناء والإعمار، واستراتيجيا الانفتاح والتعاون الرسمي مع دول الجوار، بما فيها لبنان، ومع دول العالم الأخرى. وهكذا ستعود بعد هذه المرحلة الحرارة إلى العلاقة الرسمية بين البلدين.

وستشهد إيران في سنة ١٩٩٧ بداية مرحلة جديدة على مستوى علاقاتها الخارجية، مع وصول محمد خاتمي الإصلاحي إلى رئاسة الجمهورية. وقد رفع خاتمي شعار الحوار والمصالحة في الداخل ومع العالم، والدعوة إلى حوار الحضارات، وإلى السلام ونبذ العنف. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الرؤية الإصلاحية «الخاتمية» على العلاقة بلبنان،[٧] بحيث سيتم تأكيد العلاقة بين «الحكومتين والدولتين»، وخصوصاً أن التمهيد لعلاقة رسمية كان بدأ قبل أعوام في بداية الولاية الثانية للرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٩٣ - ١٩٩٧). ولهذا سيؤكد محمد علي أبطحي، مدير مكتب الرئيس خاتمي، بعد تسليمه الرئيس الياس الهراوي رسالة من نظيره الإيراني في ٢٩/ ١/ ١٩٩٨ «أن العلاقات الثنائية بين إيران ولبنان وكل النشاطات المرتبطة بهذه العلاقات يجب أن تمر بالقناة الرسمية اللبنانية...» وفي عهد خاتمي سيبدأ الخطاب الإيراني بامتداح فرادة لبنان «وخصوصيته لأنه كالفسيفساء المزينة بكل الثقافات والفئات وملتقى لحوار الحضارات...» («السفير»، ٢٩/ ١/ ١٩٩٨). وسيكون السيد خاتمي أول رئيس إيراني يزور لبنان (٢٠٠٣). وستكون الفترة الممتدة من

---

(٦) «حزب الله: المقاومة والتحرير، من المنشأ إلى المقاومة» (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٦).

(٧) Paul Khalifeh, "khatami prêche sagesse, ouverture et modération", *radio france international*, - *RFI*, 14/5/2003.

سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥ هي الفترة الذهبية في علاقة البلدين على المستوى الرسمي، وُقّعت خلالها عشرات الاتفاقيات بينهما في عدة مجالات. وجرت زيارات متبادلة لمسؤولين ووزراء كانت تؤكد أهمية التعاون وضرورته وتوسيع مجالاته.[٨]

شهدت المرحلة في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ مرحلة تدهور العلاقة بين البلدين. فبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في مطلع سنة ٢٠٠٥، وانسحاب القوات السورية من لبنان بعد أشهر قليلة، ستبدأ مرحلة جديدة من العلاقة الرسمية اللبنانية - الإيرانية، إذ ستتغير بالتدريج مواقف عدد كبير من الشخصيات والقيادات السياسية والدينية اللبنانية (المؤيدة لقوى الرابع عشر من آذار) لتصبح أكثر سلبية تجاه إيران، مع دعوتها إلى «الكف عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية». وستصبح إيران وحلفاؤها هناك هدفاً مباشراً لهجوم القوى السياسية اللبنانية الأخرى، إيذاناً ببداية مرحلة التوتر والتصعيد في العلاقة بها.[٩] ومع ذلك استمرت إيران في التشديد على دعم مواقف حزب اللّه والمقاومة التي يمثلها، مع تأكيد رفض المس بسلاحه، ورفض القرار الدولي (١٥٥٩) الذي ينص على تجريده منه (٢/ ٨/ ٢٠٠٥). كذلك استمر دبلوماسيو السفارة الإيرانية في بيروت في زيارة الأطراف السياسية كلها للتشديد على «مواقف إيران الثابتة في دعم لبنان....» ومع اندلاع حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ستبلغ المواقف الإيرانية ذروتها في الدفاع المباشر عن حزب اللّه وسلاحه. وسيؤكد مرشد الثورة نفسه أن «نزع هذا السلاح لن يحصل.... لأن الشعب اللبناني يساند حزب اللّه والمقاومة» («السفير»، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦). كما سيرسل الرئيس خاتمي رسالة إلى الأمين العام لحزب اللّه، السيد حسن نصر اللّه، يؤكد فيها «أن حزب اللّه هو شمس ساطعة تنير وتدفئ أجسام كل المسلمين ومناصري الحرية في العالم.» («السفير»، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦).

قدمت إيران من خلال سياسة دعم إعادة الإعمار بعد سنة ٢٠٠٦ عشرات الهبات، ونفّذت مئات المشاريع في مختلف المناطق اللبنانية من ترميم مدارس ودور عبادة مسيحية وإسلامية، ومراكز طبية وطرق رئيسية وثانوية، وجسور وشبكات كهربائية وغيرها («السفير»، «الوكالات»، ٢/ ٨/ ٢٠٠٧).

---

(٨) «خاتمي يخاطب لبنان، هنا أرض الحرية والحوار» (بيروت: دار النهار للنشر، ط١، ٢٠٠٣).

(٩) اتهمت وسائل إعلام قوى الرابع عشر من آذار «أحزاب إيران في لبنان بأنها تريد إشعال حرب أهلية» («المستقبل»، ١١/ ١١/ ٢٠٠٦). كما انتقد مسؤولون في قوى الرابع عشر من آذار زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى لبنان، واعتبروها «رسالة بأن لبنان قاعدة إيرانية» («الوكالات»، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

سنة ٢٠٠٨ «عودة الاستقرار»

أيـدت إيـران اتفاق الدوحة الذي رعته قطر لحل الأزمة السياسـية فـي لبنان، ولتأليف حكومة وحدة وطنية. وأكد وزير الخارجية منوشهر متكي «أن إيران تدعم عملية المصالحة اللبنانيـة، وأنهـا لعبـت دوراً إيجابيـاً...» («النهـار»، ١٢/٦/٢٠٠٨). وستسـتقبل العاصمـة الإيرانية الرئيس اللبناني ميشـال سـليمان بعد نحو شـهر على زيارة العماد ميشـال عون لها. وسـتكون سـنة ٢٠٠٩ محطـة جديـدة فـي العلاقـة بيـن البلدين تختلـف عن أعـوام الجفاء والقطيعة السابقة.

ويمكن أن نلخص أبرز التحولات في مواقف إيران وسياساتها تجاه لبنان على الشكل التالي:

أدى اجتياح إسـرائيل للبنان سـنة ١٩٨٢ دوراً مهماً في التأثير في سياسـات إيران تجاه لبنـان. فقـد بادرت طهران إلى إرسـال متطوعيـن ومجموعة من قوات الحـرس الثوري إلى البقاع اللبناني عبر سورية للمشاركة في «القتال ضد إسرائيل».

تحولت علاقة إيران الرئيسـية والمباشـرة بعد الاجتياح إلى حزب الله كحركة مقاومة ضد إسـرائيل. وتراجعت علاقتها بلبنان الرسـمي، في الوقت الذي تطورت علاقتها بالقوى والشخصيات السياسية والدينية غير الرسمية.

بـدأ التوتـر بيـن البلدين بعد توقيـع اتفاق ١٧ أيار/ مايـو بين لبنان وإسـرائيل، فوقفت إيران ضده، واتهمها لبنان لأول مرة بالتدخل في شـؤونه الداخلية، وعقب ذلك قطع علاقته الدبلوماسـية الرسـمية بها (١٩٨٣)، ولـم تُسـتعد هذه العلاقة إلا بعد أربع سنوات (١٩٨٧)، إذ سـاهمت التحولات الداخلية في لبنان في اسـتعادتها بعد سـقوط اتفاق السـابع عشـر من أيار/ مايـو، وتقـدم «القوى الحليفة» لإيـران، مثل حركة أمل، والحزب التقدمي الاشـتراكي (انتفاضة ٦ شباط/ فبراير)، وتسجيل المقاومة أول إنجاز في المواجهة مع إسرائيل بإرغامها علـى تنفيـذ انسـحابها الأول لسـنة ١٩٨٥ من بيـروت ومعظم مناطق الجنـوب إلى ما عُرف لاحقاً بالشريط الحدودي.

اتسـمت المواقـف الإيرانية في السـنوات الأولى مـن الثمانينيات (حتى سـنة ١٩٨٥) بالطابـع الأيديولوجـي المباشـر، فكانـت أغلبيـة تصريحـات المسـؤولين تتحـدث عن دعم المسـلمين وعـن حكـم المسـلمين اللبنانييـن وحقوقهم، وعن الأغلبية المسـلمة فـي لبنان. وحتى مواقف دعم المقاومة ضد إسرائيل كانت دعماً لـ«المسلمين اللبنانيين....»

أدت إيـران دوراً مباشـراً فـي حـل مشـكلة الصدامـات المسـلحة بيـن أطـراف لبنانية

وفلسطينية (أمل والفلسطينيين)، ولبنانية - لبنانية (أمل وحزب الله). وكانت العلاقة بالدولة اللبنانية علاقة ثانوية فيما يتعلق بحل هذه المشكلات، في حين كانت عكس ذلك مع مسؤولي القوات السورية في لبنان، وخصوصاً أن العلاقة الدبلوماسية في تلك الفترة كانت لا تزال مقطوعة بين البلدين.

حافظت إيران في كل مراحل علاقتها بلبنان على مواقف تدين إسرائيل واعتداءاتها عليه، وعلى الدعوة إلى مقاومتها، وعلى تأييده ودعمه في المواجهة معها.

لم يتعارض تحول إيران إلى العلاقة الرسمية بالدولة اللبنانية في بداية التسعينيات مع الاستمرار في علاقتها بالأطراف اللبنانية غير الرسمية (ولا سيما حزب الله، والقوى الأخرى التي كانت تؤيده أو تتحالف معه).

استمرت إيران في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ في الدعوة إلى «الوفاق الداخلي» وإلى «الوحدة الوطنية»، على الرغم من إعلان قوى وشخصيات سياسية لبنانية عداءها لها، واتهامها بالتدخل في «شؤون لبنان». ولم تعتبر نفسها طرفاً مباشراً في الخلاف الداخلي اللبناني، وإنما حرص مسؤوليها على «نفي التورط»، وعلى دعم «التوافق»، وعلى التحذير من «الخطر الإسرائيلي» و«الاعتداءات الإسرائيلية».

أيدت إيران المبادرة السورية - السعودية لحل الأزمة في لبنان سنة ٢٠١٠، والتي نشأت عن المحكمة الدولية وقرارها الظني الذي تردد أنه سيتهم أفراداً من حزب الله، واستمرت في التشديد على دعم الاستقرار والوحدة الوطنية. وعندما أخفقت هذه المبادرة في حل الأزمة السياسية، اعتبر السفير الإيراني في لبنان غضنفر ركن آبادي أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا خلف تعطيل هذه المبادرة («السفير»، ١٩/ ١/ ٢٠١١). كما أكد وزير الخارجية صالحي بعد لقائه الرئيس بشار الأسد «أن الأزمة في لبنان يجب أن تحل بتوافق اللبنانيين» («الوكالات»، ٢٤/ ١/ ٢٠١١).

ثانياً: العلاقة مع سورية

تبدو العلاقة السورية - الإيرانية الأكثر ثباتاً بين العلاقات العربية كلها مع إيران. فلم تشهد أي تراجع أو برودة لافتة على الرغم من التغيرات الخطرة التي عصفت بالمنطقة، وخصوصاً بعد احتلال العراق. لقد بدأت هذه العلاقة بعد انتصار الثورة مباشرة، وكان الأبرز فيها الانحياز الاستراتيجي السوري إلى إيران في حربها مع العراق، إذ راهنت القيادة السورية رهاناً خطراً على مستقبلها بهذا الانحياز. فلو انتصر العراق في هذه الحرب لواجه

النظام السوري بكل تأكيد تهديداً مباشراً من النظام العراقي، الذي كان على خلاف وتوتر دائمين مع توأمه في سورية.

شكلت سورية بعلاقتها الاستراتيجية مع إيران بوابة عبور هذه الأخيرة إلى العالم العربي، وخصوصاً إلى لبنان. لأن الحرب مع العراق رافقتها قطيعة عربية شاملة بإيران، ومع توتر إيراني - عربي، ولا سيما مع دول الخليج ومع مصر التي وقفت خلف العراق في هذه الحرب.

أصبحت سورية الممر الوحيد للدعم الإيراني المباشر إلى حزب الله منذ تأسيسه كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان. كما شكلت مع إيران نواة لما سيعرف لاحقاً بمحور الممانعة الذي سيقف إلى جانب حركات المقاومة في المنطقة، وخصوصاً في لبنان وفلسطين.

ساهمت إيران منذ بداية الثمانينيات في دعم سورية وخصوصاً على المستويات النفطية. ويتبادل البلدان المصالح والعلاقات التجارية والاقتصادية، وهي علاقة مستقرة إلى حد كبير، وقد باتت أكثر رسوخاً بعد غياب الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات الذي كان حليفاً لسورية في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة وتهديدات إسرائيل،[١٠] بعدما اعتبر البلدان الأخيران أن سورية باتت أضعف بعد غياب الاتحاد السوفياتي (وكذلك بعد احتلال العراق). وباتت بالتالي أكثر استعداداً لتقديم التنازلات في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي، لكن ما جرى في الواقع لم يتطابق مع هذه الفرضيات الأميركية - الإسرائيلية. فبعد خروج مصر من الصراع مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، تحالفت سورية مع إيران، ودعمت حركات المقاومة التي تصاعد دورها وانتصاراتها بشكل بارز في لبنان، الأمر الذي جعل الدور السوري أكثر محورية مما كان يتوقع كثيرون في الدوائر العربية والأجنبية. ولعل أبرز مثال لهذا التعاون بين سورية وإيران على مواجهة الأزمات الخطرة كان في مواجهة الحرب العراقية على إيران، والحروب الإسرائيلية على لبنان، وخصوصاً بعد سنة ١٩٨٢، وبعد احتلال العراق، وفي أثناء الحرب الإسرائيلية في صيف سنة ٢٠٠٦ على حزب الله وبعد ذلك، وفي التعامل مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وصولاً إلى علاقة التكامل بينهما في دعم المقاومة في لبنان وفلسطين.

حرصت سورية على المحافظة على علاقاتها العربية على الرغم من تحالفها الثابت مع إيران. فقد عملت في مرحلة التسعينيات إلى جانب مصر والمملكة العربية السعودية

(١٠) "Iran/Syrie mise en place d'un accord commercial", *media libre, reséau independent d'information*, 16/4/2010.

علـى التشـاور والتعاون الدائمين لمعالجة أزمـات المنطقة.[١١] لكن الحرب الأميركية على العراق سنة ٢٠٠٣ كانت بداية الابتعاد السوري عن مصر والمملكة. فقد وقفت سورية ضد الاحتلال الأميركي ودعت إلى مقاومته، وقد اتهمتها واشـنطن بتسـهيل حركة المقاتلين عبر أراضيهـا إلـى العـراق. ولـم يمضِ وقت طويل حتى أصدرت واشـنطن بالتعـاون مع باريس القرار الدولي ١٥٥٩ الذي يفرض على سـورية الانسـحاب من لبنان.[١٢] ولم تبدِ القاهرة أو الرياض أي اعتراض على هذا القرار. كما سيؤدي اتهام سورية باغتيال الحريري في مطلع سنة ٢٠٠٥ إلى قطيعة كاملة بين الدول الثلاث، مصر والمملكة السعودية وسورية. وستتسع شقة الخلاف والاتهامات بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ في إثر اشتراك السعودية ومصر في اتهام حزب الله بالمسؤولية عن اندلاع القتال، في حين ستقف سورية بقوة إلى جانبه.[١٣]

لـم يبـدل التباين فـي وجهات النظر بين سـورية وإيران تجاه بعـض القضايا في لبنان، أو فـي العـراق، من تحالفهما الاسـتراتيجي ومـن ثباته. وقد أصبح دور سـورية، وخصوصاً بعد تراجع دور مصر، أكثر محورية في الشـرق الأوسـط بفضل هذا التحالف مع إيران ومع حركات المقاومة. وقد تعرضت سـورية لمحاولات إضعاف نظامها بين سـنة ٢٠٠٥ وسـنة ٢٠٠٨ بعد خروج قواتها المسلحة من لبنان، وللحصار ولمحاولات فك تحالفها مع إيران، لكن ذلك كله فشل في تغيير ثوابت تحالفاتها، علماً بأنها لم تجعل من علاقتها بإيران بديلاً مـن علاقاتهـا العربية. فقد حرصت دوماً على دورها في جامعة الدول العربية، كما حرصت على اسـتعادة علاقتها بالمملكة السـعودية[١٤] (مشـروع التفاهم السـوري - السعودي لحل

(١١) Samy Moubayed, "Syrie, Arabie Seoudite, Iran: coordination décisive au moyen orient", *Asia Times* on line, 21/10/2010.

(١٢) أقر مجلس الأمن في ٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ القرار ١٥٥٩ وجاء فيه ما يلي:
«**يهيب** بجميع القوات الأجنبية المتبقية الانسحاب من لبنان؛
«**يدعو** إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛
«**يؤيد** بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛
«**يعلـن** تأييده لعمليـة انتخابية حرة ونزيهة فـي الانتخابات الرئاسـية المقبلة تجري وفقاً لقواعد الدسـتور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.»

(١٣) على سـبيل المثال، راجع تصريح وزير الخارجية السـعودي سـعود الفيصل مع بداية حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والـذي اعتبر فيه عملية أسـر الجنديين الإسـرائيليين مـن جانب حزب الله التـي اندلعت بعدها الحـرب بـ «أنهـا مغامرة غير مسـؤولة من عناصـر لبنانيـة دون الرجوع إلى السـلطة الشـرعية ومن دون التنسيق مع الدول العربية» («السفير»، «الوكالات»، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦).

(١٤) اعتبر رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، «أن التقارب السـوري - السعودي الذي يطلق عليه عبارة س - س يشـكل معبراً لاسـتقرار لبنان («أ.ف.ب»). كما أكد النائب نعمة طعمة، مـن اللقاء الديمقراطي، «أن معادلة س - س تبقى هي الحل المنشود لفض الاشتباك السياسي» loubnaninfo,19/10/2010.

أزمة القرار الظني ضد حزب الله)، من دون أن يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب علاقتها بإيران، على الرغم من كل المحاولات الغربية وحتى العربية للفصل بينهما. وقد دعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الرئيس بشار الأسد مباشرة إلى التراجع عن هذه العلاقة مع طهران (٢٠١٠)، فكان رده إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.

واجهت سورية بسبب علاقتها مع إيران تهمة التحالف مع «العدو القومي» للأمة العربية، وخصوصاً في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية التي وقفت فيها سورية إلى جانب إيران. استمرت هذه الحرب ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ودمرت قدرات البلدين، واستنزفت ثروات دول الخليج الأخرى (السعودية والكويت)، ولم يعترف العالم - صراحة وعلانية - بمسؤولية الرئيس العراقي السابق صدام حسين عنها إلا بعد غزوه الكويت سنة ١٩٩٠، وبعد سقوط نظامه سنة ٢٠٠٣. هذه الحرب التي بسببها تراكمت الديون على العراق (عشرات مليارات الدولارات) كانت الدافع الرئيسي إلى احتلال الكويت، الأمر الذي أدى إلى تدخل دولي (عاصفة الصحراء) لتحريرها في منطقة الخليج، وإلى تكريس استراتيجيا الحاجة إلى الحماية الخارجية من الأخطار المجاورة (العربية وغير العربية).

تعتبر سورية أن خيار الوقوف إلى جانب العراق والدفاع عن سياسته، وعن الحرب التي خاضها ضد إيران، وتداعياتها اللاحقة - لم يكن صحيحاً. وهذا الخيار هو الذي أدى إلى تصدع الأمن القومي العربي. ومَنْ عجز عن حل مشكلة احتلال الكويت قبل التدخل الأجنبي هو جامعة الدول العربية، ومَنْ ساهم في دخول القوات الأجنبية إلى العراق (في عاصفة الصحراء، ثم في احتلاله لاحقاً) هو بعض الدول العربية، ومَنْ ارتكب الأخطاء الاستراتيجية الكبرى بحق الأمن القومي العربي هو النظام العراقي السابق، ومَنْ لم يتمكن من حماية هذا الأمن أو ترميمه هو «العجز العربي» - والجامعة العربية، لا العلاقة السورية - الإيرانية.

أما المستوى الآخر في علاقة التحالف السوري - الإيراني فيتصل بدعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين. وهو دعم واضح، ولولاه لما حققت هذه الحركات إنجازاتها ضد الاحتلال، ولعلها لم تتمكن من الاستمرار أو البقاء. ومن المعلوم أن التهم الأميركية - الإسرائيلية لهذا التحالف (السوري - الإيراني)، إلى جانب ضغوط متواصلة على البلدين تتركز على تلك الصلة بحركات المقاومة وعلى إمدادها بالسلاح (دعم الإرهاب)، يفهم منه أن ما أنجزته تلك الحركات، وبفضل ذلك الدعم، لم يكن في مصلحة الأمن الإسرائيلي، أو المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. ومن الطبيعي أن كل ما لا يخدم مصلحة إسرائيل،

ويساهم في تراجع قدرتها على الردع، يُفترض أن يكون في مصلحة الأمن القومي العربي؛ وقضيته المركزية فلسطين. ومن الجدير بالإشارة في إطار علاقة هذا التحالف السوري - الإيراني بدعم حركات المقاومة وحمايتها ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى مسألتين هما:

الأولى: إن أحداً لم يرَ في هذا التحالف تهديداً للأمن القومي العربي قبل الهجوم الأميركي المباشر على المنطقة بعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، لا بل كانت سورية في الوقت نفسه وطوال عقد التسعينيات جزءاً مما كان يطلق عليه «المحور» السوري - المصري - السعودي، والذي شكل في تلك المرحلة نقطة ارتكاز مرجعية عربية متماسكة إلى حد بعيد وغير متناقضة مع «التحالف السوري - الإيراني»، ولا مع الدعم الذي قدمه هذا التحالف لحركات المقاومة. بل كان لـ «المحور العربي» مواقف وسياسات في لقاءات القمة ومؤتمراتها تدعم حق المقاومة في تحرير الأرض المحتلة، وتندد بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والواسعة على لبنان، كما حدث في اعتداءات سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٦.[١٥]

الثانية: إن إيران في علاقتها بحركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي ملأت، في اعتقادنا، فراغ الدور الذي كان يُفترض أن تقوم به مصر. فالقاعدة التي كانت تقول إن لا حرب في المنطقة من دون مصر تبين أنها لم تعد صحيحة بعد تغير الحكم في إيران، وبعدما وضع النظام الجديد نفسه في مواجهة مع الولايات المتحدة، ومع عدم مشروعية الكيان الإسرائيلي. وهكذا جرت حروب على عدة مستويات (متدنية الوتيرة وعالية) في لبنان وفلسطين. وبلغ التوتر السوري- الإسرائيلي في مراحل معينة حد انفجار الحرب. وشنت إسرائيل سنة ٢٠٠٦ حرباً زجت فيها بكل ما تملك من قدرات، لتغيير المعادلة الإقليمية من أجل «شرق أوسط جديد»،[١٦] ثم شنت حرباً أخرى على قطاع غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨ للقضاء على حركة «حماس». وحققت حركات المقاومة (بفضل الدعم السوري - الإيراني بمستوياته المتعددة) انتصارات في لبنان وفلسطين، تركت أثراً سلبياً واضحاً في البنى الإسرائيلية العسكرية والأمنية والسياسية، وفي عقيدة الردع التي لم تكن مُست قبل ذلك

---

(١٥) طلال عتريسي، «جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية، إشكاليات وبدائل»، الفصل الأول: «قضايا الخلاف بين العرب وإيران» (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٠).

(١٦) تصريح وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، الشهير في أثناء حرب تموز/ يوليو٢٠٠٦، إذ قالت: «إن ما نراه هنا هو آلام مخاض لولادة شرق أوسط جديد، ومهما فعلنا يجب أن نضمن أننا ندفع باتجاه شرق أوسط جديد، وليس باتجاه الشرق الأوسط القديم» («السفير» ، «الوكالات»، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦).

(وباعتراف قادة العدو، وما نشر في صحافتهم بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦).[١٧]

إذاً، لا يبدو أن العلاقة الاستراتيجية السورية - الإيرانية مرشحة للتراجع، بل يبدو أن تواصل أزمات المنطقة، وخصوصاً في لبنان والعراق، وعدم التقدم في عملية التسوية في فلسطين، سيجعلان هذه العلاقة أكثر رسوخاً واستقراراً في المستقبل.

ثالثاً: العلاقة مع العراق

تبدو العلاقة الإيرانية - العراقية الأكثر عرضة للتساؤل والنقد بالنسبة إلى كثيرين في العالم العربي. لكن التحول الاستراتيجي الكبير الذي حدث بعد سقوط نظام صدام حسين سنة ٢٠٠٣ نقل هذه العلاقة إلى مرحلة جديدة لم يعرفها تاريخ البلدين منذ أكثر من نصف قرن إلى اليوم.

فقد حتم الجوار الجغرافي بين بلاد الرافدين وبلاد فارس علاقة موغلة بالقدم بينهما، ونشأت أولى الحضارات الإنسانية في بلاد الرافدين، واستطاعت دولة فارس أن تصبح دولة عظمى إلى جانب دولة الرومان في القرون الثلاثة قبل الميلاد. واستطاع الفرس بزعامة قورش الكبير تأسيس الدولة الفارسية سنة ٥٥٠ قبل الميلاد، والتي بلغت أوج عظمتها في عهده بعدما فتح مدن اليونان واستولى على مدينة بابل سنة ٥٣٨ قبل الميلاد. وفي أواسط القرن السابع الميلادي فتح العرب المسلمون دولة فارس بعدما هُزم الجيش الفارسي في معركة «نهاوند» الشهيرة.

وفي بداية القرن السادس عشر تأسست الدولة الصفوية في إيران على يد إسماعيل الصفوي الذي جعل المذهب الشيعي (الاثنا عشرية) مذهباً رسمياً بعدما كان المذهب السني هو السائد في البلد. وأصبحت هذه الدولة منافسة للدولة العثمانية السنية، وتميزت هذه الفترة بتوسع إيران شرقاً وغرباً فاستولت على أفغانستان وأذربيجان. وكان العراق محط تجاذب بين الدولتين الصفوية والعثمانية. وفي سنة ١٨٢٣ عقدت معاهدة «أرضروم الأولى»، وفي سنة ١٨٤٧ «أرضروم الثانية» «لتثبيت الحدود» التي حصل بواسطتها الفرس

---

(١٧) أكد تقرير لجنة «فينوغراد»، الذي نشر في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٨، «تحمل المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل مسؤولية حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) التي ‹لم ننتصر فيها›. فقد نجحت مجموعة من آلاف المقاتلين في الصمود أسابيع طويلة أمام الجيش الأقوى في الشرق الأوسط في خطوة ولدت شعوراً قوياً لدى الجمهور الإسرائيلي بالانكسار والخيبة.» كما جدد التقرير تأكيد «فشل الحرب التي شابتها عيوب خطرة.» واعتبر «أن امتناعنا من تحميل المسؤولية الشخصية لا يعني أن مسؤولية كهذه غير قائمة...» (موقع مركز الزيتونة للدراسات).

على حق الملاحة في شط العرب، وباتت أجزاء من العراق ومدنه تابعة لبلاد فارس التاريخية. هذا التجاذب التاريخي بشأن الحدود هو الذي تتم العودة إليه في كل مرة تضطرب فيها العلاقة بين البلدين، أو ينشب النزاع المسلح بينهما، كما جرى في الحرب العراقية - الإيرانية سنة ١٩٨٠، والتي بررها النظام العراقي بمنع إيران من استعادة هيمنتها الفارسية القديمة تارة، أو بمنعها من تصدير الثورة، أو حماية الجبهة الشرقية للأمة العربية، أو استرجاع «عربستان» تارة أخرى.

استمر التوتر بين إيران والعراق منذ مطلع القرن الماضي، في ظل نظام الشاه وبعد سقوط الملكية في العراق. وكان الخلاف بشأن التوجهات السياسية بين البلدين يستحضر غالباً الخلاف الحدودي بينهما. وفي سنة ١٩٧٥، على سبيل المثال، حُل الخلاف بين البلدين خلال نظام الشاه وصدام حسين من خلال «اتفاقية الجزائر» التي أقرت أن منتصف النهر في شط العرب هو خط الحدود بين البلدين. لكن الرئيس العراقي السابق مزق هذه الاتفاقية بعد اندلاع الحرب سنة ١٩٨٠ معلناً رفض أي حق حدودي لإيران، وداعياً إلى حل النزاعات معها بقوة السلاح.

كانت سنة ١٩٧٩ بداية التغير الكبير في العلاقة الإيرانية - العراقية، فقد انتصرت الثورة الإسلامية وتغيرت معها المعادلة الإقليمية الجيوستراتيجية. فلم تكتف إيران بالخروج من الحلف الأطلسي الأميركي، بل أصبحت ضده، ورفعت الثورة الجديدة شعارات ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى ضد الأنظمة والحكومات «غير الإسلامية» والتي ترافقت مع شعارات عن «تصدير الثورة».

التغير الاستراتيجي الكبير الآخر الذي حدث بعد الثورة الإسلامية وبعد الحرب العراقية - الإيرانية هو سقوط النظام العراقي على يد القوات الأميركية سنة ٢٠٠٣، إذ سيكون لهذا الحدث التاريخي تأثيراته الواسعة في العلاقة العراقية - الإيرانية، وفي الوقت نفسه سينقل العراق إلى وضع جديد على مستوى التوازنات الداخلية بين أطرافه السياسية والعرقية والدينية، وعلى المستوى الإقليمي بين الدول المجاورة للعراق.[١٨]

اعتمدت إيران في التعامل مع الوضع الجديد في العراق استراتيجيا مزدوجة. فرحبت من جهة بمشروع بناء سلطة جديدة، وكانت أول من بادر إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي، وفي الوقت نفسه عملت بسبب مخاوفها من وجود ١٥٠,٠٠٠ جندي أميركي

---

(١٨) جارت ستانسفيلد، «أمن الخليج العربي عقب غزو العراق»، في: «النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية» (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨).

في جوارها على إرباك قوات الاحتلال أمنياً وعسكرياً وسياسياً. وكانت تهدف إلى ألا يعود نظام البلد السياسي إلى معاداتها كما في النظام السابق الذي شكل تهديداً استراتيجياً لوجود «النظام الإسلامي» نفسه. وعلى غرار أي دولة تخشى على أمنها الإقليمي من دول الجوار، عملت إيران على متابعة الوضع العراقي بدقة، وخصوصاً أن البلد أصبح ساحة مفتوحة أمام عدم الاستقرار الأمني والسياسي، بسبب وجود قوات الاحتلال الأميركي، والتدخل الأمني لدول الجوار، وعمليات تنظيم القاعدة وتفجيراته العنيفة، تارة بزعم مقاتلة قوات الاحتلال الأميركي، وتارة أخرى بزعم مقاتلة الشيعة (الكفار حيناً والمتعاملين مع القوات الأميركية حيناً آخر) الذين قضى منهم عشرات الآلاف في تلك التفجيرات التي نفذها هذا التنظيم في مختلف شوارع المدن العراقية وأسواقها.

أتاح الوضع الجديد لشيعة العراق العودة بقوة، تحت الاحتلال الأميركي، إلى الساحة السياسية التي أُقصوا عنها عدة عقود. وبات الدستور الجديد يتيح لهم أن يكونوا في الموقع الفاعل والمؤثر، أكان على مستوى السياسات الداخلية، أم على مستوى سياسات العراق الخارجية. لكنهم كانوا، في الوقت نفسه، عرضة لكل أنواع الضغوط الأمنية والسياسية الداخلية والإقليمية التي لم تكن «راضية» عن هذا التحول في طبيعة السلطة في العراق، ولا عن الدور الإيراني المتنامي الذي فسح أمامه المجال سقوط النظام السابق، ولا حتى عن السياسات الأميركية التي جعلت العراق مختبراً لمشاريعها «الشرق الأوسطية». لكن إيران كانت في المقابل تعمل على دعم هذا الوضع الجديد، وتحاول من خلال صلاتها المتعددة بالأطراف العراقية كافة، وخصوصاً بالشيعة الذين عاشوا في معظمهم سنوات المنفي في إيران، أن تشجع «وحدة الشيعة» عندما يخوضون الانتخابات، أو عندما يؤلفون الحكومة، والهدف هو منع أي إمكان لعودة سياسات النظام السابق تحت أي ذريعة، أو أي مسمى. وكان من الطبيعي أن تتيح العلاقة التاريخية والروابط الدينية بين البلدين مثل هذا الحضور الإيراني القوي. فمن المعلوم بأن النجف الأشرف كان طوال التاريخ قبلة طلبة العلم الشيعة من كل الأمصار العربية والإسلامية، وفيه أمضى العلماء الإيرانيون عشرات السنين وهم يدرسون ويدرّسون. وفي العراق تجذب العتبات المقدسة لأئمة الشيعة آلاف الزوار يومياً من كل أنحاء إيران ومن سائر دول العالم الإسلامي. ومع سقوط النظام بات الزوار الإيرانيون أكثر حرية في التنقل، وفي ممارسة الشعائر التي يؤمنون بها، وحتى في توطيد الروابط العائلية والتجارية والثقافية بالعراقيين الشيعة. وكان من الطبيعي أن يصب ذلك كله في تعزيز دور إيران المتنامي في العراق، إلى درجة ذهب فيها بعض التحليلات إلى افتراض

«هلال شيعي» تقوده إيران، أو تعمل لتشكيله، من لبنان إلى العراق مروراً بسورية وفلسطين ودول الخليج العربية.[19]

أضيفت المصالح التجارية و«جهود إعادة بناء العراق» إلى هذه الروابط لتصبح إيران صاحبة الدور الأقوى هناك، في حين وقفت الدول العربية موقف المتفرج والمتردد تجاه هذا التغير الاستراتيجي الذي جرى بعد سقوط النظام السابق. فقد تحسر البعض على سقوط هذا النظام بعدما اعتقد أن التخلص منه سيجعل المنطقة أكثر أمناً ونظامه هو أكثر استقراراً. وعمل البعض الآخر على عرقلة بناء النظام الجديد خشية تغير توازن القوى الطائفي بين «مكونات» الشعب العراقي، وصمت آخرون عن عمليات القاعدة وتفجيراتها التي استهدفت لا الأميركيين فقط، بل رموز النظام الجديد خاصة والشيعة عامة أيضاً. وقد امتنع بعض الدول العربية (المملكة السعودية) حتى من استقبال رئيس الحكومة نوري المالكي، لتأكيد عدم رضاه عن الوضع الجديد في العراق، في حين كانت إيران، في المقابل، تفتح أبوابها لمعظم القيادات العراقية للتشاور في أغلبية الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين، بما في ذلك التباحث في الانتخابات النيابية، وفي تأليف الحكومة. وكانت إيران أيضاً من أكثر الدول اهتماماً بكل مؤتمرات «دول الجوار العراقي» التي عقدت في السنوات الماضية للبحث في مستقبل العراق.[20]

لم تكتف إيران بروابطها الدينية والثقافية مع الشعب العراقي، ولا بآلاف الزوار الذين يأتون يومياً إلى النجف وكربلاء، ولا حتى بعلاقتها الواسعة بالشخصيات والمرجعيات الدينية والسياسية، بل عمدت في إطار استراتيجية «تمكين» العلاقة المستقبلية بين البلدين، إلى فتح آفاق التبادل التجاري والاقتصادي بمستوياته كافة، وصولاً إلى ارتفاع قيمة الصادرات الإيرانية من ستة مليارات دولار سنة ٢٠٠٩ إلى ثمانية مليارات سنة ٢٠١٠، حتى باتت الشريك التجاري الرئيسي ومن أكبر المستثمرين في العراق منذ سقوط النظام سنة ٢٠٠٣. وتشهد العلاقة التجارية بين البلدين ازدهاراً على الرغم من العقوبات الأميركية والدولية

(١٩) موشيه ماعوز، «الهلال الشيعي: الواقع والأسطورة»، ترجمة مجموعة الخدمات البحثية (بيروت: مركز صابان لسياسة الشرق الأوسط، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧).

(٢٠) أكد رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، الشيخ هاشمي رفسنجاني، في لقائه عضو مجلس الحكم الانتقالي ورئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عبد العزيز الحكيم، قائلاً: «كلما طالت فترة احتلال العراق يزداد الشعور بضرورة صياغة الدستور وإقامة دولة شعبية وصيانة الوحدة بين مختلف فئات الشعب العراقي.» وأضاف رفسنجاني: «أن على مجلس الحكم الانتقالي بوحدة آرائه وانسجامه أن يهيئ الظروف لاستقرار الأمن، إجراء انتخابات حرة وخروج المحتلين ونقل السلطة إلى دولة يؤيدها الشعب العراقي» aliraqi.org, 16/1/2004.

المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي. كذلك تستثمر إيران في بناء محطات الكهرباء والمدارس والفنادق وسواها في إطار جهود «إعادة بناء العراق». وتشمل الصادرات الإيرانية إلى العراق مواد البناء والبتروكيماويات والمعدات الصناعية والأجهزة الطبية والغذاء، كما تشمل زيت الغاز لتشغيل محطات الكهرباء العراقية التي تعاني نقصاً كبيراً في معظم المناطق على الرغم من أن العراق بلد نفطي غني. وقد صدّرت إيران نحو ٤٠,٠٠٠ سيارة إلى العراق سنة ٢٠٠٩. وفي المقابل يصدّر العراق التمور والكبريت والجلود وبعض المحاصيل في حال توافرها. وتأمل إيران في غضون سنة ٢٠١٠ بأن توقع اتفاقاً مع بغداد لبناء خط أنابيب لتصدير النفط من مدينة البصرة في جنوب العراق. وكان العراق - الذي يملك ثالث أضخم احتياطٍ نفطي في العالم - وقّع سلسلة من الاتفاقات مع شركات نفط عالمية قد ترفع طاقة إنتاج الخام لديه إلى أربعة أضعاف، أي إلى نحو ١٢ مليون برميل يومياً، الأمر الذي يجعله المنافس الرئيسي للمملكة السعودية، والذي سيؤثر مستقبلاً حتى في الأدوار الإقليمية للدول النفطية. ويعتزم العراق توسعة مرافقه لتصدير النفط استعداداً لزيادة الإنتاج. ولا تعتبر خطة مد خط أنابيب من البصرة إلى مصفاة عبادان في إيران خطوة جديدة، فقد سبق أن وقّع البلدان اتفاقاً أولياً في سنة ٢٠٠٥، لكن الاتفاق تعطل منذ ذلك الحين بسبب عدم الاستقرار الأمني وعمليات التفجير المتنقلة في البلد. وبموجب هذا الاتفاق الأولي سيصدر العراق ١٥٠,٠٠٠ برميل يومياً من الخام عبر خط أنابيب مزدوج في مقابل إمدادات إيرانية من البنزين وزيت الغاز والكيروسين. وتمر أغلبية صادرات الخام العراقية عبر البصرة، والتي ارتفعت إلى نحو مليوني برميل يومياً.[٢١]

ومع العقوبات الجديدة التي فرضها مجلس الأمن على إيران في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ بسبب استمرارها في برنامجها النووي، والتي كان من المفترض أن تلتزم الدول كلها تطبيقها، إلا إن العراق لم يكن، كما سيتبين، بين هذه الدول التي ستعمل لفرض تلك العقوبات والتضييق على إيران في المجالات النفطية والمالية والتجارية. ويبدو أن أكراد العراق هم مصدر خرق العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وفي الوقت الذي يتبادل المسؤولون العراقيون المسؤولية عن هذا الخرق، يعتبر الأكراد نقل المشتقات النفطية إلى إيران عملاً شرعياً، وأن «المصافي التي تعمل في الإقليم لتكرير مشتقات النفط تعمل قانونياً ودستورياً بإجازات رسمية من الحكومة. صحيح أنه يتم بيع كميات معلومة ولمدد محددة

(٢١) «التبادل التجاري بين العراق وإيران»، «الحياة» (لندن)، ١٠/ ٣/ ٢٠١١. وبلغ حجم المبادلات التجارية بين إيران والعراق ٧ مليارات دولار (UPA). كما استبعد رجال أعمال عراقيون تأثير العقوبات في العلاقة التجارية العراقية - الإيرانية. *Iraqivoice forum*, 14/6/2010.

من النفط الأسود للمتقدمين بشرائه، وهذا النفط ليست له سوق في العراق، لذا فإن مشتريه يأخذونه إلى الأسواق العالمية، وهذه العملية تتم بإجازات حكومية وقانونية مسبقة وبطرق سليمة لا غبار عليها.»[٢٢]

ويتهم الأكراد بغداد «بغض الطرف عن عمليات تهريب النفط من المحافظات الجنوبية إلى عبادان، حيث يتم يومياً نقل ١٠٠,٠٠٠ برميل نفط إلى إيران»، في حين تلقي المعارضة الكردية باللوم على واشنطن التي لم تفعل شيئاً، على الرغم من معرفتها بهذا الخرق في إقليم كردستان بعدما قدمت لها هذه المعارضة منذ فترة طويلة وثائق تثبت خرق القرارات الدولية بشأن إيران، «لكن أميركا لم تحرك ساكناً.» ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» (١٣/ ٧/ ٢٠١٠) عن مسؤولين أكراد أن تدفق صهاريج النفط إلى إيران متواصل، حيث تدخل مئات الصهاريج تحمل كل منها ٢٦٦ برميلاً من النفط الخام والمكرَّر على الأقل يومياً عبر معبر بنجوين بين العراق وإيران، وعبر معبرين حدوديين في كردستان العراق.

يستبعد رجال أعمال ومصرفيون عراقيون تراجع العلاقة بإيران، بل يتوقعون أن تشهد المرحلة المقبلة مستوى أفضل للنشاط الاقتصادي بين البلدين، على عكس ما يتوقعه بعضهم من انعكاس سلبي لهذه العقوبات على حجم الحضور الاقتصادي الإيراني في الساحة العراقية. وأشار متعاملون في مجال التجارة وتبادل السلع مع إيران، إلى أن الأخيرة تمكنت خلال فترة تلت سنة ٢٠٠٣ من تسخير إمكاناتها، مستفيدة من رغبة أوساط كثيرة داخل العراق في رفع وتيرة التعاون بين البلدين، لتشمل قطاعات كثيرة. ويلاحَظ أن هذا التبادل يصب في مصلحة إيران التي تستثمر حاجة العراق إلى السلع والبضائع، لتزيد حجم صادراتها، وهو ما جعل منافذ البلدين شاهدة طوال العام على دخول مستمر للشاحنات الإيرانية إلى العراق، وهي محملة بكل ما تحتاج إليه السوق العراقية. وأوضح سامي حميد رئيس غرفة تجارة محافظة ديالي المتاخمة لإيران، في تصريح لجريدة «الحياة»، أن تركيز إيران سيكون «أكثر على الساحة العراقية نظراً إلى الحدود الممتدة لأكثر من ١٤٥٠ كيلومتراً، وتعدد المنافذ وتجذّر المصالح بين السوقين.» وعملت إيران على بناء المعامل بالقرب من الحدود مع العراق كي تكون قريبة من مراكز استهلاك منتوجاتها. ولفت رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين راغب بليبل، في تصريح لـ «الحياة»، إلى «توجه مستثمرين إيرانيين كثر خلال السنوات الأخيرة للعمل داخل العراق، مستفيدين من فرص تنمية استثماراتهم.»

---

(٢٢) شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٩ / ٧/ ٢٠١٠.

وقلـل المخـاوف مـن «تحوّل العراق إلى سـاحة صـراع للولايات المتحدة مع إيران بسـبب العقوبات»، مشيراً إلى إمكان تجاوز ذلك إلى حد يجعل الالتفاف على العقوبات ذاتها أمراً سهلاً. وأعلن رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة، فؤاد الحسني، وجود فروع لبنك ملي إيـران ومصـارف إيرانية أخـرى، تعمل في مناطق متنوعة، أهمها جنوب العراق وكردسـتان. وأكـد أن الجهـات الحكوميـة العراقية «سـتأخذ في الاعتبـار تداعيات العقوبـات المفروضة علـى إيـران عند أية معاملات تتعلق بالتحويلات المالية.» وأشـار إلى أن المصارف الأجنبية «تعمـل وفـق تعليمات البنك المركزي العراقي الذي وضع معايير محددة للنشـاط المصرفي الأجنبي في العراق، وسـتحرص إيران على الاسـتفادة أكثر من أسلوب التجارة بين البلدين، القائـم على التسـديد المباشـر.» ولم يغفل عن وجود «اعتبـارات وعوامل تجعل من العلاقة الاقتصادية والتجارية قائمة بين البلدين من دون أية عوائق يمكن أن تضعها العقوبات الدولية على إيران» («الحياة»، ١٣/ ٦/ ٢٠١٠).

فـي المحصلـة تبدو العلاقة الإيرانية - العراقية أنها انتقلت إلى طور جديد من التعاون لـم تشـهده طـوال العقود السـابقة. وعلـى الرغم من كثير مـن الملاحظات التـي يبديها قادة وشـخصيات عراقية عن سياسـات إيران تجاه العراق، وعما يعتبره بعض هؤلاء «تدخلاً في شؤونه»، فإن إيران كانت حريصة على دعم النظام الجديد، وعلى تطوير علاقتها به، وعملت على ربط المصالح المشتركة بين البلدين باتفاقيات تجارية ونفطية واقتصادية متنوعة، يحتاج إلى استمرارها عراق موحد ومستقر. كما أن مصلحة العراق الأمنية والسياسية والاقتصادية، وروابطه الوثيقة الدينية والاجتماعية بالشـعب الإيراني، ودوره الإقليمي المستقبلي، يفترض تجاوز كثير من العقبات في اتجاه علاقة استراتيجية مستقرة مع إيران.

هكـذا اسـتطاعت إيـران أن تحقق نفوذاً سياسـياً واقتصاديـاً وأمنياً واسـعاً في العراق، بحيـث باتـت هـي الطرف الأقـوى الذي ترغـب الولايـات المتحدة فـي الحوار معه بشـأن مستقبل كل من العراق وقواتها وجنودها فيه. كما ساهم الغياب العربي عن المعادلة العراقية والاعتماد الكلي على خطط واشنطن لمستقبل العراق ولمواجهة إيران، في هذا الازدياد في نفوذ إيران، بحيث باتت دول الجوار العربي الأكثر تأثيراً في ما يجري في العراق وهي: إيران وسورية وتركيا. وهذا يكشف على صعيد آخر أهمية التعاون السوري - الإيراني ودوره في إضعاف النفوذ الأميركي من جهة، وفي تعزيز نفوذ كلا البلدين بالتفاهم مع تركيا في كثير من قضايا المنطقة، من لبنان إلى فلسطين والعراق إلى ملف إيران النووي، بعد توثيق العلاقات على أغلبية المستويات بين الدول الثلاث.

رابعاً: العلاقة مع دول الخليج

تفاوتت علاقة إيران بدول الخليج أيضاً، ولم تعرف مساراً واحداً. ففي حين كانت العلاقة بقطر وعُمان، على سبيل المثال، جيدة ومستقرة طوال السنوات الماضية، فقد كانت عادية بالكويت، ولم تشهد توتراً، وإنما تعاوناً في عدة مجالات. وكان بعض التصريحات الإيرانية بـ «ضم البحرين» تثير القلق والتوتر في العلاقات حيناً، ثم تعود إلى طبيعتها. لكن الخلافات الأبرز كانت مع السعودية والإمارات العربية المتحدة.

لم تستقر علاقة المملكة السعودية بإيران منذ انتصار الثورة إلى اليوم، إذ عرفت هدوءاً واستقراراً في مراحل معينة قبل أن تتحول إلى التوتر والقطيعة، ثم تعود إلى هدوئها من دون أن تتحول إلى الاستقرار أو التعاون. ولا يزال الخلاف والتباين قائماً نتيجة «حرب باردة» بين البلدين بشأن الأدوار ومواقع النفوذ لكل منهما، وبشأن ملفات المنطقة الساخنة من لبنان وفلسطين إلى العراق واليمن. ويكمن الطابع السياسي لهذا الخلاف في تعارض وجهات النظر المتعلقة بهذه الملفات، وخصوصاً بشأن المواقف مما يجري في فلسطين لجهة دعم المقاومة، أو دعم التسوية والسلطة الفلسطينية، وفي العراق بشأن دعم الحكومة الحالية وعودة المالكي أو عودة علاوي، وفي الأساس بشأن النفوذ الإيراني عامة في البلد. أما في اليمن فيكمن في تأييد إيران للحوثيين، في مقابل دعم المملكة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ولا يخفى الطابع المذهبي المباشر حيناً وغير المباشر حيناً آخر لهذا الخلاف، وكذلك هناك طموحات البلدين إلى تزعم العالم الإسلامي. ومما يزيد في المخاوف المتبادلة بين الطرفين التنامي المطرد لقدرات إيران العسكرية وبرنامجها النووي من جهة، وصفقات الأسلحة للسعودية مع الولايات المتحدة، وقواعد هذه الأخيرة في الخليج، والتنسيق مع المملكة من جهة أخرى (إعلان صفقة سلاح أميركية للمملكة بقيمة ٦٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٠)، وهو ما يُختصر بـ «الأمن في الخليج»(إيران تريده أمناً خليجياً مشتركاً - اعترافاً بدورها - ودول الخليج تريده أمناً تضمنه، أو تحميه، الولايات المتحدة خوفاً من إيران). وفي الوقت نفسه، ثمة مسارات مفتوحة من البحث عن التفاهم ومن تجنب التصعيد ومن المخاوف من الفتنة المذهبية بين البلدين. وعلى سبيل المثال، تأييد إيران المساعي السورية - السعودية لحل الأزمة في لبنان، بعد توجه المحكمة الدولية إلى اتهام «أفراد من حزب الله»، وامتناع إيران من الهجوم على صفقات التسلح السعودية، واعتبار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد وثائق ويكيليكس «وثائق شيطانية» بعدما نشرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ مواقف زعماء عرب يدعون الولايات المتحدة إلى شن الحرب

ضد إيران، أي كانت تلك الوثائق تهدف إلى الإيقاع بين إيران والدول العربية الأخرى، وكذلك تجنب التصريحات الاستفزازية من مسؤولي البلدين (دعوة دول مجلس التعاون في القمة التي عقدت في ٧/ ١٢/ ٢٠١٠ إلى حل أزمة البرنامج النووي بالطرق السلمية).

برنامج إيران النووي في إطار العلاقات الخليجية - الإيرانية

إن أبرز مشكلة تواجهها دول الخليج عامة في علاقاتها مع إيران هي برنامجها النووي. فثمة مخاوف من هذا البرنامج الذي قد يتحول إلى برنامج عسكري يجعل منها أهم قوة في منطقة الخليج وحتى في الشرق الأوسط. وهناك من يخشى التداعيات البيئية لهذا البرنامج على دول الخليج. لذا، تجد هذه الدول نفسها في حيرة استراتيجية في كيفية التعامل مع إيران وبرنامجها النووي من جهة، ومع الاستراتيجيا الأميركية تجاه هذا البرنامج من جهة أخرى، أكان في فرض العقوبات، أم في قبول برنامجها النووي السلمي، أم في التهديد الأميركي بضربها عسكرياً، ذلك بأن على دول الخليج في الأوضاع كلها أن تتفاعل مع أحد هذه الخيارات تجاه إيران، لكن من دون أن يتعارض أي خيار في الوقت نفسه مع أمن هذه الدول واستقرارها. ولا شك في أن هذه الدول متفقة على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، وتجد مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو الممكنة)، لأن امتلاكها للقدرات النووية سيعتبر تطوراً جديداً ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية - الخليجية والعلاقات العربية - الإيرانية على نحو أوسع.

لقد تفاوتت الرؤى والتقديرات الأميركية- الغربية في التعامل مع إيران وبرنامجها النووي: من الدعوة المباشرة للرئيس أوباما إلى الحوار من دون شروط مسبقة، إلى ممارسة أقصى الضغوط من خلال العقوبات لإرغامها على وقف برنامجها النووي، أو لجلبها قسراً إلى التفاوض، إلى التشكيك أصلاً في جدوى العقوبات التي صدر منها أربعة قرارات عن مجلس الأمن ولم تفلح في وقف برنامجها النووي (أوباما: لا ضمان لفاعلية العقوبات على إيران، «السفير»، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٠)، مع الخشية من أن تؤذي العقوبات الحركة الإصلاحية في الداخل الإيراني، إلى الاستعداد للتفاوض معها بشأن المشكلات الإقليمية التي تورطت فيها واشنطن، من العراق إلى أفغانستان إلى الاعتراف بالأمر الواقع (أي أن إيران دولة نووية)، والتلويح بالضربة العسكرية مع الإقرار في الوقت نفسه بصعوباتها وتداعياتها الخطرة. هذا

التفاوت الأميركي - الغربي في التعامل مع برنامج إيران النووي انعكس، بدوره، سلباً على العرب وعلى دول الخليج خاصة، فهي الأكثر قلقاً وارتباكاً في التعامل مع هذا البرنامج. فإذا كان سلمياً، فهذا معناه أن إيران حققت إنجازاً علمياً وتنموياً وحتى سياسياً عجزت عنه الدول الأخرى المنتجة للنفط. وإذا كان البرنامج عسكرياً، فهذا يعني أن إيران تحولت إلى قوة عظمى ستضطر القوى الكبرى إلى التعامل معها على هذا الأساس. ويعود هذا القلق والارتباك أيضاً إلى عجز دول الخليج عن التفاهم مع إيران في أمن المنطقة من جهة، وعن مواجهة نفوذها المتزايد في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي من جهة أخرى. ولا تجد هذه الدول في كل السيناريوهات الممكنة ما يجعلها تشعر بـ «الاطمئنان الاستراتيجي». فعلى الرغم من رغبة دول الخليج في تطويق النظام الإيراني، أو في التخلص منه، أو في الحد من نفوذه بأي وسيلة من الوسائل، فإن هذه الرغبة هي مصدر القلق في الوقت نفسه. على سبيل المثال، إذا اشتعلت الحرب الأميركية -الإيرانية، فستجد دول الخليج نفسها في وضع لا تحسد عليه، فإنْ هي فتحت مجالها الجوى للقوات التي ستضرب إيران ستصبح طرفاً في حرب قد تعرضها للهجمات الصاروخية الإيرانية، وإذا لم تفعل ذلك ستخشى فشل الحرب الأميركية على إيران، التي ستصبح بلا منازع زعيمة العالم الإسلامي. هكذا تصدر تصريحات متناقضة عن مسؤولين خليجيين، يعلن بعضها الاستعداد لدعم الولايات المتحدة في الحرب على إيران، وينأى بعضها الآخر بنفسه عن أي مشاركة (حذر رئيس الاستخبارات السعودية السابق، تركي الفيصل، واشنطن من مهاجمة إيران بذريعة طمأنة إسرائيل إلى عملية السلام مع الفلسطينيين، موضحاً أن الأمر سيؤدي إلى «فاجعة» في المنطقة) («السفير»، ٥/ ١١/ ٢٠١٠). أما إذا عقدت «الصفقة الكبرى»، كما يسميها البعض، بين واشنطن وطهران، فهذا يعنى شرعية أميركية للنفوذ الإيراني، كما كان الوضع عليه أيام الشاه، وهذا بكل تأكيد ليس في مصلحة دول الخليج. ولذا يدعو بعض القادة العرب، ومنهم الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، إلى إشراك العرب في أي مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة، لا بشأن برنامجها النووي فحسب، بل بشأن قضايا المنطقة الأخرى أيضاً. لكن دول الخليج تخشى، في واقع الأمر، من زيادة قدرات إيران العسكرية والنووية، في الوقت الذي لا تستطيع الحد من نفوذها، كما أنها تعرف تماماً أن صفقات التسلح الضخمة مع الولايات المتحدة ومع دول أخرى غربية وشرقية لن تحقق توازن القوى مع طهران، وهو ما يدفعها إلى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة لتطويق

النفـوذ الإيرانـي «النـووي» و«غير النـووي».(٢٣) من هنا تطرح معضلـة العقوبات الجديدة، وكيف ستتعامل معها الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة؟ بكلام آخر: هل ستكون تلك العقوبـات مجديـة أكثر من سـابقاتها في ثنى إيران عن برنامجهـا النووي؟ وهل من مصلحة هذه الدول الالتزام التام بتطبيق تلك العقوبات مع ما يمكن أن ينتج منها من تأثيرات سـلبية اقتصادية وسياسية بين دول الخليج وإيران إذا كانت نتائجها غير مضمونة في وقف البرنامج النووي الإيراني؟

وحتـى فـي قضية العقوبات المفروضة على إيران بسـبب برنامجهـا النووي تبدو دول الخليـج شـديدة الارتباك في تطبيقها. فهي من جهة لا تريـد مخالفة قرارات الأمم المتحدة، ومـن جهة أخرى هي تخشـى الضرر الذي سـيلحق بها نظراً إلى كثافـة الحضور الاقتصادي الإيرانـي، وخصوصـاً فـي إمـارة دبي التي تعانـي أصلاً انهيـاراً مالياً لم يُرمم بعـد، إذ بلغت ديونها نحو مئة مليار دولار. وتخشـى دول الخليج في الوقت نفسـه ألا تؤدي العقوبات إلى أي تغييـر في سياسـات إيران النووية، بحيث تسـتمر هذه الأخيرة فـي برنامجها من دون أي رادع، وكذلك تخشى «أن يؤدي تفاقم العقوبات وعدم تراجع إيران عن برنامجها النووي إلى انفجار المواجهة العسكرية بين الطرفين.» وفي الاحتمالات كلها لا تبدو دول الخليج مطمئنة إلى ما يجري من حولها. وقد يكون وضع إمارة دبي الأكثر تعبيراً عن هذه الأزمة في التعامل مـع العقوبـات ومع الجـار الإيراني ومع الاحتمـالات المفتوحة لمواجهـة برنامجه النووي. وتدرك دول الخليج، وخصوصاً دولة الإمارات العربية المتحدة، أنها في طليعة من سيتحمل التكلفة الأكبر بعد فرض عقوبات جديدة على إيران. وعلى الرغم من الخلاف المزمن معها فيما يتعلق بالجزر فإن الإمارات لا تزال أكبر شريك تجاري مع إيران بين دول الخليج كافة. ويصل حجم المبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من ١٢ مليـار دولار سـنوياً، ويبلـغ حجم التصديـر وإعادة التصدير من دول الخليـج إلى إيران نحو ٨,٥ مليـارات دولار، بينمـا تصل قيمة الصادرات الإيرانية لـدول الخليج إلى ملياري دولار («الشـرق الأوسـط»، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٠). وقد أصبحت دبي، منذ أعوام، أهم مركز للنشاطات التجاريـة خـارج إيران. وعـلاوة على موقعهـا الجغرافي القريب من الجمهورية الإسـلامية، فإن الاقتصاد الإيراني يسـتفيد كثيراً من النشـاط الذي تقوم به الشركات الإيرانية في المهجر القريـب. ويعيـش فـي دولة الإمارات العربية المتحدة نحـو ٤٠٠,٠٠٠ إيراني. ومعنى ذلك أن كل عاشر مواطن في دولة الإمارات هو من أصل إيراني. وينفق الإيرانيون في دبي مبالغ

(٢٣) طلال عتريسي، «جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢، ٧٠ - ٨٣.

كبيرة، ويقدر حجم الاستثمارات الإيرانية في الشركات والعقارات بنحو ٣٠٠ مليار دولار، الأمر الذي يعنى أن نسبة ١٥٪ من العقارات في دبي يملكها إيرانيون (نحو ٨٠٠٠ شركة إيرانية في الإمارات) («الوفاق»، صحيفة إيران الدولية، ٩/٨/ ٢٠١٠).

إذاً، تبدو العلاقة الاقتصادية الإيرانية مع دبي قوية وراسخة على الرغم من الخلافات السياسية والأمنية الإماراتية - الخليجية - الإيرانية، وخصوصاً فيما يتعلق بالجزر. ولعل هذه العلاقة الاقتصادية وهذا الحجم الكبير والمؤثر للشركات الإيرانية في دبي هما اللذان يمنعان أي توتر بين البلدين من أن يدوم طويلاً.

تسمح المقاربات السابقة لعلاقات إيران مع بعض الدول العربية بتأكيد التفاوت في هذه العلاقات، ليس فقط على المستوى الاستراتيجي والتي تتراوح ما بين القطيعة والدفء والتوتر، بل حتى على مستوى أولوية الجانب السياسي أو الأمني أو الاقتصادي الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً في العلاقات الأخرى أيضاً. فما يصح على دبي والإمارات العربية المتحدة قد لا يصح على الكويت، أو على المملكة السعودية، أو على البحرين. وما ينطبق على علاقة إيران بالعراق لا ينسحب بكل تأكيد على علاقتها بلبنان أو بسورية، أو بالدول العربية الأخرى.

إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة

فاطمة الصمادي

مدخل

يصعب على المهتم بتاريخ حركات المقاومة في الوطن العربي إغفال الدور المؤثر الذي تركته الثورة الإسلامية في إيران في توجه هذه الحركات وأدائها. وأول وهلة، يبدو من السهل وضع حالة من التأطير للعلاقة بين إيران الإسلامية والمقاومة لسبب جوهري فحواه أن القضية الفلسطينية شكلت أساساً في فكر الثورة الإسلامية حتى قبل انتصارها. لكن ما يبدو سهلاً هو في الحقيقة مسألة تحتاج إلى إعادة تفكير، ترافقها إعادة توصيف عملية مركبة قد تقود إلى تعريف جديد بالعلاقة يتضمن وعياً للمعلن والمخفي بما يمكّن من تقويم أكثر واقعية لمزايا العلاقة ومحاذيرها.

وعلى الرغم من أن الجدل بشأن العلاقة بين إيران وحركات المقاومة ليس حديثاً، فإنه بلا شك اتخذ أبعاداً جديدة في مرحلة «إيران نجاد». فإيران اليوم لا تنكر سعيها الطموح للحصول على إقرار عالمي وإقليمي بشرعية دورها في المنطقة باعتبارها لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله. ويأتي هذا متزامناً مع سعي إيراني لإجهاض المشروع الأميركي في المنطقة، بما في ذلك العملية السلمية، ويتخذ عدة أشكال أكثرها وضوحاً تقديم الدعم لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين ممثلة في حزب الله وحركتي «حماس» والجهاد الإسلامي.

تسعى هذه الدراسة لمعالجة إشكاليات العلاقة بين إيران وحركات المقاومة في الوطن العربي في عدد من المحاور، ويتركز البحث في الأساس على محور حركات المقاومة والمحور الداخلي الإيراني.

يتناول المحور الأول شكل العلاقة بإيران من وجهة نظر حركات المقاومة نفسها (حزب الله و«حماس» والجهاد الإسلامي)، وإن كان الارتباط والعلاقة المذهبية بين إيران وحزب الله يعطيان أرضية واسعة لتفسير خصوصية العلاقة وقوتها، إلا إن حزب الله يشترك

مع حركات المقاومة السنية في فلسطين جميعاً فيما يوجه إليهما من اتهامات تصفهما بـ«وكلاء إيران ومنفذي سياستها في المنطقة.» ويطرح من يوجه أصابع الاتهام أسئلة تتعلق بدور إيران في العراق وموقفها من المقاومة فيه، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن حركات المقاومة تجامل إيران على حساب العراق. وتستكشف الباحثة من خلال مقابلات وأسئلة كانت وجهتها إلى أصحاب علاقة بهذه القضية صدق مقولة «الخطر الإيراني الشيعي» التي يجري ترويجها بواسطة أنظمة عربية تحاول رد الاعتبار إلى التحالف التقليدي بين الدول السنية المحافظة والإدارات الأميركية.

وبالنسبة إلى المحور الإيراني يقدم البحث محاولة لرسم خريطة لأطياف الموقف الشعبي في إيران من «قضية فلسطين ودعم المقاومة»، ويقارن ذلك بالخطاب الرسمي الثوري للجمهورية الإسلامية وسياستها الخارجية، مع رصد تفصيلات التجاذب الذي شهدته إيران على هذا الصعيد وأبعاد وتأثيرات طروحات التيار المحافظ والتيار الإصلاحي وما يسمى بـ«الحركة الخضراء» من خلال تحليل محتوى خطاب عدد من منظري هذه التيارات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بصورة خاصة والمقاومة بصورة عامة، ومدى توافق هذه الطروحات مع الأطر المرجعية للثورة وما تنادي به من «حماية المستضعفين» ومواجهة «الاستكبار».

الخطاب الثوري الإيراني وإعادة إنتاجه

ينص الدستور الإيراني، وهو الأساس في توجيه السياسة الخارجية، على أن حماية المستضعفين وظيفة من الوظائف الأساسية للدولة. ويرد في المادة ١١ من الدستور أن حكومة الجمهورية الإسلامية تعمل على صوغ سياستها العامة طبقاً لما يمليه أساس الائتلاف واتحاد الشعوب الإسلامية، وعليها أن تسعى لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي. وتنص المادة ١٥٢ على أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية يجب أن تبنى على أساس رفض أي نوع من أنواع فرض الهيمنة أو قبولها، وهي ملزمة بالدفاع عن «حقوق المسلمين كافة»، وكذلك المادة ١٥٤ التي تنص على أن الجمهورية الإسلامية، وفي الوقت الذي تلتزم عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مكلفة دعم وحماية حق المستضعفين أمام المستكبرين.[١] وتأتي هذه المبادىء منسجمة

(١) «الدستور الإيراني»، قانون أساسي جمهوري إسلامي (إيران: وزارت إرشاد إسلامي، شهريور ١٣٦٨/ ١٩٨٩)، ص ٢٨.

مع الرؤية الأيديولوجية لإيران الإسلامية. فحماية المستضعفين مبدأ أساسي من مبادىء الثورة الإسلامية، وركن مهم في فكر الخميني الثوري ورؤيته للعلاقة بين عالم «الاستكبار» وعالم «الاستضعاف»، وينظر إليها في الوقت ذاته كوظيفة دينية ترجّح في كثير من القضايا المصالح القيمية على المصالح المادية. وبناء عليه، فإن الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية والنظر إلى إسرائيل ككيان غير مشروع ومعارضة عملية السلام غير العادلة هي في الواقع مواقف تنسجم مع الأسس النظرية والثورية لإيران وتعد صدقية مهمة للفكر الذي تقول إيران إنها تتبناه رسمياً.[٢]

يقوم حزب الله في لبنان، وكذلك القوى الإسلامية السنية الرافضة لعملية التسوية السلمية، وعلى وجه التحديد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وهي حليف قديم لإيران، وحركة «حماس»، التي تنتمي في فكرها وجذورها إلى جماعة الإخوان المسلمين، بإعادة إنتاج الخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل بلغة تستعيد أبعاداً أيديولوجية ولدت مع الخطاب السياسي للثورة الإيرانية منذ البدايات وترافقت معه إلى اليوم. لكن هذا التحالف لا ينظر إليه بمعزل عن الأجندة السياسية الإيرانية وتعريفها بمصالحها القومية بصورة رئيسية.[٣] ويطرح خيار المصالح هذا على الرغم من أن القضية الفلسطينية شكلت على الدوام جزءاً رئيسياً من الخطاب السياسي للثورة الإسلامية، بصورة متوازية مع معاداة إسرائيل والسياسة الأميركية تجاه فلسطين، وهو ما انعكس في دعم الحركات التي تعارض هذه السياسة.

لذا، تحكم العلاقة ما بين حزب الله وإيران مجموعة من الأبعاد التي لا يمكن تجاهلها ومن أبرزها:

- **نظرية الحكم**: تقوم هذه النظرية لدى حزب الله والجمهورية الإسلامية في إيران على نظرية ولاية الفقيه.[٤]

(٢) محمد باقر سليماني، «لاعبو عملية السلام في الشرق الأوسط» («بازيكران روند صلح خاورميانه») (تهران: دفتر مطالعات سياسي وبين المللي١٣٧٩ / ٢٠٠٠)، ص ٢٠٤.

(٣) محمد أبو رمان، «النفوذ الإيراني في المنطقة: مثلث الطائفة، المصالح والأمن»، ورقة قدمت في مؤتمر عقده مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عمّان، ٥-٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠.

(٤) جاء في الرسالة المفتوحة الصادرة عن حزب الله في ١٦ فبراير/ شباط ١٩٨٥ أن الحزب «ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة.»

- **الانسجام السياسي**: يأتي من خلال تبني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال ورفض التبعة، وتقديم الدعم لحركات المقاومة. وترى إيران في حزب الله في لبنان مثالاً حياً لرؤية الخميني وتعاليمه. لذا، تنظر إلى لبنان بكثير من الأهمية، فهو البلد الثاني بعد العراق من حيث تعداد الطائفة الشيعية، وكذلك المثال الأبرز لدور إيران السياسي وتأثيره، وإن كان البعض يتحدث عن فشل تصدير الثورة. لكن نموذج حزب الله يناقض ذلك في الواقع، وهو ما يعبر عنه إبراهيم الأمين القيادي في الحزب بقوله: «تصدير الثورة لا يعني فرض سلطة النظام الإيراني على شعوب الشرق الأوسط، بل هو يعني تجديد الحياة الإسلامية وجعل الإسلام هو صاحب الحضور الأكبر في حياتها.»

وهناك مجموعة من العناصر التي جعلت حزب الله متأثراً في الأساس بالثورة الإسلامية في إيران منها:

النموذج الشيعي: من الناحية التاريخية شكل لبنان على الدوام محوراً أصلياً من محاور التشيع، ولا يمكن إغفال الدور الكبير لعلماء جبل عامل وتأثيرهم في الفقه الشيعي خصوصاً في زمن الدولة الصفوية.[5] واحتضن البلد عدداً من الرموز الثورية الشيعية، مثل الإمام موسى الصدر والدكتور مصطفى جمران. ويشترك كلا الجانبين في توظيف رموز على غرار عاشوراء، وشهادة الإمام الحسين والمقاومة. وترى إيران أن حزب الله نجح في «تحويل الشباب، سكان الضاحية الجنوبية، من شباب فقراء إلى شباب ثوريين وأعضاء مجتمع إسلامي مسيس وجنود حركة عالمية مترامية بقيادة الإمام الخميني.»[6] وترتبط العلاقة الإيرانية مع حزب الله بجزء من السياسة الخارجية التي تحتكم إلى الأصول بالكامل، والتي اتسمت بالثبات بصرف النظر عن الحكومات الإيرانية المتعاقبة.

ولاية الفقيه وقيادة آية الله الخميني: تعد ولاية الفقيه من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحزب الله مقارنة بالحركات الأخرى. ويقبل حزب الله ولاية

---

(٥) رولا جردي أبي صعب، «علماء جبل عامل والدولة الصفوية» («علماى جبل عامل در دولت صفويه»)، ترجمة مصطفى فضائلي، فصلية «حكومت إسلامي»، العدد ٧. والمقال مترجم من الفارسية عن *Iranian studies, vol.* 27, *nos.* 1-4 (1994).
انظر: الموقع التالي (د.ت.):
http://www.hawzah.net/Per/Magazine/HE/007/09.asp

(٦) مرتضى حسيني، «تأثير انقلاب إسلامي إيران بر حماس وحزب الله لبنان»، سلسلة مقالات فلسطين والانتفاضة، والمقال موجود في الموقع التالي (د.ت.):
http://www.navideshahed.com/FA/index.php?Page=definition&UID=230778

الفقيه وقيادة الخميني قبولاً كاملاً،[7] بحيث تحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية في الحزب.[8]

الدور المحوري لرجال الدين في العمل السياسي: وهذا ما لم يكن له سابقة في الأحزاب والتشكيلات السياسية اللبنانية. فقيادات حزب الله في معظمهم رجال دين تلقوا علومهم الدينية في الحوزات، وكان لعلاقاتهم برموز الحوزة العلمية في قم تأثيره فيهم، كما هو الحال بالنسبة إلى حوزة النجف.[9]

الأدبيات السياسية: تكشف الأدبيات السياسية لحزب الله تأثيراً كبيراً للثورة الإسلامية. وبالعودة إلى بيانات الحزب وأدبياته في ثمانينيات القرن العشرين نجدها مستعارة أساساً من الخطاب الثوري الإيراني،[10] وكذلك بالنسبة إلى مؤسساته وأنشطته، وقبل ذلك اسمه المستمد من الآيتين ٢٢ و٥٦ من سورة المائدة، وأيضاً بالنسبة إلى مراسم عاشوراء ويوم القدس. وفي الحصيلة، تنظر إيران إلى حزب الله على أنه الحامل الأمين لرسالة الثورة، وأنه ترك تأثيراً لا يمكن إنكاره في حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين.

في فلسطين المحتلة، تعتبر حركة الجهاد الإسلامي الحليف التقليدي الأقرب إلى طهران، وهذا يعود إلى بداية هذه الحركة ونشأتها. فهي لا تنكر تأثرها الشديد بفكر الخميني، ويجد ذلك صدقيته الواضحة في فكر مؤسسها والأمين السابق لها الشهيد فتحي الشقاقي، مؤلف كتاب «الخميني... الحل الإسلامي والبديل». فالكتاب الذي جاء بعد مدة قصيرة على انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية لا يخفي إعجاب مؤلفه بالثورة الإسلامية، بل يرى إمكان تطبيقها في فلسطين.[11] وفي الواقع، أجرى فكر حركة الجهاد الإسلامي عملية مزاوجة بين فكر حسن البنا الإصلاحي وفكر الخميني الثوري، ولذلك لا يمكن

(٧) نعيم قاسم، «حزب الله: المنهاج والتجربة والمستقبل» (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٧٦.

(٨) يتضح ذلك بصورة كبيرة في (البيان التأسيسي الأول) الرسالة المفتوحة التي أصدرها حزب الله سنة ١٩٨٥ وجاء فيها: «إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم.... نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله.» والوثيقة منشورة كملحق في: حسن فضل الله، «الخيار الآخر» (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٤).

(٩) حسني، مصدر سبق ذكره.

(١٠) Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin and London:University of Texas Press,1987), p. 167.

(١١) فتحي عبد العزيز، «الخميني - الحل الإسلامي والبديل» (القاهرة: دار المختار الإسلامي، ط١، ١٩٧٩)، ص ٨٧، ٨٨.

إغفال وجود مرجعية تعود بجذورها إلى حركة الإخوان المسلمين إلى جانب مرجعية ثورية خمينية. وربما يعود ذلك إلى القراءة المختلفة التي قدمها الشقاقي للفكر الشيعي. وكان لنجاح ثورة الخميني بأبعادها الإسلامية أكبر الأثر في حركة الجهاد التي كانت تبحث عن بديل إسلامي ثوري لتحرير فلسطين. ولعل هذا التأثر وهذه الخصوصيات هما ما أوجد علاقة عميقة واستراتيجية بين إيران والجهاد الإسلامي.[١٢]

أما العلاقة بين حركة «حماس» وإيران فهي أكثر حداثة وتعود في تاريخها إلى عقد التسعينيات من القرن العشرين، لكن الأعوام الخمسة الأخيرة شهدت توثيقاً لعرى العلاقة بين الجانبين، وانعكس ذلك في دعم مالي ولوجستي كبير قدمته إيران للحركة التي تعاني جرّاء التضييق والمحاصرة عربياً. تعود حركة «حماس» في جذورها وأطرها المرجعية إلى حركة الإخوان المسلمين، إلا إنها تمتلك قواسم مشتركة في علاقتها بإيران، ففلسطين في فكرها هي المرجعية التي تحكم علاقاتها بالخارج وضمنه إيران.

لا تنكر الحركة وجود مصالح مشتركة مع الجمهورية الإسلامية، كما لا تخفي تلقيها الدعم المادي والمعنوي من الإيرانيين. ومما لا شك فيه أن إيران استطاعت من خلال علاقتها بحركة «حماس» المشاركة في المعادلات السياسية في المنطقة والتأثير فيها. وتشترك «حماس» مع الجمهورية الإسلامية في النظر إلى إسرائيل ككيان غاصب غير قانوني قائم على الإحلالية،[١٣] ولا يمكن الدخول معه في مفاوضات، وأن أي عملية تفاوض لن تعود بنتيجة إلا إعطاء هذا الكيان شرعية ومنحه الأمن. وتحاول إيران تعزيز حركة «حماس» ودعمها كمرجعية بديلة من حركة «فتح» كممثل للشعب الفلسطيني.[١٤]

---

(١٢) حسن باقري، مرتضي سالمي قمصري، «العمليات الاستشهادية، كيف ولماذا؟» («عمليات استشهادي، چگونه وچرا؟»)، (تهران: موسسه فرهنگي هنري آوا، ١٣٨١/ ٢٠٠٢)، ص ٤٧.

(١٣) في مؤتمر عقد في جامعة طهران تحت عنوان «نهاية إسرائيل» في ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨، وحضرته الباحثة، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية («حماس») خالد مشعل عدداً من محاور الالتقاء في العلاقة بين «حماس» وإيران، ومن ذلك أن الحركة لن تعترف بإسرائيل وهي متمسكة بحق تحرير كل شبر من الأرض الفلسطينية المحتلة.

(١٤) في لقاء عقد في جامعة طهران بين خالد مشعل وأعداد كبيرة من الطلبة في أيار/ مايو ٢٠٠٨، وجه أحد الطلبة سؤالاً إلى مشعل عن مكانة حركة «حماس» على الساحة الفلسطينية مقارنة بحركة «فتح» ذات التاريخ النضالي الطويل، فرد مشعل بالآية الكريمة ﴿... وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة آل عمران، الآية ١٤٠. وأشار مشعل إلى مكانة حركة «حماس»، لكنه عبّر عن «تقدير الحركة لكل من ناضل قبلها وكل القوى التي تسير في طريق المقاومة.»

وتصنف العلاقة بين حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي وإيران بأنها أكثر تعقيداً من العلاقة بين حزب اللّٰه والأخيرة، ولا سيما أن حركة «حماس» تعتبر أحد أبرز فروع الإسلام السياسي السني في المنطقة،[١٥] وامتداداً لجماعة الإخوان المسلمين السنية الكبرى، لكن ذلك التعقيد لم يجعلها تسلم من الاتهام، ولاحقتها عناوين مثل:[١٦]

- الحماسيون دعاة نشر التشيع في فلسطين.... فاللهم انتقم منهم شر انتقام.
- «حماس» والعلاقه مع الشيعة، ومشعل يحتفل بطقوس عاشوراء مع الشيعة في لبنان.
- يعلن مشعل أن «حماس» هي الابن الروحي للإمام الخميني.
- «حماس» والتشيع السياسي قراءة في الخطاب.
- الإخوان - «حماس» وإيران والسؤال الحائر.
- كي لا تجد إيران موطىء قدم لها في غزة.
- ظاهرة الرافضة في فلسطين - تقرير ميداني.
- إنفلونزا التشيع الفارسي في فلسطين.
- الشيعة وفلسطين: ما زال الاختراق مستمراً.
- المخطط الإيراني لتشيع فلسطين بدأ بإعلان مشعل.
- ماذا تعني كلمة شيعة في غزة؟

لعل هذه الاتهامات هي ما يدفع رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشغل، إلى أن يؤكد أن العلاقة التي تربط بين الجانبين هي علاقة «مصالح سياسية»، وأن الحركة «مستقلة القرار»،[١٧] و«خالفت الرأي الإيراني في أكثر من محطة سياسية»، وأن توطيد علاقتها بإيران نتيجة طبيعية للخصومة التي تبديها الحكومات العربية ضدها.[١٨]

---

(١٥) أبو رمان، مصدر سبق ذكره.

(١٦) يكفي أن يجري المرء بحثاً على موقع Google لـ «علاقة «حماس» بإيران» ليجد العديد من الاتهامات.

(١٧) مما تضمنته رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد اللّٰه، والتي نشرتها صحيفة «الأهرام المسائي» في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ . ونص الرسالة منشور في الموقع التالي:
http://www.alquds.com/node/232920

(١٨) أبو رمان، مصدر سبق ذكره.

العلاقة من وجهة نظر حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي

ترى حركتا «حماس» والجهاد الإسلامي أن علاقتهما بإيران لا يشوبها أي غموض، فهما «حركتان سنيتان من الناحية المذهبية،[١٩] والكل يعرف ذلك وكذلك إيران»، وما يربطهما بها من الناحية الفكرية وحتى السياسية هو الإسلام وفلسطين، فهي دولة إسلامية ترفع شعاري الإسلام والدفاع عن القضية الفلسطينية.[٢٠]

وتتحدث الحركتان عن كونهما حركتي تحرر إسلاميتين فلسطينيتين مستقلتين، هدفهما تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وليس لهما أجندة خارج هذا الهدف المركزي، وهما إذ «تطلبان الدعم والتأييد للقضية وهي المركزية لعموم العرب والمسلمين ببرهان القرآن والتاريخ والواقع، إنما تطلبانه لقضية لها في كل عنق مسلم واجب وعهد، فالجهاد لأجل تحريرها واجب على كل مسلم ما دامت الكفاية غير متحققة في أهل فلسطين ومن جاورها.»[٢١]

ويذهب ممثل حركة الجهاد الإسلامي لدى الجمهورية الإسلامية، ناصر أبو شريف، إلى أن نظام الحكم في إيران من الناحية الواقعية هو الأقرب إلى النظرية السنية المبنية على الشورى في اختيار الحاكم منها إلى النظرية الشيعية المبنية على التعيين الإلهي، وإن كانت أحكامها الفقهية مستمده من المذهب الجعفري وهو مذهب إسلامي معترف به كما هي فتوى شيخ الأزهر الشيخ شلتوت.[٢٢] وفي إطار الواقع، فالجانبان متفقان على أن «فلسطين أرض مباركة هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وأن اليهود مغتصبون لأرض إسلامية وواجب الدفاع عن شعبها وتحرير أرضها واجب إسلامي قبل أن يكون أمراً سياسياً يخضع لحساب هنا أو مصلحة هناك.»[٢٣]

ويعدد أبو شريف نقاط الالتقاء والتقاطع بين حركات المقاومة الفلسطينية وإيران

---

(١٩) من مقابلة للباحثة مع ممثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ناصر أبو شريف، من خلال البريد الإلكتروني في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٠) رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله، مصدر سبق ذكره.

(٢١) المصدر نفسه.

انظر أيضاً: المقابلة التي نشرها موقع «إسلام أون لاين» مع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أنور أبو طه في ١٦ حزيران/ يونيو٢٠٠٦ في الموقع التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232171534847&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

(٢٢) المقابلة مع ناصر أبو شريف، مصدر سبق ذكره.

(٢٣) المصدر نفسه.

الإسلامية، وفي مقدمها موقع فلسطين في الصراع، ويرى أنها نقطة اشتراك كبيرة «حيث أن الجمهورية الإسلامية تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة، ولذلك جعلت من إسرائيل نقطة مركزية للمواجهة باعتبارها رأس المشروع الغربي في المنطقة.»(٢٤) وتنفي حركة الجهاد أن تكون القضية الفلسطينية تخضع للحسابات عند القادة والمسؤولين الإيرانيين، «فلو كان الإيرانيون كما يتصور البعض يسعون من أجل النفوذ في المنطقة لتخلوا عن هذا الأمر، على الأقل لوقفوا محايدين أو مساندين للقيادة الرسمية للشعب الفلسطيني ولحصلوا على امتيازات كبيرة في المنطقة.»(٢٥)

تتفق الحركتان مع قادة النظام في إيران على أن المسائل التي يجب الاهتمام بها في هذا الوقت، ليس البحث في الخلافات التاريخية، والبقاء في أسر الخلافات المذهبية والسياسية، «نحن مسؤولون عن الواقع ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.(٢٦) فالله لن يسألنا عما دار بين معاوية وعلي رضي الله عنه بل سوف يسألنا عن القدس، يسألنا عن المستضعفين في الأرض، يسألنا عن أمتنا الممزقة... وليس التاريخ.»(٢٧) والاتفاق الموجود من الناحية الفكرية فيما يتعلق بفلسطين موجود أيضاً من الناحية السياسية، إذ يرى الجانبان أن الطريقة الأمثل لمواجهة المحتل هي المقاومة بأشكالها كافة. وإيران تقف إلى جانب المقاومة وتقدم لها الدعم.

لكن الدكتور نجف علي ميرزائي،(٢٨) المتخصص بالعلاقات الإيرانية - العربية يرى ضرورة توسيع رقعة الحماية الإيرانية لتتجاوز «حماس» والجهاد إلى غيرهما من التيارات الفلسطينية، «فلا يجوز أن تشعر أي جهة رسمية وشعبية فلسطينية بأن إيران تقف منها موقف المعارضة الكاملة»، على الرغم من أنه يعتقد أن «حماس» والجهاد الإسلامي هما أكثر الحركات الفلسطينية «حماية لأصل القضية». ويرى ميرزائي، في الغالب، «أن الحكومة الإيرانية لا يمكنها أن تعترف بالتطبيع والتسوية والسلام مع إسرائيل على أساس التنازلات، وعليه، ترفض دعم أي جهة عربية تعمل على التطبيع وتدعو إلى التنازل عن الحقوق

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) ينقل ناصر أبو شريف عن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني قوله إن «الموضوع الفلسطيني هو المشكلة الحقيقية بين الغرب وإيران»، و«إن جلسات التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني كانت تبحث الموضوع الفلسطيني أولاً وليس النووي.»

(٢٦) سورة البقرة، الآية ١٣٤.

(٢٧) المقابلة مع ناصر أبو شريف، مصدر سبق ذكره.

(٢٨) الشيخ نجف علي ميرزائي هو مفكر إيراني والرئيس السابق لمركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في بيروت، وأستاذ في الحوزات العلمية والدينية، له عدة كتب وأبحاث في الفلسفة.

الأساسية للقضية، ولذلك لا يمكن لإيران الرسمية أن تساوي ما بين جهة مقاومة ترفض الاستسلام والتنازل وجهات تسير في الركب الإسرائيلي وتخدم المشاريع الصهيونية الرامية إلى تغيير واقع العالم العربي وضرب المصالح الإيرانية لمصلحة اسرائيل.»(٢٩)

وترفض حركات المقاومة الإسلامية الخضوع لإملاءات سياسية من طرف إيران في مقابل ما تقدمه من دعم، حتى بالنسبة إلى حزب الله الذي يعد أقرب هذه الحركات إلى الجمهورية الإسلامية.(٣٠) وفي هذا السياق، يقول خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، «وقد طرقنا باب الجميع، فمن استجاب لنا قلنا له شكراً، وهذا هو الذي يحكم علاقتنا مع كل البلاد العربية والإسلامية، بما فيها إيران، بل مع أي بلد آخر في العالم شرقاً أو غرباً. لكننا لا يمكن أن نقبل دعماً مشروطاً من أي دولة أو طرف، ولا يمكن أن نقبل ثمناً لأي دعم من أي دولة أو طرف كان.»(٣١) ومع ذلك هناك قضايا اختلاف، لا تفسد الموقف الموحد من القضية الفلسطينية، وحركات المقاومة تدرك أن «إيران تتصرف في كثير من الأحيان كدولة لها مصالحها ولها أمنها القومي.»(٣٢)

وتتعامل حركات المقاومة السنية بحساسية مع موضوع التشيع وتقف بحزم ضده،(٣٣) وترى أنه لا يخدم أي طرف، وتعتقد حركة الجهاد الإسلامي أنه «قضية مفتعلة ويتم تعظيمها وتكبيرها، فإيران الرسمية لا تهتم بهذا الموضوع أبداً، بل ترفضه لأنه لا يخدمها بل على العكس سيكون عاملاً يستخدم ضدها.»(٣٤)

---

(٢٩) من مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور نجف علي ميرزائي بواسطة البريد الإلكتروني في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٠) المقابلة مع ناصر أبو شريف، مصدر سبق ذكره.

(٣١) من رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله، مصدر سبق ذكره.

(٣٢) المقابلة مع ناصر أبو شريف، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) يقول خالد مشعل في رسالته إلى العاهل السعودي الملك عبد الله: «.... ونحن سنّة نعتز بانتسابنا إلى أهل السنّة والجماعة، فلا يمكن على الإطلاق أن تكون علاقتنا مع أي طرف في العالم، إيران أو غير إيران، على حساب أمتنا العربية وأمنها ومصالحها، ولا على حساب عقيدتنا، عقيدة أهل السنة والجماعة، التي نشأنا عليها، ونضحي في سبيلها، ونلقى الله عليها بإذنه سبحانه وتعالى.»

ويمكن في هذا السياق مراجعة المقابلة التي أجرتها صحيفة «الحياة» اللندنية مع عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، خليل الحية، في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ بعنوان: «الحية: أبلغنا الإيرانيين رفض إدخال المذهب الشيعي إلى بلادنا، وسورية انزعجت من 'الحسم' واعتبرته مضراً بالوحدة الفلسطينية.» انظر الموقع التالي:

www.daralhayat.com/portalarticlendah/201402

(٣٤) المقابلة مع ناصر أبو شريف، مصدر سبق ذكره.

المشهد الجديد: أولويات الداخل والخارج

مع بدء الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة الإيرانية سنة ٢٠٠٩ كان المشهد الإيراني ينفتح علناً على نقاش لم تعتده إيران من قبل. وبموازاة المناظرات التي جمعت بين المرشحين الأربعة،[٣٥] كان هناك مناظرات أخرى تجري في الشوارع أقطابها مواطنون من الفئة الشابة في معظمهم يتبادلون الاتهامات ويدافعون عن مرشحيهم بعناد. وكانت السياسة الخارجية و«دعم المقاومة» محوراً في مناظرات الشوارع تلك. فأمام مبنى الإذاعة والتلفزيون الذي شهد المناظرة غير المسبوقة بين نجاد ومير حسين موسوي، كان شباب من أنصار الطرفين يعقدون مناظرة أكثر حدة.

«موسوي سيوقف نهب مال الإيرانيين ومنحه الآخرين في الخارج، فالمصباح الذي يحتاج إليه البيت يحرم على الجامع.» كان أصحاب فلسفة المصباح الذي يحرّم على الجامع - وهي موقف يدافع عنه كثيرون في إيران اليوم - يعبرون عن وجهة نظر ترى أن مشكلاتهم أولى بالدعم الذي تقدمه الحكومة الإيرانية لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان. وسبق هذه الجدالات بأيام شعار كرره مير حسين موسوي وأثار كثيراً من النقاش في إيران عندما أكد خلال جولة انتخابية له أنه «لا يجوز الحديث عن عزة لبنان وفلسطين وتجاهل عزة إيران»، في إشارة إلى أن الوفاء بمتطلبات الشعب الإيراني أولوية تتقدم على الخارج. في مقابل ذلك تقف فئة لا يستهان بها جلها من التيار المحافظ مدافعة عن رأي آخر ينبع من موقف الإمام الخميني ترى أنه «لا يمكن النظر إلى نضال الفلسطينيين واللبنانيين على أنه موضوع خارجي.»[٣٦]

والحقيقة أن حالة الرفض لما يقدم من دعم للمقاومة في لبنان وفلسطين داخل فئات في المجتمع الإيراني مسألة كان يمكن ملاحظتها، حتى قبل الانتخابات الرئاسية العاشرة، وهي مسألة اتخذت عدة أشكال، من فُكهات سياسية تستغل إعلاناً تثقيفاً يبثه التلفزيون

(٣٥) ترشح للانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة التي جرت في ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ أربعة هم: الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد؛ رئيس الحكومة السابق مير حسين موسوي؛ الرئيس السابق للبرلمان مهدي كروبي؛ القائد السابق للحرس الثوري محسن رضائي.

(٣٦) يمكن الرجوع هنا إلى مقال نشرته الباحثة في جريدة «الحياة» اللندنية، في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ بعنوان «إيران: التنافس الانتخابي يشمل تمويل 'حزب الله' و'حماس'»، في الموقع التالي:
http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/26535

الإيرانـي لتحـوّر حوار الشـخصيات فيه، وتسـخر من زعيم حزب اللّٰه السـيد نصـر اللّٰه،[٣٧] إلى تبادل رسائل هاتفية قصيرة توظف شعراً فولكلورياً قديماً لتتحدث عن «بقرة حسن التي يذهب حليبها إلى فلسطين.»[٣٨]

حُسـمت الانتخابـات فـي إيران ولم يحسـم الجـدل، وجرى اتهام «حمـاس» وحزب اللّٰـه[٣٩] بإرسـال قـوات مدربـة قامـت بقمع المحتجين في شـوارع طهـران.[٤٠] وتكررت المواجهة في يوم القدس سـنة ٢٠٠٩، لكنها اتخذت هذه المرة صورة أكثر وضوحاً وأشـد صداميـة، وأطلـق الشـعار «لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران» ليـردد أول مرة في إيران بعد أن كان شعار «الموت لإسرائيل» يتردد ثلاثين عاماً.

سـبق ذلـك تحضيـرات عديـدة، فعلى كثير مـن المدونـات وصفحـات «الفيس بوك» انتشرت عناوين تقول: «الحركة الخضراء ستشارك في يوم القدس»، في دعوة إلى المشاركة فـي الجمعـة الأخيـرة مـن رمضان، وهي الدعـوة التي أطلقهـا الإمام الخمينـي للتضامن مع

(٣٧) «خطرناكه حسن» إعلان تثقيفي كان يبث في سنة ٢٠٠٧على قنوات التلفزة الإيرانية للتحذير من العبث بخطوط الغاز. في هذا الإعلان شـخصية باسـم حسـن يحذره صديقـه دائماً بعبارة «نه حسـن خطرناكه خيلي خطرناكه» وتعني: لا يا حسـن هذا خطر... خطر جداً. وقد جرى اسـتغلال هذا الإعلان وتحويره على شـكل حوار يدور بين السـيد نصر اللّٰه وأحمـدي نجاد، إذ يقول نصر اللّٰه مندفعـاً: «هيا أحمد دعنا نهاجم إسـرائيل»، ويرد نجاد: لا حسـن هذا خطر جداً.» وانتشـر ذلك كنكتة سياسـية تم تبادلها بشـكل واسـع من خـلال الهواتف، وأصبـح تعبير «خطرناكه حسـن» يتداول شـعبياً في إيران للسـخرية من كل شخص يقدم على عمل أحمق.

(٣٨) («اتل، متل، توتوله/ گاو حسـن چه جوره؟ نه شـير داره نه پسـتون شيرشـو بردن هندسـتون...») شـعر فارسـي فولكلوري واسـع الانتشـار يتحدث عن بقرة حسـن التي لا حليـب لها لأن حليبهـا يذهب إلى الهند. بعد حرب غزة سـنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، تم تبادل رسـالة هاتفية تتضمن نكتة سياسية تقول إن وزارة الإرشـاد قـررت تغيير هذا الشـعر. وبعد سـخرية مـن مضاميـن اجتماعية عديـدة، يعود الشـعر الجديد ليتحدث عن «بقرة حسن التي تحلب، لكن حليبها يرسل إلى فلسطين.»

(٣٩) أصـدر حـزب اللّٰـه اللبنانـي من خـلال مكتبه فـي طهـران بيانـاً فـي ٢٥ تموز/ يوليـو ٢٠٠٩ رفض فيه الاتهامات الموجهة إليه بالتدخل في الانتخابات الإيرانية، وقال إن الغرض منها إضعاف جبهة المقاومة في حين آثرت حركة «حماس» الصمت، والبيان موجود في الموقع التالي:
http://www.tabnak.ir/fa/news/57008/%D9%88%D8%A7%DA%A9%D9%86%D8%B4-%D8%AF%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%87-%DB%8C%DA%A9-%D8%B4%D8%A7%DB%8C%D8%B9%D9%87

(٤٠) رصـدت الباحثة مقولـة «إن من يضربون أبناءنا المحتجين في الشـوارع هم ناكـرو الجميل من 'حماس' وحزب اللّٰه»، عشرات المرات وفي أماكن متعددة من طهران في يوم واحد.

الشعب الفلسطيني قبل ٣٠ عاماً. لكن الخضر الإيرانيين لم يحملوا لافتات الدعم لغزة في يوم القدس، ولم يهتفوا «الموت لأميركا وإسرائيل»، وإنما وظفوا اليوم لمصلحة مطالبهم وقناعتهم بأن «الانتخابات الرئاسية زورت» وهتفوا «الموت للديكتاتور»، وأطلقوا الاتهامات بـ «اختطاف الثورة» و«الانقلاب على تعاليم الخميني.». وكان من عجائب السياسة الإيرانية المشاركة في يوم القدس من أناس يعارضون تقديم الدعم للفلسطينيين ويرون فيه هدراً للمال، والشعب الإيراني أحق به.

وفي إطار تحضيرات المعارضة الإيرانية، هدد زعيم حزب «اعتماد ملي»، مهدي كروبي، بالقول: «مرة أخرى سترون قدرة الشعب الإيراني في يوم القدس»،[٤١] وخصوصاً أن الحكومة الإيرانية لن تجرؤ على إلغاء المسيرة وهي التي تحث الناس على المشاركة فيها كل عام، ولن يكون تيار الخضر بحاجة إلى إذن في تسيير تظاهرة ترفض وزارة الداخلية منحه إياها.[٤٢]

على إحدى المدونات بدأ تحضير الشعارات التي سيرفعها المشاركون المعارضون، وكان أبرزَها شعارٌ فحواه: «لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران»، وبدأ الترويج لعدد من الملصقات، استبدلت فيها خريطة فلسطين بيد ترفع شارة النصر وشريطاً أخضر، وعبارة تقول: «أعظم المسيرات في تاريخ إيران ستكون في يوم القدس.» واقترحت مدونة شبابية استبدال صور «البعض» من دون أن تحدد من هم، بصور مير حسين موسوي وخاتمي وكروبي وندا سلطان،[٤٣] ومن المألوف في هذا اليوم أن تُرفع صور الشهداء والأطفال الفلسطينيين.[٤٤] ولاقى الشعار انتقاداً حاداً من شخصيات سياسية ونواب في البرلمان، وجرت بشأنه نقاشات موسعة في الصحف ومواقع الإنترنت، ثم ما لبثت الحركة الإصلاحية

(٤١) صدرت تصريحات كروبي في اجتماع لمجلس شورى حزب «اعتماد ملي» الذي يرئسه، وهي منشورة في عدد من المواقع ضمنها الـ «بي بي سي» الفارسية في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ في الموقع التالي:
http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2009/08/090830_si_karrubi_qodsday.shtml

(٤٢) نشرت تصريحات كروبي في الموقع الإلكتروني «سحام نيوز» التابع للحزب، لكنها ما لبثت أن رُفعت عن صفحة الموقع.

(٤٣) ندا آقا سلطان شابة إيرانية قتلت في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ في ذروة الاحتجاجات التي تلت الانتخابات الرئاسية الإيرانية في تلك السنة نتيجة رصاصة أطلقت عليها من مسافة قريبة. تم التقاط اللحظات الأخيرة قبل موتها في مقاطع فيديو سرعان ما انتشرت على شبكة الإنترنت لتصبح رمزاً للاحتجاج.

(٤٤) للباحثة تغطية إخبارية نشرتها صحيفة «الحياة» اللندنية في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ وحملت عنوان: «الخضر الإيرانيون يستعدون لـ 'يوم القدس' ولكن.... ليس من أجل فلسطين»، في الموقع التالي:
http://www.daralhayat.com/internationalarticle/55126

أن تنصلت منه هي الأخرى، إذ قال مير حسين موسوي إنه لم يكن ملائماً، واعتبره محتشمي بـور خطـأً تاريخياً.[٤٥] ورأى الرئيس الإيراني السـابق محمـد خاتمي أن الحديث عن خيار إيران أو فلسطين خطأ كبير وخطر، لأن دعم فلسطين عمل ديني وإنساني، ولأن يوم القدس «رمز لمقاومة الاحتلال والظلم أطلقه الإمام الخميني ودافع عنه الشعب الإيراني كخيار.»[٤٦] وتبع ذلك مراجعة إصلاحية للشعار فأتى الشعار المعدل بما يلي: «روحي فداء إيران وغزة ولبنان أيضاً.»[٤٧]

فلسطين في فكر الحركة الخضراء

هل يمكن وصف المواجهات التي أعقبت الانتخابات الإيرانية بأنها نوع من المواجهة بين تيارين دينيين؟ تيار ديني موجود، وآخر يطالب بالتغيير؟ يعزز من منطق طرح هذا السؤال أن كلا الطرفين وظف الأصول والرموز الدينية في مواجهة أحدهما الآخر (اللون الأخضر، شعار الله أكبر، صلاة الجماعة)، وفي المقابل أجرى الطرف الخصم عملية إرجاع تاريخية دينية (واقعة الجمل، عاشوراء، مسجد ضرار). واستند الطرف الرسمي إلى الدين ليعطي سياسته المشروعية، وكذلك استخدم المعترضون الرموز الدينية كأرضية لـ«مقاومتهم»، ويعزز من وجاهة هذا التقابل بدء بعض الباحثين وعلماء الاجتماع الإيرانيين بالحديث عما وصفوه بـ«المذهب في مواجهة المذهب»، أو «المواجهة بين الإسلام الأسود والإسلام الأخضر». فالدكتور حسن محدثي كتب عن «الجدل بين الدين الأسود والدين الأخضر في إيران»، «أن المواجهة الصعبة التي تجري في إيران اليوم لا يمكن بحال من الأحوال تصنيفها

(٤٥) أدى شعار «لا غزة ولا لبنان» إلى قيام البرلمان الإيراني يوم الأحد الموافق فيه ٤/ ٤/ ٢٠١٠ بإقالة رجل الدين الإصلاحي علي أكبر محتشمي بور، رئيس لجنة الدفاع عن انتفاضة الشعب الفلسطيني، والذي أدى دوراً رئيسياً في إنشاء حزب الله اللبناني في ثمانينيات القرن الماضي، وذلك عقب مطالبات نواب محافظين، اتهمت محتشمي بور، الذي دعم موسوي في الانتخابات، بأنه كان من المخططين للتظاهرات بهدف إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية.

(٤٦) صدرت تصريحات خاتمي خلال لقاء جمعة بلجنة طلابية لحماية فلسطين ونشرها موقع «جهان نيوز» في ٩ شهريور ١٣٨٩ في الموقع التالي:

http://www.jahannews.com/vdcaeun6u49neu1.k5k4.html

(٤٧) بشأن تصريحات النائب الإصلاحي في مجلس الشورى الإيراني عبد الله كعبي بشأن الشعار («هم غزه هم لبنان جانم فداي إيران»)، «روحي فداء إيران وغزة ولبنان أيضاً»، في ١١/ ٦/ ١٩٨٩، انظر: موقع «وكالة فارس للأنباء»:

http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8906110096

كصراع بين أيديولوجيتين مختلفتين، ولا يمكن وضعها في خانة المواجهة بين الدينيين والعلمانيين، وإنما هي مواجهة بين القوى الإسلامية وداخلها.»[٤٨] والحديث يدور اليوم عن الإسلام الأخضر، وهو ما ترى الدكتورة سارة شريعتي أنه رمز لظهور إسلام جديد في إيران أولى خصائصه نفي «العنف» ورفضه.[٤٩]

بناء على ما سبق، لا يمكن القول إن ما شهدته إيران قد طويت صفحته، وظهرت نتائجه وانتهى الأمر، ولأن موضوع المقاومة وفلسطين كانا عنواناً أساسياً في المواجهة، فإن من الحكمة التوقف عند هذه القضية ودراسة أبعادها في استراتيجيا الحركة الخضراء وفكرها مع ملاحظة ما حملته من عناوين دينية بارزة، كما أنه جرى تنظيرها ودعمها من رجال دين بارزين في طليعتهم آية الله حسين منتظري وحجة الإسلام محسن كديور.

وبالعودة إلى ما صدر عن الحركة المعارضة على هذا الصعيد، يمكننا القول إن استراتيجيتها تقوم على مقولات أساسية هي:

- إن إيران أولوية تتقدم على فلسطين ولبنان.
- معارضة «أعمال العنف والقتل» أكانت في فلسطين أم خارجها.
- ترى أن هناك حالة من الإفراط من الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بفلسطين، يرافقها حالة تفريط وتجاهل تجاوز حقوق الإنسان في أماكن أخرى من العالم.
- إن الحكومة الإيرانية تقوم باستغلال الموضوع الفلسطيني ودعم المقاومة لتعزيز قبضتها في الداخل والخارج.[٥٠]

يرى واحد من أبرز منظري الحركة الخضراء، وهو المفكر ورجل الدين محسن كديور أن في إيران وجهتي نظر فيما يتعلق بفلسطين:

---

(٤٨) نُشرت آراء الدكتور محدثي في مقال حمل عنوان: «مكانة الدين في النظرية السياسية المطلوبة للحركة الخضراء» (« جاى كاه دين در نظريه سياسى مطلوب جنبش سبز») في موقع «كلمة» التابع لمير حسين موسوي في ١٤ مرداد ١٣٨٩ في الموقع التالي:

http://www.kaleme.com/1389/05/14/klm-27918

(٤٩) انظر مقالاً للباحثة نشرته جريدة «الحياة» اللندنية في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٠، وحمل عنوان «إيران: صراع بين (جمهوريتين).... سوداء وخضراء»، في الموقع التالي:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/111828

(٥٠) يمكن في هذا السياق مراجعة ما كتبه محسن كديور بعنوان: «استراتيجيا الحركة الخضراء: إيران أولوية تتقدم على فلسطين» («أولويت إيران بر فلسطين استراتژى جنبش سبز است») ونشر في موقعه الرسمي في الإنترنت في ٣ تير ١٣٨٩:

http://www.kadivar.com/Index.asp?DocId=2531&AC=1&AF=1&ASB=1&AGM=1&AL=1&DT=dtv

الأولى: يتبناها المسؤولون ويعملون على ترويجها، وترى:

- أن فلسطين ركن أساسي من أركان الثورة، وفي فكر الإمام الخميني حتى قبل انتصارها سنة ١٩٧٩، ولذلك يجب أن يتواصل دعمها بكل قوة وبلا تنازل.

ومن داخل النظام تصرح أصوات أن الأولوية يجب أن توجه إلى القدرة الداخلية قبل قضايا الخارج (وهو ما تحدث به مير حسين موسوي).

الثانية: تتبناها المعارضة خارج النظام، وترى:

- أن دعم قضية فلسطين يتعارض في جميع جوانبه مع مصالح إيران الوطنية.

- أن دعم فلسطين وسيلة يستغلها النظام لإدامة سلطته وأيديولوجيته في الداخل والخارج.[٥١]

تتحدث الحركة الخضراء في أدبياتها عن أن فلسطين قضية إنسانية وليست محصورة في بعدها الإسلامي، وأن ثمة ظلماً واقعاً على الفلسطينيين يجب رفضه حتى من رافضي الدعم الحكومي لهم. ويجادل كثيرون في هذه الحركة في أن دعم فلسطين لم يكن حكراً على الثورة الإسلامية وفكر الخميني، فقد كان كثير من التيارات السياسية المناهضة للشاه، أكان إسلامياً أم ماركسياً، يدعم النضال الفلسطيني، كما أن آية اللّٰه طالقاني وآية اللّٰه مطهري ساهما بشكل كبير ومؤثر في تعزيز العداء لإسرائيل حتى قبل انتصار الثورة.

تنتقد الحركة ما تسميه بـ «استغلال» الحكومة الإيرانية قضية فلسطين والمقاومة، وترى أنه غطاء للاستبداد الداخلي، وتؤكد أن المصلحة الوطنية يجب أن تكون صاحبة الكلمة الأولى في السياسة الخارجية. لذلك فهي تدعو إلى «دفاع معقول» عن القضية الفلسطينية لا يتعارض مع هذه المصلحة. وفي داخل فلسطين ترى الحركة ضرورة التعايش السلمي بين الأديان الثلاثة في بيت المقدس والدفاع عن حقوق المواطنة للشعب الفلسطيني، ومنها حقوق اللاجئين واحترام رأي أكثرية الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بقضيته.[٥٢]

والحقيقة أن معاملة إيران على أنها تحمل موقفاً موحداً من القضية الفلسطينية، ومن حركات المقاومة في لبنان وفلسطين هو خطأ في تقويم الحالة الإيرانية وفهمها. وكما

---

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) يمكن في هذا السياق الرجوع إلى المقابلة التي أجراها محسن كديور مع إذاعة «صوت أميركا» في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠، ونشر نصها الكامل في ١ تير ١٣٨٩ في موقعه على الإنترنت:

http://www.kadivar.com/Index.asp?DocId=2529&AC=1&AF=1&ASB=1&AGM=1&AL=1&DT=dtv

ونشرت أيضاً في الموقع التالي في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠:

http://www.youtube.com/watch?v=FTFNFxysArc&feature=player_embedded

يوضح الدكتور نجف علي ميرزائي،[٥٣] الخبير بالعلاقات العربية - الإيرانية، فإيران دولة واسعة الأطراف وعدد سكانها يربو على السبعين مليون نسمة، وفيها طيف واسع جداً من التيارات الفكرية والنخب ومراكز الأبحاث التي تتبع عدة جهات، إذ يصعب على المرء أن يحسم موقفاً واحداً فيما يتعلق بأي مقولة سياسية مهما تبلغ أهميتها، لأن المناخ السياسي الإيراني ليس أحادي الجانب ولايحكم صوت سياسي واحد البلد.

وبناء على ما سبق لا يرى ميرزائي إمكان القول إن المواقف السياسية في إيران من قضية فلسطين والمقاومة هي مواقف متماثلة في مجملها وتفصيلاتها، وإنما يوجد «تعددية فكرية تسود بين النخب الفكرية الإيرانية.» ومع ذلك يدافع عن أن الموقف الرسمي السياسي برمته وموقف الشعب بأغلبيته ينسجمان ويتطابقان إلى أبعد الحدود من دون أن ينفي وجود تيارات سياسية وشرائح أخرى «تعارض الخط الرسمي والشعبي السالف الذكر.»[٥٤]

ولمزيد من التوضيح يتحدث ميرزائي عن وجود تيارات سياسية ومواقف نخبوية، وكذلك حالات معارضة في الشارع الإيراني لا توافق على السياسة الرسمية الراهنة في التعامل مع القضية الفلسطينية. وتزعم هذه الأصوات أن القضية الفلسطينية «لا يجوز ولا يمكن أيضاً أن تجد حلاً من دون التوافق الإسلامي العربي الشامل، كما أن على الأطراف العربية كلها أن تدفع ثمن المقاومة والدفاع عن الشعب والقضية الفلسطينية، وترى أن الطرف الرسمي الإيراني ذهب بعيداً في الحماسة للدفاع عن فلسطين، الأمر الذي أربك المنطقة العربية وحمّل إيران فوق طاقتها وكلّف الجمهورية الإسلامية أكثر مما يتوجب عليها تحمله.»[٥٥] وهناك مواقف متنوعة أخرى في هذا المضمار تعارض النمط السائد والقراءة الغالبة.

يشارك ناصر أبو شريف الدكتور ميرزائي في مقولة أن «الشعب الإيراني كبقية شعوب الأرض، منه من يؤيد القضية الفلسطينية ومنه من يرى أنها عبء على إيران»، ولا ينكر أن الانتخابات الأخيرة والاصطفافات السياسية في الشارع الإيراني «جعلت عدداً من الناس ينحاز إلى هذه المقولة كشكل من أشكال معارضة النظام.»[٥٦] ولا يقلل أبو شريف من هذه الفئة ويرى أنها «كثيرةً نسبياً، قد تصل إلى ٢٥٪ من الشعب الإيراني ممن يدعون أنهم من

(٥٣) المقابلة مع الدكتور نجف علي ميرزائي، مصدر سبق ذكره.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) المقابلة مع ناصر أبو شريف، مصدر سبق ذكره.

التيار القومي الإيراني، ويرون أنفسهم مع الغرب لا مع المسلمين،»(٥٧) لكنه يرى أن الحالة الشعبية الحقيقية تقف إلى جانب الفلسطينيين.(٥٨) وتبدو حركة «حماس» هي الأخرى مدركة وجود حالة المعارضة هذه، وهو ما تحدث عنه رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في لقاء جمعه بطلاب جامعة الإمام الصادق في طهران.(٥٩)

والحقيقة أن التوجه نحو موضوع المقاومة والقضية الفلسطينية داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكن حصره في اتجاهين، وإنما تعتقد الباحثة أن هناك ستة اتجاهات،(٦٠) ترتبها من حيث الأكثر فالأقل حضوراً وتأثيراً كالتالي:

١ - **التوجه السياسي الرسمي**: يعكس الموقف الرسمي الإيراني من فلسطين والمقاومة، ويتسم بالعداء لإسرائيل. ويعد هذا التوجه استمراراً في السياسة التي رافقت البدايات الأولى للثورة وبلغت ذروتها مع انتصارها في سنة ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية بقطع العلاقات باسرائيل.

ويرى أصحاب هذا التوجه في «حماس» الحركة الأقرب إلى موقفهم من الاحتلال مقارنة بحركة «فتح»، كما يرون أن وجود مشتركات دينية وأيديولوجيا مع «حماس» يقتضي تقديم كثير من الدعم لها. ومع مجيء أحمدي نجاد إلى السلطة سنة ٢٠٠٥، كانت إيران تستعيد شعارات أطلقت في السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية الإسلامية، منها أن

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) يدلل ممثل حركة الجهاد الإسلامي على رأيه في كون القضية الفلسطينية قضية مقدسة عند أغلبية الإيرانيين بقوله: «لقد رأينا في أثناء العدوان على غزة كيف كان التعاطف الشعبي مع غزة وفلسطين في كل القرى والمدن، وشهدنا أيضاً المسيرات المليونية بمناسبة يوم القدس، وإن كانت الانتخابات الأخيرة أثرت في بعض الناس فصار يستخدم مثل هذه الأمور نكاية بالرئيس والسلطة في إيران، إلا إن هذه المواقف أضرت كثيراً بالتيار الإصلاحي، وكانت مع عوامل أخرى سبباً في انتهائه ودخوله حالة موت سريري، لأن قادة هذا التيار يدعون أنهم على خط الإمام وهذا ليس من خط الإمام في شيء، فانحسرت شعبيتهم بل كانت كاشفة لهم وأثرت فيهم كثيراً. ولقد رأينا في ذكرى وفاة الإمام الخميني كيف منعت الناس حفيده من الحديث لأنه كان مؤيداً للتيار الإصلاحي.»

(٥٩) قال مشعل في اللقاء الذي جرى في أواسط كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، «قد يقول الإيرانيون: 'ما لنا ولفلسطين'، لكن نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم يقول: 'من بات لا يهتم لأمر المسلمين فليس منهم'.» ويمكن الرجوع إلى نص حديث مشعل في جامعة الإمام الصادق والمنشور في صحيفة «كيهان» في ٢٥ آذر ١٣٨٨ في الموقع التالي:

http://www.kayhannews.ir/880925/3.htm#other301

(٦٠) حاولت الباحثة وضع هذا التصنيف اعتماداً على ملاحظات سجلتها على مدى خمسة أعوام من الإقامة بإيران، وعلى نقاشات شهدتها في المجتمع الإيراني والجامعات، بالإضافة إلى رصد ما كتب في الصحف والمدونات، وهو اجتهاد للمخطئ فيه أجر.

«هذه الثورة لن تكتمل إلا بتحرير القدس». وطرح نجاد قضية الهولوكوست، وكرر شعار إزالة إسرائيل من الوجود، وهو الشعار الذي كان الإمام الخميني يردده.[٦١]

كان معارضو نتائج هذه الطروحات يضعون علامات استفهام كبرى على كفاءة حكومة نجاد وسياستها الخارجية متهمينه بضيق الرؤية والسطحية وتعريض مصالح إيران للخطر، فقد جرى تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن الذي فرض مزيداً من العقوبات.[٦٢]

يدافع أصحاب هذا التوجه بشدة عن قيم الدفاع عن فلسطين والعداء لإسرائيل،[٦٣] وينظرون إلى معارضي تقديم الدعم للمقاومة أو خفضه على أنهم يظهرون الضعف والتساهل أمام الأعداء، ويتهمون قسماً منهم بأنه صناعة خارجية ووسيلة في يد الغرب، ويصفونه أحياناً بأنه من أعداء الداخل.[٦٤]

ومؤيدو هذا التوجه لا يرفضون مقولة أن سياسة حكومة نجاد تجاه فلسطين قادت إلى انزواء إيران وعزلتها فحسب، بل يعتقدون أنها عززت من مكانة الجمهورية الإسلامية ونفوذها في المنطقة أيضاً، كما يدافعون عن أن مصلحة إيران وتعزيز مكانتها ينبعان من التزامها شعاراتها الثورية، ومنها القضية الفلسطينية وإدامة سياسة مواجهة الاستكبار.

ويجب هنا التفريق بين خطاب نجاد في دورته الرئاسية الأولى، والخطاب الذي بدأ يتشكل مع فترة الرئاسة الثانية. وهذا الخطاب وإن كان لا يزال يحافظ على حضور موضوع المقاومة والقضية الفلسطينية في مفرداته، إلا إنه بدأ يلتفت إلى البعد القومي أيضاً، ويظهر

---

(٦١) يمكن في هذا السياق العودة إلى نص البرنامج الحكومي لحكومة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والمنشور في ٢٥ مرداد ١٣٨٤ في الموقع التالي:

http://www.moe.org.ir/_DouranPortal/Documents/barnameye-dolat.pdf

(٦٢) نجد ذلك واضحاً في مقارنة أجراها الدكتور محسن أمين زاده، المستشار السابق في وزارة الخارجية في عهد الإصلاحيين، بين السياسة الخارجية لحكومة نجاد وحكومة خاتمي، في محاضرة قدمها لطالبات جامعة الزهراء في طهران، ونشرتها «وكالة فارس للأنباء» في ١٦/ ٢/ ١٣٨٩ في الموقع التالي:

http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8802161244

(٦٣) انظر قسم الأسئلة والإجابات في موقع «انديشه قم» فيما يتعلق بالواجب نحو فلسطين (د.ت.) في الموقع التالي:

http://www.andisheqom.com/Files/faq.php?level=4&id=4007&urlId=1336

(٦٤) انظر مقالاً للناقد والصحافي فرج سركوهي بعنوان «قضية فلسطين: السياسة الواضحة للحكومة والتعامل المبهم للمعارضة» («مساله فلسطين، سياست روشن حكومت، برخورد مبهم اپوزيسيون») في ٣١/ ٢/ ١٣٨٩ في الموقع التالي:

http://www.radiofarda.com/content/f3_palestine_islamicrepublic_opposition/2049149.html

فيه تأثير رحيم مشائي، المستشار والصديق لأحمدي نجاد، وهو الشخص الذي أثار ضجة كبيرة بسبب تصريحاته عن «الصداقة مع الشعب الإسرائيلي.»[٦٥]

أما القضية التي يجب التوقف عندها في تحليل موقع هذا التوجه وحضوره، فهي أن أصحابه هم الذين يديرون دفة الإعلام في الجمهورية الإسلامية، ويسيطرون على آلية صنع القرار في عدد من المؤسسات المهمة، مثل حرس الثورة، ومجلس الشورى، وقبل هذا كله مؤسسة القيادة، وعلى رأسها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. لذلك فإن هذا التيار هو الأقدر على التعبير عن حضوره من خلال المسيرات والتظاهرات التي يحشد لها بشكل كبير، مثل يوم القدس،[٦٦] ويوم محاربة الاستكبار العالمي،[٦٧] في حين لا تتوفر الفرصة ذاتها للتوجهات الأخرى لعرض حضورها علناً، ولا يسمح لها بتسيير تظاهرات، أو القيام بأنشطة للتعبير عن موقفها.

٢- **دعاة الواقعية**: وهم فريق يحمل وجهة نظر سياسية خاصة ترى أن الجمهورية الإسلامية تعاملت مع القضية الفلسطينية على أنها قضية مبدئية طوال ثلاثين عاماً، لكن اليوم يجب أن تواجَه بنظرة واقعية، ويحتجون على ذلك بأن الموقف المبدئي كلف

---

(٦٥) كان مشائي - الذي يرئس مؤسسة الميراث الثقافي - صرح في مؤتمر صحافي في طهران الأحد الماضي قائلاً: «للمرة الألف أعلن وبصورة أقوى من السابق أننا أصدقاء لكل شعوب الدنيا.... حتى في أميركا وإسرائيل»، وأضاف: «أعتز بما ورد مني سابقاً ولا أشعر بالحاجة إلى تصحيحه فلا عداوة بيننا وبين شعوب الأرض»، وأعرب عن أسفه لمقولة أن «مواطني إسرائيل ليسوا مدنيين بل جنوداً.» وقد أدى ذلك إلى ردات فعل غاضبة داخل مجلس الشورى الإيراني الذي استجوب مشائي على خلفية تصريحاته، ويمكن معرفة تفصيلات هذه القضية في تقرير صحافي نشرته الباحثة في ١٥/٨/٢٠٠٨ في موقع «الجزيرة نت»، وحمل عنوان: «نواب بإيران يدعون لعقاب مسؤول وصف الإسرائيليين بالأصدقاء»، في الموقع التالي:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1096838

(٦٦) يوم القدس العالمي هو حدث سنوي يعارض احتلال إسرائيل للقدس. ويتم فيه حشد الجماهير وإقامة التظاهرات المناهضة للصهيونية في بعض الدول والمجتمعات العربية والإسلامية في مختلف أنحاء العالم. وكانت إيران أول من اقترح المناسبة بعد انتصار الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩. وجاءت الدعوة من آية الله الخميني، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آنذاك، في آب/ أغسطس من تلك السنة، وقال في دعوته: «وإنني أدعو المسلمين في جميع أنحاء العالم إلى تكريس يوم الجمعة الأخيرة من هذا الشهر الفضيل من شهر رمضان المبارك ليكون يوم القدس، وإعلان التضامن الدولي من المسلمين في دعم الحقوق المشروعة للشعب المسلم في فلسطين.»

(٦٧) يوم مقارعة الاستكبار مناسبة سنوية تصادف يوم ١٣ آبان (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر) من كل سنة وتجري فيه مسيرات حاشدة في أنحاء إيران إحياء لذكرى اقتحام الطلبة الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران سنة ١٩٧٩.

إيـران، ولا يـزال، ثمنـاً باهظاً ويتعارض مـع المنافع القومية للبلـد.[٦٨] ويحمل أصحاب هذا التوجه نظرة سياسـية واقعية نحو اسـرائيل، وعلى الرغم من أنهم يرونها دولة معتدية، فإنهم يؤمنون بخيار التسوية، ولذلك لا يعتبرون «حماس» هي الخيار الأفضل إلا إذا قبلت بعملية التسوية.

بـدأت هـذه الدعـوة بالظهـور مـع بـروز الإصلاحييـن فـي إيـران ونضجت فـي عقد التسـعينيات. وكتبـت صحـف تلك الفترة بـكل صراحة أنه يجب علـى الإيرانيين ألا يكونوا أكثر فلسـطينية من الفلسـطينيين، لأن الأخيرين بدأوا بقبول إسـرائيل والاعتراف بها، ودللوا على ذلك بتوقيع منظمة التحرير اتفاق أوسـلو سـنة ١٩٩٣، وأن السلطة الفلسطينية ما زالت مشغولة بالتفاوض.

يدعو هذا الفريق إلى «تخفيف الحساسية تجاه فلسطين» وخفض مستوى الخصومة مع إسـرائيل كأسـلوب لتقليل المعارضة الدولية للجمهورية الإسلامية.[٦٩] وخفض الحساسية لا يعني بالضرورة الاعتراف رسـمياً بإسـرائيل، لكن أصحاب هذا الرأي يدعون إلى التحاق إيران بالركب الدولي فيما يتعلق بالتعامل مع الصراع العربي - الفلسطيني.[٧٠] ومن الناحية العملية أقدمت إيران على ما يمكن تسميته نزع فتيل التوتر وخفض الحساسية، على غرار ما أعلنته وزارة الخارجية أن إيران لن تقدم عملياً على أي عمل من شأنه تدمير إسرائيل. وكان الاقتراح الإيراني بإجراء استفتاء عام في الأراضي المحتلة كافة.[٧١] ويتحدث أصحاب هذا

(٦٨) انظر مقالاً لسـعيد قاسـمي نجاد بعنوان: «إسـرائيل، إيران الديمقراطية والحركة الخضراء» («إسـرائيل، إيران دموكراتيك وجنبش سبز») في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، في الموقع التالي:
http://www.bamdadkhabar.net/2010/04/post_3432/

(٦٩) يمكن فـي هذا الصـدد الرجوع إلى مقالـة فرزان شـهيدى، «الدفاع عن فلسـطين لمـاذا؟» («حمايت از فلسطين چرا؟») في ١٦/ ١٠/ ١٣٨٧، في الموقع التالي:
http://www.bashgah.net/pages-28306.html

(٧٠) سـعيده لطفيان، «إيران والشـرق الأوسـط: الخيارات الصعبة والمواقف الواقعية» («إيران وخاورميانه: انتخـاب هـاي دشـوار وموضوعيـت واقع گرايـي»)، فصليـة «سياسـت»، الـدورة الثالثة، العـدد صفر، ص ١٩١.

(٧١) انظر في هذا الشـأن مقالاً للصحافي في جريدة «رسالت» الإيرانية أمير علي إسكنيري عن إجراء استفتاء عام في فلسـطين حمل عنوان: «الاسـتفتاء العام القانوني في فلسـطين أسـاس الصلح الدائم في الشرق الأوسـط» («همه پرسـى قانونى در فلسـطين، مبناى صلح پايدار در خاورميانه»)، في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، في الموقع التالي:
http://www.aftab.ir/articles/view/politics/world/c1c1191314604_ghods_p1.php/%D9%87%D9%85%D9%87-%D9%BE%D8%B1%D8%B3%DB%8C-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-

الرأي عن أن القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الجناح الحاكم أصبحت، كالشعارات المبدئية الأخرى، مثل معاداة الاستكبار، أداة ووسيلة لحفظ نفوذ هذا الجناح الحاكم ومنافعه، وأسلوباً لجذب عواطف المؤيدين داخلياً وخارجياً.

يثير المنتقدون هنا جدلاً يرى أن دعم حزب الله، و«حماس» والجهاد، لا ينبع من دافع إسلامي أو إنساني، وإنما هو ناشئ عن التنافس الإقليمي والدولي مع أميركا والأنظمة العربية. بل يذهب البعض إلى أن إيران توظف التوتر ضد أميركا وإسرائيل في المنطقة لخدمة مصالحها، وخصوصاً فيما يتعلق بملفها النووي.[٧٢] لذا، لا يمكن الاستخفاف بحضور هذا التوجه على الساحة السياسية الإيرانية، ولا سيما إذا ما أعدنا تأكيد انتشاره هو وأصحابه في الأغلب على الجبهة الإصلاحية التي تضم في صفوفها ٤٧ حزباً وتجمعاً، ولا يمكن النظر إلى هذا الفريق على أنه يضم فئة قليلة.

ويجب الانتباه هنا إلى أن هذه المقولات شكلت جزءاً غير خافٍ من خطاب التيار الإصلاحي على صعيد السياسة الخارجية، وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى الفوز الكاسح للرئيس خاتمي في انتخابات ١٩٩٧، وهيمنة الخطاب الإصلاحي على الحياة السياسية مدة ثماني سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠٥)، وأخذنا ذلك كله بعين الاعتبار نصل إلى نتيجة فحواها أن أصحاب هذا التوجه ليسوا أقلية، وأن الصحافة الإصلاحية عملت طوال الفترة المذكورة على إرساء مقولات عديدة في مقدمها «تعزيز النظرة الواقعية إلى القضية الفلسطينية.»

٣- التوجه القومي المعادي للعرب: لا ينكر عداءه لكل ما يمت إلى العرب بصلة،[٧٣]

%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%DB%8C%D9%86-%D9%85%-D8%A8%D9%86%D8%A7%DB%8C-%D8%B5%D9%84%D8%AD-%D9%BE%D8%A7%DB%8C%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%85%DB%8C%D8%A7%D9%86%D9%87

(٧٢) شهيدي، مصدر سبق ذكره.

(٧٣) يساق كتاب «قرنان من السكوت» («دو قرن سكوت»)، لمؤلفه عبدالحسين زرين كوب كواحد من أبرز المؤلفات التي تنظر إلى حالة العداء نحو العرب. ومن الكتب التي تناولت هذه القضية، انظر: جويا بلوندل «العداء للعرب في إيران» («عرب ستيزى در ايران»)، ترجمة فرناز حائرى (تهران، ١٣٨٢). ومن المقالات المهمة التي تناولت حالة العداء هذه يمكن الرجوع إلى مقال الدكتور محمود أميد سالار، «المستنيرون العوام أو إيرانيو التوجه معادو الإسلام» («روشنفكران عامى يا ايران گرايان اسلام ستيز»)، والمقال منشور في ١١ مهر ١٣٨٩ في الموقع الإلكتروني لمكتبة مجلس الشورى الإسلامي التالي:

http://www.ical.ir/index.php?option=com_content&view=article&id=1519:1389-07-11-05-38-20&catid=85:2010-07-25-09-38-35&Itemid=296

ويرى أصحابه أن مصائب إيران جميعها منذ قرون حتى اليوم تعود في علتها إلى انتصار العرب على الساسانيين في معركة نهاوند (٢١هـ/ ٦٤٢م)، وتصبغ فكره نظرة استعلائية تقول بالتفوق العرقي للإيرانيين. ومن هذه الزاوية يناصب أصحابه حركات المقاومة العداء، فهي حركات عربية، والعرب لم يأتوا بأي خير لإيران. وعلى الرغم من أن هذا التيار في بداية نشأته عبّر عن معاداته لليهود بسبب مقولات التفوق العرقي وتأثير الفكر النازي، فإن أصحابه اليوم لا يتخذون موقفاً معادياً من إسرائيل، بل يرون أن إيران «ليس لديها مشكلة مع إسرائيل، وإنما هم العرب مَنْ لديهم هذه المشكلة.» ونجد صدقية هذا في عدد من المقالات، من أبرزها مقال مشترك لأستاذ إيراني مع كاتب إسرائيلي يعددان فيه أوجه الالتقاء ويؤكدان أن «إيران وإسرائيل تشتركان في كونهما دولتين متفوقتين، تسعيان للديمقراطية في محيط يرفضهما ويتصرف بعداء نحوهما.»[٧٤]

يبدي هذا التوجه بعض التعاطف مع الفلسطينيين نتيجة «معاناتهم الإنسانية»، لكن لا يرى في هذه المعاناة مبرراً كي «تتورط إيران في حالة عداء مع إسرائيل»،[٧٥] ولا يتوقف أصحابه عن الحديث عن الدعم المالي الموجه إلى لبنان وفلسطين ويرون أنه «مال الشعب الإيراني تسرقه الحكومة وتعطيه للفلسطينيين.»[٧٦] وتكمن خطورة هذا التيار في أنه ينتشر بين النخب الإيرانية من أساتذة جامعات وشعراء وأدباء، وهو وإن كان يعود في جذوره إلى فترة المد القومي في عهد رضا شاه في أوائل القرن العشرين، واستمراره في عهد محمد رضا شاه، إلا إن الثورة الإسلامية وبكل ما حملته من مقولات تتعلق بوحدة المسلمين وأخوتهم وتساويهم، لم تنجح في إنهاء حالة العداء للعرب في إيران بالكامل.

٤- **أولوية الداخل**: يأخذ هذا التوجه بعداً اقتصادياً واضحاً، ويشارك التوجه السابق

(٧٤) Roi Ben-Yehuda and Trita Parsi, «These Enemies have Faces (Essential Things Israelis and Iranians Should Know about Each Other»), *Haaretz*, July 18, 2008, available at: http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/essential-things-israelis-and-iranians-should-know-about-each-other-1.250002

(٧٥) Trita Parsi, «Israel and the Origins of Iran's Arab Option: Dissection of a Strategy Misunderstood,» *Middle East Journal*, vol. 60, no. 3, pp. 493-512 (Summer 2006).

(٧٦) يمكن في هذا الصدد الرجوع إلى مقال الدكتور أمير إمامت، «إبهامات في باب مساعدة فلسطين» («ابهاماتي در باب كمك به فلسطين»)، نشر في ١٥ شهريور ١٣٨٩ (٢٠١٠)، على «ألف» الموقع الإلكتروني للنائب المحافظ أحمد توكلي عقب أحداث يوم القدس والشعارات التي رفعت ضد دعم المقاومة، وتضمنت تفنيداً للنقد الموجَه إلى هذا الدعم، في الموقع التالي:
http://alef.ir/1388/content/view/81989/

فـي أولويـة توجيـه الدعم المالي إلى الداخل الإيراني من مبـدأ أن «فقراء إيران أحق به.»[77] ويفضل أصحابه أن يقتصر الدعم الإيراني على الجانب السياسي، وأن يوجه إلى حركة «فتح» كونهـا منخرطـة في التسـوية. كما يؤمن قسـم من عامة الشـعب الإيراني بوجـود إفراط فيما يتعلق بدعم فلسـطين، وأن المسـاعدة التي ترسـل إلى الخارج من الأفضل أن تدفع للداخل الإيراني من منطق أن: «المصباح الذي يحتاج اليه البيت يحرم على المسجد» («چراغی كه به خانه رواست، به مسجد حرام است»)،[78] ومع تعاظم الحرمان والمشكلات الاقتصادية تتناهى إلى الأسماع حالات شكوى من هنا وهناك.

والملاحظـة التي تسـجل هنـا أن الناس في إيران ليس لديهم اطـلاع دقيق على الدعم الذي تقدمه حكومتهم لفلسـطين ولبنان، ولذلك فالمجال واسـع للشائعات، والبعض يعتقد أن حجم الدعم كبير إلى درجة يمكن معها حل مشكلات فقراء إيران كافة، وهناك من ينظر إلـى المسـألة كوسـيلة لإظهار معارضـة الحكومة. كما يلاحَـظ أن لدى الإيرانييـن كثيراً من الأفكار الشائعة الخطأ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.[79]

---

(٧٧) يجـب الانتباه هنا إلـى أن الحديث عن أولوية تقديم الدعـم للفقراء في إيران يجد ما يسـنده على أرض الواقع مـن ارتفاع كبير لرقعـة الفقر والحرمان فـي الجمهورية الإسـلامية. وتتضارب الأرقـام في إيران بشـأن الفقر، فهناك أرقام تتحدث عن عشـرة ملايين إلى خمسـة عشـر مليون فقير. ووفقاً لأرقام قدمها علي عسـكري المستشار الاقتصادي للرئيس الإيراني خلال جلسة مستديرة عقدتها التشكيلات الطلابية فـي أيار/ مايو ٢٠٠٨، فـإن ٢٠٪ من الإيرانيين أو مـا يصل إلى ١٥ مليون شـخص يصنفون تحت خط الفقر المطلق. ونشرت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية مقالاً مطولاً على صفحتها الأولى للدكتور زاهدي، بعنوان: «تسونامي الفقر وإضعاف التنمية»، في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. انظر: موقع «الجزيرة نت»: http://aljazeera.net/NR/exeres/D77C3C2C-1FEA-4171-9AD3-38839C35D9E2.htm?wbc_purpose=Basic_Current_Curren

(٧٨) رفع محتجون إيرانيون معارضون في يوم القدس الذي أقيم في الجمعة الأخيرة من رمضان سـنة ٢٠٠٩ لافتات كتب عليها «چراغی كه به خانه رواسـت به مسـجد حرام اسـت» وتعنى «المصباح الذي يحتاج إليـه البيت يحرم على الجامـع»، ووضع المتظاهرون رسـم خريطة إيران محل كلمـة البيت وصورة قبة الصخـرة محل الجامع، لتعنـي أن المال الذي تحتاج إليه إيـران يحرم على فلسـطين، وفي هذا الصدد، يمكن هنا الرجوع إلى مقال شهيدي، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) لدى العديد من الإيرانيين فكرة شـائعة تقول إن إسـرائيل لم تسـرق بيوت الفلسـطينيين، وإنما هم باعوا أرضهـم لليهود وقبضـوا ثمنها. على هـذا الصعيد قام بيـت الكاريكاتيـر الإيراني بحملة سـماها «لا... الفلسـطيني لم يبع بيته.» ومن ذلك أيضاً ما حدث في ١٨ آب/ أغسـطس ٢٠٠٩، إذ نشـر ناشـطون من الحركة الخضراء رسـالة إلكترونية بشكل واسع عنوانها: «حماسه ديگر از حماس» («حماسة أخرى من 'حماس'»). كانت الرسـالة تتحدث عـن ٤٥٠ فتاة أعمارهن ما بين ٦ و١٠ أعـوام تم تزويجهن في غزة من شـبان أعمارهم ما بيـن ١٦و٣٦ عاماً. كان البريد الإلكتروني يتضمن صـوراً للزواج الجماعي الذي أقامته حركة «حمـاس»، ويبدو أن العرائس ولإنهن محجبات لم يظهرن في الصور، وإنما ظهرت فتيات

٥- **الحداثيون**: يتبنى هذا التوجه الحداثيون وبعض العلمانيين الذين يناصبون الجمهورية الإسلامية العداء، ويصفونها بالمعادية للديمقراطية والحداثة. وبناء على ذلك، ينظر أصحاب هـذا التوجـه إلـى حركات المقاومة الإسـلامية على أنهـا تحمل فكراً دينياً متحجراً. وينقسـم هـذا التيـار إلـى قسـمين: الأول، يدين «حماس» وإسـرائيل على حد سـواء لأنهمـا «ينتهكان حقوق الإنسان»،[٨٠] والثاني، يحجم عن أي نقد لإسرائيل لأنه يرى فيها حليفاً طبيعياً لقوى الليبراليـة ودولـة ديمقراطيـة متقدمة.[٨١] ويتبنى هذا التوجه عدد من المثقفين والفنانين ذوي التوجهات العلمانية، لكنه ليس توجهاً يمكن القول إنه ذو شعبية كبيرة.

٦- **التوجـه الطائفي المعادي للسـنة**: ينظـر أصحاب هذا التوجه إلى المسـألة مذهبياً، ويتخذون موقفاً معارضاً لدعم القضية الفلسطينية من منطلق مذهبي. كما يحمل هذا الفريق نظرة متعصبة ترى في الفلسطينيين «سنة نواصب» يستحقون البلاء الواقع عليهم، ويعارضون دعـم حركتي «حماس» والجهاد لأنهما من المذهب السـني، لكـن يؤيدون دعم حزب الله. وينظرون إلى الصراع العربي - الإسـرائيلي من باب «اللهم اشـغل الظالمين بالظالمين.»[٨٢]

صغيـرات يلبسـن كالعرائـس، وروجت الصـورة على أن الفتيـات الصغيـرات هن من تـم تزويجهن... يتحدث مروجو هذه الرسالة عن الجريمة التي ارتكبتها «حماس»، ويتساءلون من دفع تكلفة هذا العرس (الجريمة)؟ في إشارة إلى ما تقدمه حكومتهم من دعم مالي إلى «حماس».

(٨٠) مـن ذلك البيـان الذي صدر عـن «الجبهـة الوطنيـة الإيرانية»، («جبهـه ملي إيـران») بعنـوان: «العنف، الإرهاب وجرائم الحرب كلها مدانة»، وكان نُشر في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ في الموقع التالي:
http://www.jebhemelli.info/html/tazeha/09/jmi-ghaze-mahkoum_080109.html
ومما يذكر هنا أن صحيفة «كارگزاران»، وهي مقربة من هاشمي رفسنجاني أغلقت في ٣١ كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠٠٨ على خلفية مقال اتهم المقاومين في حركة «حماس» بأنهم إرهابيون اسـتخدموا الأطفال والمدنيين دروعاً بشرية. ويمكن الرجوع إلى التغطية الإخبارية لخبر إغلاق الصحيفة ومنها ما نشره موقع «تابناك» التابع للقائد السابق للحرس الثوري محسن رضائي، في ١١ دي ١٣٨٧ في الموقع التالي:
http://www.tabnak.ir/pages/?cid=31219

(٨١) يمكـن في هذا الصـدد الرجوع إلى مقـال للكاتب منوچهـر صالحـي والمعنون: «عن آخـر التجاوزات الإسـرائيلية على قطاع غزة وفلسـطين.» («در رابطه با تازه ترين تجاوز اسرائيل به نوار غزه وفلسطين») والمقال يتناول هذه القضية، ومنشور في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ في الموقع:
http://www.manouchehr-salehi.de/My%20archiv/Israel-palestina/War%20Israel%20against%20Palestina.htm

(٨٢) هـذا التيار قليل العـدد، لكنه موجود منذ بدايـات الثورة والأعوام التي سـبقت انتصارهـا. وبالعودة إلى خطابـات الشـهيد مطهري عن فلسـطين في تلك الفتـرة نجده يتحـدث بوضوح عن هـذه الفئة ويجادل أصحابهـا. انظـر: «معرفة القرآن»، («آشـنايى باقـرآن»)، المجلد الرابـع، في هامـش الصفحة، وتحدث مطهري عن هذه الفئة عندما فسر سورة النور في مسجد الجواد سنة ١٩٧٠.

وعلى الرغم من أن هذه الفئة قليلة، فإن بعدها المذهبي يجعلها خطرة، بصورة خاصة.

وفي الإجمال، إن الحديث عن قوة هذه التوجهات وحجم حضورها على الساحة السياسية والاجتماعية الإيرانية يقتضي القول إنها متفاوتة في ذلك. ومع أن التوجه المؤيد للمقاومة هو الأكثر حضوراً بسبب قدرته على التعبير عن توجهاته بصورة لا تتاح للآخرين، فإن دعاة الواقعية، وهم في أغلبيتهم من المعارضة، تلقى دعوتهم صدى لا يستهان به، وهو الصدى الذي بات يستغل المناسبات العامة حتى تلك المخصصة للقضية الفلسطينية، مثل «يوم القدس» للتعبير عن مواقفه المعارِضة للتوجه الرسمي نحو المقاومة والدعم المالي. وإن كان عدد من ممثلي حركات المقاومة في إيران يرون أن نسبة الفئة المعارضة لتقديم الدعم للمقاومة تصل إلى ٢٥٪ من الشعب الإيراني، فإنني أعتقد للأسباب التي ذكرتها أن النسبة لا تقل عن ٤٠٪، إذا ما أخذنا في الاعتبار التوجهات الخمسة الأخيرة مجتمعة. وأرى أن دخول هذه المسألة إلى لب الصراع السياسي الداخلي بين الفاعلين الأساسيين على الساحة الإيرانية، ينبىء بارتفاع النسبة مستقبلاً إذا ما مالت كفة الصراع السياسي في البلد إلى التغيير، حتى إن جاء التغيير على نحو مشابه لما حدث سنة ١٩٩٧ من فوز كاسح للإصلاحيين في الانتخابات الرئاسية.

وعلى الرغم من أن خطاب أحمدي نجاد هو خطاب إسلامي في ظاهره، فإن تياره يحمل في داخله حالة الصراع هذه. فشخصية مثل رحيم مشائي مدير مكتبه والمقرب منه هي من دعاة تقدم الحالة الإيرانية، إذ يعتقد أن الإسلام كان سيدخل حالة من التيه لولا الإيرانيين.[٨٣] وبدت المواجهة والتجاذب أكثر وضوحاً بعد تصريحات لأحمدي نجاد يمجد فيها منشور قورش من العهد الهخامنشي. ورأى رموز في التيار المحافظ أنها «مخزية، وتحدث شرخاً في وحدة الصف المحافظ»، كما جاء على لسان رئيس تحرير صحيفة «كيهان»، حسين شريعتمداري الذي يؤمن بأن الإسلام هو السبب في تقدم إيران اليوم لا

(٨٣) بشأن ما نشرته صحيفة «كيهان» وحمل عنوان«يجب ترويج المدرسة الإيرانية لا مدرسة الإسلام» («مشايي: مكتب إيران بايد به جاي مكتب إسلام تبليغ شود») في ١٤ مرداد ١٣٨٩، انظر الموقع:
http://www.kayhannews.ir/890514/14.htm#other1408

وقد أثارت آراء مشائي الذي سبق أن تحدث عن علاقات صداقة مع الإسرائيلين في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ردات فعل غاضبة تمثلت في مهاجمته من خطيب جامع طهران أحمد خاتمي، إضافة إلى قيادات في الحرس الثوري دعت إلى محاكمته. وكان رحيم مشائي صرح مطلع آب/ أغسطس ٢٠١٠ في مؤتمر للإيرانيين في المهجر قائلاً: «هناك تفسيرات متعددة للإسلام (حول العالم)، لكن فهمنا لحقيقة إيران والإسلام ينبع من المدرسة الإيرانية. من الآن فصاعداً علينا أن نقدم المدرسة الإيرانية للعالم.»

قورش، وكذلك انتقد رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني التصريحات بقوله إنها «فاقدة البصيرة» لأنها تمجد تمدن قورش بدلاً من التمدن الإسلامي، ووجدها فرصة للتحذير من «النزعة القومية التي يحاول مشائي ترويجها.»

وكانت النزعة القومية أيضاً محور رسالة شديدة اللهجة وجهها النائب علي مطهري إلى نجاد اعتبر فيها أن هذه النزعة تفصل إيران عن محيطها الإسلامي.[٨٤] أما الكاتبة فاطمة رجبي التي سبق أن نشرت كتاباً عنوانه: «نجاد: معجزة الألفية الثالثة»، فقد تحولت من موقع المناصر للرئيس الإيراني إلى موقع من يكيل النقد، فكتبت سلسلة من المقالات تحدثت عن «انقلاب في خطاب الرئيس الإيراني قدم خدمة مجانية لمحدثي الفتنة التي أعقبت الانتخابات.»[٨٥]

وفي خضم هذه الحالة فإن عناوين، مثل المقاومة وحماية المستضعفين ومواجهة الاستكبار والأمة الإسلامية، تشكل محاور أساسية في هذه المواجهة، ولعل ردات الفعل الإيرانية الغاضبة، التي قوبل بها بث فيلم قصير يحتوي مقاطع من كلمة للأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، في موقع «يوتيوب»، في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة الماضية،[٨٦] مؤشر مهم إلى هذا المواجهة. ويتضمن الشريط جزءاً من خطاب ألقاه نصرالله في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ يقول فيه: «... اليوم في إيران لا يوجد شيء اسمه تفريس ولا حضارة فارسية. الموجود في إيران الحضارة الإسلامية، الموجود في إيران هو دين محمد العربي الهاشمي المكي القرشي التهامي المضري، ومؤسس الجمهورية

---

(٨٤) نُشرت رسالة النائب علي مطهري إلى نجاد في ٢٧ شهر يور ١٣٨٩، في موقع «تابناك» الإخباري التالي:

http://www.tabnak.ir/fa/news/120576/%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%B3%D8%B1%DA%AF%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%8A%E2%80%8C-%D9%85%D8%B7%D9%87%D8%B1%D9%8A-%D8%A8-%D9%87-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF%DB%8C-%D9%86%DA%98%D8%A7%D8%AF

(٨٥) عن ردات الفعل على تصريحات نجاد بشأن منشور قورش والتمدن الفارسي، انظر موقع الـ«بي بي سي» الفارسي في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ في الموقع التالي:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2010/09/100920_l38_iran_cyrus_ahmadinejad.shtml

(٨٦) يمكن الرجوع إلى مقال نشر في صحيفة «الحياة» اللندنية للصحافي الإيراني مهرداد فرهمند، بعنوان: «فيديو لنصرالله يثير تحفظاً في إيران»، في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ في الموقع التالي:

http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/202110

الإسلامية هو عربي ابن عربي.»[٨٧] ويشير بث الفيلم وترجمته إلى الفارسية بعد عام من تاريخه إلى حالة الحشد ضد المقاومة في إيران.[٨٨]

في النتيجة يمكن القول إن الجمهورية الإسلامية تشهد اليوم مواجهة محتدمة بين التوجه الإسلامي والتوجه الإيراني، وهي مواجهة لا يمكن الجزم أنها بين تيار ديني وآخر علماني، وإنما هي مواجهة حتى داخل التيار الديني نفسه، وذلك بعد أن مرت الجمهورية الإسلامية بعدة دورات فيما يتعلق بالعلاقة مع الإسلام ورؤيته. ففي بداية الثورة والأعوام الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية غلبت الرؤية الإسلامية على التوجه والشعار والخطاب، ثم ما لبثت إيران أن دخلت مرحلة الإسلام - إيران. وفي هذه المرحلة بدأت مقولة الأهمية الإيرانية في الظهور، لكن مع بقاء الإسلام هو الأساس والمحور. ومع بداية بروز الإصلاحيين بدأت مرحلة إيران- الإسلام، وارتفعت وتيرتها لتعبر عن نفسها بنوع من المواجهة بين توجه إيراني وآخر إسلامي، وهو ما كشفت عنه الانتخابات الرئاسية الأخيرة بكل وضوح. وباتت هذه المواجهة اليوم تشكل جزءاً أساسياً من محور الخلاف بين الجبهة المحافظة والرئيس الإيراني، الذي يُتهم بأن خطابه في فترته الرئاسية الثانية أصبح يرفع من إيرانية إيران على حساب إسلامها.

وكما أن التعامل مع إيران على أنها تحمل موقفاً موحداً من القضية الفلسطينية ومن حركات المقاومة في لبنان وفلسطين يعتبر خطأً في تقويم الحالة الإيرانية وفهمها، فإن الاستمرار في النظر إلى الموقف الإيراني الداعم على أنه ثابت لا يطوله تحوّل أو تغيير هو خطأ آخر لا يقل تأثيره عن الخطأ السابق.

(٨٧) حديث السيد نصر اللّه الذي أثار غضب كثيرين في إيران نشر في موقع «يوتيوب» في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ في الموقع التالي:

http://www.youtube.com/user/farhadooo#p/a/u/0/ctyIbewtO5c

(٨٨) في سياق محاولات شخصيات إيرانية مؤيده لحزب اللّه لـ «تفسير» خطاب نصر اللّه تحدثت عن ترجمة «غير دقيقة ومجتزأة» لحديثه، كما قامت مواقع إخبارية ببث مقاطع من شريط لنصرالله وهو يلقي خطاباً بالفارسية في جامعة طهران، ومن موقع «تابناك» التابع لمحسن رضائي في ٢٤/ ٩/ ٢٠١٠. انظر الموقع التالي:

http://www.tabnak.com/nbody.php?id=81165

النفوذ الإيراني في العراق: التحديات والأبعاد

عبد الوهاب القصاب

مقدمة وخلفية تاريخية

عند الحديث عن العلاقة بين العراق وإيران قد يضطر الباحث إلى خوض تضاعيف التاريخ، ذلك بأن هذه العلاقة موغلة في القدم وموثقة بشكل دقيق منذ أن أتحف العراقيون القدماء البشرية بالقلم والكتابة. وكانت العلاقة بين السهل والجبل، بين بيئة الأنهار والهضبة القاحلة موجودة على الدوام كائناً من كان يسكن هنا في العراق ما بين النهرين، ومن كان يسكن هناك في أرض الجبال. لكن تضاعيف التاريخ قد تغرقنا في طياتها، لذلك سأحدد دراستي بالفترة التي أضحت العلاقة العراقية - الإيرانية تأخذ سمة التوتر الدائم تقريباً للتعارض البيّن في مصالح القابض على السلطة في أي من البلدين، ولحتمية تجاوز أي من القابضين على السلطة مصالحَ الطرف الآخر إذا ما رغب (أو تمكن) في فرض مصالحه كاملة. وتتبلور هذه السمة التناقضية بوضوح في الفترة التي سيطر إسماعيل الصفوي على السلطة في إيران، ثم نجاحه في احتلال بغداد ودخولها فاتحاً سنة ١٥٠٨م (٢٥ جمادى الثانية ٩١٤هـ). ومنذئذ ابتدأ الصراع ولم ينته حتى الآن.

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق قراءة معمقة للعلاقة العراقية - الإيرانية خلال حقبة القرون الخمسة المنصرمة، والتي شهدت توترات متتالية استُخدمت فيها القوات المسلحة والجيوش كأدوات إملاء. ولعل من المفيد بيان أن هذه القرون الخمسة استُهلت بهذا النمط العدائي، كما اختُتمت بالحرب العراقية - الإيرانية التي تواصلت لأعوام ثمانية استنزفت كثيراً من دماء البلدين وقدراتهما. وبودنا التأكيد أن هذه الورقة لا تسعى لكيل التهم جزافاً، ولا لإلقاء اللوم على أي من الطرفين، وإنما إلى إيراد الحقائق التاريخية المجردة ومحاولة تحليلها والتعرف إلى دوافعها، وستشير الدوافع إلى مدى تحمّل أي من الطرفين المسؤولية عما جرى.

لقد كان التشيع الصفوي الإيراني أحد أسباب الاستقطاب الذي شهدته العلاقة الإيرانية - العثمانية (والعراق ضمنها). ويرى الأكاديمي الإيراني الدكتور روح الله رمزاني

في كتابه المهم «السياسة الخارجية لإيران، ١٥٠٠ - ١٩٤١»، الصادر عن جامعة فرجينيا، أن هنالك ثلاثة أسباب لتبلور الشخصية المعاصرة لإيران في التاريخ الحديث: أولها وأهمها التشيع الصفوي وتغيير المذهب الذي فرضه الشاه إسماعيل الصفوي (١٤٩٩ - ١٥٢٤) على نسبة كبيرة من الإيرانيين. وعزى رمزاني إلى النزاع العثماني - الإيراني كونه السبب الثاني. أما السبب الثالث فيرى أنه الصلح بين الدولة العثمانية وفارس سنة ١٥٣٩ في عهد الشاه الصفوي الثاني طهماسب، والذي اعترفت الدولة العثمانية بموجبه واقعياً بإيران كدولة. ويؤكد رمزاني أنه على الرغم من أنهار الدماء الإيرانية التي سُفحت طوال قرن من الزمان بسبب هذا النزاع (من غير إغفال الدماء التي سالت لإجبار الإيرانيين على تغيير مذهبهم، والتي لم يشر إليها على الرغم من جسامتها)، وعلى الرغم من الموارد المادية المصروفة، فإن ذلك ساعد في تبلور الشخصية الإيرانية وقيام الوحدة. وما يهمنا في هذا الصدد أن النزاع العثماني - الإيراني لم يخمد نهائياً بعد هذه المعاهدة، وإنما اتخذ من العراق ساحة نظراً إلى الأسباب نفسها التي أوردها رمزاني.[١]

لم يبق الإيرانيون في العراق في أول مرة احتلوه بقيادة إسماعيل الصفوي إلا نحو ٢٦ عاماً (١٥٠٩ - ١٥٣٤)، إذ نجح العثمانيون على يد السلطان ياوز سليم في دحر جيوش الشاه إسماعيل الصفوي.

وقد كانت معركة جالدران (١٥١٤م) معركة فاصلة بكل المقاييس، إذ أوقفت تقدم الشاه إسماعيل الصفوي من جهة، ورسخت وجود الدولة العثمانية القوي وحسمت زعامتها على العالم الإسلامي من جهة أخرى. ويقول المؤرخون إن بعد جالدران كان ياوز سليم في إمكانه اجتياح إيران وتحطيم الدولة الصفوية إلى الأبد، ذلك بأنها كانت لا تزال في بداية مشروعها الخاص بتشيع إيران، ولم يكن المشروع اكتمل بعد، إلا إنه اضطر إلى قطع حملته وعاد إلى إستانبول لأسباب مجهولة.[٢] وقد قيل إن تمرداً للإنكشارية الذين هم عماد جيشه أجبره على العودة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العقيدة البكتاشية التي كان

(١) Rouhollah K. Ramazani, *The Foreign Policy of Iran, 1500-1941* (Charlottesville: University Press of Virginia,1996), pp. 13-22.

(٢) لعل من المثير للاهتمام رصد ثبات المذهب الإمامي في إيران على الرغم من اندحار إسماعيل الصفوي أمام السلطان سليم، وكان الإيرانيون لا يزالون قريبي عهد بالتشيع، وتواتر الأخبار أن كثيرين من سنة إيران تظاهروا بالتشيع تقية. كما أن الشاه إسماعيل الثاني، وكان مال إلى التسنن مرة أخرى وحاول إعادة فرضه، إلا إن مشروعه لم يلاق النجاح اللازم. لمزيد من الاطلاع انظر: كولن تيرنر، «التشيع والتحول في العصر الصفوي»، ترجمة حسين عبد الساتر (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٨)، ص ١٧٣ وما بعدها.

يقلدها هؤلاء تحمل في طياتها بذور التشيع.[٣]

لم تبق بغداد في يد الصفويين طويلاً، اذ بادر السلطان سليمان القانوني إلى تحريرها واستخلاصها من أيديهم، بعد أن خلف أباه على عرش السلطنة عقب وفاته سنة ١٥٢٠ (بعد أن أنجز لخلفه فتح بلاد الشام ومصر، وأخذ الخلافة من الخليفة العباسي الاسمي محمد المتوكل على الله تنازلاً).

بعد أن اتضح للسلطان سليمان القانوني أن مراسلات جرت بين الشاه طهماسب وملك هنغاريا للحركة ضد العدو المشترك المتمثل في الدولة العثمانية، بادر بالتوجه بجيوشه صوب الشرق سنة ١٥٣٤، حيث دخل تبريز، ومنها توجه إلى بغداد التي انسحبت منها الحامية الإيرانية ودخلها السلطان سليمان من دون قتال في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٣٤. وبعد أن أقر الحكم فيها وزار النجف وكربلاء ووزع العطايا عاد أدراجه إلى عاصمة ملكه.

عاد الصفويون فاحتلوا بغداد بعد ذلك في عهد الشاه عباس الكبير سنة ١٦٢٣، ولثاني مرة حررها السلطان مراد الرابع من نفوذهم سنة ١٦٣٨م. عند ذلك لم تستكن السلطة الصفوية وكل الحكومات التي أعقبتها، وإنما ظلت تلح في الضغط على العراق في فترات زمنية محددة يمكن إجمالها بما قامت به أرومة الزنديين التي توجهت نحو البصرة واحتلتها. لقد تهدد العراق بالغزو في إبان حكم نادر شاه مرتين، مرة بهدف احتلاله (١٧٣٤م)، وقد صمدت أمامه بغداد والموصل ودحرت جيوشه الجرارة، وهي الجيوش نفسها التي سبق أن أطاحت إمبراطورية الهند المغولية الإسلامية، ثم دخل العراق مرة ثانية بهدف توسط فيه باشوية بغداد وعلماء السنة، وعلى رأسهم الشيخ عبدالله السويدي، لحسم الخلاف بين المكونين الرئيسيين في جيشه الأفغاني السني والفارسي الشيعي، وعقد لذلك مؤتمر النجف الذي نتج منه ما سمي بالمذهب الخامس (الجعفري).[٤]

وبعد فترة من الاضطرابات التي اجتاحت إيران بعد اغتيال نادر شاه والتي ترسخ فيها

(٣) محمد فريد، «تاريخ الدولة العلية العثمانية» (القاهرة)، ص ٧٤ - ٧٥، في: علي الوردي، «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» (لندن: طبعة الوراق، ٢٠٠٧)، ص ٥٩.

(٤) للتعمق بدراسة الفتوح الصفوية وردات الفعل العثمانية يمكن الرجوع إلى: الوردي، مصدر سبق ذكره؛ محمد فريد، مصدر سبق ذكره؛ عباس العزاوي، «تاريخ العراق بين احتلالين» (بغداد، ١٩٤٩)، ج٤. ولدراسة التشيع الصفوي وأثره في العراق، انظر: محمد جواد مغنية، «دول الشيعة في التاريخ» (النجف، ١٩٦٥)؛ جعفر محبوبة، «ماضي النجف وحاضره» (النجف، ١٩٥٨)؛ محسن الأمين، «أعيان الشيعة» (بيروت، ١٩٥٨؛ دمشق، ١٩٣٦)؛ كامل مصطفى الشيبي، «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر» (بغداد، ١٩٦٦)؛ كامل مصطفى الشيبي، «التقية»، «مجلة الإيمان»، العددين ٥ و٦ السنة الثانية (١٩٥٦)؛ علي الوردي، «طبيعة المجتمع العراقي»؛ الشيخ عبد الله نعمة، «فلسفة الشيعة» (طبعة بيروت)، وهي وغيرها كانت مصادرنا في كتابة هذه الورقة.

الآن التشيع الإمامي الاثنا عشري على يد فقهاء استوردهم شاهات الصفويين من جبل عامل بعد تردد النجف في مدهم بما يريدون، ارتقت الأسـرة القاجارية سـدة الحكم في إيران بعد أن تم القضاء على الأسـرة الصفوية.[٥] وكانت الأسـرة القاجارية كثيراً ما تسـمي أحد أبناء الشاه وأقواهم (الشاهزادة) حاكماً على كرمنشاه المتاخمة للعراق، ربما لإبعاده عن عاصمة المُلك التي قد يهدد فيها أباه، ومن كرمنشـاه يمارس الشـاهزادة نفوذاً ربما يدفعه إلى الغزو بين الحين والآخر، ويهدد حكومة بغداد التي كانت حاضرة الخطة العراقية، كما كانت تدعى لدى الباب العالي.

كان الحكم في كرمنشاه كثيراً ما يحرض أبناء الأسرة البابانية الكردية التي كانت تحكم منطقـة شـهرزور بعضهم ضـد البعض، وتدفع بالطـرف الذي تميل إليه إلـى الثورة وتتدخل لمصلحته، وبهذا أدامت شـكلاً من أشـكال النفوذ في شهرزور (قاعدتها السليمانية) وكذلك أردلان.[٦] وفـي هـذا تكمـن مفارقة مهمة، ذلك بأن المنطقة التـي كانت إيران تمارس فيها نفوذاً هي منطقة تسـكنها قبائل كردية سـنية، ويحكمها أمراء سـنة أكراد، في غياب أي نفوذ سياسـي إيرانـي فـي المناطق التي ينتشـر فيها التشـيع في العراق، مثل جنوبـه، بل حتى على القبائـل التـي تعـود تبعيتها وولاؤها اسـمياً إلى إيـران، أي قبائل الأهـواز العربية كبني كعب وبنـي طـرف وكنانـة وتميم وغيرها، إذ لـم يكن ولاء المير العربي الكعبـي الذي يحكم هذه المناطق، إلا ولاء اسمياً.

وعندمـا اختـار كل من الدولـة العثمانية والسـلطة القاجارية توقيـع معاهدتي أرضروم الأولـى والثانيـة (١٨٢٢ و١٨٤٧) على التوالي،[٧] لإنهـاء الخلافات الحدودية فيما بينهما من القفقاس إلى شط العرب، اختتمت معاهدة أرضروم الثانية الصراع الساخن بين الدولتين، وتحول إلى جدل سياسـي دبلوماسـي/ اقتصادي، وإلى سـعي نحو النفوذ، كما بيّنا أنفاً. وقد كان العـراق السـاحة الرئيسـية التـي جرت فيها هذه الجـدالات والمماحـكات الفقهية، التي كانت أدواتها رجال الدين الذين سـعوا الآن لتأسـيس وجودهم ونفوذهم في الحوزة العلمية

---

(٥) للاطلاع على الخلاف بين كبير مجتهدي حوزة النجف الشـيعية إبراهيم القطيفي وشيخ الإسلام الصفوي الشـيخ علي الكركي، انظر: الوردي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤، نقلاً عن محسن الأمين العاملي، «أعيان الشـيعة.» وقد ناقـش وجيه كوثراني الخلاف بين مرجعية النجف وشـيخ الإسـلام الصفوي الشـيخ علي الكركي في: «الفقيه والسلطان» (بيروت: دار الراشد، ١٩٥٩).

(٦) كانت أردلان (منطقة كيلان غرب وسـربيل زهاب ومداخل مضيق بايطـاق) تدخل ضمن نفوذ العثمانيين قبل انتقالها للفرس بمعاهـدة أرضروم الثانية (١٨٤٧)، علماً بأنها كانت كذلـك تاريخياً، أي أن المنحدر من مضيق بايطاق يكون داخل العراق. وتنحدر من زهاب عائلة الزهاوي العراقية العريقة.

(٧) Ramazani, op.cit.

النجفية، وقد كان لهم ذلك، إذ حسمت السيطرة على الحوزة العلمية النجفية منذئذ للعلماء الفرس، أو أولئك الذين من أصول فارسية مع ندرة لافتة للمراجع العرب العراقيين.

رسمت معاهدة أرضروم الثانية خط الحدود بين العراق وإيران في الاتجاه العام الجاري حالياً، وإن خضع هذا الخط لتجاوزات الإيرانيين، على الأغلب، بين الحين والآخر. إذ لم يدخل العثمانيون إيران (أو مناطق النفوذ الإيرانية) إلا مرتين، الأولى عندما سيطرت قوات والي بغداد على مدينة المحمرة (١٨٣٩م) والتي كانت من أسباب إبرام معاهدة أرضروم الثانية، والمرة الثانية في إبان الحرب العالمية الأولى عندما دخل (الأميرالاي) علي إحسان باشا إيران لدحر الروس الذين قدموا لرفع الضغط عن البريطانيين الذين كانوا محاصّرين في الكوت قبل استسلامهم سنة ١٩١٦. وهنا نشير إلى أن أهالي همدان استقبلوا العثمانيين استقبالاً حافلاً.[٨]

بعد اندحار الدولة العثمانية وإجبارها على قبول الهدنة (١٩١٨م)، والتخلي عن الأقاليم غير التركية، بعد أن أكمل البريطانيون السيطرة على العراق احتلالاً (فقد كان البريطانيون جنوبي الموصل بـ ٥٠ كم تقريباً عند إعلان الهدنة خريف سنة ١٩١٨ فتقدموا إليها واحتلوها وأحكموا سيطرتهم على حدود العراق الحالية)، لم يرض العراقيون بالعيش تحت الاحتلال البريطاني. وفي ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ أعلنوا ثورتهم المشهورة ضد الاحتلال والتي اشتركوا فيها بتنوعاتهم كافة، عرباً وأكراداً، سنة وشيعة. وكان لرجال الدين الشيعة ولمرجعية النجف دور مشهود في إذكاء هذه الثورة ودعمها وتعزيزها. ونتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدها البريطانيون شكلوا حكومة موقتة في العراق سرعان ما طوروها إلى حكومة مستقلة تحت انتدابهم، واختاروا الملك فيصل الأول بن الحسين ملكاً على العراق مقيداً بالدستور.[٩]

بدت النيات الإيرانية الحديثة وأطماعها واضحة للعيان بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة نتيجة ثورة العشرين التي أجبرت البريطانيين على إعطاء العراق استقلاله تحت

---

(٨) للاطلاع على حركات الجيش الروسي في العراق في إبان الحرب العالمية الأولى وقتال العثمانيين له، انظر: شكري محمود نديم، «حركات الجيش الروسي في العراق: ١٩١٤ - ١٩١٧» (بغداد، ١٩٦٦).

(٩) للاطلاع على ثورة العشرين، راجع: جعفر عباس حميدي، «التطورات السياسية في العراق» (النجف، ١٩٧٦)؛ علاء جاسم محمد الحربي، «العلاقات العراقية البريطانية» (دمشق، ٢٠٠٢). وللاطلاع على دور الأكراد العراقيين في ثورة العشرين، راجع: كمال مظهر أحمد، «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية» (بغداد، ١٩٧٨).

الانتداب، وتسمية الملك فيصل الأول ملكاً عليه في ٢٣ آب/ أغسطس سنة ١٩٢١، إذ لم تعترف إيران بهذه الدولة الحديثة إلا بعد سبعة أعوام، وسلكت كثيراً من طرق الابتزاز في محاولة لتأسيس موطن قدم لها فيها تحت ذريعة حماية حقوق الجالية الإيرانية باستثنائها من حق التقاضي أمام المحاكم العراقية، وإخضاعها لنظام الامتيازات الذي كان سائداً في الدولة العثمانية قبل الحرب.

عقب اعتراف إيران بالعراق وكذلك بريطانيا (والعالم) به دولة مستقلةً في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢، ودخوله عصبة الأمم، تبعاً لذلك سعت الدولة العراقية بقيادة بانيها الملك فيصل الأول لترميم العلاقة بهذه الدولة التي تحسست السلطة الحاكمة في العراق عمق أطماعها وتدخلها في الشأن العراقي. وبعد إسقاط عصبة الأمم اتفاقيات الحماية الأجنبية تلا رئيس الحكومة الإيرانية بيان اعتراف إيران بالعراق في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٩. وبادر الملك العراقي إلى زيارة إيران في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٣٢، واستقبله مضيفه رضا شاه بهلوي بحفاوة، وعقدت أول اتفاقية لتنظيم العلاقة والتنقل بين سكان المناطق الحدودية، ثم تطورت العلاقة بين البلدين فوقّعت اتفاقية سنة ١٩٣٧ المتعلقة بشط العرب، وهو ما أعطى إيران حقوقاً جديدة أمام ميناء عبادان، وفتح مياه الشط أمام السفن الإيرانية من دون ضرورة الحصول على موافقة العراق، وكان عقد معها ميثاق سعد آباد الذي ضم العراق وإيران وأفغانستان.

بادرت إيران في عهد رضا بهلوي إلى إثارة قضية شط العرب مع العراق، وتم التوصل إلى اتفاقية سنة ١٩٣٧ التي وسعت سيطرتها على خط الثالوك ليشمل عدة أميال قبالة مرسى عبادان، فضلاً عن تلك التي كانت أمام مرسى المحمرة والمعترف بها وفق معاهدة سنة ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وإيران، ثم تفاقمت الأوضاع مرة أخرى حتى تنازل العراق بموجب معاهدة سنة ١٩٧٥ عن نصف المجرى المائي لشط العرب. ووافق على اعتبار خط الثالوك (Thalweg Line)، وهو خط منتصف النهر، خط الحدود اعتباراً من شمال المحمرة حتى مصب شط العرب في الخليج العربي عند رأس البيشة (وهو أمر دل على قصر نظر سياسي من الجانب العراقي تحسسه سريعاً وحاول التخلص منه في أول فرصة. ومن هنا يمكن اعتباره بحق أحد الدوافع والمسببات للحرب العراقية - الإيرانية)، فضلاً عن ضرب العراق صفحاً عن الحقائق الهيدرولوجية التي ستفاقم الوضع فيما بعد بسبب اقتطاع التيار المائي لشط العرب الأراضي العراقية وإضافتها إلى إيران، الأمر الذي أفقد العراق أراضيه ومد وزاد في الأرض الإيرانية في المقابل. وبالتالي، تفاقمت الأوضاع بعد استلام رجال

الدين السلطة في شباط/ فبراير ١٩٧٩، فرفعوا من وتيرة التحريض على العراق ومحاولة توظيف العامل الشيعي ضد مصلحة الوطن، إلا إن الأغلبية الساحقة من الشيعة العراقيين العرب اصطفت إلى جانب وطنها وقاتلت إيران تحت راية العراق في حقبة الخميني في إبان الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

تم التوصل إلى وقف إطلاق النار في ٨/ ٨/ ١٩٨٨، بعد أن أُجبرت سلطة الخميني، بما سماه هو نفسه تجرع السم على قبول القرار ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ الصادر عن مجلس الأمن، علماً بأن إيران كانت نجحت في احتلال شبه جزيرة الفاو سنة ١٩٨٦، وجاورت الكويت عند ذلك، وبذلت عبر سلسلة عمليات كربلاء (١ - ٥) جهوداً مضنية للسيطرة على البصرة بهدف الوصول إلى كربلاء، كما كان إعلامها يعلن في خطابات تعبئة ما يسمى بالبسيج، وهم قوات التعبئة المتطوعين، وقود الحرب العراقية - الإيرانية من الجانب الإيراني، كما كانت قوات الجيش الشعبي غير المدربة جيداً وقودها من الجانب العراقي.[١٠]

الحرب العراقية - الإيرانية سبب من أسباب التوتر

لعل من أهم السمات المشتركة في الحروب هو اختلاف وجهات النظر بشأنها. ولا يتحدد التباين في وجهات النظر لدى طرفي الحرب اللذين سيلقي كل منهما بالمسؤولية على الآخر عن كونه المسبب لاندلاع الحرب، إما عن سبق تصميم بشنه الحرب، وإما بتحميل العدو سبب إجهاض التسويات التي كانت ستمنع نشوبها، كما أن حتى وجهات نظر الأطراف الثالثة من الدول والمتابعين والمختصين ستكون هي أيضاً ذات رأي قد يتطابق سياسياً أو واقعياً مع إحدى وجهتي نظر العدوين المتحاربين، أو مع كليهما، أو سيتمايز موقف الأطراف الثالثة من موقف المتحاربين.[١١]

اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ بعد أن تراكمت مسبباتها بين طرفين لم يلجآ إلى القتال المباشر منذ أواسط القرن التاسع عشر، أو قبله قليلاً، وإن كان لا يمكن نفي وجود حرب بالنيابة تولتها التمردات القبلية على هذا الطرف من الحدود المشتركة بينهما، أو ذاك، كانت مادتها التمردات العشائرية التي دفع أبناء القبائل المتمردون

(١٠) عبد الوهاب القصاب، «احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأميركية على العراق» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، الفصل الثالث، ص ٧٧ - ١٠٤.

(١١) من المفيد الإشارة إلى تذبذب رأي الغرب، والولايات المتحدة الأميركية عن الطرف البادىء بالحرب، والطرف الذي يتحمل مسؤولية قصف حلبجة بالعوامل الكيمياوية السامة، بين مرحلتين، قبل غزو العراق الكويت وبعدها.

والقوات النظامية ثمنها دماً ودموعاً، فضلاً عن توقف التنمية والحياة المدنية السلمية، وخصوصاً ما كان يحدث من تمردات القبائل الكردية بدفع من الحكومة الإيرانية في منطقة شهرزور (السليمانية تحديداً).[١٢]

يؤرخ كل طرف بداية هذه الحرب بتاريخ مختلف في محاولة واضحة لإلصاق مسؤولية شن الحرب بالطرف الآخر. ففي حين يؤرخ الإيرانيون يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، باعتبار الرد العراقي واسع النطاق، موعداً لشن الحرب، يؤرخ العراقيون الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، إذ باشرت القوات الإيرانية قصف المدن والمنشآت النفطية والعسكرية العراقية بالمدفعية من أراض عراقية تحتلها إيران. وتطور القتال إلى إشراك القوات الجوية الإيرانية في القصف، وتثبت العراقيون بحادثة إسقاط العراق طائرة إيرانية من طراز فانتوم قرب كركوك في ١٨ أيلول/ سبتمبر وأسرهم طيارها، وإصدار إيران بيانات عسكرية عن فعالية قواتها الحربية حيال العراق، بأنها دليل على بدء إيران هذه الحرب.[١٣]

وفي الوقت نفسه، نرى أن ثمة مَنْ يحمّل العراق مسؤولية شن أول حرب عربية - فارسية في التاريخ الحديث، وأنه المسؤول عن إساءة العلاقات بدولة إسلامية جارة للوطن العربي. ويشيرون إلى أن إيران بعد الثورة تبنت أطروحات عربية في موقفها من عدو الأمة العربية التاريخي، الكيان الصهيوني. وفي المقابل، نرى مفكرين وكتّاباً عرباً آخرين وقفوا بحزم إلى جانب العراق، باعتبار أنه يقف إلى جانب القضايا القومية بكل قوته، وأنه تعرض الآن لعدوان على حدوده الشرقية يقتضي الإنصاف أن يقف العرب إلى جانبه ويدعمونه لهذا السبب. ومن المعروف أن لكل منهما دعاواه ومرتكزاته في هذا المجال، ولسنا في

---

(١٢) من المفيد الإشارة إلى أن تداخل العشائر الكردية بين طرفي الحدود كان سبباً من أسباب التوتر والتوظيف، ومنها: عشيرة الجاف القوية، وعشيرة النهاوند التي سببت كثيراً من القلاقل على الجانب العراقي في الفترة نفسها التي ندرسها (أواسط القرن التاسع عشر)، إذ كانت تقطع خطوط التماس مع القوات الحكومية العراقية وتفر هاربة إلى داخل إيران عندما يتم التضييق عليها من قوات باشا بغداد. لمزيد من التفصيلات، انظر: العزاوي، مصدر سبق ذكره، الجزء ٧، ص ١٨١ - ١٨٦. كذلك التقرير الذي رفعه الفريق درويش باشا سنة ١٨٥٣ إلى السلطان بعنوان «تحديد الحدود الإيرانية» (١٨٧٦)، وما كتبه مرافقه خورشيد باشا مكتوبي زادة الذي سجل الرحلة على الحدود العراقية - الإيرانية ووثقها في تقرير «سياحتنامة حدود» الذي رفعه إلى السلطان وإلى وزير الخارجية، علماً بأن كلاً من القبائل العربية والكردية التي شاء التحديد أن تقع على جانبي الحدود قد ورد ذكرها في التقريرين.

(١٣) راجع: بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية التي صدر بيانها الأول في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وبيانات القيادة الإيرانية التي بدأت بالصدور منذ أوائل الشهر المذكور. وقد ظل هذا الطيار أسيراً لدى العراق ولم يطلق سراحه إلا في مرحلة متأخرة قبل غزو العراق في إبان العدوان الأميركي الأخير عليه.

صدد جدال أو نقاش نقاط القوة والضعف في أي من الموقفين أعلاه، لكن من المهم أيضاً ملاحظـة أن الوحـدة الترابية العراقية تهددت جدياً من إيران حتى قبل اندلاع الحرب بينهما، ذلـك بأنهـا أصـرت على عدم الانسـحاب مـن أراض عراقية تحتلها بشـكل يجافـي القانون الدولي والاتفاقات المبرمة بين البلدين وروح حسن الجوار.(١٤)

وبالنسبة إلى الرأي العام العراقي، فمع التأييد الواضح للرد على العدوان الإيراني، إلا إنه كان هناك شيء من التحسب في عدم تصعيد الرد، وإنما الاكتفاء بسياسة الرد بالمثل، أي ضربة في مقابل ضربة، لكن طبيعة الوضع الداخلي العراقي وتصميم السلطة على رد واسع النطـاق سـعياً وراء الإجهـاض لم تتح لهـذه الأصوات أن ترتفع وتُسـمع. ومن ناحية أخرى نـرى أن كتابـات بعض الناشـطين السياسـيين العراقيين الشـيعة اللاجئين إلى إيران أشـارت بوضـوح إلـى دور تحريضـي مارسـه هؤلاء لحمل السـلطة الثوريـة الجديدة فـي إيران على اسـتهداف العراق، على الرغم من ممانعة بدت بين بعض مسـؤولي النظام الجديد هناك. بل كانـت حكومـة مهـدي بازركان تميل إلى بناء علاقة طبيعيـة بالعراق وصلت إلى حد حضور وزير الخارجية الإيراني إبراهيم يزدي احتفال السفارة العراقية بذكرى ١٧ تموز/ يوليو. فقد أشار الكاتب والمفكر العراقي (الشيعي) المعروف أحمد الكاتب إلى أنهم وعلى الرغم من ممانعة واضحة من قطب زادة الذي كان مشرفاً على الإذاعة والتلفزيون في حينه، استخدموا الإذاعـة التـي خصصت للمعارضـة العراقية في إيران للتأليب على الحكـم العراقي، وهو ما جعل الأخير يعتبر ذلك تأليباً إيرانيا رسمياً ضده، الأمر الذي حدا الرئيس صدام حسين على الاحتجاج لدى إبراهيم يزدي، وزير الخارجية الإيراني، عند لقائهما في مؤتمر عدم الانحياز في هافانا، وكان أن اعتذر يزدي عن أن الصحافة حرة وهو لا يستطيع التدخل في الحد من حريتها، وهو أمر يبدو أن العراقيين لم يتفهموه. وسـنجد أنفسـنا هنا أمام مفارقة تتكرر فيما بعد، وهي لجوء هذه المعارضة إلى التأليب ضد وطنها، كما يبدو الآن.

وإذا مـا أخذنـا مـا قالـه أحمد الكاتب على محمـل الجد (وليس هنالك مـا يمنعنا من ذلـك)، فـإن كلتا الحكومتين (والقيادتين العراقية والإيرانية) سـبقت إلـى المجابهة بناء على

---

(١٤) وثقت وزارة الخارجية العراقية الانتهاكات الإيرانية للأراضي العراقية بعد قيام الجمهورية الإسلامية في ٢٤٠ وثيقة سُـلمت إلـى وزارة الخارجيـة الإيرانية، وأودعـت نسـخاً عنها لدى كل من الأمـم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ووزارة الخارجية العراقية التي وثقت ذلك في كتيب صدر عنها لإثبات أن إيران هـي الطرف الذي بدأ الحرب. انظر: وزارة الخارجية - اللجنة الاستشـارية، «النـزاع العراقي الإيراني»، ملف وثائقي، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

مرتكزات فردية ذاتية أنانية.[١٥]

يبدو أن هذه المعارضة نجحت في كسب الحرس الثوري إلى جانبها، فقد بدأت بإقامة قواعد عسكرية على الحدود العراقية - الإيرانية، واستعدت للعمل العسكري في وقت مبكر، ربما بمعزل عن حكومة الجبهة الوطنية التي كان يرئسها بزركان، ويثبت أحمد الكاتب في مذكراته صحة ما ادعته السلطات العراقية عن استهداف إيراني، أكان لطارق عزيز، وزير الإعلام في حينه، أم بضرب مواكب الضحايا، كما سيرد ذكره فيما بعد، كسبب مهم من الأسباب التي دفعت إلى نشوب الحرب العراقية - الإيرانية من وجهة نظر الجانب العراقي.[١٦]

لم يقف هذا الانقسام العربي في الموقف عند المفكرين والأفراد والرأي العام فحسب، بل انتقل إلى الدول أيضاً، إذ إن دولاً عربية، مثل سورية وليبيا، تبنت وجهة النظر الإيرانية ووصل الأمر بها إلى دعم الجهد الحربي الإيراني بالأسلحة والمعدات، ومنها الصواريخ البالستية، وتميز دور دول أخرى بالحياد، كما كان موقف الجزائر باعتبارها عرابة اتفاقية سنة ١٩٧٥ بين العراق وإيران أيام الشاه، في محاولة لاستئناف وساطة أجهضت بسقوط طائرة وزير خارجيتها محمد الصديق بن يحيى في ممر القفقاس على الحدود التركية - الإيرانية، الأمر الذي تمخض عنه توقف المبادرة.[١٧]

كان هناك مبادرات إلى رأب الصدع بين البلدين، بُذلت قبل اندلاع الأعمال القتالية، ووردت أسماء، مثل صادق قطب زادة السياسي الإيراني الذي أعدمه النظام، بعد أن كان من المقربين من الإمام الخميني، وكذلك وزير الخارجية الإيراني الأسبق إبراهيم يزدي الذي التقى الرئيس صدام حسين في هافانا بكوبا قبل اندلاع الحرب، وكان، وفق رواية الرئيس العراقي، تواقاً إلى إيجاد حل للخلافات بين البلدين، لكن بدا أنه كماكينة تأزيم العلاقة أكثر قدرة من ماكينة حلها، أدت فيها المعارضة العراقية المقيمة بإيران دوراً رئيسياً، وستؤدي مثله في تأليب الولايات المتحدة الأميركية على وطنها طوال حقبة التسعينيات من القرن المنصرم، فضلاً عن بداية القرن الحادي والعشرين، عندما دخلت أميركا العراق ممتطية

(١٥) انظر: أحمد الكاتب، «مذكراتي: سيرتي الفكرية والسياسية، من نظرية الإمامة إلى الشورى»، ص ١٨ في الموقع التالي: http://www.alkatib.co.uk

(١٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨ - ١٩.

(١٧) هنالك من حمّل العراق مسؤولية إسقاط الطائرة، وقد قامت الجزائر بتحقيق انتهى إلى نتيجة لم يجر الكشف عنها، وإن كانت نتيجة التحقيق حملها وزير النقل الجزائري الأسبق، في حكومة محمد بن أحمد عبد الغني، السيد صلاح قوجيل. انظر: جريدة «الشروق» (الجزائرية).

دبابات الاحتلال.[18]

وعلى صعيد المبادرات التي بذلت على المستويين الرسمي الدولي، والإقليمي والشعبي، ففي الأمم المتحدة صدرت قرارات عن مجلس الأمن بدءاً من القرار ٤٧٩ في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وقد وافق العراق عليه ثاني يوم صدوره، أي في التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر، وبهذا فإنه غير مسؤول، عملياً، عن أي تداعيات للعمليات العسكرية التي سببها الوضع القتالي الناشئ على الحدود العراقية - الإيرانية، ويجب مساءلة الطرف الذي أصر على الاستمرار فيها، أي الجانب الإيراني. وبالتالي، صدر القرار ٥١٤ لسنة ١٩٨٢ ودعا إلى إيقاف العمليات العسكرية، بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى الحدود الدولية بين البلدين، وقد وافق العراق أيضاً ورفضته إيران. كذلك صدر القرار ٥٢٢ في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ الذي شجب إطالة مدة الحرب وتصعيد الصراع بين البلدين. وقد سجل مجلس الأمن، لأول مرة، ترحيبه باستعداد العراق للتعاون على تنفيذ القرار ٥١٤ السابق الذكر. وأصدر مجلس الأمن قراره ٥٤٠ لسنة ١٩٨٣ داعياً إلى وقف فوري للعمليات العسكرية كافة، وأكد حق حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية، لكن هذا القرار واجه مصير القرارات السابقة نفسه، أي حظي بموافقة العراق ورفض إيران، أو كانت تشترط أسباباً تعجيزية في موقفها، من قبيل تنحي النظام العراقي عن الحكم، أو تنازل العراق عن البصرة، كتعويض عن خسائرها في الحرب.

لم تكتف الأمم المتحدة بالقرارات الدولية آنفة الذكر، في محاولة لإيجاد نهاية مشرفة للحرب العراقية - الإيرانية لا يضار فيها الطرفان، بل عُرض الموضوع على الجمعية العامة أيضاً في جلستها سنة ١٩٨٢، فصدر قرارها في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ بعد أيام من صدور قرار مجلس الأمن ٥٢٢، إلا إنه قوبل بالتعنت الإيراني نفسه.[19] وهنا لجأت الأمم المتحدة إلى صيغة جديدة لم تفلح هي الأخرى في ثني إيران عن إصرارها على استمرار الحرب حتى تنهيها بشروطها، ومن هذه الوسائل عرض وساطة أولوف بالمة رئيس الحكومة السويدية الأسبق مع برونو كرايسكي مستشار النمسا الأسبق. وقد قوبل المبعوثان

---

(١٨) للاطلاع على تفصيلات اللقاء بين المسؤولين العراقي والإيراني في هافانا، انظر: صلاح عمر العلي، «شاهد على العصر»، قناة «الجزيرة» (القطرية)، ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

(١٩) هنالك سلسلة من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي إزاء الحالة بين العراق وإيران غطت فترة القتال الدامي بين البلدين من ٢٨/ ٩/ ١٩٨٠، حين صدر القرار ٤٧٩، مروراً بالقرارات التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك القرار المهم ٥٩٨ الصادر في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧. لمزيد من التفصيلات عن الحالة بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية، انظر: www.unsc.org

بشكل سلبي من الجانب الإيراني.

ضاق المجتمع الدولي ذرعاً بطول مدة الحرب والخسائر الفادحة التي ألحقتها بشعب البلدين وبمرتكزات الحياة الإنسانية فيهما، فأصدر مجلس الأمن قراره ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ في ٢٠ تموز/ يوليو طالباً الوقف الفوري للأعمال الحربية والانسحاب إلى حدود البلدين الدولية والانخراط في مفاوضات بإشراف دولي لحل المشكلة.

وقد وافق العراق على هذا القرار فور صدوره، وماطلت إيران في قبوله حتى ٨/ ٨/ ١٩٨٨، عندما بلّغت إيران الأمين العام للأمم المتحدة بيريز ديكويلار موافقتها على القرار، وبدأت سلسلة جديدة من العلاقة بين الطرفين بعقد مفاوضات في جنيف بإشراف الأمم المتحدة نظمها القرار ٦٢٠ لسنة ١٩٨٨.[٢٠]

كانت الحرب العراقية - الإيرانية كارثية بكل معنى الكلمة، فقد لجأ الجانبان إلى الرمزية لتعزيز دوافعهما، فلجأت إيران إلى الرمز الكربلائي (Paradigm Kerbela)، بينما لجأ العراق إلى ذي قار والقادسية والصراع مع الفرس. لقد أساء الطرفان إلى الرمزية التي استندا إليها، فالعراقيون، ليسوا جيوش بني أمية، ولا بالضرورة جيوش يزيد التي قتلت الإمام الحسين، كما أن إيرانيي اليوم، ليسوا قوات يزدجرد الإمبراطور الفارسي الذي دحر العرب المسلمون قواته في القادسية. وهكذا فإن المشهد الذي يجب أن تقوم عليه العلاقة الإيرانية - العراقية كان ينبغي له ألا يقوم على يزيد أو قعقاع، وإنما على بلدين متجاورين بينهما إرث تاريخي وعلاقات جوار، الأمر الذي يتضاءل معه ما جرى في حقبة من الزمن، لا تزيد عن بضعة عقود.[٢١]

فيما عدا ذلك يبحث العراقيون عن مبرر لهذا الإصرار الإيراني على إطالة مدة الحرب التي كان لها أن تنتهي في أسبوعها الأول، إلا إن الجواب يقودهم دائماً إلى إشكال يصعب حله سوى اللجوء إلى الرمز، وهو العداء العربي - الفارسي. ويستمع العراقيون اليوم، وبعد زوال تهديد تصدير الثورة الذي ساهم العراق في هذه الحرب في إيقافه، إلى كثير من اللوم من العرب على أنهم أشعلوا أول حرب في التاريخ الحديث مع جار مسلم رفع شعاراً مضاهياً، حتى لمّا كان نظام البعث في العراق يرفعه، وهو دعم فلسطين وقضيتها. فهل كان

(٢٠) في الملحق أ المرفق ثبتاً بالقرارات الخاصة بالحالة بين العراق وإيران حتى سنة ١٩٩٠.

(٢١) أشار الدكتور وكيل الزاد في أطروحته، التي قدمها إلى جامعة وسكونسن، إلى الرمز الكربلائي باعتباره أهم دوافع إطالة أمد الحرب العراقية - الإيرانية من الجانب الإيراني. انظر: وكيل الزاد، «دور المسجد الشيعي في الثورة الإيرانية»، ترجمة عبد الوهاب القصاب ولاهاي الدعمي (بغداد: بيت الحكمة؛ النشر المحدود، ٢٠٠٠).

الموقف هكذا فعلاً؟ وهل أن ما يجري في العراق الآن من تدخلات ونفوذ إيرانيين، وصل إلى حد وضع فيتو على تسمية رئيس حكومة للعراق لا ترضى هي عنه، لم يكن يستأهل وقفة من العراقيين دفاعاً عن هويتهم المهددة آنذاك، والمهددة الآن؟ هذا تساؤل أترك جوابه للقارىء الحصيف.

الحوزة الدينية الشيعية الكبرى في النجف وتأثيرها

كانت المؤسسة الدينية الشيعية منذ أوائل تشكلها مصدراً مهماً رابطاً للرأي العام من المؤمنين الشيعة بها. وكان للتراكم التاريخي دور مهم في شد المؤمنين إلى المركز الذي يجمعهم والذي تنقل في أرجاء العراق، فمن بغداد في إبان حياة الأئمة الأطهار من آل البيت فيها إلى سامراء التي شهدت الغيبة للأمام الثاني عشر، ثم عوداً إلى بغداد، وإلى الحلة وكربلاء قبل أن تستقر المؤسسة الدينية نهائياً في النجف، ويبدو أنها ستبقى هناك.

وضع كل من المفيد (توفي ٤١٣هـ) والشريف المرتضى (توفي ٤٣٦هـ) أسس الإمامية الاثني عشرية مرتكزاً على التراث العقلي للفكر الاعتزالي الذي يعد الروح الثورية الشعبوية التي اتسم بها التشيع منذ نشأته. وقد ساهم العالمان الجليلان في ترسيخ دور العقل على حساب الغلو، لكن هذا لم يدم طويلاً، فقد أضفى ما تسرب من الصفوية من تراث صوفي إلى التشيع، بعداً صوفياً روحياً نراه واضحاً فيما سمي بالإمامة التي اعتبرت من ناحية التصوف الشيعي حلقة من حلقات الوجود. وبهذا انتقلت الإمامة من بعدها الديني والدنيوي، كرئاسة للدين والدنيا، إلى بعد وجودي تكويني، كما يشار إليه في كتابات الشيعة. وهذا بالضبط ما فتح الباب مرة أخرى أمام الغلو كي يجد طريقه إلى الفكر والممارسة الشيعية.[٢٢]

إن ما يهمنا من ذلك هو مدى تأثير التشيع، بعد أن طُبع بمفهومه الصفوي، في العراق، وفيما يمكن لإيران السلطة أن تستفيد منه وهي تنظر إلى أقرب الأقاليم إليها، وأغناها تراثاً شيعياً. لقد تسبب عاملان بانتقال التشيع من أساسه الكلامي الذي أرسى أسسه المفيد والمرتضى إلى وضعه الحالي الذي تراكمت فيه تدخلات السلطات التي حكمت إيران، من صفويين وقاجاريين، والفقهاء الذين ساروا بركاب الشاهات الحاكمين. وهنا يحضرنا أحد أهم من أدخلوا على التشيع سمة انتقلت به من أساسه العلوي العقلي إلى ما نراه اليوم من

(٢٢) كتب الشيخ حيدر حب الله مقدمة ضافية لكتاب كولن تيرنر السابق ذكره، ناقش فيها دور العقل والتصوف في صوغ الفكر الشيعي. انظر: تيرنر، مصدر سبق ذكره، ص ٥ - ١٢.

طقوسيات لم تكن لتكون أياً من الأسس الإعتقادية الشيعية الاثني عشرية فيما قبله، وهو العلامة المجلسي صاحب «بحار الأنوار.»[٢٣] ومن الملاحَظ أن المجلسي يمكن أن يوسم بحق بأنه الوجه الرسمي للإسلام الشيعي في عهده، فهو تولى منصب شيخ الإسلام في عهد الشاه سليمان، ثم أضيف اليه منصب الملا باشي، أي رئيس العلماء جميعاً. وقد عاش المجلسي في أواخر أيام الدولة الصفوية، إذ توفي سنة ١٦٩٩، وكان المعروف عنه أنه شديد التعصب لعقيدته، ووضع كتابه «بحار الأنوار» وملأه بما وجده في متناول يده من التراث الشيعي، غثه وسمينه، من دون تحقيق، بحيث أصبح أضخم كتاب لدى الشيعة يتداولونه ويختارون منه ما يلبي حاجاتهم النفسية، وخصوصاً أولئك الذين اختصوا بقراءة التعزيات الحسينية التي تبكي جماهير العامة وتدمي قلوبهم، وهنا أيضاً كان للمجلسي وكتابه تأثير كبير في شيعة العراق من خلال قراء التعزية الحسينية.[٢٤]

كان موقف حوزة النجف آنذاك متحفظاً مما أدخله الصفويون على التشيع، وعلى اعتبار الإمساك بزمام السلطة نفسه شرعياً في زمن الغيبة. لذلك ترددت المرجعية في إرسال من يساعد في تشّيع الإيرانيين من جهة، وقبول ألطاف الشاه وهداياه من جهة أخرى. وكان هذا أحد أسباب الخلاف والسجال بين الكركي (شيخ الإسلام الصفوي) والقطيفي كبير مجتهدي النجف، كما مر ذكره.

لا يغيب عن البال أن العراق مثوى لسبعة من أئمة آل البيت، وهو بهذا نقطة جذب إلى من يتولى السلطة في إيران ليكون حامياً لمثواهم، كما أن عدم سيطرة السلطة الحاكمة في إيران على النجف وشقائقها يجعل من المرجعية الشيعية المتمركزة فيها أكثر حرية في تناول الشأن الشيعي وخارجة عن سلطة الشاه. وقد تستخدم هذه المرجعية مقلديها في إيران لإحداث موقف ضاغط على الشاه (أو الحاكم)، وقد حدث هذا أربع مرات خلال القرن المنصرم، عندما وقفت مرجعية النجف موقفاً مغايراً لموقف الشاه، إن لم يكن معادياً له. وحدث هذا في انتفاضة التنباك (١٨٩١م)، وانتفاضة المشروطية (١٩٠٦م)، وتأميم النفط الإيراني مع مصدق (١٩٥٣)، وعبر الانتفاضة الإيرانية التي أفضت إلى الثورة لوجود الخميني في العراق (١٩٦٤ - ١٩٧٨) والتي اندلعت سنة ١٩٧٨/ ١٩٧٩. وقد نجحت هذه الثورة في إنهاء حكم الشاه محمد رضا بهلوي أخيراً، من خلال قيادة الإمام الخميني لها من النجف، قبل مغادرته إلى باريس في أواخر سنة ١٩٧٨. ومن هنا كان الإصرار الإيراني في

(٢٣) ولد محمد باقر المجلسي سنة ١٦٢٨ في دار العلم أصفهان، وهو أحد سبعة أولاد لأبيه محمد تقي المجلسي.

(٢٤) انظر: الوردي، «لمحات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٨٧ - ٨٨.

مختلف المراحل على احتواء مرجعية النجف، وفي هذا الاحتواء من النتائج السلبية على العراق الكثير.

إن المعضلة التي تقدمها المرجعية هي الالتزام الحازم لجمهورها بما تفتي به، أو تحكم به، من خلال التقليد اللازم على كل مكلف يؤمن بالإسلام وفق المذهب الاثني عشري. وهنا فإن مساحة التأثير ستتسع لتشمل كل المؤمنين وعلى أساس يومي. وهذا هو السر الذي يجعل الانتفاضات والثورات والهبّات والوقفات تنتشر انتشار النار في الهشيم متى ما صدرت فتوى مرجع التقليد. هنالك من مفكري الشيعة مَنْ يقول إن التقليد ليس أمراً فرضاً، وإنما حاجة استدعتها الضرورة.(٢٥) إن الذي يهمنا من التقليد هنا هو تداعي آثاره المجتمعية في لحمة المجتمع العراقي فيما لو صدرت فتوى، أو حُكم فهم منه استهداف الآخر. وقد صدر مثل هذه الفتاوى غداة غزو العراق واحتلاله، وكان له فعل النار في الهشيم في استهداف الآخر. وهنا لا بد من الناحية الموضوعية من توضيح أن لفتاوى التكفير التي صدرت عن مفتين للقاعدة مشكوك في أعلميتهم الأثر نفسه السلبي والتخريبي في النظر إلى الآخر.

يقودنا هذا إلى طرح عدة تساؤلات، منها: لِمَ لَمْ يُتح لعلماء الشيعة المراجع العرب تولي المرجعية العظمى في النجف؟ ثم لِمَ هذا الإصرار على المراجع من غير العرب؟ وأخيراً هل صحيح أن المرجعية الموجودة في النجف هي امتداد لإيران؟

تتقاطع الإجابة عن هذه التساؤلات، فالمرجعية النجفية تحاول دائماً أن تميز نفسها واستقلاليتها، وهي في هذه الحالة قد تقي العراق التدخل الآتي من إيران. لكن، وفي الوقت نفسه، لا تستطيع هذه المرجعية من الوقوف طويلاً في وجه الضغوط والتدخلات الآتية من هناك.

إن نتيجة الصراع بين العاملين، المشار إليهما، ستحسم دور المرجعية في العراق من ناحية كونه بناءً إذا ما نجحت في الوقوف أمام التسرب الإيراني (ولاية الفقيه التي تعارضها مرجعية النجف)، أو سلبياً، إذا ما تم احتواء هذه المرجعية من المرجعية المقابلة لها وهي مرجعية قم.

حتى الآن يبدو أن السيد السيستاني، المرجع الأعلى للشيعة في العالم، صامد في وجه ولاية الفقيه، إلا إن الأيام حبلى بالأحداث.

---

(٢٥) ناقش المفكر الإسلامي المعروف عادل رؤوف مفهوم التقليد في كتاب جامع غزير المعلومات والإحالات، انظر: عادل معروف، «صناعة العقول بين التقليد الفقهي وثقافة التقليد». فليرجع إليه من يود الاستزادة في هذا المجال.

آثار التهديدات الإيرانية في العراق والجوار الإقليمي العربي

يتبين لنا مما ورد أنفاً أن الخلاف العراقي - الإيراني ليس خلافاً حدودياً، فلو كان كذلك فإن اتفاقية سنة ١٩٧٥ تكفلت بحله، لأنها أعطت إيران ما لا تمتلك ولا تستحق، وهو نصف شط العرب، إلا إن الخلاف ذو بعد تاريخي/ ديني/ طائفي في آن واحد، سببه، كما نرى، أن المرجعية الشيعية العليا الموجودة في النجف، هي الوحيدة التي تمكنت تاريخياً من تهديد الدولة الإيرانية، كما أسلفنا. ولذلك سعت إيران على الدوام للتوغل في العراق لبسط سيطرتها على هذه المرجعية واحتوائها. وهنا، فإن احتواء المرجعية سيتداعى تأثيره في المواطنين الخليجيين الشيعة مقلدي مرجعية النجف وفي هذا كثير من الخطورة.

كما أن العراق يمثل الجسر البري الذي تمر عبره إيران إلى أقطار الخليج العربي الذي تعتقد أن في إمكانها ابتزازها وإسقاط الأنظمة التي توجد فيها جوال شيعية ذات ثقل بيّن ملموس، كالكويت (أكثر من ١٥٪ من السكان)، والسعودية (أغلب المنطقة الشرقية)، والبحرين (نصف السكان أو أكثر).

كما أن الدول العربية في المنطقة ليست ببعيدة عن المشاريع الإيرانية. فعلى سبيل المثال الذي ثبت بالممارسة، أن مثاوي الصحابة وآل البيت الأطهار أينما كانت تشكل بؤرة تعمل إيران على العمل فيها (والتشرنق فيها إن اقتضى الأمر)، الأمر الذي يستدعي الاهتمام والانتباه والحذر. وبهذا فقد خرج التشيع بوجهه الصفوي، من كونه مدرسة فقهية تجادل الآخر بالتي هي أحسن، إلى هوية قومية لإيران وظفتها الجماعة الدينية المسيطرة على الحكم فيها حالياً لمصلحتها، وأطرها دستور الجمهورية الإيرانية باعتبار الإسلام والمذهب الإمامي الاثني عشري هو دين الدولة الرسمي. لقد صرح محمود أحمدي نجاد مؤخراً أن هنالك تأويلات كثيرة للإسلام، إلا إن التأويل الإيراني هو أساس ممارستنا. وأضاف أن خبرة التاريخ تثبت أن التأويل الإيراني للحقيقة هو الأقرب إلى الواقع.[٢٦]

سمات العمل الدبلوماسي/ الاستخباراتي الإيراني (قراءة تحليلية)

١. علينا أن نفهم أولاً واحدة من أبرز سمات العمل الدبلوماسي الإيراني، وهي المناورة الواسعة، وعدم الإفصاح عن موقف ملزم، وهو ما يتماهى مع مفهوم التقية.[٢٧]

(٢٦) انظر: Mehdi Khalaji, «A Marriage of Convenience: Iran and the Islamic World,» Majalla.com (17 November 2010).

(٢٧) انظر: الشيبي، «التقية»، مصدر سبق ذكره، في: الوردي، «لمحات...»، مصدر سبق ذكره.

إن خلاصة الرأي في الحركة الدبلوماسية الإيرانية، أنها مستعدة للتصعيد حتى في اتخاذ أشد المواقف عدوانية لما يؤول إلى مصلحتها في النهاية، أو قد تأخذ العكس من ذلك، أي تتماهى مع موقف تعاديه وتفصل بينها وبينه دماء، كما جرى بينها وبين العراق في حقبة التسعينيات من القرن المنصرم. المهم في كل ذلك، أن يساعدها هذا الموقف في أن تجتاز عقبة، أو في أن تعبر خانقاً معيناً في المسيرة. والذي يريد برهاناً على ذلك، فلينظر كيف تتصرف إيران مع العالم في مختلف ملفاتها الشائكة، ومنها الملف النووي، وليرَ كيف تعاملت مع نظام حكم الرئيس صدام حسين بعد سنة ١٩٩١، وكيف شرّعت له الأبواب، وكيف خُدع ذلك النظام، بحيث سلّمها بؤبؤ عين قوة العراق (٢٢٠ طائرة حربية بين مقاتلة وإسناد). وكذلك فلينظر ويرَ سلاسة التصريحات والتطمينات التي تطلق هنا وهناك، فمنها ما ينكر وجود نفوذ إيراني في العراق، والنفوذ لا يخفى على الإنسان الساذج، فكيف من له بصر حاد وبصيرة. وفي هذه المناسبة علينا استذكار كيف تتناغم تصريحات أدوات إيران في العراق مع التصريحات الرسمية الإيرانية، ولنضرب لذلك مثلاً في تناديهم بالرد المتسلسل على تصريحات أي من المسؤولين العرب عن التدخل الإيراني في الشأن العراقي، أو الحملة المتناغمة على الجوار العربي للعراق بهدف الحط من شأنه وتحميله وزر كثير مما يجري في العراق اليوم.

٢. تركن إيران إلى استراتيجيا القضم والتراكم في عملها الاستخباراتي، فهي تكتفي في المراحل الأولى بأدنى النجاحات، أو اللانجاح على الإطلاق، وتعتبر مجرد الإيحاء بوجودها مكسباً في هذه الحالة، ثم تعمد إلى مراكمة النتائج التي تعظمها بالمزايا المادية والمعنوية. نحن نعلم بأن أسعار النفط جعلت لدى إيران فائضاً في العملة الصعبة، فماذا يعني صرف بضعة مليارات على استثمار استراتيجي عملاق كما هي الحال في العراق، الذي أتاح لها الفرصة بعد أكثر من ٤٠٠ عام من إجبارها على الخروج منه بالدخول إليه مباشرة والاستحواذ عليه؟ وخصوصاً أن لها أدواتها ووسائلها التي تشغلها عبر منظوماتها الاستخباراتية بربطها بكل من جيش القدس والحرس الثوري (الباسدران) وجهاز الاستخبارات (اطلاعات)، وهي التي تتولى فيما بينها قيادة وتوجيه العناصر السياسية في العراق التي تتبنى الإسلام بمدركاته الشيعية الناشئة في إيران.[٢٨]

٣. لقد شهد التاريخ فعاليات إيرانية تخريبية واضحة المعالم عانت جرّاءها المملكة

(٢٨) أشارت تقارير موثوق بها من مصادر وزارتي الداخلية والدفاع العراقيتين أن عدد الميليشيات المثبتة لديهم يبلغ ٢٢٠ ميليشيا. وعند عرضنا لها ولوجهاتها سيتضح لنا ارتباطاتها بفيلق القدس الذي يتولى العميد قاسم سليماني ملف العراق فيه.

العربية السعودية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، ولا نعتقد أن إتاحة المجال لها للعمل في العراق بجدية سيكون إجراء حكيماً لأن طريق مواصلاتها من العراق مفتوح مع كل من سورية والمملكة الأردنية الهاشمية والسعودية والكويت، ولا ريب من أن الكويت نفسها عانت كثيراً جرّاء هجمات إيرانية صاروخية مباشرة على البر الكويتي، وعلى ناقلات النفط الكويتية، في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، بل إن أمير الكويت نفسه (١٩٨٦)، تعرض لعدوان إيراني. ومما لا شك فيه أن الأقلية الشيعية أسست لنفسها موقعاً ممتازاً في الكويت، كما أن بعض الأشخاص ذوي الأصول الإيرانية فيها وصلوا إلى البرلمان. وإطلالة واحدة على أسماء عائلاتهم ستميط اللثام عن هذه الحقيقة، والأمر لا يختلف في البحرين عن ذلك.

٤. تميل إيران، وعن حكمة، إلى تثبيت أعدائها الأقوياء، والتفرغ لأعدائها الضعفاء، بهدف إكراههم على التسليم لها، والاستفادة من الكسب الاستراتيجي المترتب على ذلك، لتعظيم قدراتها حيال الأعداء الأقوى.

٥. تمثل الجوالي الإيرانية المنتشرة في الخليج بيئة صالحة للتجنيد، والجالية المسيسة في أي مكان من الوطن العربي، تمثل الوعاء نفسه الذي تنسكب آثاره على الإقليم العربي المتاخم، الذي لا جواليَ مسيسة فيه. وإذا تعذر وجود هذه الجوالي يتولى المال بناء طبقات مستفيدة (منح، تجارة، إلخ) تدين بالولاء لإيران.

خلاصة

هدفت هذه الورقة إلى إلقاء ضوء واضح على النيات والجهود الإيرانية في العراق وجواره العربي. وبيّنت المرامي الحقيقية المرافقة لإيران إلى سلوك هذه الخيارات في محاولة لتحقيق هدفها الأبعد، أي الاستحواذ على جنوب العراق، وإضافة خزينه النفطي إلى الخزين الإيراني الآيل للنضوب، ثم ممارسة ابتزاز واستحواذ مباشر على نفط الإقليم الخليجي العربي والدول المالكة له. وهي تتصرف هنا بحكم ضعف المقابل البيّن.

تاريخياً، تعتبر إيران كياناً فضفاضاً يحتاج إلى القوة والتوسع لضبط إيقاعاته. ولذا يستدعي التعامل معه اقتناعه بأن في المقابل من يمتلك قوة موازية، عندها سننتقل بعلاقتنا بإيران من التهديد إلى الردع والتعايش.

زاوج المشروع الإيراني تحت حكم رجال الدين بين العقيدة الدينية بتأويلها الإيراني والمشروع القومي الإيراني. ففي الوقت الذي يتحقق المشروع القومي الإيراني بالهيمنة،

نـرى أن المشـروع العقيـدي لا يكتفي بالـهيمنـة، وإنما يهدف إلى تغيير الهوية والاسـتحواذ، وهو أمر يجب الحذر منه.

يعـد اسـتهداف الغـرب لإيـران اسـتهدافاً مرحلياً ذا مصالـح ينبغي للعـرب الحذر من الوقوع في شـراكه. فلا مصلحة للعرب في معاداة إيران، كما أنه لا مصلحة لهم باسـتهدافها لمصلحـة آخرين، منهم عـدوّا العرب التاريخيَين، وهما الصهيونيـة والإمبريالية. لذلك، فإن نقـاء البصيـرة عند التعامل الحازم مع النيات الإيرانية يمنع من اصطفاف العرب مع أعدائهم لخلق عدو جديد.

كل المطلـوب للتعامـل مـع التهديـد والنفـوذ الإيراني هو اتباع سياسـة الحـزم المبني علـى الـردع، في سـعي لإقنـاع إيران بأن مـن مصلحتها ومصلحـة العراق بناء علاقة حسـن جـوار وظيفيـة، تعتمـد على كثير من الوشـائج بيـن البلديـن الجارين، بدلاً مـن اللجوء إلى سياسة القضم والتراكم، في سعي أثبت التاريخ عدم جدواه، وعدم إمكانه الصمود. فالعراق الضعيـف اليـوم سـيكون قويـاً غداً فلِـمَ التعويل على غيـر الممكن، في الوقـت الذي يكون الممكن أكثر جدوى.

ملحق أ

قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق وإيران

Security Council resolution 651 (1990) on Iraq-Islamic Republic of Iran (29 March)
Security Council resolution 642 (1989) on Iraq-Islamic Republic of Iran (29 September)
Security Council resolution 631 (1989) on Iraq-Islamic Republic of Iran (8 February)
Security Council resolution 620 (1988) on Iraq-Islamic Republic of Iran (26 August)
Security Council resolution 619 (1988) on Iraq-Islamic Republic of Iran (9 August)
Security Council resolution 612 (1988) on Iraq-Islamic Republic of Iran (9 May)
Security Council resolution 598 (1987) on Iraq-Islamic Republic of Iran (20 July)
Security Council resolution 588 (1986) on Iraq-Islamic Republic of Iran (8 October)
Security Council resolution 582 (1986) on Iraq-Islamic Republic of Iran (24 February)
Security Council resolution 540 (1983) on Iraq-Islamic Republic of Iran (31 October)
Security Council resolution 522 (1982) on Iraq-Islamic Republic of Iran (4 October)
Security Council resolution 514 (1982) on Iraq-Islamic Republic of Iran (12 July)
Security Council resolution 487 (1981) on Iraq-Israel (19 June)
Security Council resolution 479 (1980) on Iraq-Islamic Republic of Iran (28 September)

العلاقات العربية – الإيرانية
(السورية – الإيرانية نموذجاً)

موسى الغريري

أولاً: مدخل عام

الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة مشرقية مجاورة للوطن العربي، تحدها من الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عُمان، ومن الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الشمال تركمستان وبحر قزوين وأذربيجان. تصل مساحتها إلى ١,٦٤٨,٠٠٠ كم٢، ويبلغ طول سواحلها الشمالية على بحر قزوين ٦٦٤ كم، والجنوبية على شاطئ الخليج العربي وبحر عُمان ١٩٥٠ كم. ويصل عدد سكانها إلى نحو ٧٠ مليون نسمة يتوزعون على ٣٢ محافظة، ويزدادون بمعدل نمو يبلغ أقل من ١,٥٪ سنوياً. وبحسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠، بلغ الدخل الفردي ١٣,٣٠٠ دولار سنوياً تقريباً، ومتوسط أعوام الدراسة ٧,٢ أعوام، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٢ عاماً، ونسبة السكان ذوي التحصيل العلمي الثانوي في الفئة العمرية ٢٥ عاماً فما فوق هي ٣٩٪ بين الإناث و٥٧٪ بين الذكور، وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية نتيجة ذلك ٠,٧٠٢.

وفيما يتعلق بالسكان، فإن أكثر من الثلثين هم دون الثلاثين عاماً، والمتعلمين أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان. أما من هم في سن العمل فيصل عددهم إلى نحو ٢٨ مليون نسمة يتوزعون على القطاعات الاقتصادية بحسب النسب التالية: ٢٥٪ في الزراعة، و٣١٪ في الصناعة، و١٪ في صناعة البترول، و٤٪ في الخدمات.[1]

بسبب الزيادة في حجم السكان عامة، وفي قوة العمل خاصة، تزداد قوة العمل سنوياً نحو ٩٠٠,٠٠٠ عامل، أي أن فرص العمل المطلوب تأمينها سنوياً، تحتاج إلى مليارات من الدولارات، الأمر الذي يلقي أعباءً كبيرةً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما يقلل تأثيراتها السلبية فيما تمتلكه إيران من ثروات وإمكانات كبيرة، ولا سيما في مجال

(١) صباح زنكنة، «العلاقات الاقتصادية السورية – الإيرانية»، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي العربي السوري في طهران، ٢٠٠٨.

الطاقة والعلوم والتكنولوجيا، إذ تشير أرقام وزارة النفط الإيرانية إلى وجود نحو ١٣٢ مليار برميل من النفط الخام فيها، وهو ما يؤهلها لأن تكون ثاني أكبر دولة في العالم بعد المملكة العربية السعودية في احتياطي النفط - في إثر الاكتشافات الجديدة في غرب البلد - وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بعد روسيا.

اتسعت علاقة إيران الاقتصادية بالعراق بعد سقوط نظام صدام، فقد وقّعت مع حكومة المالكي أكثر من مئة وسبعين اتفاقية اقتصادية وتجارية وصلت قيمتها إلى ٧ مليارات دولار تقريباً في سنة ٢٠٠٩، وبلغت قيمتها مع الإمارات والكويت نحو ١٢ مليار دولار سنوياً. أما على صعيد الوجود الإيراني في الإمارات فيقدر عدد المواطنين الإيرانيين فيها بنحو ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وتبلغ عدد الشركات نحو ٨٠٠ شركة تصل نسبة استثماراتها في قطاع العقارات إلى ١٥٪ في دبي.

يضاف إلى ذلك ما تمتلك إيران من احتياطي هو الأهم من اليورانيوم الذي يقدر بنحو ١٢٠,٠٠٠ طن، وهي قادرة على إنتاج كمية تتراوح ما بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ طن سنوياً، فضلاً عن نحو ٣٠,٠٠٠ طن قابلة للاستخدام في ظل وجود العديد من مراكز الأبحاث المنتشرة على أراضيها، وهو ما مكنها من الانتقال من طرف كان يمتلك اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة ٣,٥٪، وما مقداره ١٢٠٠ كغم، كانت مطالبة بتحويله إلى الوكالة الدولية لاستبداله بنحو ١٢٠ كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة تقارب الـ ٢٠٪، في إطار ما سمي بسياسة حسن النية وتجسير الثقة، إلى طرف يمتلك نحو ضعف هذه الكمية تقريباً، إضافة إلى امتلاك ما يزيد عن ٣٠ كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة تقارب الـ ٢٠٪.[٢]

النظام الاقتصادي والسياسي

النظام الاقتصادي: يتميز هذا النظام - ما قبل الثورة - كما يصفه الاقتصاديون المؤيدون لها بأنه كان اقتصاداً خاضعاً لسيطرة العائلة الشاهنشاهية المالكة وتابعاً للنظام الرأسمالي العالمي حتى قيام الثورة سنة ١٩٧٩، والتي أحدثت تحولات اقتصادية سياسية وثقافية تحولت بموجبها إيران إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنظام اقتصادي خاص يعتمد في إدارة الدولة والاقتصاد على مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما جعله يتميز من الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالية والاشتراكية) التي عرفها عالمنا المعاصر.

---

(٢) صادق الحسيني، «احتمالات نجاح أو فشل الجهود الدبلوماسية وأثرها على دول الجوار»، محاضرة غير منشورة ألقيت في الندوة التي أقامها مركز الدراسات الاستراتيجية في ٢/ ١٢/ ٢٠١٠، دمشق.

لكن، لم يكن للثورة الإسلامية نظرية واضحة، وإنما توجهات إسلامية تداخلت فيها توجهات قومية. وكان الحسن بني صدر أول من وضع الخطوط العريضة لنظرية اقتصاد إسلامي تتجاوب مع نظام الجمهورية الإسلامية تحت مظلة ولاية الفقيه، وعلى مبادئ أساسية تقوم على أن التنمية غير ممكنة في ظل التبعية الاقتصادية، وأن الإسلام لا يعتبر رأس المال أساسياً، وإنما العمل، وأن الاجتهاد يخلق الابتكار. وبعد عزل بني صدر تم تعديل نظريته على يد آية بهشتي بأخرى تقوم على سبع نقاط أساسية:

- محاربة الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية لكل فرد.
- منح الفرص لنمو القدرات المعنوية والاقتصادية للإنسان.
- الاعتدال في النفقات ومحاربة الإسراف.
- حفظ حرية الإنسان في مواجهة العامل الاقتصادي.
- تأكيد الاستقلال الاقتصادي.
- التشديد على التكامل الاقتصادي والصناعي.
- إقرار العدالة الاقتصادية.

وعلى الرغم من تميز المذهب الشيعي الاثني عشري بجوانب اقتصادية، وخصوصاً نظام الخُمس وفريضة الزكاة، فإنه لم يدخلهما في إطار العملية الاقتصادية بحجة المحافظة على هيبة الحوزات العلمية ومراجع التقليد التي من اختصاصها الإشراف على ذلك، وعلى هيئات ومؤسسات غير حكومية تستفيد من الخزانة العامة للدولة وتمتلك في يدها جزءاً أساسياً من الاقتصاد الإيراني.

قام الرئيس نجاد[٣] في أواخر أعوام رئاسته الأولى بخطوات جريئة لتعديل المسار الاقتصادي بغية إصلاحه من خلال تحويل البنوك إلى أداة للخدمة (أكان للممولين أم المقترضين) لا أداة للربح، وطرح ٥٠٪ من أسهم الحكومة في الشركات الاستثمارية في المحافظات للتعاونيات والأفراد، وبتقسيط ثمن الأسهم على عشرة أعوام بهدف إزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية بالتزامن مع العمل على تعقب الفساد وتحقيق الانضباط الإداري بحسب ما جاء في الخطة الخمس عشرينية التي تنتهي سنة ٢٠٢٥، والتي ركزت أيضاً على السيادة الشعبية الدينية (وهو الخطاب البديل من الديمقراطية في خطاب مرشد الثورة)، وعلى الاتجاه نحو التلاحم الإسلامي والإقليمي، ورفع القوة الدفاعية اللازمة

(٣) عبد المؤمن السيد، «المجموعة السنية في الشيعة الاثني عشرية»، «البينة»، العدد ٧٩ (شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

للردع الشامل القائم على التحام الشعب والحكومة.

وتبقى السمة العامة للنظام الاقتصادي بصورة عامة هي الانفتاح والتعايش مع القطاعات الاقتصادية المتعددة (الدولة والتعاوني والخاص)، إضافة إلى الدعوات التي ظهرت أخيراً على شكل توجهات في الخطة الخمسية الرابعة، والتي تنادي بخصخصة عدد من النشاطات الاقتصادية، وبفسح المجال لرأس المال الأجنبي إلى جانب رأس المال الوطني بهدف تحقيق مشاركة أوسع في التنمية ومواجهة آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

النظام السياسي: يستند هذا النظام في إيران إلى نهج الشريعة الإسلامية وإلى ولاية الفقيه وفق المذهب الشيعي حصراً، وإلى التقيد في توجهاته وسياساته العامة بما يلي:

- **الدستور**: بعد قيام الثورة الإيرانية صاغ ٧٢ عضواً من العلماء والمفكرين ورجال الدين دستوراً جديداً للجمهورية الإسلامية الإيرانية يقع في ١٤ فصلاً و١٧٧ مادة تتناول القاعدة الإيمانية للنظام، وسبل تحقيق أهداف المجتمع، وإدارة الدولة، وموقع ولاية الفقيه، ومبدأ الشورى والتشريع الذي يضع الضوابط لإدارة المجتمع وفق ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- **الهيئات الدستورية**[٤] وتتألف من التالي:

ولاية الفقيه: تنص المادة الخامسة من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة بسبب استتار الإمام تعود في إدارة شؤونها إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل فيها. ويفوض الدستور المرشد الأعلى (ولي الفقيه) الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة وإعلان الحرب وتعيين الإفراد وعزلهم.

- نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عددهم ١٢ عضواً.
- رئيس السلطة القضائية.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- القائد الأعلى للحرس الثوري.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن.

مجلس الخبراء: يتكون من ٧٢ عضواً يتم انتخابهم من علماء الفقه الإسلامي المتميزين.

مجلس الشورى الإسلامي: هو المجلس التشريعي في الجمهورية، ويتألف من ممثلي

(٤) عدنان حسين أبو ناصر، «الجمهورية الإسلامية الإيرانية: إنجازات وانتصارات متواصلة» (دمشق، ٢٠٠٧)، ص ٧٤ - ٧٥.

الشعب المنتَخبين في انتخابات مباشرة.

مجلس صيانة الدستور: من مهماته مراقبة تطبيق القوانين، والتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، والإشراف على الاستفتاءات كافة. وهو أعلى هيئة تحكيم في إيران يتكون من ١٢ عضواً، ٦ منهم فقهاء يعيّنهم المرشد، والآخرون من القانونيين يعيّنهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية وفق التشريعات التي يقرها مجلس الشورى الإسلامي استناداً إلى أحكام الإسلام والدستور.

رئيس الجمهورية: أعلى سلطة رسمية في البلد بعد الولي الفقيه يُنتخب مباشرةً من الشعب لمدة أربعة أعوام، ويمكن إعادة انتخابه لدورة ثانية فقط.

السلطة القضائية: سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية وعليها مسؤولية إحقاق العدالة.

على صعيد الحكم يتميز النظام السياسي في إيران بالتعدد والتنوع، وبوجود تيارات متعددة يمكن تقسيمها إلى محافظين وإصلاحيين، وفي داخل كل منها ظهرت تيارات وانشقاقات تختلف في أطروحاتها وبرامجها، ولا سيما في الموقف من علاقات إيران الخارجية، ومن المقاومة والقضية الفلسطينية، وقد قدمت نفسها بشكل أكثر وضوحاً في أثناء الانتخابات وبعدها التي جرت سنة ٢٠٠٩، ضمن أربعة توجهات أساسية:

الأول: يؤيد قضايا العرب والفلسطينيين، ولا سيما القضية الفلسطينية.

الثاني: يركز على الوضع الداخلي الإيراني، ويطالب بتوجيه الدعم المالي إليه بدلاً من الخارج.

الثالث: يعلن عدم تأييده للعرب بحجة أن مصائب إيران جميعها إنما تعود إلى الفتح الإسلامي وانتصار العرب على الفرس.

الأخير: يناصب الثورة العداء، وكل مَنْ يقدم لها الدعم والمساندة، ويدعو إلى علاقات مع أميركا والغرب.

وإذا كان لكل تيار توجهاته وأهدافه، فإن أكثر ما يقلق هو أن النسبة العظمى من غير المؤيدين للثورة هي من فئة الشباب المتعلمين الذين يتوقف عليهم تحديد صورة المستقبل.

ثانياً العلاقات العربية - الإيرانية بعد انتصار الثورة

على الرغم من اختلاف مستوى العلاقات بين الأقطار العربية وإيران نتيجة طبيعة النظم السياسية والاقتصادية وتوجهاتها، فإن ما يميز العلاقات العربية - الإيرانية هو تطورها

الإيجابي نسبياً خلال حكم الشاه قياساً بالمستوى الذي اتسمت به بعد الثورة الإسلامية التي شكلت بمبادئها وشعاراتها، وبالمخاوف التي تركتها عالمياً وإقليمياً، منحى أكثر حدة لجهة المواقف غير المؤيدة لها، والزيادة في شدة انتقادها والتوجس منها.

وجدير بالإشارة إلى أن الخلافات والمشاعر القومية والمذهبية المتنامية بين الجانبين ليست وليدة الأمس، وأن العصر الإسلامي (الأموي والعباسي) يذخر بنماذج للخلاف (العربي - الإيراني) أخذ شكل خلاف عربي - فارسي في المحاولات التي جرت لفرض سيطرة كل منهما على الخلافة الإسلامية بطابعه الأقوامي. ولا يزال بعض هذه الخلافات القديمة برواسبها وإفرازاتها موجوداً ويتجدد بأشكال متعددة نذكر منها:

العصبية والتمسك بالشخصية الفردية لدى الجانبين، واعتبار كل منهما أنه يمتلك أفضلية على الآخر. فيعتقد العرب أن الفرس أُدخلوا إلى الإسلام عنوة، ويدعي الفرس عكس ذلك مؤكدين دورهم في بناء الحضارة الإسلامية.

ظهور بعض الحركات والشخصيات الإسلامية ذات التوجهات المتعصبة وفي كلا الاتجاهين، إلى درجة جعلت أحدهما يكفر الآخر، وهو ما أدى إلى ظهور ردات فعل متبادلة ساهمت في شحن النفوس، وفي زيادة الشكوك وتبادل التهم والتحريض أحدهما ضد الآخر.

الخلافات بشأن الحدود والجزر التي غالباً ما يثيرها الطرف العربي بين فترة وأخرى، لكن من دون التوصل إلى نتائج بشأنها.

زيادة مخاوف بعض الدول العربية، وخصوصاً المجاورة لإيران، من الملف النووي الإيراني، ولأسباب لا تحظى دوماً بالإجماع العربي.

يضاف إلى كل ما تقدم أثر العامل الخارجي الذي كان، ولا يزال، يسوّق المشاريع ويثير الفتن الطائفية والمذهبية، الأمر الذي يغذي التنافر والتباعد بين الجانبين إلى حد أصبح فيه التناقض الأساسي يكاد يكون محصوراً بين أبناء الأمة الواحدة بدلاً من أن يكون بينها وبين الكيان الصهيوني الذي كان، ولا يزال، يشكل مصدر الخطر الحقيقي الذي تقتضي مواجهته توحيد الجهود وزيادة التعاون والتنسيق العربي - الإيراني لا بعثرته وتشتيته.

وللإنصاف لابد من الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذها الإمام الخميني، قائد الثورة الإسلامية، سنة ١٩٧٩ لإزالة بعض الشوائب التي كانت تغذي التناقض بين العرب والإيرانيين من خلال المحاولات لإنهاء التحالف الإيراني المعادي للعرب، وإحداث تغيرات استراتيجية في موازين قوى الصراع العربي - الإسرائيلي تم الإفصاح عنها بما يلي:

- إغلاق السفارة الإسرائيلية في إيران وتحويلها إلى سفارة لدولة فلسطين.
- وقف تدفق النفط الإيراني إلى إسرائيل.
- خروج إيران من الأحلاف المعادية للعرب وتحولها إلى قوة مؤيدة للحق العربي، وداعمة للمقاومة التي تناضل من أجل طرد المحتل من الأراضي العربية المحتلة واسترجاع الحقوق.
- زيادة التوجه الإسلامي الإيراني الذي يعطي اللغة العربية دوراً متقدماً في الثقافة الإسلامية من خلال إدخالها في المناهج الدراسية وتدريسها إلزامياً وفق ما نص على ذلك الدستور، كمبدأ استراتيجي يهدف إلى وحدة العالم الإسلامي.

إلا إنه بدلاً من التوجه إلى ملاقاة هذه التوجهات والترحيب بها، برز بعض الأصوات والتوجهات المتعاكسة معها ومن كلا الطرفين (الإيراني والعربي)، كما راح بعض الإيرانيين يشكك في الثورة وأهدافها، ويتهمها بالانحياز إلى العرب (بدلاً من تفريسها)، وبرز في المقابل، في الجانب العربي، بعض المواقف السلبية المشككة في الثورة وخلفياتها، تبنتها وسائل الإعلام في أكثر من بلد عربي، وبدأت مظاهر التناقض والخلاف تشتد ما بين العرب والإيرانيين، وبدلاً من التخلي عن الصور السابقة للعلاقات العربية - الإيرانية فإنها ازدادت تشوهاً وارتباكاً إلى أن وصلت إلى درجة القطيعة في الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ إلى ١ آب/ أغسطس ١٩٨٨، وأدت إلى مقتل ما يزيد عن مليون شخص من الضحايا، إضافة إلى الخسائر المالية الكبيرة التي قدرت بآلاف المليارات من الدولارات.

وكما أزعجت الثورة وقت قيامها زعماء بعض دول المنطقة، وخصوصاً العراق الذي رأى في سيطرتها على حكومة دينية، ودعوتها إلى إسقاط الأنظمة واستبدالها بجمهوريات إسلامية، تهديداً أشبه بالكابوس بالنسبة إلى نظام صدام والعرب السنة في الجوار الشيعي الذين بدأوا يتوجسون خوفاً من إمكان وصولها إلى قيادة العالم الإسلامي، فإنها أثارت أيضاً حفيظة الولايات المتحدة الأميركية بسبب موقفها من الكيان الصهيوني، ودعواتها إلى دعم قضايا الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية (منظمة التحرير الفلسطينية، وكوبا، والكفاح ضد العنصرية في جنوب إفريقيا)، ومن ثم الدعوة إلى تغيير الظلم الاجتماعي، والتصدي للفساد في الشرق الأوسط، وللظلم والاستبداد في العالم. وفي التعبير عن هذه المخاوف قامت الولايات المتحدة الأميركية في تموز/ يوليو ١٩٨٠، وبالتنسيق مع فرنسا وبريطانيا وبعض الدول العربية ونظام صدام، إضافة إلى الكيان الصهيوني، بالتعاون مع مجموعة من الضباط

الإيرانيين المعادين للثورة على الإعداد للقيام بانقلاب ضد الثورة الإيرانية في عملية أطلق عليها اسم «توجه» تيمناً باسم قاعدة جوية في همذان، إلا إن أنباء هذه الخطة وصلت إلى الإيرانيين عبر عملاء سوفيات، وسرعان ما تمكنت قيادة الثورة في ذلك الوقت من تطويق نحو ٦٠٠ من الضباط، وإعدام كثيرين منهم واضعة نهاية حاسمة لخطة الانقلاب.(٥)

إلا إن صدام الذي استلم السلطة في العراق سنة ١٩٧٩ بعد أن أجبر الرئيس أحمد حسن البكر على الاستقالة لإبعاد أي إمكان لتحقيق التقارب بين سورية والعراق؛ الإمكان الذي أفصح عنه الرئيس البكر في رسالته إلى الأسد بقوله: «إن هناك مؤامرة كبيرة تحاك ضد الوحدة المنشودة بين قطرينا»،(٦) لم يتراجع عن الخطة الأميركية للقضاء على الثورة، وحاول تنفيذها بطريقة أخرى من دون مساعدة الضباط الإيرانيين. وبدأت الحرب التي أريد منها إنهاك البلدين وتدمير إمكاناتهما من خلال إطالة أمدها والحيلولة دون انتصار طرف على الآخر، بحسب ما كشفت صحيفة *Financial Times* في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ عن معلومات فحواها أن البيت الأبيض الأميركي مثلما كان يزود العراق بالخبراء والأسلحة، كان يسلح إيران بصورة غير مباشرة عن طريق صفقة الأسلحة التي عرفت باسم فضيحة إيران كونترا،(٧) لأن من شأن ذلك الإبقاء على الخليج تحت سيطرتها، والمحافظة على تفوق إسرائيل على دول المنطقة. ومن ثم ستشكل الحرب حداً فاصلاً بين العرب والإيرانيين ومدخلاً لاستبدال الصراع العربي - الإسرائيلي بصراع عربي - فارسي، الأمر الذي تنبه إليه الرئيس حافظ الأسد ورفضه، فوقف إلى جانب الثورة الإسلامية الإيرانية التي رأى «فيها نقطة بارزة ومضيئة في المنطقة شكلت طعنة قوية في صميم السياسة الإمبريالية برفعها شعار الوقوف إلى جانب العرب في نضالهم ضد العدو الإسرائيلي وتبنيها العمل من أجل استعادة القدس»،(٨) وكثيراً ما كان يقول التالي من أجل إقناع الآخرين بصوابية توجهات الثورة.

«أليس كسباً كبيراً أن إيران تحولت إلى جانبنا بعد أن كانت إلى جانب إسرائيل؟ أليس من واجبنا أن نحافظ على هذا الكسب الكبير؟ وأن نعمل على تنميته وتطويره بدلاً من أن نفقده ونعمل على خلق عدو دائم وجبهة عسكرية وسياسية جديدة في مشرق الوطن

(٥) منتديات أبواب المعرفة، موضوع الثورة الإيرانية الإسلامية، الأربعاء، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

(٦) safita 5548 htmlwww.safitaclub.com/vb/

(٧) htmlwww.military.arab.com/1600150

(٨) «كلمات الرئيس حافظ الأسد في الثورة الإيرانية» (دمشق: وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٥).

العربي؟»[٩]

ولم تمنع دعوة الرئيس حافظ الأسد من استمرار حالة التأزم كسمة ملازمة للعلاقات العربية - الإيرانية طوال فترة الحرب، ولم تبدأ بالانفراج النسبي إلا بعد انتهاء الحرب وقيام النظام العراقي بغزو الكويت في مطلع التسعينيات، فقد بدأت عملية تصويب المواقف والتحول في التحالفات. وبدأ العديد من الأنظمة العربية التي كانت تؤيد صدام وتسانده في حربه بالتراجع عن تصريحاتها ومواقفها السابقة والتوجه نحو فتح قنوات الحوار والتواصل بهدف تحسين العلاقات العربية - الإيرانية. لكن بعد ذلك بدأت ملامح التغيير في السياسة الإيرانية لجهة التحول من الخطاب الديني الذي كان قائماً قبل الحرب على مصطلح الخير والشر في تحديد أوجه الخلاف والصراع بينها وبين القوى الإقليمية والدولية، وخصوصاً الأميركية، إلى الخطاب القومي الذي أصبح الحديث فيه يعلو الخطاب السياسي والديني، ويتكون كدليل على السلوك السياسي الإيراني إقليمياً ودولياً ولسببين أساسيين هما:

الأول: الحملة الإعلامية التي رافقت التحضير للحرب العراقية - الإيرانية وتصويرها أنها قادسية العرب، الأمر الذي دفع الإيرانيين إلى النفور من العرب وتبني مصطلح المصالح القومية بعده، والذي كان كفيلاً بحشد وتجييش الشعب للدفاع عن وطنه، وباستبدال خطاب العواطف واللاوعي الثقافي الذي ميز السياسة الخارجية الإيرانية في فترة ما قبل الحرب، إذ أدركت القيادة الإيرانية أهمية العمل وفق منطق العصر وقوانينه، وأن قدرة الثورة على الاستمرار تتوقف على كفاءتها في قراءة المتغيرات العالمية والإقليمية والاستفادة من معطياتها في تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

وفي هذا الإطار يشير أحمد نجيب زادة إلى ذلك قائلاً:[١٠] «إن الاهتمام بالثقافة القومية تخطى الانجذاب الفردي وبلغ حد انجذاب القادة، ويمكن أن يؤدي هذا التحول إلى تأثير مهم في سياستنا الخارجية، بما في ذلك الدور المحوري للمصالح القومية بوصفه المبدأ الأساسي الذي يحركها، وهو الذي سيؤدي إلى استبدال العواطف واللاوعي الثقافي اللذين قاما حتى الآن بدور محوري في سياساتنا الخارجية، بالعقلانية والحسابات. وفي هذا التقى الغلو القومي مع الديني في التكوين الثقافي للإيرانيين، وتبلور مفهوم الأمن القومي الإيراني.»

الثاني: التطورات الجيوبوليتيكية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) علي مدين، «دراسات استراتيجية»، العدد ٢١٢٢ (٢٠٠٧)، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، ص ٢٤٦.

وتوسيع حلف الناتو، ومن ثم محاولات الولايات المتحدة الأميركية إعادة تشكيل المنطقة من خلال إدخال مشروع الشرق الأوسط الكبير إليها، وإسقاط نظام طالبان بواسطة النظام العسكري الذي أقامه الأميركيون في أفغانستان، ومن ثم نقل قاعدتها العسكرية من أنجرليك في تركيا إلى أبشرون في طاجكستان.(١١)

وبقي النظام العربي هكذا في تقويمه إيران ينقسم إلى فريقين: الأول، يرى فيها دولة إقليمية مهمة في توازن القوى مع العدو الإسرائيلي، وحليفاً في مواجهة المشروع الأميركي الإسرائيلي وإفرازاته الداخلية والخارجية. أما الثاني، فيرى فيها خطراً على أمن دول المنطقة واستقلالها ومستقبل التنمية في أقطارها. وفي تبرير هذه المواقف كانت البلاد العربية تثير المخاوف من تدخل إيران في الشؤون الداخلية لبعض الدول، ولا سيما العراق، ومن أطماعها وامتداداتها وبرنامجها النووي، ومن ثم رفضها التفاوض والتحكيم في مسألة الجزر. أما إيران فكانت، بدورها، تثير الشكوك بشأن وجود القواعد والقوات الأميركية بالقرب من حدودها، وبشأن التنسيق والتعاون الذي يتم مع أعدائها، وبشأن دعم الحركات الإرهابية والمحاولات التي تتم لتخريب نسيجها الاجتماعي.

ويبقى من أخطر هذه الاتهامات ما يتخذ سمة دينية ومذهبية بتحميل إيران هذه السمة على الرغم من الحماسة التي تبديها الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لترويج ذلك بدعوتها صراحة إلى تشكيل حلف من الدول السنية المعتدلة لمواجهة إيران الشيعية، وكل هذا من أجل إثارة الفتن والاضطرابات في الدول العربية والإسلامية، وفيما بينها، على أسس طائفية ومذهبية وإثنية تمهيداً لتقسيمها وتفتيتها، الأمر الذي بدأت تظهر ملامحه في أكثر من مكان في الوطن العربي.

ثالثاً: العلاقات العربية - الإيرانية بعد الغزو الأميركي للعراق

أصبحت إيران جرّاء الغزو الأميركي للعراق مطوقة بوجود عسكري معاد من الغرب والشمال والشرق تزيد في خطورته انكشاف شواطئها البحرية، التي تمتد أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر، على القواعد العسكرية الأميركية في قطر والكويت، فضلاً عن وجود الأسطول الأميركي في مياه الخليج، الأمر الذي شكل تحدياً للسياسة الخارجية الإيرانية، ومؤشراً إلى التحول إلى سياسة أكثر اندفاعاً نحو البراغماتية، ولجهة المصالح القومية الإيرانية، إذ على الرغم من التشابه في الرغبات والمصالح الإيرانية - الأميركية في القضاء على نظام صدام،

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

فإن إيران لم تقدم دعماً لوجستياً أو مادياً للغزو الأميركي، كما فعل بعض الدول العربية، لإدراكها المخاطر الكبيرة التي يسببها وجود القوات المعادية بالقرب من حدودها على أمنها القومي الذي يعد خطاً أحمر تُجمع على عدم تجاوزه مختلف الأطياف السياسية.

لكن هذا الموقف الإيراني لم يسلم من حدوث الاختراقات والتقاطع في بعض جوانبه مع التوجهات الأميركية، وخصوصاً في أثناء دعمها الحكومات العراقية المتعاقبة التي شكلها الاحتلال، وكذلك بعض الميليشيات التي لم تقم بأعمال مقاومة فحسب، بل بأعمال إرهابية ضد مواطنين عراقيين أبرياء أيضاً، حتى لو كان ذلك غير مقصود بحسب التصريحات الإيرانية، وربما كان شأنها في ذلك شأن بعض الدول الإقليمية التي كانت تدعم قوات وحركات بهدف مقاومة الاحتلال الأميركي، لكن من دون أن تتمكن من ضبط عملياتها وتوجيهها في الاتجاهات الصحيحة، لأن عدداً من أفرادها كان يقوم بأعمال إرهابية مرفوضة ومدانة. ولعل هذا من أهم الأسباب التي شوهت صورة المقاومة العراقية الحقيقية، وجعل الحديث عنها لا يرقى إلى مستوى الحديث عن المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

وفي إطار هذا الواقع بقي بعض قادة النظام العربي الرسمي صديقاً للولايات المتحدة حتى بعد احتلالها العراق وارتكابها أعمالاً متعددة ضد مؤسسات المجتمع العراقي وصلت إلى تفكيك الدولة ومكوناتها، وتخريب القطاعات الاقتصادية والخدماتية والثقافية، كما كشفتها وبيّنتها الوثائق والتسريبات الأميركية والبريطانية. وهذا ربما يختلف في جانب منه عن موقف النظام الإيراني المعلن الذي اتخذ اتجاهاً مغايراً تجلى في تحميل الاحتلال الخروقات والمشكلات التي كانت تحدث على الساحة العراقية، والمطالبة بانسحاب القوات المتعددة الجنسيات، وكل ذلك من أجل تحقيق مكاسب اجتماعية وسياسية أكثر.

وضمن هذا السياق، بينما كان يبرز في كثير من الأحيان اتهامات عربية إيرانية متبادلة يحمّل أحدهما الآخر مسؤولية التدخل في الشؤون العراقية الداخلية وتردي الأوضاع الأمنية وحالات الفلتان والقتل والتدمير التي تتم في مختلف محافظات العراق، فإن درجة اتهام الولايات المتحدة لم يكن في مستوى جرائمها، ومع كل هذا واصلت دور الشحن والتحريض، فعملت على تعميم ثقافة الطائفية والمذهبية ونشر سياسة المحاور بتقسيمها الدول العربية إلى معتدلة وغير معتدلة، وعلى إثارة موضوع الملف النووي الإيراني كونه الأكثر خطراً على الأمن القومي العربي عامة، وعلى دول الخليج خاصة.

ونجحت الولايات المتحدة الأميركية إلى حد كبير في زيادة هواجس ومخاوف عدد من الدول العربية، من تنامي قدرات إيران كدولة إقليمية نووية لها امتدادات «مذهبية»

فـي الـدول العربيـة، ولا سـيما القريبة منهـا (الكويت والبحرين والسـعودية)، مسـتفيدة من الخلاف الإيراني العربي بشـأن الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسـى)، ومن تشتت الموقف العربي، واستطاعت الدفع بتلك الدول إلى تدعيم علاقات التنسيق والتعاون وبشكل متزايد مع الدول غير المؤيدة والمعادية لإيران في محاولة منها لتحجيم دور الأخيرة والحد من نفوذها. وقد أكدت وثائق ويكيليكس[١٢] قيام قادة عرب بحث الولايات المتحدة على استخدام الخيار العسكري ضد إيران خوفاً من تحولها إلى قوة نووية في المنطقة.

ونتيجة ذلك، وعلى الرغم من الموقف العربي الرسـمي المؤيد لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السـلمية، فإن المواقف غير المعلنة كانت توحي بعكس ذلك، وقد ظهر مثل هذه المواقف على شكل تصريحات وكتابات ووثائق في مناسبات متعددة نشرتها وسائل إعلام متعددة، وهو ما زاد في توتر العلاقات ما بين إيران ودول الجوار العربي.

وانقسـم العالـم العربي والإسـلامي بمجموع حركاتـه وتياراته الفكريـة من جديد إلى مشروعين: **مشروع** تتبناه ما تسمى دول الاعتدال العربي وتدعمه الولايات المتحدة الأميركية وإسـرائيل (الشـرق الأوسط الكبير)، **ومشـروع وطني** تحرري ومقاوم للمشروع الأميركي - الصهيونـي وأتباعـه وإفرازاته، تدافع عنه قوى الممانعة المتمثلة في سـورية وإيران وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين.

وأضحت المنطقة أمام مواقف متباينة ومتباعدة. وبدلاً من التوجه نحو نسخة أكثر حداثة في العلاقات العربية - الإيرانية تركز على إيجاد مطبخ مشـترك تُعدّ فيه الأفكار والتصورات الهادفـة إلـى خدمة المصالح المشـتركة الوطنية والإقليمية، وإلـى إقامة عقد اجتماعي يؤدي إلى أمن وتعاون أوسع يحقق السلام والتقدم لأجيال الحاضر والمستقبل، فإن عملية التنسيق والاجتماعـات واللقـاءات غالبـاً ما كانت تتـم مع الخارج المعـادي ولمصلحته (اجتماعات كوندوليزا رايس بوزراء الخارجية العرب).[١٣]

وهكذا لـم تسـتطع دروس الماضي، ولا سـيما تلك التي تم اسـتخلاصها من الحرب العراقية - الإيرانية، أن تترك الأثر المطلوب لجهة تعاون العرب وتوحيد جهودهم في إجراء حـوار عربـي - إيراني يؤسـس لتصويب علاقاتهم ويخلصها من التشـوهات التي لحقت بها بسـبب بقـاء الجهد العربي مجزّأً ومشـتتاً وتائهاً، باسـتثناء بعض المواقـف العربية التي تمت ترجمتها في علاقات خاصة ومتميزة مع الإيرانيين.

---

(١٢) Ghraf.com/home/news.php? action =viewed=908

(١٣) شري باقر، «عندما تتولى كوندوليزا رايس اجتماعات العرب قبل القمة»، «الديار»، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧.

رابعاً: العلاقة السورية - الإيرانية

بدأت العلاقة بين سورية وإيران رسمياً بعد استقلال سورية سنة ١٩٤٦،[١٤] واستمرت تقليدية الطابع شأنها في ذلك شأن العلاقات العربية - الإيرانية حتى أواسط الستينيات، ثم اتجهت نحو التوتر بسبب دعم سورية المعارضة الإيرانية المؤيدة للحق العربي، ومن ثم منح ناشطي المعارضة جوازات سفر سورية في السبعينيات بسبب العلاقة المميزة التي كانت تربط ما بين الرئيس حافظ الأسد والخميني.

من أجل توضيح تطور هذه العلاقة بعد الثورة سنتوقف عند بعض بنودها:

١) المبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه العلاقة.

٢) مستقبلها.

١ - المبادئ والأسس التي تقوم عليها العلاقة

لم تبلغ العلاقة السورية - الإيرانية مرحلة متقدمة من التميز إلا مع بداية الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٩، إذ وجد الرئيس حافظ الأسد فيها سنداً قوياً واستراتيجياً في دعم وتأييد حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وفي دعم وتقوية مشروع الدولة الوطنية والقومية التي تسعى القيادة السورية لإنجازه للوصول إلى توازن القوى في الصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال الدور الجديد لإيران والتحول الإيجابي في سياساتها وموقفها من العدو الإسرائيلي، كما أفصح عنه الإمام الخميني بقوله: «إنها كتلة سرطانية يجب استئصالها»، ومن أن المقاومة حق مشروع يجب دعمها وتأييدها.[١٥]

وشُكّلت على هذا الأساس ثوابت السياسة السورية في تلاقيها وتوافقها مع التوجهات والإجراءات التي قامت بها الثورة الإيرانية بدعمها وتأييدها للحق العربي المرجعية الأساسية لهذه العلاقة. وعندما بدأت الشكوك تثار في نية الثورة تصدير نفسها إلى دول الجوار، واتخذت دول إقليمية وعالمية مواقف غير مؤيدة ومن ثم معادية لها (الحرب العراقية - الإيرانية)، لم تغب عن القيادة السورية حقيقة أن التناقض الأساسي هو مع العدو الإسرائيلي ولا يجوز استبداله بعدو آخر. واصطفت السياسة السورية إلى جانب الثورة الإيرانية مدفوعة بالحرص على تمكين الثورة الوليدة من الوقوف على قدميها، تمهيداً للاستفادة من إمكاناتها

(١٤) هلالي وثنة، «العلاقات السورية الإيرانية»، دراسة أعدت لنيل درجة ماجستير في الإعلام، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، جامعة دمشق.

(١٥) Gaweem.org/forum/showthread.php?=4787

ودعمها في مواجهة العدو الإسرائيلي وتحرير المحتل من أراضيها، وبالخوف من أن يتحول الصراع إلى غير وجهته الصحيحة لأنها كانت تدرك أن الحرب كانت مفروضة لتحقيق مثل هذا الهدف.

وكما كانت العلاقة السورية - الإيرانية محط اهتمام ومتابعة من القيادتين السورية والإيرانية لجهة تقويتها وتطويرها وصولاً إلى إنجاز متطلبات ما تقتضيه عملية الوصول إلى علاقة استراتيجية بينهما، فإنها كانت في المقابل هدفاً للقوى غير المؤيدة والمعادية إلى التآمر والتخريب بأساليب وحجج متعددة (تشكيل «هلال شيعي»)[١٦] يغلب عليها الزيف والتضليل. وكانت السياسة السورية ترد على منتقديها بزيادة التمسك بمبادئها الوطنية والقومية لبناء مشروع الدولة بتعزيز علاقتها بإيران إلى جانب حرصها على الإبقاء على مساحة بينها وبين السياسة الإيرانية لتحافظ من خلالها على استقلالها وتحيزها إلى بعض القضايا الأكثر ارتباطاً بمصالحها العربية والدولية. وكما ربحت سورية والعرب بموجب هذه الاستقلالية، لم تخسر إيران، لأن المصالح الاستراتيجية للعرب والإيرانيين بقيت مصانة.

وفي هذا الإطار، إذا كانت إيران في بداية الثورة تختلف عن إيران الدولة التي أضحت قوية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتتطلع إلى دور إقليمي أكبر، إذ أصبح لها قوى رئيسية سياسية واضحة (العراق - لبنان - فلسطين)، فإن السياسة السورية البراغماتية التي اختارت الموقف من القضية الفلسطينية مقياساً، تقيس بموجبه قرب أو بعد علاقاتها مع الدول والحركات والأحزاب، كان لا بد من توثيق علاقتها بإيران الداعمة لتلك القضية.

واستناداً إلى هذا المبدأ تعمل سورية على زيادة دعمها وتأييدها لحزب الله في لبنان وللمقاومة في فلسطين، وعلى تقوية علاقتها بإيران، لكن من دون أن يعني ذلك تماهي السياستين، والتطابق التام بينهما في كل المواقف. وعلى هذا الأساس، إذا كانت السياسة السورية تلتقي مع السياسة الإيرانية في متابعة الدعم والتأييد لحزب الله في مقاومته العدو الإسرائيلي، وانتصاره عليه سنة ٢٠٠٦، فإنها تسجل على السياسة الإيرانية في أماكن أخرى بعض الملاحظات التي كثيراً ما كانت تثيرها مع الجانب الإيراني، ولا سيما فيما يخص العراق.

ولا نغالي في القول إنه كان للموقف السوري دور أساسي في تقريب وجهات النظر الإيرانية - العربية في العديد من القضايا التي تهم الجانبين. أما قوة العلاقة السورية - الإيرانية وفتور العلاقات السورية مع عدد من الدول العربية، فإنهما لا يعنيان تخلي سورية عن عمقها العربي الذي كان، ولا يزال، يحظى بأهمية خاصة في برامجها ودبلوماسيتها

(١٦) «الأردن يطلق النار على حلفاء الهلال الشيعي»، مجلة «دنيا الوطن» (غزة)، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

وأدبيات الحزب الحاكم فيها. وما تسعى له السياسة السورية هو أن تشكل علاقتها بإيران بسماتها وأهدافها نموذجاً لعلاقات عربية - إيرانية.

العداء للصهيونية ولمشاريع الهيمنة على المنطقة

إن تشديد الثورة الإيرانية منذ الأيام الأولى لقيامها سنة ١٩٧٩ على عنصرية الكيان الصهيوني، وعلى سمته العدوانية تجاه العالم عامة والإسلام خاصة، وعلى ضرورة مقاومته، ينقلها إلى موقع متقدم في الرؤية الحصيفة لطبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي، ويجعل العلاقة السورية - الإيرانية مطلباً تفرضه تطلعات الشعوب إلى التخلص من الاحتلال واسترجاع حقوق الشعب العربي الفلسطيني المغتصبة، وتجسيداً لإرادة ورغبة قادة البلدين الصديقين التي تتماهى مع رغبة شرائح واسعة من شعوب بلديهما في تأكيد الاستمرار في تقوية هذه العلاقة.

فالكيان الصهيوني الذي يحتل أراضي سورية وعربية من جانب، ويهدد بضرب المفاعل النووي الإيراني من جانب آخر، يعني في كيمياء المعادلة الجيوسياسية أن عدوان الطرف الأول من المعادلة يقتضي مقاومة رادعة من طرفها الثاني، ولا سيما إذا ما أخذنا في الحسبان ازدياد القوات الأميركية والمتعددة الجنسية الداعمة للكيان الصهيوني بعد احتلال العراق، وفي هذه الحالة، إذا كان الكيان الصهيوني يزداد عدوانية، كما تؤكد عمليات الرصد والتقويم في لبنان وفلسطين والجولان السوري المحتل، ألا يكون من الطبيعي تشكيل قوة تستجيب لحجم التحديات التي يفرضها الطرف العدواني من المعادلة، وأن تكون العلاقة السورية - الإيرانية بما توفره من قوة في أسسها ومبادئها الأساس في هذه القوة؟ ومن ثم منطلقاً لحشد إمكانات عربية وإقليمية إضافية للدفاع عن المصالح الحيوية لدول المنطقة، ومواجهة الأخطار المحدقة التي يسببها وجود المشروع الصهيوني الأميركي على مصالحها.

لا نعتقد أن الاتفاقيات التي أُبرمت بين العدو وبعض الدول العربية غيرت، أو ستغير، من طبيعته العدوانية والتآمرية ضد الأمة العربية ومصالحها الحيوية. وما كشفت عنه مصر، التي وقّعت اتفاقية سلام مع العدو، من شبكات للتجسس والتآمر على أمنها الوطني والقومي، إنما هو دليل واضح يؤكد صوابية التوجه الذي تقوم عليه العلاقة السورية - الإيرانية لجهة النظر إلى عدوانية إسرائيل ومشاريعها التي تشكل مصادر تهديد حقيقية للأمن القومي العربي لا يجوز تواصل الانقسام العربي فيما يتعلق بإدراك مخاطرها، ولا إدارة العلاقات والتحالفات العربية الإقليمية على أسس مرتبكة في تحديدها كمصدر من أهم مصادر الخطر الحقيقية.

التعويض عن حالة الضعف التي أصابت التضامن العربي

تبنت سورية في سياستها الخارجية بعد قيام الحركة التصحيحية بقيادة الرئيس حافظ الأسد سنة ١٩٧٠ مبدأ التضامن العربي بهدف حشد الطاقات والإمكانات لإزالة آثار عدوان حزيران/ يونيو العدوانية التي لحقت بالأمة العربية سنة ١٩٦٧، ونجحت إلى حد كبير في تحقيق هذا المبدأ، وبصورة خاصة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر التحريرية سنة ١٩٧٣، إذ برزت صور مشرقة للتضامن العربي وعلى مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقد استخُدم النفط العربي أول مرة في المعركة، وحدث تنسيق سياسي وعسكري، ومن ثم مشاركة عربية عسكرية إلى جانب الجيشين العربيين السوري والمصري تحققت في إثرها إنجازات لافتة في توقيتها وآثارها وإنجازاتها العسكرية، الأمر الذي جعل الخطط الأميركية والصهيونية تظهر إلى الوجود الواحدة تلو الأخرى لإجهاض ما تحقق وتفريغه من مضامينه. فكانت مباحثات الكيلو ١٠١ في مصر، واتفاقية سيناء الثانية في سنة ١٩٧٥، ومن ثم اتفاق كامب ديفيد الذي اتفق عليه في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وأُخرجت مصر بموجبه من التضامن العربي.[١٧]

من أجل سد الفراغ الذي حدث نتيجة خروج مصر بدأت سورية بمحاولات جادة لتحسين علاقتها بالعراق وتطويرها متناسية ومتجاوزة ما كان بينهما من خلافات. وقد وصلت نتائج محاولاتها إلى توقيع ميثاق العمل القومي في سنة ١٩٧٨، ما لبث صدام أن أبعد فيما بعد رموزه وأعدمهم، وبالتالي ألغى الميثاق وخربه.

في ظل هذه الأجواء قامت الثورة الإسلامية الإيرانية سنة ١٩٧٩ معلنة وقوفها إلى جانب قضايا العرب والمسلمين، وبصورة خاصة القضية الفلسطينية، القضية المركزية، الأمر الذي أتى متوافقاً ومنسجماً مع السياسة السورية في توجهاتها لترميم وتعويض حالة الضعف التي أصابت التضامن العربي، وأن ترحب بالتالي بالثورة وتقف إلى جانبها.

وقد أكدت الأحداث الجارية صدقية هذا التوجه، ولا سيما عندما كانت سورية تتعرض بسبب مواقفها الوطنية والقومية ودعمها للمقاومة لضغوط واتهامات ومؤامرات عدوانية خارجية تستهدف الوطن ومرتكزاته الأساسية، كيف كان الموقف الإيراني (مقارنة بموقف بعض القادة العرب الذين تآمروا على سورية) ملتزماً الدفاع عن سورية ومواقفها في التصدي للمشاريع الأميركية والصهيونية وفي دعمها المقاومة.

وقد امتدت مفاعيل هذا الالتزام في المواقف السورية والإيرانية إلى قوى المقاومة في

(١٧) «بعد ثلاثين عاماً من السلام مع إسرائيل»، مجلة «المعرفة» (٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩).

لبنان وفلسطين والعراق، فأخذت منه واستقوت بمعطياته في انتصارها في لبنان سنة ٢٠٠٦ وفـي غـزة سـنة ٢٠٠٨، وأعطته من رصيدها فزادت أيضاً في قوته على الصعيدين السـوري والإيرانـي، وهـو ما جعله عامل جذب واسـتقطاب للشـرائح الأوسـع والأهم فـي العالمين العربـي والإسـلامي، ومصـدراً مـن المصادر التي يعتمد عليها في الدراسـات الاسـتراتيجية العسكرية والسياسية العالمية، ولأسباب وغايات ليست في مجملها صادقة ونزيهة.

تعديل موازين القوى

لا شـك فـي أن قيـام الثورة أحدث انقلاباً اسـتراتيجياً في معادلـة موازين القوى لجهة تحويل الدور الإيراني، ونقله من دور تابع للنهج الإمبريالي الصهيوني المتحكم في مقدرات الأمـة والمدافـع عن الاحتلال وتمكينه من الأراضي العربية، إلـى موقع ودور إقليمي جديد لجهة دعم القضايا العربية والإسلامية وتأييدها، وخصوصاً القضية الفلسطينية.

وغني عن البيان، أن دور إيران في تفاعله مع السياسـة السـورية شـكل منظومة إقليمية فاعلة حالت دون تمرير العديد من المشاريع المعادية، ووقفت في وجه التحالفات والضغوط التـي حاولـت فرضهـا القوى المعاديـة على كل منهما، وقـد أثبتت الوقائع نجاحـاً كبيراً في اسـتخدام قوتهمـا معـاً لمواجهة الضغوط إلى درجة لم يعـد لأي منهما مصلحة في إضعاف هذه العلاقة أو التسبب بإحداث أي خلل فيها.

فالتراجـع فـي دور أميركا اسـتراتيجياً وسياسـياً، والضعف في قدرتها على الاسـتمرار فـي تحمل أعباء تواصل المغامـرات والحروب التي بدأت تفقد جدواها بتحول نتائجها إلى مصلحـة الشـعوب وقـوى التحرر التي أثبتت الوقائـع فاعليتها وأهميتها فـي مقاومة المحتل وإفشـال خططه ومشـاريعه في أكثر من مكان (لبنان، فلسطين، العراق، أفغانستان)، وبالتالي سـقوط مشـروع تصديـر الأزمـات الأميركيـة ومعالجتها بالحـروب، ما كان لهمـا أن يحدثا مـن دون الـدور السـوري - الإيرانـي الواضح والمحدد مـن المقاومة الـذي أضحى معادلاً موضوعيـاً معترفـاً بـه حتى مـن الولايات المتحدة في تشـكيل القوى التي تتكـون منها دول المنطقة.

بهذا الشـأن لعلنا نتذكر ما جاء في تقرير لجنة بيكر هاملتون لجهة المطالبة بفتح باب الحوار والتشاور مع سورية وإيران من أجل شؤون المنطقة. ووفق ما جاء في التقرير أن قدرة الولايات المتحدة على حل الأزمة في العراق تتقلص، وأن لسورية وإيران قدرة على التأثير

في أحداث العراق تتطلب إشراكهما بصورة مباشرة.»[١٨]

هكذا يكون لهذه العلاقة آثار ومبررات تطبيقية تستدعي المحافظة على استمراريتها وتقويتها في السباق إلى خلق معطيات ووقائع جديدة تتعلق بتعديل موازين القوى التي تجري محاولات لتقويتها بمشاركة عربية وتركية تؤدي إلى تكوين شرق أوسط جديد من دول المنطقة لا من خارجها.

انطلاقاً من هذا التوصيف لم تنجح المحاولات العديدة التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية لعزل إيران وتخريب العلاقة بينها وبين سورية، في مقابل ما كان يسوّق للأخيرة من وعود بإحياء مفاوضات السلام مع العدو في حال تخليها عن إيران، لأنها لم ترَ المبررات الواقعية، وأن تذهب بمفردها إلى مفاوضات مع عدو جربته من دون حليفتها الأساسية (إيران). فهي تدرك أن قيمة المحافظة على العلاقة بها وتقويتها والبناء عليها أهم كثيراً من الوعود التي تسوّق لها لسلام غير موجود. وهكذا استمر التنسيق بين البلدين بما يخدم تقوية العلاقة الاستراتيجية فيما بينهما.

وقياساً بذلك، فإن رغبة البلدين في الاستمرار في تقوية هذه العلاقة تأتي استجابة لمتطلبات موضوعية تكمن في حاجة إحداهما إلى الأخرى، فكما أن سورية مهمة لإيران في العمق العربي الذي تشغله، فإن إيران مهمة لسورية في التوازن الاستراتيجي الذي فقدت بعض مقوماته بسبب غياب الاتحاد السوفياتي السابق، وبسبب ازدياد تحيز السياسة الأميركية إلى مصلحة الكيان الصهيوني، والتحول الذي نشاهده لدى بعض القادة العرب لإنهاء الصراع مع العدو والتعايش معه على الرغم من احتلاله الأراضي العربية في فلسطين والجولان ولبنان.

أما بالنسبة إلى إيران التي تخوض صراعاً كبيراً في موضوع ملفها النووي، وتتطلع إلى تحسين علاقاتها بالدول العربية، ومتابعة دعم حزب الله في الجنوب اللبناني، فإنها تدرك أن لسورية دوراً حاسماً في ذلك، ومن مصلحتها الحفاظ على تمتين العلاقة بها من أجل دعم المقاومة ومتابعة إنجاز مشروعها النووي السلمي.

لعل من نافلة القول إن العلاقة بين البلدين تستند إلى ميزة البراغماتية في سياساتهما، وإلى قدرتهما على صوغ علاقات جديدة مع الغرب، أو غيره، والحفاظ في الوقت ذاته على علاقة قوية أحدهما بالآخر. ومن أهم ما يؤيد ذلك على صعيد السياسة السورية الانفتاح الأوروبي المتزايد، واستمرار لقاءات ومؤشرات التنسيق والتعاون بالتزامن مع تعزيز

(١٨) «قراءة موجزة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق»، مجلة «المعرفة» (٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦).

جبهة المقاومة، والإصرار على عدم تقديم أي تنازلات أمام الضغوط الأميركية والأوروبية والتهديدات الإسرائيلية.

العلاقات الاقتصادية والثقافية

العلاقة الاقتصادية: تعتمد العلاقات السورية - الإيرانية على تحقيق المصالح المشتركة ومواجهة الخصوم في آن واحد. وهي بهذا المفهوم لا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياحية أيضاً التي أخذت الاتجاهات التالية:

في المجال الاقتصادي: على الرغم من توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين منذ سنة ٢٠٠٧، فإن في قدرة المراقب للعلاقات الاقتصادية بينهما رصد أن حجم العلاقات التجارية بينهما لا يزال متواضعاً قياساً بمستوى علاقاتهما السياسية المتميزة. وبحسب الإحصاءات المتوافرة، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين بقي في سنة ٢٠٠٨ عند حدود ٢٧٤ مليون دولار موزعاً على الواردات والصادرات وفق النسب الموضحة في الجدول التالي:[١٩]

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الواردات من إيران	٥٦,٩٢	٦٤,٣٢	٧٣,٨٦	١٠٨	٢٦٠
إجمالي الواردات السورية	٧٩٩٦	١٠,٠٤٧	١٠,٦٢٦	١٣,٦٦٤	١٧,٢١٤
نسبة الاستيراد من إيران إلى إجمالي الواردات السورية	٠,٧١	٠,٦٤	٠,٧٠	٠,٧٩	١,٥١
تغطية الصادرات إلى الواردات	٥١	٤٩	٢٤	٣٤	٥
إجمالي الصادرات السورية	٧١٣٥	٨٥١٢	١٠,١٣١	١١,٦٢٧	١٣,٥٢٨
الصادرات السورية إلى إيران	٢٨,٨	٣١,٨	١٧,٨	٣٦,٥	١٤
نسبة الصادرات إلى إيران إلى إجمالي الصادرات السورية	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,١٨	٠,٣١	٠,١٠

الوحدة: ملايين الدولارات

(١٩) وزارة الاقتصاد، «أرقام التجارة الخارجية»، ص ١٠.

تؤكد هذه البيانات تدني حجم التجارة البينية بين البلدين، ولا سيما في الصادرات (٢٦٠ مليوناً واردات، و١٤ مليوناً صادرات)، وبنسبة أقل من ١٪ قياساً بحجم التجارة مع العالم الخارجي باستثناء سنة ٢٠٠٨، إذ وصلت إلى ١,٥٪.

يظهر التدني الكبير في حجم التبادل التجاري بين البلدين خفضاً أيضاً في حجم ونسبة تغطية الصادرات إلى الواردات إلى ٥٪ فقط سنة ٢٠٠٨.

وإذا ما تمت مقارنة هذه النسب بما يماثلها (التبادل التجاري) مع تركيا، يتبين أن هناك فارقاً كبيراً بينهما، فقد وصلت نسبة الصادرات التركية إلى سورية سنة ٢٠٠٩ إلى ٦,٧٪ من مجموع واردات سورية، وبزيادة أكثر من أربع مرات قياساً بالواردات من إيران. أما الصادرات فقد بلغت نسبتها في السنة نفسها ٣٪، ونسبة تغطية الواردات وصلت إلى ٣٩٪.[٢٠]

لكن حجم التجارة مع إيران الموضحة أعلاه تتحسن صورتها نسبياً إذا ما أضيفت إليها الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المشتركة والمقدرة قيمتها بأكثر من ٢ مليار دولار، تم وسيتم إنشاؤها، أكان من الجانب الإيراني بمفرده، أم بالتعاون مع الجانب السوري وفق ما هو موضح أدناه.

اسم المشروع	الجهات المشاركة	اسم الشركة
سيارة شام	٤٠٪ الجانب الإيراني، ٣٥٪ وزارة الصناعة، ٢٥٪ القطاع الخاص	الشركة السورية - الإيرانية
نقل المعلومات التكنولوجية لإنتاج قطع غيار للسيارات	٨٠٪ إيران، ٢٠٪ سورية	
سيارة سابا	١٠٠٪ إيران	سيفيكو
معمل الأسمنت	١٠٠٪ إيران	شيمبار الإيرانية
نفق جر المياه إلى سهول حلب الجنوبية	١٠٠٪ إيران	
نفق حلب	١٠٠٪ إيران	سابير العالمية
استصلاح أراضٍ شمالي شرقي حلب	١٠٠٪ إيران	
تأسيس مصفاة دمشق للبتروكيماويات	١٠٠٪ إيران	

(٢٠) «المجموعة الإحصائية سورية» (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٠).

١٠ صوامع حبوب	١٠٠٪ إيران	توسعا سيلوها الإيرانية
إعادة تأهيل وتحويل الوقود إلى غاز	١٠٠٪ إيران	آذار آب الإيرانية
محطة طاقة حرارية؛ معامل الأسمنت والنفط والغاز؛ تجهيزات معامل الفولاذ والسكر	١٠٠٪ إيران	
إنتاج زجاج فلوت	١٠٠٪ إيران	عسكريان وشركاه التضامنية
ثمانية مشاريع صناعات زراعية وغير زراعية في القنيطرة	١٠٠٪ إيران	
نقل وتوطين التكنولوجيا والبحث العلمي	١٠٠٪ إيران، بموجب مذكرة التفاهم في ٢٦/ ٥/ ٢٠١٠	
كابلات هاتفية	١٠٠٪ إيران	قندي الإيرانية

والملاحظات التي يمكن تسجيلها هنا هي:

إن التنوع في طبيعة المشاريع يأتي استجابة لمتطلبات حركة الاقتصاد السوري التنموية، وهذا بلا شك عامل مهم، ولا سيما إذا ما أخذنا في الحسبان قوة علاقات الصداقة والتعاون التي تربط بين البلدين.

إن المشاريع الاستثمارية هي استثمارات إيرانية في الاقتصاد السوري، وهي إن كانت تستجيب لتوجهات السياسة الاقتصادية السورية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الخارجي، فإنها تبقى غير مكتملة لجهة تحقيق تشابك في المصالح والمنافع المشتركة بسبب غياب الاستثمارات السورية في الاقتصاد الإيراني.

تنفذ شركات إيرانية حكومية أغلبية المشاريع الاستثمارية في ظل انخفاض مشاركة القطاع الخاص والأهلي الإيراني، وهو ما يقلل فائدة المصالح المجتمعية بين البلدين.

العلاقة الثقافية: تستند هذه العلاقة بين البلدين إلى العوامل المشتركة التي تجمع بين العرب والإيرانيين، والعمل على تعميقها على قاعدة عقلنة التاريخ بالتمسك بجوهره لجهة التلاقي الحضاري والثقافي الذي شهد خلال العقود السابقة تطوراً ملحوظاً مستفيداً من ثقافة المقاومة والتحرر والاستقلال التي يُجمع على دعمها وتأييدها قادة البلدين.

من أبرز ملامح تطور العلاقة الثقافية بين البلدين قيام علاقات ثقافية متنوعة تم تأطيرها باتفاقية وُقّعت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢١٨٠ في ١٤/ ٧/ ١٩٨٥، وقد جاء في

مقدمتها ما يؤكد ما ذهبنا إليه من خلال ما يلي: «نظراً لرغبة كل من حكومتي الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في توثيق أواصر الود والإخاء بين شعبيهما، وانطلاقاً من إيمانهما بالتراث الثقافي والحضاري المشترك بينهما والذي يمثل جزءاً هاماً من تاريخ نضال الشعبين، وسعياً منهما في تطوير العلاقات الثقافية، تم إبرام هذه الاتفاقية.»

وغني عن البيان القول إن عملاً جدياً يبذل لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ العملي ظهر آخره في البرنامج التنفيذي للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ وتوقيعه في طهران سنة ٢٠٠٩، إذ تضمن بالإضافة إلى ما جاء في مقدمة الاتفاقية تأكيد التعاون في المجالات التالية:

في مجال التربية: وقد تضمنت الاتفاقية ما يؤكد ضرورة تبادل المعلومات والخبرات والخطط التربوية، والتعاون المباشر في مجالات عمل الأيسيكو واليونسكو. وفي **التعليم العالي** بتفعيل التعاون في مجال البحث العلمي، وتبادل زيارة الأساتذة والباحثين، ودعم التعاون المباشر بين الجامعات، وتبادل الطرفين المنح الدراسية في مراحل الدراسة الجامعية الأولى والماجستير والدكتوراه.

في مجال الثقافة والفن بالعمل على مشاركة الجانبين في المهرجانات الفنية والمسرحية ومعارض الرسوم الفنية والتشكيلية، وتبادل النشرات والمطبوعات في مجال النحت والتصوير والحفر على الخشب.

ومن المؤسسات الأكاديمية والثقافية المعنية بتفعيل التعاون العلمي والثقافي ومتابعته هي أقسام اللغة الفارسية في الجامعات السورية الحكومية، واعتبار تدريس اللغة العربية في إيران إلزامياً طبقاً لما جاء في دستورها، والمركز الثقافي العربي السوري في طهران (المركز العربي والأجنبي الوحيد)، والمستشارية الثقافية الإيرانية في سورية اللذان أنيطا بهما متابعة تطوير العلاقات الثقافية وتحسينها بين الجانبين بالتركيز على العوامل الحضارية والثقافية المشتركة.

ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ هذه الاتفاقية، ولا سيما على صعيد المسلسلات المتلفزة والسينما والمسرح والموسيقى والفنون تعترضها صعوبات تعود إلى ضرورة التقيد بالتقاليد الإسلامية في العرض والإخراج، وإلى الخطاب الثقافي الإيراني الموجه، والذي غالباً لا يتوافق مع رغبات ومزاج شرائح لا يستهان بها من جيل الشباب في المجتمع الإيراني، الأمر الذي يحد إمكان تفعيل التواصل الثقافي وتوسيع مساحة انتشاره.

أما **السياحة** فعلى الرغم من أهميتها لجهة زيادة عدد السياح الإيرانيين إلى نحو ٥٠٠٠ سائح في المعدل يومياً، وللتسوق من أسواقها بمبالغ تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، فإن

ما يؤخذ عليها هو التالي:

أنهـا تأتـي فـي معظمهـا من الجانـب الإيرانـي مـن دون أن يقابلها سـياحة مماثلة من الجانب السـوري؛ أنها تتركز في معظمها على شـريحة معينة من المجتمع الإيراني، وبغرض زيارة العتبات المقدسة لدى الشيعة. وهذه العتبات قائمة في أماكن لم تعط العناية السياحية اللازمة (منطقة السـيدة زينب بصورة خاصة)، إذ لا تزال متخلفة نسبياً، وهو ما يعطى الزائر والسـائح صورة مشوهة لدرجة التمدن الحضاري والثقافي التي وصلت إليها سورية، ويقلل بالتالـي أهمية السـياحة لجهـة عدم تكوين صـورة حقيقية لأماكن توزعهـا المتنوعة، ولجهة الترويـج والدعايـة لجذب السـياح، لأن الزوار فـي معظمهم لا يذهبون إلى مشـاهدة أماكن سياحية أخرى.

٢- مستقبل العلاقة

علـى الرغـم مـن السـياق العام لنشـأة هـذه العلاقـة وللمراحـل والتحـولات العالمية والإقليميـة التـي رافقـت مسـيرتها، فقـد تبيـن أنها أخـذت خطاً متصاعـداً، بل كانـت تزداد قـوة ومتانـة تتلاءم باطراد مع شـدة المخاطـر والتحولات التي عانت جرّاءهـا دول المنطقة، واتجهت في الأعوام الأخيرة إلى العمل بجهود حثيثة لإجراء تحديث سياسي إقليمي جديد (إقليم شرق أوسطي جديد تريده دول المنطقة: سوري - إيراني - تركي - عراقي - لبناني - فلسطيني) من أجل إعطاء هذه العلاقات بعداً استراتيجياً أشد قوة واتساعاً.

غيـر أن المسـتقبل البعيـد لهـذه العلاقـة لا يمكـن التكهـن بـه بمعـزل عـن التغيرات والتبـدلات المرتقبـة في سياسـات وتوجهـات البلدين، وعن درجـة تأثرهما بالبيئـة الدولية والإقليمية الخاضعة، بدورها، للتغير والتبدل، والتي ربما تكون لجهة الدور المتزايد للإقليم وللدولة الوطنية على حساب العلاقات والتحالفات مع الدول الأخرى.

لعـل مـا يشـير إلـى ملامح هـذا التغيير ما كشـفت عنه الانتخابـات الإيرانيـة الأخيرة، ولا سـيما الموقف من المقاومة في فلسـطين ولبنان والذي عُبِّر عنه في الشـعارات المؤيدة لانتخاب مير حسـين موسـوي «لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران.» هذا الموقف الذي يعد المعادل الموضوعي في العلاقة الاستراتيجية السورية - الإيرانية والتي من شأن أي تغيير أو تبديل فيها أن يترك أثراً بالغاً في مستوى العلاقة القائمة بين البلدين وطبيعتها، والتي تتعرض في الوقت نفسه لضغوط كبيرة، عربية وإقليمية ودولية، ينقسم بشأنها الرأي العام العربي إلى فريقين: مؤيد لاسـتمراريتها وتقويتها، ومعارض يعمل على إثارة الشـكوك والهواجس منها ويعمل على تخريبها. وهي في ظل هذه التجاذبات وعلى الرغم من قوتها لم تنجز كل ما هو

مطلوب منها، ولا سيما لجهة توسيعها وتقويتها، أكان في الجانب الاجتماعي أم الاقتصادي أم السياسي، إذ إن **قوتها تتركز في قمة الهرم السلطوي**. وليس بخاف أن مثل هذا التركيز يعطي العلاقة قوة تستمدها من دعم قمة الهرم في السلطة وتأييدها، إلا إن من شأن هذا أن يجعل مستقبل العلاقة مرتبطاً باستمرارية السلطة نفسها في البلدين، وهو ما يفقدها بعض قوة التأييد الشعبي المدافع عنها ودعمه إذا ما تعرضت لمشكلة ما. ولا بد من أجل تعويض ذلك كله من العمل على توسيع القاعدة الشعبية للعلاقة وتقويتها، بزيادة اللقاءات والتواصل الثقافي والفكري والإعلامي والأكاديمي، وتفعيلها بمشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي، لتصبح في البلدين حالة مجتمعية بثقافة سياسية.

تواضع العلاقة الاقتصادية مقارنة بالعلاقة السياسية: تبيّن المقارنة بين مستوى العلاقة السياسية والاقتصادية ضعفاً نسبياً في الأساس الاقتصادي الذي تستند إليه العلاقة السياسية. وتحتاج عملية تقويته إلى توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية والتجارية على قاعدة المصالح والمنافع المشتركة المتكافئة بين الطرفين.

العمق العربي غير المؤيد: يشكل العمق العربي بوضعه الراهن، من حيث تبعيته للعالم الخارجي، ومواقف بعض دوله غير المؤيدة لإقامة علاقة استراتيجية بين البلدين، أرضية خصبة لإثارة المشكلات والمؤامرات بقصد الحد من تطورها، ومن ثم تخريبها، الأمر الذي يشكل تحدياً إضافياً أمام تطوير هذه العلاقة وتقويتها، تتطلب مواجهته متابعة العمل للاستفادة من النجاحات التي حققتها العلاقة بين البلدين، والاستناد إليها كنموذج يمكن التأسيس عليه لزرع الثقة والاطمئنان بين العرب والإيرانيين، من خلال تشجيع الانفتاح والحوار العربي - الإيراني، تمهيداً لإزالة المخاوف والشكوك المفتعلة والمغذاة أميركياً وإسرائيلياً وأوروبياً، وصولاً إلى إرساء سياسة تقوم على التعاون والتنسيق ضمن معايير واضحة ومحددة وحزمة تطمينات تحترم خصوصيات كل دولة وسيادتها. وهذا ما يقوم به الرئيس بشار الأسد وسط الكيمياء الجيو - سياسية المعقدة للمنطقة في محاولة لتصحيح العلاقات العربية- الإيرانية، ولا سيما مع دول الخليج، وكذلك بين العراق وإيران بعد توقف الحرب، ومن ثم بينها وبين السعودية، وغيرها من الدول العربية.

وفي إطار توصيف كهذا يمكن فهم أن مستقبل العلاقة يتوقف على مواقف الأطراف الفاعلة فيها، وبصورة خاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن طريق تعزيز الإيجابي في سياساتها، وتجاوز السلبي من الاتهامات التي تثار ضدها، وإثبات صدقيتها في أنها دولة إقليمية تزداد قوتها بزيادة التنسيق والتعاون مع جيرانها، وأن مشروعية برنامج التخصيب

لديهـا، وامتلاكهـا التقنية النووية تزداد قوة بالتعاون والتفاهم العربي - الإيراني الذي يؤدي، بـدوره، إلـى تقويـة العلاقة السـورية - الإيرانية في العمق العربـي وتحويله من معارض إلى مؤيد.

أمـا قاعـدة الانطـلاق فيجب أن تكون على أسـس تراعـى فيها المخـاوف التي يثيرها كل طرف ضد الطرف الآخر، والتركيز على المخاوف التي لا يثير الاتفاق عليها مشـكلات تعوق الانتقال إلى معالجة المخاوف الأكثر تعقيداً، بالاستفادة من العلاقات والخبرات التي تراكمت لدى سورية وتركيا وحركات المقاومة في اختيار تلك المشكلات ومباشرة الحوار بشأنها على قاعدة خلق بيئة وأجواء ثقة متبادلة تسهل الانتقال إلى معالجة مشكلات أخرى.

وغنـي عـن البيـان القـول إن ليس المطلـوب في ذلك الاتفاق الشـامل علـى مختلف القضايـا موضـوع الخلاف، بقدر ما هو التفتيش عن المشـتركات التي تتقاطع فيها المصالح العربيـة والإيرانية في إطار العلاقات الإقليمية والدولية التي تتنافس بشـأن اقتسـام المصالح والنفـوذ، وبنـاء سياسـة عربيـة - إيرانية فاعلة في تغييـر قواعد التنافس غيـر المتكافئ، وبما يضمن تجييره لمصلحة دول المنطقة وخياراتها الوطنية.

فإيران تبقى دولة إسلامية جارة لها حدود مشتركة مع الوطن العربي، وتشكل بموقعها وإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية، وبدورها على الساحة الدولية، قوة مهمة. وإذا ما أحسن العرب قراءة موقعها ودورها في إطار المتغيرات الإقليمية والدولية، واسـتطاعوا الاسـتفادة مـن المكاسـب السياسـية والاقتصاديـة والنووية التي تحملها والاسـتثمار فيهـا عبر مواجهة التحديـات التـي تواجههـم، فان التحدي الإيرانـي، موضوع التوجس والخـوف، يتحول من معنـاه السـلبي إلـى الإيجابـي، ومن عامـل تهديد إلى فرصـة تتمثل في وجود جـار مهم في إمكاناته ودوره في التقدم لحل أهم قضية تواجه الأمة العربية هي قضية فلسـطين، بتحويلها من خلال إجماع عربي من قضية فلسطينية إلى قضية عربية وإسلامية.



المغرب العربي وإيران
تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية

الحسين الزاوي

تحمل علاقة إيران بالمغرب العربي مميزات وخصائص متعددة تكاد تكون مختلفة كلياً عن علاقاتها بدول المشرق، التي ينظر بعضها إلى إيران بصفتها خصماً تاريخياً عنيداً تتجاوز «خطورته» أحياناً حدود ما تمثله إسرائيل بالنسبة إليها، وذلك لأسباب يتعلق بعضها بقناعة هذه الدول بأن الخطر الإسرائيلي يحمل صبغة موقتة، ولا يملك رسوخاً استراتيجياً وجيوسياسياً كبيراً، قياساً بخصم يمثل من منظور الذاكرة الجماعية لكثيرين صورة الإمبراطورية الفارسية التي تهدد تخوم وأطراف عدد من الكيانات العربية القطرية في المشرق. وبالتالي، فإن ضعف، أو قلة، عوامل الخوف والقلق إزاء رمزية الصورة التاريخية لإيران في دول المغرب العربي، يتيح إجراء مقاربة أكثر موضوعية وأقل انفعالاً للعلاقات المغاربية - الإيرانية. على العموم، تعتبر العلاقات بين الجانبين حديثة العهد نسبياً وتعود في مجملها إلى مرحلة ما بعد حصول دول المغرب العربي على استقلالها، كما أن هذه العلاقات لم تقفز إلى واجهة الأحداث إلا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، لأن المرحلة التي سبقت هذا العهد لم تشهد خلالها العلاقات بين الجانبين دينامية خاصة تستحق الذكر، باستثناء العلاقات الإيرانية - المغربية التي كانت تأخذ مشروعيتها، وربما جانباً كبيراً من دلالاتها السياسية، من قدم النظام السياسي وعراقته في البلدين، وخصوصاً أن النخب السياسية والثقافية في المغرب لا تخفي اعتزازها بتجربتها في الحكم التي ترى أنها تمثل نموذجاً فريداً لاستقرار الدولة ورسوخها في المنطقة.

وعلى الرغم من أن علاقة إيران بالتشيع تعود إلى مراحل متأخرة من التاريخ الحديث، فإن التشيع الذي أضحت تغلب عليه الآن مسحة إيرانية كبيرة، يعود في دول المنطقة إلى عهود تاريخية قديمة نسبياً، فقد سبق أن تأسست إمارات متعددة المذاهب في الجزائر والمغرب العربي بصورة عامة، الأمر الذي أوضح أن المنطقة مفتوحة على كل التأثيرات التي كان يمارسها مختلف الملل والنحل التي كانت تعج بها الحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسيط، مثلما حدث مع إمارة الخوارج في مدينة تيهرت الجزائرية (تيارت حالياً)

التـي عُرفـت في الكتابـات التاريخية بالدولة الرسـتمية، كما أن الدولة الفاطمية الشـيعية في مصر شـهدت انطلاقتها الحاسـمة من مدينة بجاية في شرق الجزائر. وعلاوة على ذلك، فإن تقاليد المحبة والولاء لآل البيت شديدة الرسوخ في المنطقة، وارتبطت بمرجعيات وطقوس ما يوصف بالتصوف السني، أو ما يسمى، وفق التعبير الثقافي للمنطقة، زوايا الطرق الصوفية المنتشرة بشكل مؤثر في المغرب وبدرجة لا يمكن إغفالها في كل من الجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا.

انطلاقـاً من المعطيات الجيوسياسـية لمنطقة المغـرب العربي، نعتقد أن دولها لـم تكن تعـارض، بـل ليـس لها اعتـراض كبير حتـى الآن لأن تضطلع إيران بـدور إقليمي ومحوري ينسـجم مـع ثقلهـا السياسـي والاسـتراتيجي كدولة كبيرة تتمتـع بخاصية الجـوار مع الوطن العربي، وخصوصاً إذا استثنينا هنا ما يثيره البرنامج النووي الإيراني من تحفظات لدى أغلبية الأطـراف، وذلـك بـأن مثل هذا الدور لا يثيـر لديها تخوفات تفرزها الحساسـيات التاريخية والنزاعات الحدودية وما يصاحب ذلك كله من شحن مبالغ فيه للذاكرة المشتركة بين إيران ومحيطهـا القريـب. فالدول المغاربية تـرى أن إيران أدت دائماً، بحكم موقعها المتميز، دوراً إقليميـاً مؤثـراً، وليس هناك ما يمنع مسـتقبلاً من أن يظل هـذا الدور ضمن حدود مقبولة، لا تؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الصعبة والحساسـة في المشـرق. وبالتالي، فحتى الخلافات التي نشبت في فترات متعددة بين المغرب العربي وإيران كانت تنبع دائماً من طبيعة موقفها مـن قضايـا ونزاعـات المنطقة، ومن أسـلوب مقاربتهـا وتعاملها مـع الشـأن الداخلي لدول المنطقـة لا مـن منطلـق معارضـة صريحة لدورهـا الإقليمي. كمـا أن التبرم الـذي نجده في المشـرق من الاهتمام الإيراني بالقضية الفلسـطينية وقضايا الشـرق الأوسـط عامة، لا نكاد نلمسـه من خلال ردات الفعل السياسـية المباشـرة لدول المغرب العربي، ويمكننا أن نجزم أنه إذا وُجد لدى بعض الأطراف المغاربية مواقف تُعبّر عن استيائها من السياسة الإيرانية في الشـرق الأوسـط، فهي تأتي من دون شك في سياق تنسـيق سياسي تجريه هذه الأطراف مع دول إقليمية فاعلة في المشـرق، كمصر والسـعودية. وعليه، فإنه من غير المسـتبعد مسـتقبلاً أن تُسفِر ثورة الشباب في مصر عن تغيير لافت في معادلة العلاقات الإيرانية بدول المشرق العربي، الأمر الذي سـيفضي لا محالة إلى حدوث تغييرات ملموسـة في بنية العلاقات التي تربـط إيـران بالمغرب العربي، لأن الدول المغاربية كانت تتأثر دائماً بالتحولات التي تحدث في المشرق، وتحديداً بما يحدث في مصر، نظراً إلى ثقلها الجيوسياسي والاستراتيجي على مستوى محيطها الإقليمي والعربي.

المغرب العربي وإيران والفضاء الجيوسياسي لفرنسا

إن ضبابية المفاهيم التي تتعلق بمقاربة وتحليل الوقائع المتغيرة والخاضعة لتقلبات السياسات القطرية للدول، إضافة إلى طابعها غير اليقيني، يزيدان في الصعوبة التي تشعر بها مختلف الأطراف من أجل فهم تطور الأحداث التي يكتنفها كثير من الغموض، وهو الغموض نفسه، أو الالتباس الذي يفرزه الحدث نفسه، أو تتعمد الأطراف المتصارعة إشاعته، من أجل التغطية على تحركات لا يراد لها أن تخضع لمجهر المراقبة الدقيقة.

وبالتالي، فعندما نتحدث هنا عن المغرب العربي ككيان افتراضي قائم بذاته، فإننا نشير بذلك إلى كونه يمثل فضاء جيوسياسياً منسجماً بصرف النظر عن الاختلافات، أو حتى عن التناقضات الموجودة بين دوله القطرية، كما أن معطيات الجغرافيا السياسية للمنطقة الواقعة تحت تأثير الفضاء المتوسطي تجعل المغرب العربي خاضعاً بشكل كبير لتأثير الطموحات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لفرنسا، وإلى حد ما الطموحات نفسها لإيطاليا حينما يتعلق الأمر بليبيا، أو حتى بالنسبة إلى مواقف إسبانيا من المسائل التي تخص شمال المغرب. لذلك لم يكن مستغرباً أن تسوء العلاقات الإيرانية مع بعض دول المنطقة في مرحلة تزامنت مع تراجع علاقة إيران بفرنسا وبدول الاتحاد الأوروبي عامة. ويمثل هنا النموذج الجزائري استثناءً سيأتي الحديث عنه في الفقرات المقبلة. فعلاقات المغرب العربي الصغير[1] بإيران تتأثر بشكل لافت، أكان سلباً أم إيجاباً، بعلاقات هذه الدول بفرنسا، بل إن العلاقة الجزائرية - الإيرانية نفسها تُمثل في بعض جوانبها تحدياً وموقفاً جزائرياً موجهاً ضد فرنسا في سياق صراعهما الذي يرتبط بملفات خلافية عديدة تتحكم فيها معطيات الذاكرة التاريخية المشتركة المثخنة بالجروح. ولم يكن هذا العنصر الحاسم من حيث تأثيراته وتبعاته السياسية، ليغيب عن الفاعلين السياسيين في إيران الذين يودون استثماره في مصلحتهم في سياق صراعهم مع الغرب، وخصوصاً بصدد الملف النووي الإيراني.

وحينما نتحدث عن المعطيات الجيوسياسية علينا أن نميز، وفق ما يدعو إلى ذلك

(١) هناك العديد من المراجع التي تفرق بين ما يسمى بالمغرب العربي الصغير الذي يضم كلاً من: المغرب والجزائر وتونس، وبين المغرب العربي الكبير الذي يضم بالإضافة إلى الدول الثلاث التي أتينا إلى ذكرها بلدين آخرين هما ليبيا وموريتانيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكتابات الفرنسية حينما تتحدث عن لفظ «maghreb» كمفهوم جغرافي وسياسي فإنما تشير في أغلبيتها إلى الدول الثلاث الأولى فقط، مع أن موريتانيا تقع هي الأخرى ضمن دائرة النفوذ الفرنسي التقليدي:
Yves Lacoste, *Questions de géopolitique: l'islam, la mer, l'Afrique* (Coll: le livre de poche, éditions la découverte et Librairie générale Française, 1988), p. 77.

ستيفان روزيير، منهجياً ما بين مفهوم الجيوسياسة (géopolitique) ومفهوم الجغرافيا السياسية بمعناها التقليدي. فالمفهوم الأخير يشير، عادة، إلى دراسة «الإطار السياسي» الذي يتشكل من أقاليم الدول، والخطوط السياسية التي يتم توظيفها، عادة، بمعنى الحدود، ومن الشبكات والأقطاب والأماكن الرمزية. أما الجيوسياسة فتمثل دراسة الفضاء الذي تنتمي إليه الدولة منظوراً إليه (أي الفضاء) بصفته يمثل رهاناً، يفضي إلى انخراط مجموعة من الفاعلين أكانوا معارضين أم متحالفين.[٢] وبالتالي، فالمقاربة الجيوسياسية لا تؤمن بأن عملية الجمع بين الأحداث قادرة على أن توفر لنا إطاراً عقلانياً أو مبدأً تفسيرياً، فالجيوسياسة أبعد ما تكون عن المنهج القائم على عملية رص النقاط وتجميعها. لذلك ليس الجمع بين الأحداث هو الذي يُضفي المعقولية على الوضعيات، فالعكس هو الصحيح. فعندما ننطلق من مفاهيم السيرورة وتشكيلات الأنظمة وأجهزتها يأخذ الحدث دلالته[٣] الكاملة. وهنا بالتحديد تتقاطع الجوانب الجيوسياسية مع الجوانب الجيواستراتيجية، وخصوصاً أن الجيوسياسة لا يمكنها أن تكون إلا متماثلة مع دراسة العوامل العامة التي تكون أبعادها قارة وذات طبيعة قادرة على التأثير في العمق، في هذا الاتجاه أو ذاك، في المشروع السياسي. أما الأبعاد الجيواستراتيجية فتلجأ إلى تحليل المعطيات على اختلاف أنواعها، أكانت متعلقة بالجوانب الاقتصادية أم الاجتماعية والديموغرافية، وأيضاً المجالات العسكرية التي يمكنها أن تؤثر في الاستراتيجيا العامة التي تضعها الدولة. ومن هنا يتضح أن الجيوسياسة تهدف بصورة خاصة إلى دراسة المشاريع الممكنة، بينما تهتم الجيواستراتيجيا بالجوانب التنفيذية.[٤] وهذا الأسلوب من المقاربة القائم على التحديد المفاهيمي يساعدنا في فهم العلاقات المغاربية - الإيرانية بعيداً عن القراءة التقليدية التي تكتفي بالجمع بين الأحداث وإعادة ترتيبها من الناحية الزمنية من أجل استخلاص المواقف والرؤى التي تبدو منسجمة ظاهرياً مع مسار الأحداث. وعليه، فالعلاقات الإيرانية - المغاربية لن تشكل رهاناً حقيقياً للطرفين إلا بقدر ما تساعدهما في تطوير عناصر قوتهما، ولأن مواقف الأطراف الفاعلة في الساحة المغاربية متضاربة، ولا سيما في حالة تعارض المصالح بين المغرب والجزائر، فإن علاقات إيران آلت إلى مرحلة تتميز بصيغة جديدة لعلاقتها بالمنطقة، تعتمد على محاولة استثمار

---

(٢) انظر في هذا الصدد: الموسوعة الإلكترونية الشاملة باللغة الفرنسية، مادة «géopolitique».

(٣) Pascal Lorot et François Thual, *la Géopolitique, clefs politique* (Paris: Montchrestien, 1997), p. 78.

(٤) Hervé Coutau-Bégarie, *Traité de stratégie* (Paris: Economica, 2eme édition, 1999), pp. 660-661.

الموقع الجيوسياسي للجزائر على مستوى شمال إفريقيا، وخصوصاً في المرحلة التي كانت فيها توجهات السياسة المصرية لا تترك لها خيارات بديلة. وقد تُغيِّر إيران من أولوياتها الجيوسياسية بصورة ما إذا أفرزت الثورة المصرية، التي كان ميدان التحرير مسرحها، تغيرات حقيقية على مستوى توجهات سياسة مصر الخارجية. أما في المرحلة الراهنة، ولا سيما في المدى القريب، فإن إيران ما زالت تهتم بصورة أكبر بالمزايا التي يوفرها الموقع المتميز للجزائر، إضافة إلى الثبات النسبي لسياستها الخارجية التي ترسم خطوطها العامة المؤسسة العسكرية ذات النفوذ القوي، من منطلق أن إيران ترى أن الجزائر باتت أكثر من أي وقت مضى تراهن على حيّزها الجغرافي والسياسي القريب الذي أملته عليها سعة رقعتها وكثرة التحديات التي تفرضها عليها القوى الإقليمية والدولية، وبصورة خاصة على مستوى حدودها الغربية والجنوبية على امتداد دول الساحل الإفريقي، التي تتعرض لضغوط كبرى من الدول الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا. وبالتالي، فإن الجزائر وإيران تنظر إحداهما إلى الأخرى على اعتبار أن كل طرف يمثل للطرف الآخر رصيد قوة إضافية في محيطه الإقليمي المباشر، من منطلق أن البحث عن القوة يشكل أساس سلوكيات الفاعلين الجيوسياسيين، تماماً مثلما أن القوة تحدد العلاقات بين المؤثرين في لعبة السياسة الدولية.[٥]

العلاقات الإيرانية المغاربية: نسق الأحداث وبنية المصالح

إن الأبعاد الجيواستراتيجية والجيوسياسية للعلاقة التي نتحدث عنها تتضح وتتجلى من خلال تمفصل الوقائع والأحداث في سياقات تختلط فيها الجوانب العقلانية بتلك الانفعالية التي تعجز مقتضيات الحكمة السياسية عن تقديم تفسيرات مقنعة لها، وهو ما يدفعنا إلى الحديث هنا عن العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي وإيران مع التركيز في الأساس على العلاقة التي تجمع كلاً من الجزائر والمغرب بإيران، من منطلق اقتناعنا بأن العلاقة الإيرانية بهاتين الدولتين تحمل كثيراً من الدلالات السياسية والاستراتيجية التي ما زالت مؤثرة في المحيطين المغاربي والعربي. كما أن التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها الوطن العربي، ولا سيما بعد ثورتي تونس ومصر وأحداث ليبيا، لن تؤثر في المرحلة الراهنة على الأقل في بنية العلاقات التي تربط إيران بكل من الجزائر والمملكة المغربية، من منطلق أن كلتا الدولتين الجارتين تملك مؤسسة ضامنة مستقرة نسبياً، الأولى

(٥) Lorot et Thual, op. cit., p. 98.

عسكرية والثانية ملكية، ولن تتغير هذه المقاربة إلا إذا أدت الاحتجاجات الشعبية في البلدين إلى وضع جديد تتراجع فيه المؤسسة العسكرية في الجزائر عن دورها المؤثر والفاعل في الحياة السياسية والمدنية، ويتحول المغرب بموجبه إلى ملكية دستورية يتخلى فيها الملك عن قسم كبير من صلاحياته الواسعة للحكومة المنتخبة ديمقراطياً.

الجزائر وإيران: من الوساطة إلى الصراع وصولاً إلى التحالف

عبر العقود الأربعة الأخيرة شهدت العلاقة الجزائرية - الإيرانية عدة تحولات، ميزتها محطات مهمة وفاصلة، تمثلت بدايتها في الوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق وإيران في عهد الشاه في الصراع الحدودي بشأن شط العرب. وهي الوساطة التي توِّجت بتوقيع اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥، والتي لم تتمكن من إنهاء الخلاف بشكل حاسم، وما زال يُثار بشأنها كثير من الملاحظات من الجانبين. أما الوساطة الجزائرية الثانية فحدثت مباشرة بعد انتصار الثورة الإيرانية، وتفجُّر أزمة الرهائن في السفارة الأميركية في طهران سنة ١٩٨١، إذ ساهمت الدبلوماسية الجزائرية حينها في إيجاد حل سلمي للأزمة التي كان من الممكن أن تأخذ أبعاداً مأساوية ومدمرة بالنسبة إلى المنطقة برمتها. كما أن الجزائر، وعلى خلاف أغلبية الدول العربية، وخصوصاً الخليجية، لم تتخذ موقفاً مسانداً من العراق في حربه ضد إيران، وإنما كان موقفها متوازناً إلى أبعد الحدود، وحاولت في البداية أن تسخّر دبلوماسيتها من أجل إيجاد حل سلمي للصراع القائم بين البلدين، لكن استهداف طائرة وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحيى بصاروخ، قيل إن مصدره عراقي، أصاب المبادرة الجزائرية ووزير خارجيتها في مقتل.

أما مرحلة الصراع بين الجزائر وإيران، فقد بدأت بالتدريج بملامح واضحة بالنسبة إلى المتابعين للشأن الجزائري في معظمهم، غداة إعلان التعددية السياسية والحزبية في الجزائر، والتي كان من نتائجها تكوين عدد هائل من الأحزاب، بعضها أُنشىء على أسس دينية. وقد مثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة أبرز هذه الأحزاب الدينية المعتمدة إلى جانب حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، التي اضطرت إلى تعديل اسمها إلى حركة مجتمع السلم (حمس) بعد تغيير الدستور وإلغاء قانون الأحزاب السابق، الذي كان يسمح بتشكيل أحزاب على أسس دينية. فقد نشطت البعثة الدبلوماسية الإيرانية في تلك المرحلة في عقد العديد من اللقاءات مع القوى السياسية الناشئة في تلك المرحلة ومنها جبهة الإنقاذ، وقد كان عدد من ممثلي البعثة الإيرانية يحضر بعض التجمعات السياسية التي كان يدعى

إليها. وعليه، فقد اتسم الموقف الإيراني بحدة بالغة بعد إلغاء المسار الانتخابي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وعرفت العلاقة بين البلدين توتراً متزايداً أدى إلى إعلان الجزائر قطع علاقاتها بإيران في سنة ١٩٩٣. وتزامن هذا التوتر بين البلدين مع انتعاش ملحوظ في العلاقة الإيرانية - المغربية، التي شهدت في هذه المرحلة تزايداً لافتاً للحضور الإيراني في المملكة، وهو حضور تجاوز في بعض مظاهره الحضور الإيراني في المغرب في زمن حكم الشاه. وقد أفضت هذه الدينامية الدبلوماسية بين الدولتين إلى فتح قنصلية إيرانية في مدينة وجدة، لفترة لم تدم طويلاً، وذلك على بعد أقل من ١٥ كيلومتراً من الحدود البرية مع الجزائر، وهي الخطوة التي رأت فيها الجزائر عملاً استفزازياً موجهاً ضدها، وخصوصاً أن الحكومة الجزائرية كانت ترى أن موجة العنف التي اجتاحت البلد أخذت تلك الأبعاد المأساوية بفضل الدعم الذي كانت تتلقاه الجماعات المسلحة من أطراف خارجية عديدة ومنها جمهورية إيران الإسلامية.

وما عاد الدفء إلى العلاقة بين البلدين إلا في عهد الرئيس محمد خاتمي الذي جمعه لقاء ودي بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة ٢٠٠٠، قبل أن يعلن البلدان استئناف علاقتهما الدبلوماسية مطلع سنة ٢٠٠٣. وتسارعت الأحداث بعد ذلك بشكل لافت، ووصلت العلاقة بينهما إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق، مست كثيراً من المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والعلمية. وعرفت هذه العلاقة دينامية جديدة منذ وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى سدة الحكم، فقد قام بعدة زيارات للجزائر، كان آخرها توقفه في الجزائر خلال أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ لساعتين قادماً من سورية، الأمر الذي اعتبره بعض الأوساط الغربية مؤشراً إلى وجود تنسيق كبير بين العواصم الثلاث: طهران ودمشق والجزائر، كما ذهبت الأوساط ذاتها إلى وصف العلاقة الجزائرية - الإيرانية بالخطرة، في إشارة منها إلى أنها تخفي، في اعتقادها، أكثر مما تُظهر. ويمكن القول في سياق متصل إن قوة العلاقة الإيرانية - الجزائرية أُكدت مرة أخرى، من خلال اجتماع اللجنة العليا المشتركة التي قاد أعمالها كل من رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحي والنائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية محمد رضا رحيمي، واختتم الاجتماع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ بتوقيع العديد من الاتفاقيات التي تمس مجالات التعاون بين البلدين.

وعليه، يمكننا أن نلاحظ بيسر التطور الهائل الذي شاهدته العلاقة بين الجزائر وطهران، وخصوصاً أنها باتت تشكل محط أنظار القوى الغربية المتابعة للملف النووي الإيراني. لذلك فإن وزير الخارجية البريطاني المكلف شؤون الشرق الأوسط استغل فرصة وجوده

في العاصمة الجزائرية، قبل فترة قصيرة من اجتماع اللجنة المشتركة بين البلدين، ليؤكد أنه يعوِّل على الصداقة الجزائرية - الإيرانية من أجل أن تقنع الجزائر الجانب الإيراني بضرورة التخلي عن برنامجها النووي. وعبّر الوزير البريطاني عن رغبة بلده في أن تؤدي الجزائر دور الوسيط بين إيران والدول الغربية. ويمكن القول إن هذا الطلب ليس فيه ما يدعو إلى الاستغراب، ولا سيما في سياق محاولة بريطانيا استثمار العلاقة بين الجزائر وطهران في توجيه رسائل غير مباشرة إلى الطرفين، من منطلق أن المملكة المتحدة هي التي لفتت أنظار حلفائها، وبصورة خاصة الأميركيين في سنة ١٩٩١ إلى ما وصفته بمحاولة الجزائر صنع قنبلة نووية في محطتها السلمية الواقعة في عين وسارة على بعد ١٥٠ كم من العاصمة الجزائرية. وكانت السلطات الأمنية الجزائرية ألقت القبض في السنة نفسها على شخص كان يصوّر تجهيزات محطة عين وسارة، وقد قيل في البداية، أي مباشرة عقب الحادث، إن الأمر يتعلق بـ«إرهابي»، واتضح بعد ذلك أن الشخص هو وليم كروس الملحق العسكري للسفارة البريطانية في الجزائر، الذي طُرد في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩١.[٦]

وعلى الرغم من هذه الدينامية الكبيرة التي تشهدها العلاقة الإيرانية - الجزائرية، فإنها لم تصل إلى مستوى يمكن أن تكون فيه محط إجماع بالنسبة إلى النخب السياسية في البلدين. فالنخبة المتشددة في النظام الإيراني ما زالت متحفظة إلى حد ما من التعامل مع السلطة في الجزائر، وذلك على خلفية ما حدث من تطورات سياسية في هذا البلد خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي. كما أن أجنحة من السلطة في الجزائر ما زالت تنظر بعين الشك والريبة إلى السياسة الرسمية الحالية القائمة على التقارب مع إيران. بل إن سيد أحمد غزالي، الذي شغل منصب رئيس الحكومة الجزائرية في بداية التسعينيات، لا يخفي معارضته للسلطة الحالية في إيران، ومن ثمة إصراره على الدفاع عن المعارضة السياسية للنظام، ووصل الأمر بغزالي إلى توجيه رسالة إلى عمدة مدينة نيويورك يدعوه فيها إلى معارضة سفر أحمدي نجاد إلى الأمم المتحدة، ويؤكد في حوار أجرته معه صحيفة «يومية وهران» الجزائرية أن النظام الإيراني قائم على القمع، وأنه مسؤول عن إعدام ١٢٠,٠٠٠ معارض منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. ويضيف غزالي في حواره أن الرئيس الإيراني لا يملك سلطة فعلية في إيران التي يقوم نظامها على ولاية الفقيه، وأنه يؤدي الدور نفسه الذي يقوم به الرئيس بوتفليقة في الجزائر التي يُعتقد أن الحكم الفعلي فيها هو للأجهزة

(٦) *Le Quotidien d'Oran*, 22/11/2010.

العسكرية،(٧) حتى إن كان علينا، كما قال، أن نؤكد أن المقارنة هي تقريبية، وأن هناك اختلافات كبيرة بين البلدين. ويمكن القول إن تصريحات غزالي تعكس انزعاج بعض الأوساط السياسية الجزائرية ذات التوجهات الأيديولوجية اليسارية والفرانكوفونية من المستوى الذي بلغته العلاقة الجزائرية - الإيرانية.

وعليه، إذا استثنينا العلاقة الوطيدة التي تربط بين البلدين على المستوى الرسمي نتيجة تقاطع مصالحهما وتقارب رؤاهما بشأن أغلبية القضايا الإقليمية والدولية، وخصوصاً أنهما يشتركان في رغبتهما الهادفة إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب، فإن إيران لا تحتل موقعاً متميزاً في الذاكرة الجزائرية، بل إن الأطروحات المشرقية المتشددة ضد إيران كثيراً ما تجد صداها لدى الأوساط الشعبية المتأثرة بالتيار الديني السلفي. وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر لا تتساهل من جانبها في المسائل المتعلقة بمحاولة نشر المذهب الشيعي، إذ تسعى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى المحافظة على ما تصفه بالوحدة المذهبية للجمهورية، التي يرمز إليها المذهب السني المالكي، ضد كل الاختراقات الخارجية، أكان مصدرها شيعياً أم سلفياً وهابياً.

ويمكن القول إن الحراك السياسي والثورات الشعبية المنادية بالإصلاح والديمقراطية في الوطن العربي عامة، وفي منطقة المغرب العربي خاصة، لن يكون لهما في المدى المنظور، على الأقل، أي تأثير في مسار العلاقة الإيرانية -الجزائرية، لأن المبادئ السياسية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للجزائر ليست محل خلاف بالنسبة إلى أغلبية القوى السياسية الفاعلة في البلد. فالمعارضة الجزائرية تركز في نشاطها السياسي على رهانات الجبهة الداخلية، وتساير السلطة في توجهاتها السياسية القائمة على رفض التطبيع مع إسرائيل، وعلى التقارب من الدول التي تدعم المقاومة. وأما التيارات السياسية القريبة في توجهاتها السياسية من الأطروحات الغربية فلا تحظى بدعم شعبي واسع.

المغرب وإيران: ثوابت التاريخ وتحولات الراهن

إن حالة الجفاء التي تعرفها العلاقة المغربية - الإيرانية لا تعكس في اعتقادنا مستوى التقارب التاريخي وحتى الأنثروبولوجي بين البلدين، فما يربط المملكة المغربية بإيران على المستوى التاريخي والثقافي هو أعمق كثيراً مما يربط باقي الدول المغاربية بها، حتى إن كانت ملامح هذا التقارب الحضاري والرمزي غير واضحة على المستوى السياسي في

(٧) Ibid., 18/10/2010.

المرحلـة الراهنـة. فالأوضاع الحالية التي يمر بها المغرب تجعله في حاجة أكبر إلى علاقاته الخليجية، وتحديداً مع المملكة العربية السعودية، أكثر من حاجته إلى علاقة استراتيجية مع طهران. وعلاوة على ذلك، فإن المغرب يراهن كثيراً على الموقف الفرنسي الثابت في الأمم المتحـدة، وخصوصـاً فيمـا يتعلق بدعم المقتـرح المغربي الخاص بالحكم الذاتي الموسـع فـي الصحـراء الغربية، وذلك ما يجعلـه متحفظاً، في هذه المرحلة، من إقامة علاقة مسـتقرة ومتميزة مع إيران التي تواجه حصاراً غربياً وعقوبات دولية نتيجة برنامجها النووي.

وقبـل أن تصـل العلاقـة المغربيـة - الإيرانيـة إلى طريق مسـدود بعد إعـلان المملكة قطـع علاقتها الدبلوماسـية بطهران في آذار/ مـارس ٢٠٠٩، مرت العلاقة بين البلدين بثلاث محطات رئيسية: الأولى، مثلتها العلاقة المغربية مع نظام الشاه، وقد ميزها الاستقرار بفضل الصداقـة التـي كانت تربط الشـاه بالعاهل المغربي الحسـن الثاني، وهي الصداقة التي تشـير أوسـاط إلـى أنها وصلت إلى مسـتوى التنسـيق بيـن المغـرب والاسـتخبارات الإيرانية. أما المحطة الثانية فبدأت سـنة ١٩٧٩ وأثرت فيها الأولى مباشـرة، إذ اسـتضافت المملكة الشاه بعـد انتصـار الثـورة الإيرانيـة، وقد أفضى هذا إلى دخـول العلاقة بين البلديـن مرحلة التوتر والقطيعة، لأسـباب عديدة بينها إعلان المغرب منح اللجوء السياسـي للشـاه واعتراف إيران بجبهـة البوليسـاريو، ثـم دعم المغرب للعراق في حربه ضد إيـران، فضلاً عن حدوث تطور كبيـر فـي العلاقـات التجاريـة بين بغداد والرباط، ولا سـيما أن المملكـة كانت تحصل على الجـزء الأكبـر من حاجاتها النفطية من العراق، بل إن الدعم المغربي للعراق وصل إلى مداه الأقصـى، عندما أعلن الملك الحسـن الثاني اسـتعداده، إلى جانب سـائر الـدول العربية في مؤتمر القمة العربية بفاس سنة ١٩٨٢، لتنفيذ التزاماته تجاه العراق من خلال تفعيل معاهدة الدفاع المشـترك في حال اسـتمرار إيران في حربها ضده، وذلك إلى غاية تدشـين المرحلة الثالثة والأخيرة باسـتئناف العلاقات الدبلوماسـية بين البلدين سنة ١٩٩١، وهي السنة نفسها التـي بـدأت تشـهد فيها العلاقـات الجزائرية - الإيرانيـة نوعاً من التوتر والفتـور على خلفية الانتخابات البرلمانية الملغاة في الجزائر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

وظل الاسـتقرار النسـبي يميز العلاقة بين البلدين طوال مرحلة التسـعينيات من القرن الماضي، إذ بلغت العلاقة المغربية - الإيرانية درجة كبيرة من التحسـن، وبصورة خاصة في المجال التجاري والثقافي بعد تجميد إيران علاقتها بجبهة البوليسـاريو. واسـتمرت العلاقة الثنائيـة فـي التطـور إلى ما بعد مرحلة تسـلُّم محمد السـادس مقاليد الحكم بعـد وفاة والده الحسـن الثانـي، وحافظت العلاقة على ديناميتها السياسـية حتى انتخاب أحمدي نجاد سـنة

٢٠٠٥، الـذي أعطـى دفعـاً قوياً لعلاقة بلـده بالجزائر، وبدأت المملكة تشـعر مع بداية هذه المرحلـة بـأن إيران تطور علاقتها بجارتها على حسـاب ما ترى أنه يمـس مصالحها الوطنية ووحدتهـا الترابيـة. هكـذا بـدأت العلاقة بينهمـا تتجه نحو التـأزم، ثم إعـلان المملكة قطع علاقتها بطهران.

أ) خلفيات قطيعة

لقـد أثـار إعـلان المملكة المغربية قطـع علاقتها الدبلوماسـية بالجمهورية الإسـلامية الإيرانيـة كثيـراً مـن التسـاؤلات، فقـد رأى المراقبـون أن تضامـن الربـاط مـع المنامـة بعـد التصريحـات الإيرانيـة التي تمس اسـتقلال البحريـن، والتي أطلقها رئيـس البرلمان الإيراني السـابق ناطـق نـوري، إضافة إلى تهديـد الوحدة المذهبيـة للدولة المغربية من خلال سـعي البعثة الدبلوماسية الإيرانية لنشر المذهب الشيعي، لا يشكلان لوحدهما تفسيراً منطقياً للقرار المغربي، وخصوصاً أن دول الجوار البحريني، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، لم تُقدِم على اتخاذ موقف مماثل. ويمكن الاسـتنتاج أن المغرب اضطر تحت ضغط الأحداث الإقليمية والدولية إلى إعلان موقفه الجديد بعد أن بات يعتقد أن إمكان الاستفادة من علاقته بإيران لم تعد ممكنة في المرحلة الحالية التي يطغى فيها التنسيق الإيراني - الجزائري على مستوى علاقات إيران بالدول المغاربية. فالدبلوماسـية المغربية المعروفة بصبرها وهدوئها لـم تكـن لتُعبِّـر عن تأثرها بالسـلوك الإيراني، لولا أنها شـعرت بأنها غير قـادرة في المرحلة الراهنة على التعامل مع دولة محاصرة من حلفاء المملكة جميعاً في الشرق الأوسط والدول الغربية. فهامش التحرك السياسـي بالنسـبة إلى الملك محمد السـادس شـأنه في ذلك شـأن الملـك الأردنـي عبـد الله الثانـي ضيق جداً، كما يذهـب إلى ذلك أنطوان صفيِّر وكرسـتيان شيسنو، فهما يعلمان بأن متانة عرشهما تستند بشكل أساسي إلى الدعم الغربي.(٨)

وفي السـياق نفسـه، أكدت التصريحات الرسمية للمسـؤولين في المملكة أن المغرب شعر بأنه كان هناك رغبة مبيتة في النيل من كرامته نتيجة استدعاء السفير المغربي في طهران، بدعوى أن الرسـالة التي وجهها العاهل المغربي محمد السـادس إلى ملك البحرين تضمنت عبـارات وُصفـت بأنها غير ملائمة. وذلك بأن الخارجيـة المغربية أوضحت أن التصريحات الإيرانيـة بشـأن البحريـن عرَّضتهـا لموجة انتقادات واسـعة مـن عدد كبير من الـدول لا من المغـرب فقـط، لكن إجراء اسـتدعاء السـفير مس المغرب من دون سـواه. وعليـه، فإن هذا

(٨) Antoine Sfeir, Christian Chesnot, *Orient-Occident , le choc? Les impasses meurtrières* (Alger: Sedia, 2009), p. 64.

الإحساس بالظلم الذي شعرت به المملكة، إضافة إلى رفض السلطات الإيرانية تقديم توضيحات مقنعة قادرة على تفسير السلوك الإيراني هو ما اضطرها إلى قطع علاقتها بإيران. والحال أن المتابعين لمسار العلاقة بين البلدين رأوا في معظمهم أن السبب الأساسي وغير المعلن الذي يفسِّر هذه الخطوة المغربية التي أسفرت عن هذا التطور المأساوي في العلاقة بينهما، يعود إلى الموقف الإيراني من قضية النزاع بشأن الصحراء الغربية، إضافة إلى شكوك مغربية غير معلنة في وجود تعاون عسكري إيراني - جزائري رفيع المستوى، بدت معالمه واضحة بعد تبادل الزيارات بين رؤساء الأركان في المؤسستين العسكريتين الجزائرية والإيرانية. ويذكر عدد من وسائل الإعلام المغربية أن السلطات الأمنية في المملكة لاحظت بعض النشاطات المنافية للأعراف الدبلوماسية من البعثة الإيرانية بعد ثلاثة أعوام فقط من تطبيع العلاقات بين البلدين، أي في بداية سنة ١٩٩٤، فقد أجرى أفراد من البعثة لقاءات مع إسلاميين مغاربة. وتزعم الأوساط المغربية أن النشاط الشيعي الإيراني تمخض في بداية سنة ١٩٩٥ عن ميلاد حركة أطلق عليها اسم «البديل الحضاري»، ولم يتضح قربها من الأوساط الإيرانية إلا بعد تفكيك شبكة عبد القادر بلعيرج في مستهل سنة ٢٠٠٨. وتؤكد الأوساط الإعلامية المغربية أن التغلغل الشيعي في المغرب لم يتقدم خطوات واسعة إلا بعد انتصار المقاومة في الجنوب اللبناني بفضل الزخم الإعلامي الذي رافقها، إذ كان لخطابات السيد حسن نصر اللّٰه تأثير لا يمكن إنكاره لا في المغرب فحسب، بل في قطاع واسع من الجماهير العربية أيضاً.

وتضيف الأوساط الإعلامية المغربية أن إيران استغلت الانفتاح الديمقراطي الذي عرفته المملكة على خلفية التحولات التي حدثت على مستوى هرم السلطة في المغرب بعد جلوس الملك محمد السادس على العرش، من أجل إعطاء نشاطها في المملكة نَفَساً سريعاً. وقد ساهم هذا النشاط في ميلاد جمعيات شيعية، مثل الغدير في مدينة مكناس، وجمعية الانبعاث في طنجة، وجمعية التواصل في منطقة الريف في شمال المغرب. وسعت إيران بعد ذلك لنشر المذهب الشيعي في أوساط الجوالي المغربية في أوروبا، ولا سيما في هولندا وألمانيا، رغبة منها في أن تجعل من المملكة قاعدة نشاطاتها في أوروبا. وترى هذه الأوساط أن قسماً من الشباب المغربي أعجب بالمذهب الشيعي، لأنه لم يكن يملك القدرة على التمييز بين ما هو شيعي وما هو سني من جهة، ولأنه كان يربط بين ما يراه إسلاماً حقيقياً والمقاومة ممثلاً في نموذج حزب اللّٰه من جهة أخرى. ولذا، فضل بعضهم هذا النموذج المقاوم على النموذج السلفي الذي تلطخت صورته نتيجة ممارسات

الحركات الإرهابية، التي تسببت بكثير من المتاعب للجالية المغربية المهاجرة في أوروبا، وخصوصاً بعد تفجيرات مدريد ولندن. ودائماً بحسب ما تشير إليه الأوساط الإعلامية المغربية، فإن إيران تجاوزت ما يراه المغرب خطوطاً حمر حينما بدأت في أواخر سنة ٢٠٠٨ بإجراء اتصالات بتنظيم عبد السلام ياسين الموسوم بحركة العدل والإحسان، وهو تنظيم ينشط أساساً في أوروبا بعد أن منعته السلطات المغربية من ممارسة نشاطاته في المملكة،[٩] وخصوصاً أن ناديا ياسين، ابنة الشيخ ياسين والناطقة باسم الحركة، كانت صرحت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ أنها تفضل الجمهورية على الملكية وقدمت نموذجاً لذلك هو الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[١٠] وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه الحركة التي اشتهرت تاريخياً باسم «جماعة العدل والإحسان»، تمثل أكبر تنظيم إسلامي في المملكة، وسبق أن عبر عن نفسه في بداية السبعينيات من القرن الماضي باسم «أسرة الجماعة».[١١]

وفي مقابل ذلك، هناك أوساط مغربية أخرى ترى أن تهمة نشر التشيع التي ألصقت بالسفارة الإيرانية في الرباط مبالغ فيها، فقد أشار مصدر إعلامي إلى أن السفير الإيراني وحيد الأحمدي كان يعبِّر عن امتعاضه من كل تناول إعلامي لموضوع التشيع أكان سلبياً أم إيجابياً. وقد نسبت جريدة «المساء» المغربية للباحث المغربي المختص بشؤون الحركات الإسلامية محمد ضريف قوله إن ربط تشيُّع المغاربة بشكل مستمر بإيران هو رأي يجانب الصواب، لأن الشيعة المغاربة يُحسبون، في الغالب، على تيار المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله، الذي يركز في اعتقاده على ما يسمى بالتشيع الثقافي، وهو مرجع كفَّره كثير من المدارس الإيرانية. وأكد ضريف أن هناك تناقضاً بين ما جاء في بيان وزارة الخارجية المغربية، الذي ذهب إلى اتهام السفارة الإيرانية بالقيام بممارسات تشجِّع على التشيع، وبين تصريحات وزير الخارجية المغربي عن دور الملحق الثقافي في سفارة إيران في تشيُّع

---

(٩) تجدر الإشارة إلى أن بعد الثورات الشعبية التي عرفها الوطن العربي مؤخراً، وتحديداً بعد الاحتجاجات التي حدثت في المدن الكبرى للمملكة المغربية يوم الأحد الموافق فيه ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ من أجل المطالبة بتقليص الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الملك، عرضت السلطات المغربية على هذه الحركة القيام بتشكيل حزب سياسي وفقاً لقانون الأحزاب الجاري العمل به في المملكة.

(١٠) Omar Dahbi, *Aujourd'hui le Maroc*, 15/03/2009.

(١١) Fabrice Maulion, «L'organisation des frères musulmans: évolution, cartographie et élément d'une typologie», Doctorat 3éme cycle, directeur de recherche, Xavier Raufer (Paris: université Panthion-Assas, 2004), (Thèse non publié), p. 285.

المغاربة في أوروبا،[١٢] لأن دوراً كهذا إن صحت نسبته إلى الدبلوماسية الإيرانية، كان في إمكان البعثات الإيرانية في العواصم الأوروبية أن تقوم به من دون أن يثير ذلك حساسيات سياسية كبيرة. وكان السفير الإيراني صرح في خطوة استباقية من جانبه إلى «وكالة المغرب العربي للأنباء» نشرته صحيفة «الصباح» المغربية، قرابة شهر قبل قطع العلاقة بين البلدين، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لانتصار الثورة الإيرانية، أن بلده ما زال ملتزماً قرار تجميد علاقاته بجبهة البوليساريو منذ ١٧ عاماً، وأكد في تصريحه أن إيران لا تقيم أي علاقة بهذه الجبهة.[١٣]

الثابت والمتحول في العلاقة المغربية - الإيرانية

إذا كان التوتر والحذر يمثلان السمة الغالبة لعلاقة المغرب بإيران منذ سقوط نظام الشاه، فإن ذلك يمكن أن يُفسَّر في جزء كبير منه انطلاقاً من الاختلاف الصارخ في طبيعة نظام الحكم بين البلدين، علاوة على الطابع الأيديولوجي المتناقض في كلا النظامين السياسيين، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى بروز أجندات سياسية متعارضة، لا تخدم المصالح المشتركة في كلا الدولتين. لكن خلف هذا الجانب المتحوِّل الذي تحدث بشأنه تطورات سياسية لاحقة في هذا البلد أو ذاك، أكانت في هذا الاتجاه أم ذاك، فإن هناك العديد من العناصر القوية المشتركة التي أشرنا إليها في بداية التحليل. فعلى الرغم من الطابع الجمهوري للنظام في إيران، فإن الهوية الإيرانية قائمة على مرتكزات وتقاليد إمبراطورية راسخة في وجدان الشعب الإيراني. وفي هذه النقطة بالذات تتفق إيران مع المغرب الذي لم يعرف فراغاً دولياً (étatique) في معظم فترات تاريخه، إذ إن عُمْر الأسرة العلوية الحاكمة في المملكة يمتد إلى قرون من الزمن، مثلما أن نظام الحكم في إيران قبل انتصار الثورة كان يعدّ من أعرق الأنظمة الإمبراطورية في العالم قاطبة إلى جانب الإمبراطورية الإثيوبية.[١٤] كما أن المقاربة المغربية والإيرانية لمعظم المسائل المتعلقة بالنظام الدولي، وحتى العلاقات الدولية، تستند إلى المشروعية التاريخية، نظراً إلى الحضور التاريخي الراسخ في المقاربة المشتركة للإشكاليات، أكانت ذات طابع سياسي أم ثقافي. ويشترك المغرب أيضاً مع إيران في المقاومة التاريخية للدولة العثمانية، فقد بسطت الإمبراطورية العثمانية نفوذها على كل

---

(١٢) خديجة علي موسى، جريدة «المساء» (المغربية)، ١٦/٣/٢٠٠٩.

(١٣) *Le Matin*, 13/2/2009.

(١٤) Xavier de Planbol, *Les nations du prophète, manuel géographique de politique musulmanes* (Paris: Fayard, 1993).

دول شمال إفريقيا، باستثناء المغرب الأقصى، كما أن المغرب يكاد يكون البلد الوحيد على مستوى المغرب العربي الذي يؤمن مواطنوه بشكل لافت بالأهمية القصوى التي تمثلها مسألة الانتماء إلى العائلة النبوية الشريفة، وإن كان علينا أن ننبه هنا إلى أن تقاليد محبة آل البيت في معظم دول المغرب العربي، وفي المغرب الأقصى خاصة، لا تحمل أي صفة مذهبية، ولا تربطها أي علاقة بالمذهب الشيعي، لكن مسألة استثمار هذا التعاطف سياسياً في مصلحة جهات تتبنى أجندات سياسية شيعية يبقى أمراً وارداً.

العلاقة المغربية - الإيرانية بين الموقفين الشعبي والرسمي

على الرغم من أن العلاقة المغربية - الإيرانية مرت بفترات طويلة من التوتر وعدم الاستقرار منذ انتصار الثورة الإيرانية، فإن المواقف الرسمية والشعبية في المملكة من إيران وثورتها لم تشهد مساراً موحداً؛ فعلى الرغم من استضافة المغرب للشاه المخلوع في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ فإن أطرافاً مغربية شعبية وإعلامية أشادت بالثورة الخمينية، وبالانتصارات التي حققتها. فقد حيَّت الأحزاب المغربية حدث الثورة الذي مكّن الشعب الإيراني من استعادة وعيه بـ «ذاته وحقوقه»، واعتبرت ما حدث هو «تحدٍ كبير» للشاه ولحلفائه، الأمر الذي يمكنه أن يفضي إلى «تأسيس نظام ديمقراطي». وتجلى هذا الموقف المغربي الإيجابي من الثورة فيما يلي: افتتاحية جريدة «البيان» في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٧٩، وافتتاحية جريدة «المحرر» (المسماة حالياً جريدة «الاتحاد الاشتراكي») في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٧٩، وافتتاحية جريدة «العلم»، لسان حال حزب الاستقلال، أعرق تنظيم سياسي في المملكة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.(١٥)

ويمكن القول إنه إذا استثنينا حدث الثورة واختلاف القراءات السياسية المغربية بشأنها شعبياً ورسمياً، فإن إيران لا تحمل في المشهد والمخيِّلة المغربية سمات واضحة المعالم، فمعطيات الجغرافيا السياسية جعلت هذا الحضور الإيراني في الذاكرة المغربية يرتبط بمقدار ما تفرزه العلاقة الرسمية بين البلدين من تأثيرات إعلامية وسياسية، وخصوصاً ما تعلق منها بملف الصحراء الغربية. إذ إن هناك شبه إجماع في المملكة ولدى مختلف الأحزاب السياسية المغربية على ما يوصف في الأدبيات السياسية والإعلامية المغربية بـ «مغربية الصحراء»، باستثناء التنظيم اليساري المغربي الذي كان ينشط في نهاية السبعينيات ومستهل ثمانينات القرن الماضي، والذي كان يسمى بـ «حركة إلى الأمام»، وهو تنظيم كان

(١٥) Abdelkhaleq Berramdane, *Le Sahara occidental enjeu maghrébin* (Paris: Kharthala, Collection dirigée par Jean Copans, 1992), p. 288.

يؤيـد حـق الصحـراء الغربية في تقرير المصيـر، وتعرض أعضاؤه لملاحقة أمنية مشـددة من طرف الأجهزة التابعة لوزير الداخلية الأسبق إدريس البصري.

أمـا صـورة إيـران فـي الكتـب المدرسـية المغربية فتـكاد تكـون غائبة باسـتثناء بعض الإشارات العابرة، فالصورة «... الوحيدة التي تقدمها كتب التاريخ فقط، هي صورة الفارسي الـذي لعـب دوراً في التاريخ الإسـلامي من دون أن تترك هذه الصورة أي انطباع سـلبي، أو تنقُل أي إحسـاس بالكراهية، بل على العكس من ذلك، هي صورة متوازنة، تعرض الوقائع التاريخيـة التـي يجمـع عليها الباحثون، مـن دون أن تخوض فـي الأيديولوجيا أو التحريض السياسي أو العرقي.»[١٦]

ليبيا وإيران: تقارب في السياسات واختلاف في الاستراتيجيات

فـي اعتقادنـا تأتـي العلاقة الليبية - الإيرانيـة في المرتبة الثالثة مـن حيث الأهمية فيما يخـص الأبعـاد الجيوسياسـية للعلاقات المغاربية - الإيرانية، وذلك قبل العلاقة التونسـية - الإيرانيـة علـى الأقـل قبـل قيام الثـورة التونسـية التي أطاحت نظـام زين العابديـن بن علي، وخصوصاً أن ليبيا دأبت، قبل تعرضها هي الأخرى لرياح التغيير التي عرفتها مناطق واسـعة من شمال إفريقيا، من تونس غرباً إلى مصر شرقاً، في أداء أدوار دينامية على مستوى سياستها الخارجية بحكم ارتفاع سقف تطلعات زعيمها في ما يتعلق بالمساهمة في السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي. فالعلاقة الثنائية بين البلدين قفزت إلى السطح بعد انهيار نظام الشاه فـي إيـران، وتميزت فـي بداية انتصار الثـورة الإيرانية بنـوع من الضبابية وانعـدام الوضوح، ولا سـيما بعـد اختفاء الإمام موسـى الصدر فـي ليبيا في أوضاع تُجمِع أطـراف عديدة على أن العقيـد معمـر القذافـي لم يكن بعيداً عنها. وقد مثلت قضيـة الإمام، في بداية الأمر، عقبة كأداء في وجه التقارب بين البلدين، لكن عداءهما المشـترك للولايات المتحدة دفعهما إلى التقارب، ووصل مسـتوى العلاقة إلى حدود إقدام ليبيا على قطع علاقتها بالعراق، ودعمها لإيـران فـي حربهـا ضد بغـداد، بل إن هناك مصـادر ذهبت إلى حـد القول إن ليبيا أرسـلت متطوعيـن لدعـم القوات الإيرانية. لكن شـهر العسـل بيـن البلدين انتهى حينما بـدأ القذافي يتبرّم من الخيارات المتصلبة للإمام الخميني بشـأن العراق. ففي أيلول/ سـبتمبر١٩٨٧ اتفق كل من بغداد وطرابلس على التنسيق بينهما من أجل مواجهة أي محاولة تهدف إلى المساس

---

(١٦) طلال عتريسـي، «الجمهورية الصعبة، إيران فـي تحولاتها الداخلية وسياسـاتها الإقليمية» (بيروت: دار الساقي، ط١، ٢٠٠٦)، ص ١٤٩.

بأراضي أي دولة عربية ووحدتها، وبقي الدعم الليبي لإيران مقصوراً فقط على الحالات التي تواجه فيها إيران الولايات المتحدة الأميركية.[١٧]

مرت بعد ذلك سنوات عديدة تخلت خلالها ليبيا عن سياسة المجابهة مع الغرب ومع الولايات المتحدة، وعملت على تطبيع علاقاتها مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وعلى فتح اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي. كما بدأت تُبلور بالتدريج سياسة خارجية قائمة على الاهتمام بالشؤون الإفريقية من خلال التشديد الإعلامي المستمر على «الهوية» الإفريقية لليبيا، ولم تعد العلاقة التي تربطها بإيران ذات طبيعة استراتيجية، مثلما كان الأمر عليه خلال السنوات الأولى من عمر الثورة الإسلامية. فقد اختارت طرابلس أن تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى على أسس جيوسياسية جديدة قائمة على تثمين ما تراه انتماءً وعمقاً إفريقياً للدولة، لكنها ظلت تحتفظ، في المقابل، بعلاقة ودية مع إيران منذ احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين. وفضلاً عن ذلك فإنها واصلت، على الأقل، قبل تعرضها لعاصفة التغيير، مساندتها لإيران في مسعاها الهادف إلى الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للاستخدامات السلمية. وقد مثلت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني السابق منوشهر متكي إلى ليبيا في سنة ٢٠١٠، والتي جاءت قبل فترة وجيزة من عقد القمة العربية فيها، مناسبة لتأكيد الجانب الإيراني الطبيعة الحيوية التي تمثلها علاقة بلده بها.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة ليبيا بإيران وبالتشيع أخذت منحىً سياسياً وإعلامياً لافتاً، ولا سيما بعد تدهور علاقة الزعيم الليبي معمر القذافي بالمملكة العربية السعودية ومقاطعته القمة العربية التي احتضنتها الرياض، وتصريحه المثير للجدل في إحدى الدول الإفريقية عن الدولة الفاطمية الثانية التي تضم قبائل الصحراء كلها، والمحيط الجغرافي الخاص بشمال إفريقيا كافة. فقد أشار القذافي إلى أن «الهوية» السائدة في شمال إفريقيا هي الهوية الفاطمية، وأن الثقافة المنتشرة فيها هي الثقافة الشيعية، مؤكداً أن المسلمين جميعاً شيعة لأنهم متشيِّعون لآل البيت. وذكرت «وكالة الأنباء الليبية» أن القذافي «دحض المغالطات التاريخية التي يروج لها 'الجهلة' والقائلة إن الشيعة هم الفرس والسنة هم العرب.»

وبصرف النظر عن مسار تطور الأحداث في ليبيا التي تشهد اضطرابات كبيرة بدأت تأخذ في بعض جوانبها طابعاً مسلحاً، فإن العلاقة الإيرانية - الليبية لن تشهد تحولات حاسمة على المدى المنظور. إذ ستكون ليبيا بحاجة إلى مدة زمنية طويلة نسبياً قبل أن تنجح

(١٧) «Dossier la politique internationale de l'Iran», *Le Trimestre du Monde* (Pairs), n° 1er trimestre (1988), p. 32.

في تضميد جروحها وإعادة بناء دولة مركزية قوية تستطيع أن تأخذ قرارات حاسمة بشأن مستقبل علاقتها بدولة كإيران؛ دولة لا تنظر إليها القوى الغربية المحيطة بالمشهد الليبي بعين الارتياح. ونعتقد في هذه العجالة أن ما حدث من ثورات في العالم العربي سيجعل الأنظمة العربية على اختلاف توجهاتها بحاجة إلى وقت طويل نسبياً من أجل أن تكوّن القدرة على اتخاذ قرارات جريئة بالنسبة إلى تحديد مسار علاقتها بدولة إقليمية محورية، مثل إيران.

تونس وإيران: قبل الثورة وبعدها

يعود الهدوء الذي ميّز العلاقة التونسية - الإيرانية حتى الآن إلى الاستقرار السابق الذي عرفته السلطة قبل انتصار الثورة التونسية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، من جهة، وإلى اختيار الدولة التونسية، في ظل حكم بن علي، مقاربة دبلوماسية حذرة في علاقتها بإيران من جهة أخرى. فعلى خلاف سائر الدول المغاربية لم تشهد العلاقة بين الدولتين تطورات تؤثر في مسارها المستقر، وخصوصاً أن تونس لم تكن تتدخل كثيراً في الصراعات السياسية الإقليمية، وكانت تحاول أن تقف، ولو بصعوبة كبيرة، على مسافة واحدة من الأطراف كافة، كما كانت تؤكد دوماً أنها تخصص الجزء الأكبر من مجهودها لمواصلة مسار التنمية المحلية، ومن أجل مواجهة استحقاقات المشروع السياسي الداخلي التونسي، الذي كشفت الثورة الأخيرة عن ضحالته، وعن عدم قدرته على الاستجابة لطموحات الشباب عبر ربوع التراب التونسي كافة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، كان عبّر عند استقباله في بداية سنة ٢٠١٠ مبعوث الرئيس الإيراني عن رغبة تونس في توطيد علاقتها بالجمهورية الإسلامية، الأمر الذي كان يوحي، آنذاك، بأن السلطات الرسمية في البلد لم تعد تنظر إلى إيران بصفتها تمثل خطراً على استقرار البلد من خلال ادعاء دعمها التيار الإسلامي في تونس.

ويمكن القول إن الموقف الإيراني المساند للثورة التونسية يمكنه أن يساهم مستقبلاً في تطوير العلاقة بين البلدين، ولا سيما إذا أفضى التحول الديمقراطي الجديد إلى إعطاء هامش محترم من الحرية السياسية للتيار الإسلامي بقيادة حركة النهضة، وخصوصاً أن الحركة سبق أن عبرت من خلال تصريحات قادتها، قبل أن تعترف بها الحكومة التونسية الموقتة مباشرة بعد استقالة محمد الغنوشي، عن دعمها لإيران في صراعها ضد الغرب، حتى لو لم يمنعها هذا الموقف المبدئي من تأكيد تحفظها من التحركات الإيرانية ذات التوجه المذهبي الذي يمس في الدرجة الأولى محيطها الإقليمي. غير أن التيارات السياسية

المحسوبة على التيار الديمقراطي الحداثي في تونس ستبقى متحفظة من قيام علاقة متميزة مع إيران، لأنها تنظر بعين الشك والريبة إلى مشروع المجتمع الذي تدافع عنه السلطة في إيران. وقد تذهب إلى القول إن من شأن إمكان انتصار ثورة الإصلاحيين في إيران أن يخلق جواً أكثر إيجابية من أجل تطوير العلاقة التونسية - الإيرانية في مختلف المجالات، وذلك من منطلق أن القيم الليبرالية البورقيبية ما زالت حية وقوية لدى قطاع واسع من المجتمع المدني التونسي.

إجمالاً، لن تتضح معالم العلاقة الإيرانية - التونسية بجلاء إلا بعد استقرار الأوضاع بالكامل ونجاح الثورة التونسية في تجسيد مشاريعها الخاصة ببناء دولة قوية ومجتمع مدني تعددي يحترم الحريات والحقوق العامة، ويؤمن بمبدأ تداول السلطة سلمياً، وخصوصاً أن ترسيخ قيم الديمقراطية يتطلب بذل كثير من الجهود والتضحيات من أجل التغلب على العوائق التي يضعها خصوم التغيير الذين يصعب في كثير من الأحيان تحديد مواقعهم وتوجهاتهم، لأن رفض التغيير يرتبط، عادة، بالحرص على الحفاظ على ما هو يقيني. لذلك فإن الفيلسوف الفرنسي كلود لوفور يؤكد أن ما هو مهم، من منظوره الخاص، يكمن في أن الديمقراطية تتأسس وتتوطد انطلاقاً من انحلال معالم اليقين وذوبانها،[١٨] وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن الديمقراطية كانت، وستظل، حالة استثنائية تتطلب وجود مجتمع مدني يقظ وقوي ومستعد دائماً لحمايتها من الغواية الشمولية التي تهدد حتى المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية العريقة والراسخة.

أما على الصعيد الشعبي، فإن تونس لا تربطها بإيران أواصر تاريخية صلبة ومتميزة يمكن البناء عليها من أجل تأسيس علاقة استراتيجية بينهما. لذلك فإن السياسة الخارجية الإيرانية لا تراهن كثيراً على مستقبل هذه العلاقة. وفضلاً عن ذلك، فإن المواطن التونسي لا يربطه شعور وجداني متميز بإيران، وموقفه منها يتسم بكثير من الحيادية، وقد يكون تعاطفه معها مبنياً على رفضه التحامل الغربي ضدها.

موريتانيا وإيران: مزايا العمق الإفريقي

لقد تأثرت علاقة البلدين إلى حد كبير بأجواء العلاقة الدبلوماسية التي كانت تربط موريتانيا بإسرائيل، لكن قيام الجنرال ولد عبد العزيز، بعد فترة وجيزة من انقلابه العسكري ضد أول رئيس يُنتخب ديمقراطياً في موريتانيا، بإغلاق السفارة الإسرائيلية في نواكشوط،

(١٨) Claude Lefort, «la question de la démocratie», in *Essais sur la politique* (Paris: Esprit-Seuil, 1986), p. 29.

أدى إلى انتعاش العلاقة بين البلدين. وقد اعتبر بعض الأوساط أن هذا التقارب جاء ردة فعل على العزلة الدبلوماسية التي كانت تشعر بها القيادة الانقلابية الجديدة في موريتانيا، والتي تمكنت في وقت لاحق من تنظيم انتخابات رئاسية فاز فيها زعيم الانقلاب الجنرال ولد عبد العزيز. كما أن عودة الدفء إلى العلاقة الموريتانية - الإيرانية، تزامن مع قطع المملكة المغربية علاقتها الدبلوماسية مع إيران. ومن الجدير بالذكر هنا أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت عبّرت عن رغبتها في تبادل السفراء فيما بينهما قبل حدوث الانقلاب، وتحديداً منذ انتخاب سيدي محمد ولد الشيخ رئيساً لموريتانيا في أول انتخابات تعددية حقيقية يعرفها البلد في تاريخه السياسي المعروف بالانقلابات العسكرية المتتالية. ويمكن القول إن موريتانيا تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إيران، ولا سيما بالنسبة إلى مشاريعها المستقبلية في غرب إفريقيا. لذلك فإن مطالبة المعارضة الموريتانية بإجراء إصلاحات سياسية جذرية تفضي إلى قيام نظام تعددي برلماني يحدّ صلاحيات رئيس الجمهورية، من شأنه أن يساهم في توطيد علاقات البلدين، لأن الشعب الموريتاني شديد التمسك بقيمه الحضارية العربية والإسلامية.

الصحراء الغربية: الرهان المغاربي والحضور الإيراني

على الرغم من أن إيران ما زالت تحرص حتى الآن على عدم التدخل مباشرة في نزاع الصحراء الغربية، فإن موقفها منه مراقب بعناية فائقة من الأطراف المعنية بهذا الصراع في دول المغرب العربي، وخصوصاً المغرب والبوليساريو والجزائر، ثم موريتانيا وإن بدرجة أقل تأثيراً. فالموقف الإيراني يبدو غامضاً بالنسبة إلى الطرف المغربي، مع أن وزير الخارجية الإيراني عبر قبل قطع المغرب علاقتها ببلده، أي في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أن إيران تدعم حلاً سياسياً دائماً ما بين الأطراف المعنية، وتهيب بالمسؤولين المسلمين أن يتحلوا بالحكمة من أجل تسوية هذه المسألة. والحقيقة أن إيران تعلم جيداً بأن تغيير موقفها من النزاع في الصحراء الغربية لن يحدث تحولاً كبيراً على مستوى التوازنات الإقليمية في المنطقة، فهي مقتنعة تماماً بأنها ما زالت بعيدة عن إمكان أداء أدوار ريادية في المغرب العربي، حتى لو كانت الجمهورية الإسلامية أعلنت اعترافها بـ«الجمهورية الصحراوية» في شباط/ فبراير ١٩٨٠[١٩] في أوج توتر العلاقة المغربية - الإيرانية.

على العموم، إن الملاحظين في أغلبيتهم لا يرون أن ثمة بوادر حقيقية تدعو إلى

(١٩) Berramdane, op.cit, p. 290.

التفاؤل بصدد إيجاد حل لهذا النزاع، إذ إنه منذ سنة ١٩٩١، تاريخ الإعلان الرسمي الخاص بوقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، ليس هناك حتى الآن رغبة حقيقية لدى الأطراف الدولية والإقليمية كلها في التوصل إلى حل سلمي لهذه المعضلة، لأن تكلفته بالنسبة إلى مختلف الأطراف ستكون أكبر من التكلفة الحالية للنزاع الذي يصنف في خانة الصراعات «المجمدة». فبالنسبة إلى المملكة المغربية أي حل للمعضلة على حساب مصالحها سيعرّض نظامها السياسي لهزات غير محمودة العواقب، ولا سيما أن قضية الصحراء الغربية قامت بدور كبير في دعم الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في المملكة بعد عدة محاولات انقلابية ضد العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني؛ علاوة على الاستثمارات الضخمة التي قامت بها المملكة في المحافظات الصحراوية، يضاف إلى ذلك المعطى الديموغرافي الذي تغيَّر بشكل لافت نتيجة هجرة كثيرين من سكان الشمال المغربي نحو مدن الصحراء الغربية. كما أن إيجاد حل على حساب البوليساريو سيؤدي إلى طرح إشكالية كبيرة بالنسبة إلى مستقبل هذا التنظيم، ولن يوفّر أي تعويض سياسي أو معنوي لسكان المخيمات الصحراوية ينسيهم معاناة سنوات طويلة من التشريد وشظف العيش. وفضلاً عن ذلك، فإن حلاً كهذا سيؤثر حتماً في التدابير الجيوسياسية التي تراهن عليها الجزائر في ما يتعلق بعلاقاتها بجيرانها، كما أنه سيعني هدراً لسنوات من الجهود والتضحيات التي قدمتها من أجل تحقيق أهدافها المعلنة والمتعلقة بتجسيد مبدأ حق تقرير المصير في الصحراء الغربية. وترى موريتانيا هي الأخرى في نزاع الصحراء الغربية سبباً رئيسياً في عدم الاستقرار بالنسبة إليها، وخصوصاً أن انقلاب سنة ١٩٧٨ كان نتيجة مباشرة لهذا النزاع. وبالتالي فإنه ليس من الصعب علينا أن نستنتج أن مشكل الصحراء الغربية هو أحد الأسباب الرئيسية في وجه المساعي كلها الهادفة إلى تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي.

ويرى بعض المراقبين أن محاولة الجزائر تعزيز علاقتها بإيران وإقحامها في نزاع الصحراء الغربية يهدف إلى التأثير في الموقفين الفرنسي والأميركي من هذا النزاع. أما إيران فيبدو أنها تدرس، من جانبها، إمكان توظيف هذا الملف في كسب بعض النقاط في ما يخص صراعها مع الغرب بشأن ملفها النووي، ولا سيما أن فرنسا لا تنظر بعين الرضا إلى التدخل الإيراني في قضية حساسة، مثل قضية الصحراء الغربية، لأن لهذا الملف تأثيراً كبيراً في استقرار حلفائها في المنطقة، وبصورة خاصة المملكة المغربية وموريتانيا اللتين تربطهما علاقة وثيقة بباريس على الصعد كافة، وتحديداً في المجال العسكري. ومع ذلك فإن تدخل إيران المباشر في نزاع الصحراء الغربية ربما لا يكون من منظور كثيرين في مصلحتها على

المدى المتوسط والبعيد. فالصراعات الداخلية ذات الطابع الانفصالي في إيران كثيرة، وقد يوظّف ملف الصحراء الغربية في النيل من استقرارها الداخلي، وخصوصاً أن أهدافها الاستراتيجية تتلخص في أعين المراقبين في العناصر التالية: «دعم بعدها الإسلامي من خلال خطاب يدعو إلى الوحدة الإسلامية؛ تطوير سياسة عدم الانحياز؛ التموقع كقوة معارضة للولايات المتحدة الأميركية؛ تقليص المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛ أخيراً المحافظة على وتيرة تصدير البترول من أجل مواصلة إعادة توزيع الريع الذي يمثل مركز المحافظة على استقرار النظام.»[٢٠] وعلى الرغم من هذا كله فالمغرب كان، ولا يزال، ينظر بعين الريبة إلى موقف إيران من قضية الصحراء الغربية، فقد صرح أحد الأسرى المغاربة السابقين لدى البوليساريو أن وزير الخارجية الإيراني الأسبق، علي أكبر ولايتي، زار مخيمات الصحراويين في مدينة تندوف الواقعة جنوب غرب الجزائر على الحدود بينها وبين الصحراء الغربية سنة ١٩٨٤، الأمر الذي يدّعم في نظر الرباط أطروحتها التي تفيد بأن الإيرانيين يملكون خطاباً مزدوجاً إزاء النزاع الدائر في الصحراء الغربية.

أما العنصر الآخر الذي يجب أن نستحضره في سياق هذا التحليل فهو أن ليبيا كان لها في المرحلة السابقة، على الأقل، دور فاعل في ملف الصحراء الغربية، فقد كانت تملك علاقة متميزة بجبهة البوليساريو، بل إن دورها كاد يتجاوز في بعض الأحيان الدور الجزائري، إذ كان قادة الجبهة ينسقون مباشرة معها، ولا سيما حينما كانت العلاقة الليبية - المغربية تشهد توتراً كبيراً على خلفية موقف القذافي من الملك الحسن الثاني. وقد شعرت الجزائر في حينها بنوع من القلق نتيجة امتداد النفوذ الليبي على حدودها الجنوبية. لكن موقف ليبيا من البوليساريو تغيّر بمجرد عودة الدفء إلى العلاقة بين البلدين، وخصوصاً بعد إعلان الوحدة بينهما في الفترة التي كان العقيد القذافي شغوفاً بتجربة الوحدة العربية، قبل أن يغيّر مشروعه الوحدوي نحو القارة الإفريقية. وحتى لو ظلت ليبيا محافظة على علاقتها بالبوليساريو في سياق جد محدود، فإن هذا الموقف يفرضه عليها ما كانت تعتقد أنه يمثل دورها المحوري في الاتحاد الإفريقي، الذي يدعم قسم كبير من أعضائه الموقف الداعي إلى تنظيم استفتاء لتقرير مصير الصحراء الغربية. ويمكن القول إن الدول المغاربية، باستثناء تونس التي التزمت موقفاً محايداً من أطراف النزاع، لا يزال يمثل ملف الصحراء الغربية بالنسبة إلى قياداتها السياسية رهاناً وتحدياً في اللحظة نفسها. وبالتالي فإن ليس في

(٢٠) l'institut Français des relations internationales (IFRI), *ramses - 2009: Turbulences économique et géopolitique planétaire*, sous la direction de Thierry de Montbrial et Philippe Moreau Defarges (Paris: Dunod, 2008), p. 234.

استطاعة إيران أن تقيم علاقة استراتيجية مع دول المنطقة، وتحديداً مع الجزائر، من دون أن تُفسَّر مواقفها لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. كما أن من شأن مستقبل الأوضاع في ليبيا أن يؤثر في مسار الأحداث المتعلقة بهذا الملف بشكل من الأشكال.

وغني عن البيان، أن إيران ترى أن الجزائر تمثل حالياً القوة الإقليمية الكبرى في منطقة المغرب العربي، كما تعتقد من ناحية أخرى أن الموقف الجزائري من ملف الصحراء الغربية يتجاوز مجرد مبدأ الدفاع عن حق تقرير المصير، أو الثأر لمحاولة إسبانيا والمغرب وموريتانيا تجاوز دورها الإقليمي من خلال توقيع اتفاقية مدريد سنة ١٩٧٥، والتي أدت إلى تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، ولا سيما أن هذه الاتفاقية شكلت انقلاباً على اتفاق سري كانت توصلت إليه الجزائر مع إسبانيا في سنة ١٩٧٣ من أجل إقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية. وبالتالي فإن إيران ترى أن الموقف الجزائري يُفسَّر أساساً انطلاقاً من اعتبارات جيوسياسية كانت تاريخياً في مصلحة المملكة المغربية، وقد حان الآن تغييرها، وفق المقاربة الجزائرية، نظراً إلى الإمكانات المعتبرة التي باتت تتوفر عليها الجزائر، إضافة إلى ثقلها الإقليمي والدولي.[٢١]

رياح التغيير العربي ومستقبل العلاقات المغاربية - الإيرانية

إن التحولات التي عرفها المشهد السياسي في بعض الدول العربية والمغاربية، من شأنها أن تساهم في إحداث تغييرات عميقة على صعد متعددة، أكان المتعلق منها بالعلاقات العربية - العربية، أم بالعلاقات العربية مع الغرب وإسرائيل، أم حتى بالعلاقات العربية مع كل من تركيا وإيران. فالثورات الشعبية، إن جاز لنا أن نطلق عليها هذا الوصف، بدأت تفرض شكلاً جديداً من المقاربة السياسية مع المحيط الإقليمي والدولي، لأن الرأي العام العربي أثبت أنه يملك من القوة والقدرة ما يكفي من أجل أن يفرض على النخبة السياسية الحاكمة احترام إرادته وثوابته الحضارية في ما يتعلق برسم توجهات السياسة الخارجية. وستمثل العلاقة بإيران إحدى الخانات المهمة التي يمكن للدينامية الشعبية الجديدة في المغرب العربي ومصر أن تُحدث بشأنها تغييرات لافتة على مستوى إعادة صوغ الأولويات السياسية في المنطقة العربية. وعلينا أن نعترف، على الرغم من هذا كله بأن الوضع الجديد يشبه إلى حد بعيد حوض ماء مملوءاً بالتراب، وسيتطلب الأمر وقتاً غير قصير من الزمن قبل أن يترسب التراب في قاع الحوض ويتجلى الوجه الصافي للماء بما يسمح لكل الفاعلين

(٢١) Berramdane, op.cit., p. 55.

المؤثرين في المشهد بإجراء تقويم موضوعي للعلاقة الإيرانية - المغاربية.

وصفوة القول أن العلاقات المغاربية - الإيرانية ومعها العلاقات العربية - الإيرانية برمتها، يتوجب النظر إليها من زوايا متعددة تسمح بتشكيل رؤية أكثر عمقاً لرهانات هذه العلاقات على المدى المتوسط والبعيد. فإيران لا تمثل تهديداً للعرب بالمعنى المألوف لمصطلح «تهديد»، بل تمثل بالنسبة إلينا خصماً وتحدياً في اللحظة عينها، والخصم هنا يجب ألا نفهمه، أو أن نتعامل معه، بمعنى العدو، لكن بمعنى المنافس الذي يحفّزنا من أجل بذل جهود إضافية كي نتمكن من تطوير قدراتنا الذاتية. كما أن النظر إلى إيران كتحدٍ، فيعني أن خططها في المنطقة العربية والمغاربية يمكنها أن تدفع العرب إلى إعادة رسم سياساتهم واستراتيجيتهم التي يغلب عليها في المرحلة الراهنة التناحر الداخلي.

ففي إمكان إيران أن تمثل بالنسبة إلى العرب رصيد قوة إضافية، وخصوصاً إذا أحسنوا التعامل بذكاء مع هذه القوة، التي يجب ألا نبالغ في حجمها ودرجة انتشارها، لأن النسق الذي تمثله الجمهورية الإسلامية في المرحلة الراهنة، شأنه في ذلك شأن كل الأنساق التي تجسدها وترمز لها الدول، حينما يزداد تضخمه وانتشاره تزداد في المقابل هشاشته، ذلك بأن محاولات التمدد لدى إيران خارج محيط جغرافيتها السياسية ناجمة عن شعورها الضاغط بالحصار ضمن حدودها الإقليمية المباشرة. وبالتالي فإن مساهمة الدول العربية في التخفيف من وطأة هذا الشعور ربما تؤدي إلى بناء علاقات عربية- إيرانية، ومن ثم علاقات مغاربية- إيرانية متوازنة، ولا سيما في المرحلة المقبلة التي سيزداد فيها تراجع الدور الأميركي في المنطقة، في مقابل تزايد ملحوظ في دور القوى الإقليمية.

المراجع

١ - باللغة العربية

عتريسي، طلال. «الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية». بيروت: دار الساقي، ط١، ٢٠٠٦.

٢- باللغة الفرنسية

- Berramdane, Abdelkhaleq. *Le Sahara occidental enjeu maghrébin.* Paris: Kharthala, Collection dirigée par Jean Copans, 1992.
- Coutau-Bégarie, Hervé. *Traité de stratégie.* Paris: Economica, 2eme édition, 1999.
- «Dossier la politique internationale de l'Iran». *Le Trimestre du monde* (Paris), n° 1er trimestre (1988).
- l'institut Français des relations internationales (IFRI). *Ramses-2009: Turbulences économique et géopolitique planétaire.* Sous la direction de Thierry de Montbrial et Philippe Moreau Defarges. Paris: Dunod, 2008.
- Lacoste, Yves. *Questions de géopolitique: l'islam, la mer, l'Afrique.* Coll: le livre de poche, éditions la découverte et Librairie générale Française, 1988.
- Lefort, Claude. «la question de la démocratie». In *Essais sur la politique.* Paris: Esprit- Seuil, 1986.
- Lorot, Pascal et François Thual. *la Géopolitique, clefs politique.* Paris: Montchrestien, 1997.
- Maulion, Fabrice.«L'organisation des frères musulmans: évolution, cartographie et élément d'une typologie». Doctorat 3éme cycle. Directeur de recherche, Xavier Raufer. Paris: Université Panthion-Assas 2004, (Thèse non publié).
- Planbol, Xavier de. *Les nations du prophète, manuel géographique de politique musulmanes.* Paris: Fayard, 1993.
- Sfeir, Antoine, Christian Chesnot. *Orient-Occident, le choc? Les impasses meurtrières.* Alger: Sedia, 2009.



العلاقة المغربية - الإيرانية بين القطيعة والانفتاح: عوامل التقارب وآفاق المستقبل

عبد العلي حامي الدين

إن بناء رؤية موحدة عن العلاقات العربية - الإيرانية تعترضها مجموعة من الصعوبات الحقيقية، فلا يوجد طرف عربي واحد تتوفر فيه شروط التكامل والاندماج، بينما هناك في المقابل دولة إيرانية واحدة تحكمها رؤية سياسية واحدة بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بين الاتجاهات السياسية داخلها، وحتى بالنسبة إلى بعض التكتلات العربية، مثل منظمة التعاون الخليجي، فهي منقسمة على نفسها بشأن كيفية التعامل مع الموضوع الإيراني، مع اقتسام الشعور بالخوف وعدم الارتياح لسياسة إيران في المنطقة.

ومن ثم، فإن البحث في العلاقات العربية - الإيرانية يطرح مجموعة من الإشكالات المنهجية الواقعية. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة واحدة تتيح لنا إمكان الحديث عن اقتصاد إيراني، وسياسة خارجية إيرانية، وثقافة إيرانية، إلخ. أما «العالم العربي» فهو مجموعة من الدول التي تعبر عن كيانات مشتتة لم تحقق بعد شرط الوحدة والتكامل لتمنحنا مشروعية الحديث عن اقتصاد عربي، أو عن سياسة خارجية عربية، وإن كان عدد من الدول العربية استطاع تحقيق بعض التكتلات الجهوية، غير أنها لم ترقَ بعد إلى المستوى المطلوب، ومن هنا أهمية التركيز على العلاقات العربية - الإيرانية في إطار علاقة بينية ثنائية بين إيران والدولة العربية القُطرية.

تتناول هذه الورقة دراسة وتحليلاً طبيعة العلاقة المغربية - الإيرانية التي ظلت متأرجحة بين القطيعة والانفتاح، وتحاول أن تحلل عناصر التقارب والتباعد، كما تعرض بعض الملامح لبناء رؤية استشرافية غايتها تطوير العلاقة في المستقبل.

مقدمة تاريخية

على الرغم من التباعد الجغرافي الكبير بين المغرب وإيران، فإن العلاقة بينهما ليست وليدة اليوم، بل لها جذور تاريخية تعود إلى فترة نهاية القرن السادس عشر الميلادي، عندما وصلت أخبار المغرب إلى الدولة الصفوية عن قوة دولة السعديين المتنامية، وخصوصاً بعد

انتصارها في معركة وادي المخازن ضد البرتغاليين سنة ١٥٧٨م، وما ترتب عنها من نتائج سياسية دولية، في منطقة شمال إفريقيا والغرب الإسلامي، وعلى رأسها ردع الإمبراطورية العثمانية، التي كان وجودها ممتداً إلى الجزائر من دون أن تنجح في إخضاع المغرب لسلطتها. وهكذا بعث الشاه عباس الصفوي بسفارته إلى الأشراف السعديين ليساعدوه في إشغال الأتراك العثمانيين الذين كانوا في صراع معهم في العراق وأذربيجان.

لقد أدرك الصفويون أنه لن يتم لهم الأمر من دون المؤازرة المغربية،[1] وهكذا كانت المراسلات لا تنقطع بين أصفهان ومراكش عن هذا الموضوع زمن السلطان المغربي أحمد المنصور الذهبي.

واستمرت العلاقة بين الجانبين في الحقبة المعاصرة، وتميزت الروابط بينهما بمرورها بمجموعة من المراحل بدءاً من التوافق السياسي زمن الشاه محمد رضا بهلوي والملك الراحل الحسن الثاني، إلى القطيعة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩، لتعقبها مرحلة من الانفراج والانفتاح أثمرت مزيداً من التطبيع على صعيد العلاقة الثنائية، قبل أن تُفتح صفحة جديدة من القطيعة الدبلوماسية بين البلدين.

أولاً: علاقات منفتحة في زمن الشاه محمد رضا بهلوي

يعود قرار إقامة العلاقة الدبلوماسية بين المغرب وإيران إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، بحيث لم تقتصر هذه العلاقة على مستوى التمثيل الدبلوماسي، بل تعدته إلى التنسيق السياسي والأمني بين البلدين، ولا سيما أنه في ظل هذه المرحلة كانت إيران في صراع مستميت بشأن محاصرة المد القومي العربي والنفوذ السوفياتي من خلال مشاركتها في حلف بغداد. وبعد هزيمة الدول العربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ووفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠، وتراجع التيار القومي الثوري في المنطقة، وبروز تيارات جديدة في الوطن العربي، انطلقت إيران من تصور وجود فراغ للقوة نتيجة تراجع دور مصر الإقليمي،[2] يسمح لها ببناء علاقات مع دول عربية وإسلامية تتقاسم الرؤى والمصالح نفسها، حتى لو كانت في دائرة بعيدة عن النفوذ التقليدي الإيراني، وهي دائرة المغرب العربي.

---

(١) عبد الهادي التازي، «الموجز في تاريخ العلاقة الدولية للمملكة المغربية» (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٨٨)، ص ٩٥.

(٢) مبارك مبارك أحمد، «جولة خاتمي العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية - العربية»، «مجلة السياسة الدولية»، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ١٧٢.

في هذا السياق السياسي، قامت العلاقة الإيرانية - المغربية، مع استحضار البعد الشخصي في بنائها بين الملك الراحل الحسن الثاني والشاه محمد رضا بهلوي. وامتدت هذه العلاقة لتشمل تنسيق بعض العمليات الأمنية والاستراتيجية في إفريقيا زمن الحرب الباردة. وفي هذا الصدد، يروي الأستاذ محمد حسنين هيكل تفصيلات الاتفاقية السرية التي وقّعها المغرب مع فرنسا باعتبارها صاحبة الاقتراح، إضافة إلى المملكة العربية السعودية وإيران ومصر في نهاية السبعينيات، فيقول: «.... وكان ضمن هذه الوثائق التي اطلعت عليها بتصريح من آية الله الخميني - قائد الثورة الإسلامية في إيران - نص معاهدة تحمل عدة توقيعات: أولها توقيع ألكسندر ديمارنش (رئيس الاستخبارات الفرنسية في تلك الفترة). ثم كانت هناك مع نص المعاهدة وثائق وأوراق أخرى تروي تفاصيل واحدة من أهم العمليات السرية في عصر الحرب الباردة....»[٣]

وجاءت تلك المبادرة الفرنسية آنذاك نظراً إلى بعدها الاستراتيجي والتاريخي في إفريقيا، ونظراً إلى العبء الكبير الذي كان يمكن أن يثقل كاهل فرنسا، لذا فكرت هذه الأخيرة في عدد من حلفائها، وبالتالي حظيت بقبول المغرب واستحسانه، واعتقاد إمكان تحقيقها. وبعد اتصالات سرية مكثفة تم الاتفاق سنة ١٩٧٥، في مدينة جدة السعودية، على تسمية هذه المجموعة بنادي السافاري.[٤] وتتلخص تلك المعاهدة في أن فرنسا تتولى تزويد المجهود المشترك كل ما يلزمه من معدات فنية ووسائل تكنولوجية ومعلومات، وتقوم المملكة العربية السعودية بعملية التمويل، بينما كانت إيران في عهد الشاه شريكاً في العرض من التخطيط إلى التمويل. أما المغرب فكان مسؤولاً عن تقديم مجموعات ميدانية وقوات خاصة، وقد وقّع هذا الاتفاق كممثل عن الحسن الثاني الجنرال أحمد الدليمي، رئيس الاستخبارات الخارجية المغربية آنذاك، ونظيره الإيراني نعمة الله ناصري والسعودي كمال أدهم. وكان لمجموعة السفاري بعد ذلك عدد من العمليات التي شارك فيها المغرب كحرب شابا في الزائير في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ بعد تدهور الأوضاع في إقليم كاتنغا.[٥]

إلى جانب التنسيق السياسي والأمني الذي ميز العلاقات في هذه الفترة، حظيت العلاقة الثنائية برصيد لا يستهان به من المعاهدات والاتفاقيات في شتى الميادين الاقتصادية

(٣) محمد حسنين هيكل، «الفرانكوفونية..... وأخواتها»، مجلة «وجهات نظر» (القاهرة)، العدد الثامن والعشرون (أيار/ مايو ٢٠٠١)، ص ١١.

(٤) السفاري هو الوصف الذي يستعمل في رحلات السياحة للصيد، أو مشاهدة الوحوش في غابات إفريقيا وأدغالها.

(٥) هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢ - ١٣.

والفلاحية والتنمية القروية والفنية.

وعلى الرغم من التوافق الذي ميز العلاقة البينية، فإنها شهدت خلافات بشأن بعض القضايا التي أثرت في مسارها أحياناً، منها تمسك الجانب المغربي بضرورة تسوية قضية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) الإماراتية، واعتبارها غير إيرانية، وهو ما كان يثير حفيظة شاه إيران. ومن جهة أخرى، كان لرفض الشاه التنازل عن صفقة طائرات الفانتوم التي طلبها المغرب من الأميركيين والتي راهنت الرباط على الحصول عليها، أثر كبير في توتير العلاقة بين الطرفين.(٦)

ثانياً: القطيعة بعد الثورة

قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران، لم يدخر المغرب جهوده ومساعيه الدبلوماسية، لحل الأزمة والخلاف بين الشاه وجماعة العلماء في حوزة قم. وفي هذا الصدد، يذكر الدكتور عبد الهادي بوطالب، أن في أثناء اندلاع الشرارة الأولى للثورة في إيران، طلب الشاه من الملك الحسن الثاني القيام بالوساطة بينه وبين الخميني وقيادة الثورة. واختار العاهل الراحل مستشاره بوطالب للقيام بهذه الوساطة، وتوجه مبعوثاً عنه إلى العراق لملاقاة الإمام الخميني، إلا إنه فوجئ بقرار السلطات العراقية بترحيل هذا الأخير خارج البلد. وعاد المبعوث المغربي من دون إنجاز مهمته. وتم الاتفاق من جديد مع الشاه على توجيه محاولة الصلح نحو مَنْ يوجدون في إيران من المعارضين لنظامه، وكان زعيمهم آنذاك هو آية اللّٰه العظمى، كاظم شريعتمداري الذي التقاه بوطالب في مدينة قم وتباحث معه في إمكان نزع فتيل المواجهة مع نظام الشاه.(٧)

وعندما نجحت الثورة الإسلامية في إطاحة نظام الشاه سنة ١٩٧٩، دخلت الدولتان مرحلة القطيعة، واتخذ خلالها المغرب موقفاً مناقضاً للنظام الجديد هناك، ثم توترت العلاقة بين البلدين سنة ١٩٨١، نتيجة إعلان المغرب قرار استضافة الشاه. هكذا تأزمت العلاقة بين المغرب وإيران وشابها جفاء وقطيعة داما ستة عشر عاماً.

خلال هذه الفترة لم تلقَ السياسة الإيرانية الجديدة الترحيب من الأنظمة العربية الحاكمة باستثناء سورية.

وفي سنة ١٩٨٠ أعلن صدام حسين حربه على الجمهورية الفتية مدعوماً من الغرب،

(٦) عبد الهادي بوطالب، «نصف قرن في السياسة» (الرباط: الزمن، ٢٠٠١)، ص ٢٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

لتكون الحرب الأطول في تاريخ الحروب الحديثة، بحيث استنزفت موارد البلدين، بالإضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة. وقد تميز الموقف العربي في ذلك الوقت بالجمود تجاه إيران الثورة،[8] بدل الاستفادة من التطور الإيجابي في سياستها الخارجية (دعم القضية الفلسطينية ومعاداة إسرائيل).[9] فبدأت حملات التجييش ضدها واختلاق الخوف من التمدد الشيعي، واستحضار الحقب السود كلها في التاريخ المشترك.[10]

وفق هذا الأساس، عمل المغرب داخلياً على التصدي لكل ما اعتبره محاولات إيرانية لتصدير الثورة إليه. وبموازاة ذلك عمد الموقف الإيراني في قضية الصحراء إلى دعم أطروحة الانفصاليين، ليزيد في عمق الهوة بين الدولتين. وفي أعقاب القمة العربية الثانية عشرة في فاس سنة ١٩٨٢، وفي أثناء نشوب الحرب العراقية - الإيرانية، أبدى الملك الحسن الثاني استعداد المغرب، إلى جانب سائر الدول العربية، لتنفيذ التزاماته تجاه العراق بموجب معاهدة الدفاع المشتركة العربية في حالة عدم استجابة إيران واستمرارها في الحرب.

---

(٨) في المغرب العربي، تبنت الجزائر موقفاً مؤيداً للثورة في إيران، وتوثقت العلاقة ونمت بصورة ملحوظة وملموسة. ومثلت زيارة الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد لإيران في سنة ١٩٨٢، في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، تحولاً مهماً في سياق ما قامت به الجزائر من تمثيل ورعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة بعد قطع العلاقة الدبلوماسية بين واشنطن وطهران في نيسان/ أبريل ١٩٨٠، بالإضافة إلى أحداث احتجاز موظفي السفارة الأميركية في إيران، وما قامت به الجزائر من دور الوسيط من أجل الإفراج عن ٥٠ دبلوماسياً أميركياً رهائن في سفارتهم. كما كثفت الجزائر مهمات الوساطة الحميدة خلال الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) إلى حد أنه في خلال إحدى هذه المهمات قتل وزير خارجيتها محمد الصديق بن يحيى في إثر تحطم طائرته في أوضاع غامضة في أيار/ مايو ١٩٨٢، عند الحدود العراقية - التركية.

وفي المقابل، فضل الجانب المغربي التدخل في أزمة الرهائن، بطريقة غير مباشرة عبر دعم مساعي منظمة التحرير الفلسطينية لدى السلطات الإيرانية، عبر إقناع طهران بأن من شأن حل هذه القضية أن يعزز مكانة إيران على الصعيد الدولي.

(٩) أقدمت القيادة الجديدة للثورة في إيران على إغلاق مقر البعثة الإسرائيلية في العاصمة، وفتحت مكانها مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعُيّن هاني الحسن ممثلاً لها في طهران.

(١٠) محمد خواجه، «المثلث العربي - الإيراني - التركي»، مجلة «شؤون الأوسط»، العدد ١٠٩ (٢٠٠٥)، ص ١٦٩.

الشعور بعدم الارتياح تحكمه عدة أسباب، بعضها منطقي وواقعي، وبعضها يغذيه بعض الصور النمطية المستوحاة من الذاكرة التاريخية وما تحتفظ به من وقائع يتم استدعاؤها لتبرير الخوف وعدم الثقة بالخطاب السياسي الإيراني حتى لو تحلى بأقصى درجات المرونة والواقعية، وهو ما يجعلنا نميل إلى القول إن الخلافات الموجودة بين العرب وإيران هي خلافات سياسية توظف فيها المذهبيات وبعض الوقائع التاريخية بشكل فيه كثير من الإسقاطات التعسفية.

خلال هذه الحقبة تميزت العلاقة بالقطيعة والتوتر بفعل تباعد تصورات البلدين إزاء القضايا الدولية والإقليمية وقضايا المصالح المشتركة، وهكذا شهدت الروابط بينهما مزيداً من التأزم، من خلال تصعيد المواجهة الدبلوماسية بينهما. ففي سنة ١٩٨٦ عندما كان المغرب يرئس القمة الإسلامية، عُقد في فاس المؤتمر السادس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في كانون الثاني/ يناير من السنة نفسها، وتقرر فيه أن يعقد الوزراء اجتماعهم التقليدي في نيويورك في تشرين الأول/ أكتوبر، حيث يشارك وزراء الخارجية في دورة الأمم المتحدة، ويكون الاجتماع مناسبة لعرض جدول الأعمال. وقبل الاجتماع بيوم واحد أجريت اتصالات بين الوفد السوري والوفد الإيراني، مدعومَين من وفدي ليبيا والجزائر، لإبعاد المغرب عن رئاسة الاجتماع، تمهيداً لاتخاذ قرار بفصله من المنظمة، نظراً إلى استقبال الملك الحسن الثاني رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق شمعون بيرس في مدينة إيفران المغربية. وهكذا تقدم كل من الجانب السوري والجانب الإيراني بطلبيهما في أثناء الاجتماع بتعليق عضوية المغرب في منظمة المؤتمر الإسلامي، لكن يقظة الدبلوماسية المغربية خلال الاجتماع حالت دون نجاح هذه المناورة الإيرانية،[11] ونجحت في إجهاضها.

منذ سنة ١٩٧٩، لم تكن العلاقة الإيرانية - المغربية على ما يُرام، لأن الحسن الثاني استضاف الشاه بعد الثورة عليه، كما أخذت إيران على المغرب مُساندته العراق في حرب الخليج الأولى، وفتوى العلماء المغاربة بتكفِير الإمام آية اللّٰه الخميني.

في الوقت نفسه، تواصلت الحملات الإعلامية بين البلدين إلى حدود توقف الحرب العراقية - الإيرانية، ووفاة الإمام الخميني، وإبداء النظام السياسي الإيراني الجديد نوعاً من الانفتاح والتقارب مع الدول العربية، الأمر الذي سيفسح المجال لانفراج العلاقة بين الجانبين.

ثالثاً: انفتاح العلاقة البينية ومقومات التقارب

شكل قرار إعادة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين في سنة ١٩٩١ منعطفاً مهماً في مسار العلاقة الثنائية، بحيث دخلا مرحلة جديدة من الانفتاح بفعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية. فقد كان لانهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة تداعيات

(١١) لمزيد من التفصيلات عن هذه الحادثة الدبلوماسية، راجع: محمد التازي، «مذكرات سفير» (الرباط: مطابع الأنباء، ٢٠٠٠)، ص ٣٨١ - ٣٨٧.

واضحة على المصالح القومية الإيرانية، دفعتها إلى إعادة ترتيب أولوياتها من جديد في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي عامة.[١٢] فبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية المدمِرة، وصعود التيار الإصلاحي، بدأ النقاش يدور في أوساط القيادات السياسية والنخب الإيرانية ويتمحور حول اتجاهين أساسيين: اتجاه يذهب إلى القول إن على إيران أن تقدم تجربة إسلامية ناجحة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب انصرافها إلى الاهتمام بقضاياها، واتجاه آخر لا يرفض بناء نموذج ناجح، لكنه لا يريد التخلي عن شعارات الثورة، وعن دور إيران الثوري في العالم. وسيعبَّر عن هذين الاتجاهين لاحقاً من خلال تياري الإصلاحيين والمحافظين،[١٣] قبل أن تظهر خريطة سياسية جديدة أبرز معالمها هي تبيّن تعددية سياسية حقيقية على حساب التقاطب الثنائي بين المحافظين والإصلاحيين، فقد انفرط عقد الإصلاحيين وكذلك المحافظين إلى أحزاب وقوى سياسية لها رؤاها وبرامجها المميزة.[١٤]

هذه التفاعلات الجارية بين القوى السياسية أدت دوراً كبيراً في إيجاد دينامية داخلية، انعكست إيجاباً على صورة إيران في الخارج، وأضفت على النظام السياسي الإيراني حيوية مثيرة للمراقبين، وخصوصاً مع حدة النقاشات التي وصلت إلى جوهر الجمهورية الإسلامية، وهو ولاية الفقيه.

كذلك أدت حرب الخليج الثانية ونتائجها دوراً محورياً في تخفيف مقولة التهديد الإيراني في نظر دول الجوار الإقليمي، وساهم وصول كل من الرئيس هاشمي رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي إلى السلطة واتباعهما سياسة الانفتاح نحو دول الجوار، في تعزيز العلاقات الإيرانية العربية والإسلامية.

في هذا السياق، شهدت العلاقة المغربية - الإيرانية مزيداً من الانفتاح السياسي، بحيث عرف الموقف الإيراني نوعاً من التقدم فيما يتعلق بملف قضية الصحراء، عندما جمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية اعترافها بجبهة البوليساريو، ودعمت طهران هذا الموقف من خلال قرارات الأمم المتحدة، وفي المقابل إقرار المغرب فيما بعد بحق إيران في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

---

(١٢) محمد الحيدري، «التحولات الجيوبوليتكية، الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني»، مجلة «شؤون الأوسط»، العدد ١٢١ (٢٠٠٦)، ص ٤٩.

(١٣) خواجه، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

(١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ الأهرام، «التقريرالاستراتيجي العربي: ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧» (القاهرة: الأهرام، ١/ ١/ ٢٠٠٧)، ص ١٧١.

لا شك في أن الانفراج في العلاقة بين البلدين تحكمت فيه متغيرات جديدة في منطقة المغرب العربي، فتفعيل محور الرباط - طهران، جاء بعد قطع العلاقة الدبلوماسية بين إيران والجزائر سنة ١٩٩٣، بعد أن اتهمت السلطات الجزائرية طهران بالتدخل في شؤونها الداخلية، عقب اندلاع المواجهات المسلحة بين الدولة والحركات الإسلامية المسلحة، بعدما كانت الجزائر تُعتبر نقطة ارتكاز أساسية للحضور الإيراني في منطقة المغرب العربي والحليف المفضل لطهران، بفعل تقاسم القيم الثورية بينهما، إضافة إلى استمرار الجفاء في العلاقة بين ليبيا وإيران منذ واقعة اختفاء الإمام موسى الصدر سنة ١٩٧٧، وإصرار الإيرانيين على جلاء الغموض في هذه القضية، قبل التجاوب مع مساعي ليبيا للتطبيع.

كما كان للتنسيق الوثيق والحميم بين طهران ونظام الخرطوم في السودان انعكاساته على العلاقة السودانية - التونسية التي شهدت أزمة حادة أدت إلى قطعها، وأبانت عن مخاوف وهواجس من النزعة الإيرانية المعلنة لتصدير الثورة الإسلامية. من هنا بدأ يظهر بعض التعديلات على السياسة الخارجية الإيرانية، مع تفوق جناح هاشمي رافسنجاني على جناح المحافظين، وهو ما أتاح فرصة تقويم الموقف الإيراني من الأوضاع في المغرب العربي، ومراجعة التأييد الواضح الذي كانت تظهره طهران للحركات الإسلامية المحلية.

وتجسيداً لذلك، سعى الإيرانيون للرقي بالعلاقة الدبلوماسية العادية مع دول المغرب العربي، بعدما تعرضت علاقاتهم بدول المشرق العربي إلى أزمات لم تكن تنتهي هنا، إلا لتتأجج هناك، ومن ثم تدشين سياسة انفتاح واسعة على الحكومات المغاربية.

فعلى الصعيد السياسي سُجل حراك دبلوماسي بين الرباط وطهران، عكسته الزيارات المتبادلة على مستوى عالٍ، بداية من وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي سنة ١٩٩٧، وبعده الزيارة الرسمية الشهيرة التي قام بها الوزير الأول المغربي السابق عبد الرحمن اليوسفي في سنة ٢٠٠١ إلى إيران، والتي اعتبرها المراقبون من أهم المؤشرات إلى الانفتاح في السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس، الذي أرسى مقاربة جديدة لتنويع العلاقات الدولية للمغرب. وقد أسفرت هذه الزيارات عن توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية. وفي سنة ٢٠٠٤، كانت زيارة وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي إلى المغرب، وأخيراً، زيارة وزير الخارجية الحالي منوشهر متكي سنة ٢٠٠٧، وتوقيعه مع نظيره المغربي مذكرة تفاهم تشمل إقامة آليات للمشاورة السياسية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية.

وفي المقابل، كان هناك زيارات للرسميين المغاربة، آخرها زيارة وزير الخارجية

المغربي الأسبق محمد بن عيسى لطهران ولقاؤه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد سنة ٢٠٠٦.

كما تميزت السنوات الأخيرة بتبادل الزيارات ما بين عدد من الأحزاب السياسية المغربية ومن الأحزاب الإيرانية.[١٥]

ومن جانب آخر، تعززت العلاقة الثنائية بين الطرفين بتفعيل الإطار القانوني الذي مس هذه المرة عدداً من القطاعات (التجارة، تشجيع الاستثمارات، الصناعة، النقل الجوي). أما اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدين، فإن آخر اجتماع يعود إلى سنة ٢٠٠٤، فقد تباحث الطرفان في إمكان تأسيس مجلس أعمال مغربي - إيراني، وإطلاق مشاريع مشتركة في المجال الصناعي وسائر القطاعات الإنتاجية، نظراً إلى المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب باعتباره بوابة نحو أوروبا، كما سبق أن بُحث ودُرس في هذه الاجتماعات إمكانات ومقترحات لتعزيز التبادل الاقتصادي، كي يكون في مستوى تطور العلاقة السياسية.[١٦]

وعلى المستوى التجاري شهدت المبادلات التجارية نمواً مطرداً منذ سنة ٢٠٠٣، بحيث بلغت قيمة المبادلات التجارية ٠,٧ مليون درهم، لتصل إلى ٢,٧٤ مليون درهم، ثم ترتفع إلى ما يزيد عن ٨ ملايين درهم في سنة ٢٠٠٦. وسجل الميزان التجاري عجزاً لمصلحة إيران بفعل ارتفاع حجم الصادرات الإيرانية التي يأتي على رأسها النفط، في مقابل تدني قيمة الصادرات المغربية والمكونة أساساً من مادة الفوسفات.[١٧]

أما في المجال الثقافي، فإن الروابط بدأت تشهد نوعاً من الانفتاح النسبي. فعلى صعيد الحقل الديني، شارك عدد من علماء الدين الإيرانيين، مثل محمد علي التسخيري في الأنشطة والدروس الحسنية التي كانت تعقد منذ أيام الملك الحسن الثاني في شهر رمضان، والتي لا يزال الملك محمد السادس يترأسها، كما أن للسفارة الإيرانية في المغرب نشاطاً متواصلاً من خلال البوابة الثقافية والفكرية لكسب مزيد من الحضور، ويظهر ذلك من خلال التالي:

(١٥) تميز المؤتمر الأخير لحزب المشاركة الإيراني الذي يرئسه محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني السابق والمحسوب على الاتجاه الإصلاحي، بحضور حزبين مغربيين يمثلان أهم القوى السياسية في البلد، ويتعلق الأمر بكل من حزب العدالة والتنمية بقيادة الأمين العام سعد الدين العثماني وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بقيادة كاتبه الأول محمد اليازغي. وقد صرح مسؤول العلاقات الخارجية لحزب العدالة والتنمية محمد رضا بن خلدون أن هذه الزيارة اشتملت على لقاءات مع مسؤولين كبار في الجمهورية، ومع كثيرين من مسؤولي مراكز الأبحاث في طهران، ومع كثيرين من علماء الحوزات الدينية هناك.

(١٦) أحمدي وحيد (سفير إيران في المغرب)، حوار مع جريدة «الوطن»، العدد، ٢٤٨ (٢٠٠٧).

(١٧) مكتب الصرف، المغرب.

١- إقامة المعارض الفنية، على غرار معرض الفنون الإيرانية القرآنية في مدينة تطوان شمال المغرب سنة ٢٠٠٤ بإشراف السفارة الإيرانية.

٢- معارض اللوحات الفنية والجمالية القرآنية داخل السفارة الإيرانية في الرباط سنة ٢٠٠٦.

٣- المعرض الدولي للكتاب الذي شهد حضوراً إيرانياً مكثفاً على مستوى دور النشر الإيرانية والشخصيات الفكرية والكتب ذات المرجعية الشيعية.[١٨]

٤- اتفاقيات التعاون العلمي بين الجامعات المغربية ونظيراتها في إيران، واستقدام أساتذة إيرانيين لتدريس اللغة الفارسية.

٥- تنظيم أسبوع السينما الإيرانية في الرباط.

٦- دعم السفارة الإيرانية عن طريق المنح المالية لعدد من الطلبة المغاربة الذين تشجعهم على الالتحاق بالجامعات الإيرانية.

رابعاً: قرار قطع العلاقة الدبلوماسية بين البلدين

في إثر تصريح علي ناطق نوري، أحد المسؤولين الإيرانيين، بأن البحرين جزء من التراب الإيراني، واعتبارها الولاية الإيرانية الرابعة عشرة، دان المغرب، كغيره من الدول العربية والإسلامية، التصريحات الإيرانية، واعتبرها تهديداً لأمن البحرين واستقرارها واستقلالها وسيادتها، ووصف الملك محمد السادس في رسالة بعث بها إلى ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، التصريحات الإيرانية بالعبثية، كما أوفد وزير خارجيته إلى المنامة ليؤكد دعم بلده لها.

كان المقروء من الموقف المغربي، أنه يأتي في سياق العلاقة المتينة بين البلدين، وفي إطار الانسجام مع الموقف العربي والإسلامي، إلا إن التداعيات التي أفرزها هذا الموقف كشفت عن وجود توتر عميق بين الرباط وطهران كانت تخفيه المجاملات الدبلوماسية ومحاولات ترطيب الأجواء من خلال زيارات متبادلة، أو دعوات إلى المشاركة في نشاطات دينية وثقافية.

وصدر بيان عن وزارة الخارجية المغربية يوم الجمعة الموافق فيه ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٩ يعرض تطورات العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أعقاب التضامن المغربي مع البحرين، ومما جاء فيه: «إن المملكة المغربية قامت في ٢٥ شباط/ فبراير

(١٨) نسجل تراجع هذا الحضور في العامين الأخيرين.

الماضي باستدعاء القائم بالأعمال بالنيابة بسفارتها في طهران للتشاور لمدة أسبوع.»[١٩]

وأضاف البيان أن «المملكة طلبت توضيحات من السلطات الإيرانية التي سمحت لنفسها بالتعامل بطريقة متفردة وغير ودية، ونشر بيان تضمن تعبيرات غير مقبولة في حق المغرب، إثر تضامنه مع مملكة البحرين، على غرار العديد من الدول، بشأن رفض المساس بسيادة هذا البلد ووحدته الترابية.»

وأشار البيان إلى أنه «بعد انقضاء أجل أسبوع لم تتوصل المملكة إلى أي تفسير عن هذه التصرفات.»

وورد في البيان: «أن هذا الموقف المرفوض والموجه حصراً ضد المغرب، إنما يضاف إلى نشاطات ثابتة للسلطات الإيرانية، وبخاصة من طرف البعثة الدبلوماسية بالرباط، تستهدف الإساءة للمقومات الدينية الجوهرية للمملكة، والمس بالهوية الراسخة للشعب المغربي ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي الذي يحميه جلالة الملك محمد السادس»، في إشارة إلى أن إيران تدعم التشيع في المغرب.

وأكد البيان أن «هذه الأعمال المدعمة تعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للمملكة، وتعارض قواعد وأخلاقيات العمل الدبلوماسي.»

وأوضح بيان وزارة الخارجية أنه «لجميع هذه الاعتبارات، فإن المملكة المغربية قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية، ابتداءً من اليوم، مع جمهورية إيران الإسلامية.»

وكان المغرب سحب في ٢٥ شباط/ فبراير ممثله في إيران احتجاجاً على «تعبيرات غير مقبولة» في حق المغرب جاءت في بيان بثته «وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية».

وقد سبق أن أصدرت الخارجية الإيرانية رداً على رسالة التضامن التي بعث بها الملك محمد السادس إلى ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، والتي قال فيها إن التصريحات الإيرانية عن سيادة البحرين غير حصيفة، كما جاء في رسالته أن هذه التصريحات تتناقض

(١٩) قبل أن يعود الوئام، على الأقل ظاهرياً، بين طهران والمنامة، استدعت الخارجية الإيرانية محمد بوظريف، القائم بالأعمال المغربي بالنيابة، لتبليغه احتجاجاً رسمياً إيرانياً على الموقف المغربي. وما أثار الاستغراب والانزعاج المغربي أن طهران خصت المغرب بهذا الاحتجاج، على الرغم من أن جل الدول العربية والإسلامية تبنى موقفاً مماثلاً، كما أنها كلفت موظفاً صغيراً في خارجيتها لتبليغ الدبلوماسي المغربي الاحتجاج. وبعد أن كانت أزمة إيرانية - بحرينية، باتت أزمة مغربية - إيرانية، إذ استدعى الطيب الفاسي الفهري، وزير الخارجية المغربي، أحمدي وحيد، السفير الإيراني لدى الرباط، وأمهله أسبوعاً لتقديم توضيحات بشأن الموقف الإيراني، ثم استدعت الرباط محمد بوظريف من طهران للتشاور. وبعد مضي مهلة الأسبوع، أعلنت وزارة الخارجية المغربية قطع العلاقة الدبلوماسية بإيران، احتجاجاً على ردة الفعل الإيرانية.

بشكل صارخ مع مبادئ القانون الدولي وقواعده، فضلاً عن قيم التعايش السلمي وحسن الجوار التي يحث عليها الدين الإسلامي.

وقد استهجنت عدة دول عربية التصريحات الإيرانية، في حين وصفها مصدر سعودي مسؤول بأنها عدائية.

لكن إيران أدلت بقولها إن التصريحات أسيء فهمها وتفسيرها. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي: «كان هناك تصريح سبّب سوء فهم، كما كان هناك بعض من سوء التفسير.»

وقد كان من اللافت أن كلاً من البحرين وإيران قد أعلنت بعد أسبوع أنهما ستستمران في الحفاظ على علاقة جوار طيبة، معتبرتين أن الخلاف الدبلوماسي الذي نشب بينهما بسبب التصريحات الإيرانية انتهى، بينما اندلعت أزمة جديدة بين المغرب وإيران، إذ اعتبرت طهران أن الموقف المغربي لا يخدم وحدة العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية التي كانت طهران تحتضن مؤتمراً لنصرتها، بالتزامن مع مؤتمر دعم الشعب الفلسطيني وأهالي قطاع غزة، بمشاركة وفود برلمانية ورسمية من دول إسلامية وعربية. كما وصفت اتهامات المغرب لها بالتدخل في شؤونه الداخلية، وبنشر المذهب الشيعي على أراضيه بأنها «اتهامات كاذبة ولا أساس لها من الصحة.» كما أعربت وزارة الخارجية الإيرانية عن أسفها لإعلان المغرب قطع علاقته الدبلوماسية بإيران.

وأكد البيان أن إيران «كانت دوماً، وعلى مدى ثلاثين عاماً، تدعو إلى وحدة الأمة الإسلامية ومنع أي فتنة وفرقة بين المسلمين»، داعياً إلى «مراقبة الخبث الذي يمارسه أعداء العالم الإسلامي خاصة الصهاينة المصدومين من الانتصارات الأخيرة التي حققها أهالي غزة.»

ورفضت الرباط الرد الإيراني، واعتبرت أن طهران غير مؤهلة للحديث باسم العالم الإسلامي من جهة، والمزايدة في قضية دافع عنها المغاربة كقضية وطنية لهم من جهة أخرى.

اعتبر بعض المراقبين أن المغرب أراد من قطع علاقته الدبلوماسية بإيران، تحذير نشطاء التيار الشيعي في المملكة، الذين بدأوا يتحركون بكامل الحرية وأصدروا جريدة «رُؤىً مُعاصرة» تعبر عن مواقف بعض الشيعة المغاربة، وأخذوا يعملون على تأسيس جمعيات شيعية،[٢٠] كما أن المغرب لم يكن ينظر بعين الرضى إلى التطور السريع في

(٢٠) مع أن الدولة لم ترخِّص لها، كما حدث مع جمعية «أنوار المودة» في طنجة أو جمعية «اللقاء الإنساني» في وجدة.

العلاقة بين طهران والجزائر، ويعتبر أن هذا التطور قد يضر بالمصالح المغربية مستقبلاً.

ويمكن القول إن قطع العلاقة الدبلوماسية، أو اللجوء إلى بعض المواقف المتشنجة للتعبير عن الاحتجاج، أضحى منهجاً مستقراً في سلوك الدبلوماسية المغربية منذ عدة سنوات تجاه قضايا ربما لم تكن تحتاج إلى التصعيد.[٢١]

أما قرار قطع العلاقة بإيران، فقد اعتبر في السياق نفسه «محاولة لتقديم خدمات للولايات المتحدة، من أجل محاصرة إيران والضغط عليها في مفاوضات المفاعل النووي الإيراني»، على الرغم من أن الرباط أعلنت في وقت سابق دعمها لحق إيران في امتلاك الصناعة النووية لأغراض سلمية.[٢٢]

سرب بعض الأوساط الدبلوماسية أن الرباط لم يكن لديها ما تربحه من استمرار علاقتها الدبلوماسية بطهران، وليس لديها ما تخسره من قطعها، وأقصى ما يمكن أن تذهب إليه إيران هو إعادة دعمها جبهة البوليساريو علناً، لكن الرباط، في المقابل، ستحظى بدعم من أطراف ودول أكثر تأثيراً في المنطقة المغاربية، وتحديداً في مسار النزاع الصحراوي.

لكن وثائق «ويكيليكس» التي خصت المغرب بـ ٢٩ مراسلة بين السفارة الأميركية

(٢١) على سبيل المثال: استدعاء السفير المغربي لدى مدريد سنة ٢٠٠١، احتجاجاً على حملات شنتها منظمات المجتمع المدني في إسبانيا ضد المغرب؛ سنة ٢٠٠٧، احتجاجاً على زيارة العاهل الإسباني خوان كارلوس لمدينتَي سبتة ومليلية المغربيتين، اللتين تحتلهما إسبانيا؛ حادثة استدعاء السفير المغربي في السِنغال للتشاور احتجاجاً على مشاركة مسؤول العلاقة الخارجية بالحزب الاشتراكي السنغالي المعارض في مؤتمر عقدته جبهة البوليساريو؛ قرار نقل السفارة المغربية من كاراكاس، احتجاجاً على موقف فنزويلا من تطورات نزاع الصحراء الغربية، في وقت كانت صُوَّر الرئيس الفنزويلي شافيز تُرفع في شوارع المُدن المغربية، تحية له على قراره قطع العلاقة الدبلوماسية بالدولة العبرية، في إبان الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة؛ سلسلة البلاغات النارية التي صدرت ضد الحكومة الإسبانية خلال تموز/ يوليو - آب/ أغسطس ٢٠١٠ على خلفية التعامل العنصري الذي يطال سكان مدينتي سبتة ومليلية ذوي الأصول المغربية.

(٢٢) لقد حرص المغرب دائماً على جلب الدعم الأميركي في نزاع الصحراء، في مقابل اندراجه في الاستراتيجيات الأميركية المرسومة للمنطقة، مثل الحرب على الإرهاب (حيث كان للرباط دور مهم في القيام بأدوار استباقية لمحاصرة التيارات الجهادية والتصدي لمحاولات إرسال متطوعين للقتال ضد القوات الأميركية في العراق وملاحقة العائدين من هناك، أو موافقته على استقبال عدد من المختَطفين والمعتقلين لدى الأجهزة السرية الأميركية للتحقيق معهم في المعتقلات المغربية).

كما يمكن القول إن واشنطن، ولتحقيق أهدافها، تدفع دائماً دول الأطراف إلى خطوات تكون محل اختبار، لتشجيع دول الجوار على القيام بمثلها، ومن ثم فإن قرار الرباط يأتي في سياق تصعيد الأزمة مع إيران وتحفيز دول الاعتدال العربي على الذهاب بعيداً، فيما وصفه وزير الخارجية السعودي بـ «جبهة مواجهة التحدي الإيراني».

في الرباط ووزارة الخارجية الأميركية، بدءاً من سنة ٢٠٠٥ حتى أواخر سنة ٢٠٠٩، طغت عليها تقارير عن تعاون البلدين ودول الجوار على مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى العلاقة بإيران والأقلية الشيعية.

وتوثق إحدى المراسلات المؤرخة ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، تحريض السفير الأميركي في الرباط المسؤولين المغاربة على إيران، بالقول إن انطلاق سباق تسلح في المنطقة بسبب حصول الأخيرة على سلاح نووي سيكون له «تأثير سلبي مباشر في الأمن المغربي»، لافتاً إلى «وجود قلق أميركي مرتبط بغياب شفافية برامج الأبحاث النووية لجيران المغرب وأعدائه، وبينها الجزائر»، قبل أن يضيف قائلاً: «في حال نجاح إيران، فإنه في خلال عشر سنوات ستمتلك دول الشرق الأوسط قنبلة نووية، وستلحقها الجزائر.»

وفي هذا السياق، يمكن قراءة تصريح الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، عمر هلال، برفض المغرب حيازة إيران قدرات نووية، معرباً عن أمله بأن «يتمكن المجتمع الدولي من إقناع إيران بالإقلاع عن برنامجها، من خلال المفاوضات، أو كل الوسائل الأخرى المتاحة أمام المجتمع الدولي والمبررة من خلال القانون الدولي.»

وهناك وثيقة إضافية كتبت في السادس من نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، سلطت الضوء على دور سعودي في دفع الملك محمد السادس إلى قطع علاقة الرباط بإيران، وإطلاق حملة ضد مواطنيها من أتباع المذهب الشيعي. ومن المعلوم بأن المغرب يحتفظ بعلاقة متينة مع المملكة العربية السعودية، يعززها حجم المساعدات التي يتلقاها من هذه الأخيرة ولا سيما على مستوى النفط.

لكن في العلاقات الدولية ليس هناك عداوات دائمة ولا صداقات دائمة، بل هناك مصالح دائمة. ومن منطلق إيماننا بضرورة إنضاج موقف عربي موحد من إيران، على خلفية الإيمان بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل قوة إقليمية حقيقية يمكن استغلالها لتعزيز الحضور العربي على مستوى النظام الدولي، ولتعزيز الفهم المطلوب لسبل الاندماج والتكامل العربي الإيراني، تحاول هذه الورقة أن تبرز مقومات التقارب الممكنة بين المغرب وإيران، وأن ترسم بعض الملامح لرؤية استشرافية لتطوير العلاقة بين البلدين.

خامساً: عوامل التقارب

على الرغم من التباعد الجغرافي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة المغربية، فإن عوامل الالتقاء والتقارب بين البلدين تظل متاحة ومتوفرة. فالمغرب يحتل موقعاً

استراتيجياً متميزاً في إفريقيا والغرب الإسلامي، إلى جانب قربه من أوروبا، بينما تتمتع إيران بموقع جيوبوليتيكي مهم في آسيا الإسلامية، وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً، الأمر الذي يحتم على الطرفين الاستفادة من هذه الإمكانات الموجودة من أجل تطوير التعامل بينهما واستغلال هذه الفرص الممكنة كافة.

فالجانب الإيراني يمكن أن يراهن على المغرب كشريك محوري في منطقة المغرب العربي والعالم الإسلامي، ولا سيما أنه كان من الدعاة الأوائل إلى انضمام إيران إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، عندما احتضن أول مؤتمر في الرباط سنة ١٩٦٩ بعد إقدام الصهيونيين على إحراق المسجد الأقصى،[٢٣] بالإضافة إلى انسجام المقومات الحضارية والثقافية بين البلدين، إذ يتميز الشعب المغربي بحبه الشديد لآل البيت، فضلاً عن أن الأسرة الملكية الحاكمة تعود جذورها إلى شجرة الإمام الحسن ابن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وسليل آل البيت الكرام.

تساعد هذه العوامل في إضفاء مزيد من التنسيق وتحقيق نوع من التقارب الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي، وعلى رأسها قضية القدس الشريف، كما أن من شأن الانفتاح على المغرب أن يخفف حدة الاحتقان والتوتر اللذين تعاني جرّاءهما الجمهورية الإسلامية الإيرانية في علاقاتها بالدول العربية في المشرق، وخصوصاً مع الطرف المصري، فالعلاقة لا تزال تتسم بالحذر، ويعتبر الإيرانيون أن القيادة المصرية تنظر إلى العلاقة بإيران من «مدخل أمني»، أي تشترط حل الهواجس، أو الخلافات الأمنية، قبل إقامة علاقة سياسية ودبلوماسية كاملة. وتعتبر طهران أن المدخل الأمني يعبر، على الأقل، عن عدم جدية مصرية، أو يشير إلى خلل في الرؤية الاستراتيجية،[٢٤] إلى جانب احتدام المنافسة بشأن الأدوار، بعد تداعيات احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق.

أما الجانب المغربي، فمن منطلق تشبثه بهويته العربية والإسلامية، فإنه يحرص على بناء علاقات متينة بدول إسلامية شقيقة. ومن هنا تأتي أهمية تعميق العلاقة مع الجانب الإيراني، على خلفية تطلع طهران إلى القيام بأدوار إقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، لأن الجمهورية الإسلامية استفادت من ثغرات الموقف الدولي والهزائم

(٢٣) محمد السماك، «التحولات المشرقية في السياسة المغربية» (دمشق: دار النفائس، ١٩٩٣)، ص ٨٥.

(٢٤) غسان بن جدو، «إيران إلى أين؟»، في: خلدون النقيب وآخرون، «العرب وجوارهم... إلى أين؟» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

الأميركية خلال السنوات الأخيرة، وعززت بنيتها الاقتصادية والعلمية والسياسية،[٢٥] كما أن عودة المغرب إلى التفاعل من جديد مع شؤون المشرق العربي يمكن أن يمر عبر البوابة الإيرانية بعد سنوات من انكفاء الرباط عن المنطقة.

ومن جهة أخرى في إمكان المغرب أن يبني تجربة جديدة في مجال تعاون جنوب - جنوب مع الشقيقة إيران من خلال الاستفادة من الخبرة الإيرانية الفنية في مجال الصيد البحري وترميم الآثار والمواقع الأثرية، وكذلك التعاون في مجال الترجمة للأعمال الأدبية والتاريخية والسينمائية من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية.

سادساً: نحو رؤية استراتيجية جديدة لتطوير العلاقة المغربية - الإيرانية

هناك العديد من المحددات الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي يمكن أن تجعل من التقارب الإيراني - المغربي واقعاً حقيقياً، ولا سيما في ظل الواقع الإقليمي العربي الجديد.

إن البعد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي عن الخليج العربي، وعن عمق العالم العربي والإسلامي، جعل الطبقة السياسية في المغرب في منأى عن جميع التخوفات التي تحكم العديد من الأنظمة العربية في الخليج تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخصوصاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وبروز الدور الإيراني فيه، والذي أصبح من أهم الأوراق للتأثير لا في السياسة الأميركية في هذا البلد وفي المنطقة ككل فحسب، بل في مواقف العديد من الدول العربية أيضاً، ولا سيما الخليجية منها، نتيجة تأثير هذا الدور في الصعود السياسي القوي للشيعة في العراق، وداخل بعض الدول العربية الخليجية، فضلاً عن الدعم المباشر لحزب اللّه في لبنان، والذي يشكل رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية في إطار الصراع مع إسرائيل.

فبعد مرور عقدين من الزمن على الثورة الإسلامية في إيران تبدد الإحساس بالتهديد الذي تمثله الجمهورية الإسلامية الإيرانية في «احتضانها» الحركات الإسلامية الثورية، واعتمادها منطق «تصدير الثورة»، وأصبحت الدولة في المغرب تشعر بنجاحها الكبير في خلق الإجماع على النظام الملكي وعلى الملك الذي يعتبر في الوقت نفسه أميراً

(٢٥) علي فخر الدين، «إيران والوحدة الإسلامية»، «مجلة موازين» العدد ١٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، ص ١٥.

للمؤمنين،[٢٦] وعلى المذهب المالكي السني.[٢٧] وقد ساهم في خلق هذا الارتياح غياب «شيعة» بالمعنى المذهبي والطائفي للكلمة، واعتماد الحكم المغربي على شرعية دينية معززة بالانتساب إلى آل البيت، وشيوع ثقافة التقدير والإجلال لآل البيت وللإمام علي كرم الله وجهه.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار مذكرة التفاهم بشأن إقامة آلية للمشاورات السياسية،[٢٨] الموقعة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية ووزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، اتفاقاً لتطوير العلاقة السياسية بين البلدين في اتجاه أكثر فعالية وأكثر مردودية نظراً إلى الإمكانات المتوفرة، والتي تفسح المجال أمام العديد من فرص التعاون والاعتماد المتبادل بين البلدين، ونظراً أيضاً إلى التحولات المتسارعة على صعيد النظام الدولي والإقليمي، والتي يمكن أن تكون لها انعكاسات مهمة في تعزيز العلاقة بين البلدين.

لقد نصت ديباجة المذكرة على رغبة كلا البلدين في تعميق العلاقة الودية بينهما وتعزيزها، وتوطيد التعاون المتعدد الأوجه بينهما، كما شددت على أهمية المشاورات المنتظمة وتبادل وجهات النظر على مستويات متعددة تخص العلاقة الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وذلك إيماناً منهما بتشييد عالم أفضل أساسه الالتزام الجدي بمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. كما نصت المذكرة على أن البلدين بصفتهما بلدين مسلمين صديقين سيعملان على أن تكون العلاقة بينهما قائمة على أسس الأخوة والمساواة والتعاون والثقة والاحترام المتبادل لحق السيادة والحفاظ على وحدة الأراضي وعدم التدخل في شؤون أحدهما الآخر الداخلية.

تفتح مواد هذه المذكرة آفاقاً جيدة لرسم استراتيجيا جديدة لتطوير العلاقة المغربية - الإيرانية. وفي هذا الإطار تقترح هذه الورقة بعض المجالات التي يمكن أن تكون محلاً لتنسيق المواقف والتشاور واعتماد آليات التعاون والاعتماد المتبادل بصددها، من قبيل

(٢٦) ينص الفصل ١٩ من الدستور المغربي على أن «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.»

(٢٧) يصر الخطاب الرسمي المغربي على أن المغاربة تجمعهم وحدة المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وتصوف الجنيد.

(٢٨) وقّعت هذه الاتفاقية في الرباط بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ بين وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي آنذاك، محمد بن عيسى، ووزير الشؤون الخارجية الإيراني، منوشهر متكي.

مواجهة تحديات العولمة، والملف النووي الإيراني، والاهتمام بالشأن الإفريقي، وتطوير فكرة التقريب بين المذاهب، وتعزيز نظرية حوار الحضارات، والحرص على وحدة أراضي البلدين.

١ - تنسيق المواقف على مستوى الملف النووي:

لقد عرف انتشار القدرات النووية السلمية في المنطقة المغاربية تطورات مهمة في الآونة الأخيرة، فقد أعلنت ليبيا في الأول من شباط/ فبراير ٢٠٠٧ حدوث تفاهم مع فرنسا للتنقيب عن اليورانيوم واستخراجه، كما وقّعت مع الولايات المتحدة في آذار/ مارس من السنة نفسها اتفاقية تعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تهدف إلى إنشاء محطة نووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه. ونص مشروع الاتفاقية على فتح باب الدراسة في مجال الطاقة النووية في الجامعات الأميركية أمام الطلبة الليبيين، وعلى إقامة مشاريع بحثية وتقنية مشتركة في المجالات ذات العلاقة وإنشاء مركز إقليمي للطب النووي وتبادل الخبرة التقنية.

كما تملك الجزائر احتياطاً هائلاً من اليورانيوم، وقد أعلنت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ أنها بصدد الإعداد لمشروعين علميين، يتعلق أولهما بإنتاج الكهرباء النووية، وثانيهما بتحلية مياه البحر بواسطة الطاقة النووية. وأجريت دراسات عن المشروعين بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سنة ٢٠٠٦.

كما بدأت تونس بعض الخطوات العملية لإنشاء محطة مزدوجة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، تعمل بالطاقة النووية في منطقة غنوش، الواقعة في خليج قابس.

أما بالنسبة إلى المغرب فهناك اقتناع متزايد بضرورة دخول النادي النووي السلمي، فالبلد لا يتمتع باحتياط وافر من البترول والغاز الطبيعي، ويقدر الخبراء المغاربة تكلفة إقامة محطة نووية بأكثر من ثلاثة مليارات دولار (بحلول سنة ٢٠١٧)، وهو ما يتفق مع دراسات الجدوى التي أعدها المكتب الوطني للكهرباء في المغرب.[٢٩]

تضفي هذه التطورات مشروعية كبيرة على البحث العلمي النووي للأغراض السلمية، ومن شأنها تعزيز القدرة التفاوضية للدول العربية والإسلامية في اتجاه الضغط على الولايات المتحدة ودفعها إلى التمييز بين ما هو مدني وما هو عسكري في الطاقة النووية.[٣٠]

وفي هذا السياق، يمكن للمغرب أن يعرض على واشنطن إمكان القيام بدور الوسيط

---

(٢٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ الأهرام، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٣٠) Denis Bouchard, *L'Iran: puissance énergétique (ré)émergente)* (Paris: Note de l'Ifri, Septembre 2007), p. 18.

بينها وبين طهران لتأمين استئناف المحادثات بينهما، والعمل على تخفيف حدة الضغط الدولي على إيران،[٣١] وبالتالي عقد اتفاقية سلمية لتسوية الأزمة النووية. فعلاقة الرباط الوثيقة بواشنطن يمكن لطهران أن تجعلها مدخلاً جديداً لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة، أو قناة لتلك العلاقة في ظل التوتر الحالي بسبب الملف النووي.[٣٢]

٢ - التنسيق في الشأن الإفريقي:

بدأ الاهتمام الإيراني بالقارة الإفريقية خلال عقد الستينيات من القرن الماضي بشكل متزامن مع حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال. غير أن انشغال إيران بشؤونها الداخلية عقب قيام الثورة الإسلامية، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، أصابا دورها الإفريقي بنوع من التراجع. وبقدوم الرئيس خاتمي إلى السلطة، اتجهت إيران إلى تنشيط سياستها الخارجية في إفريقيا في إطار انفتاح نظام خاتمي على العالم بطريقة براغماتية متحررة إلى حد ما من القيود الأيديولوجية.[٣٣]

أما المغرب فإن حضوره في إفريقيا له امتداد تاريخي وروحي وسياسي، ويتوفر على خبرة وتجربة لا يستهان بهما في مجال التعاون التقني مع دول إفريقية جنوبي الصحراء. وبالتالي، فإن تنسيق الجهود في هذا المجال في إطار تكريس آلية جديدة للتعاون الثلاثي (إفريقيا، المغرب، إيران) من شأنه أن يكثف الروابط الوثيقة بالقارة السمراء، عبر تأكيد قدرات كل من إيران والمغرب كشريكين تنمويين مع إفريقيا، ولا سيما في مجال إعادة إعمار عدد من الدول الإفريقية التي دمرتها الحروب الأهلية، والمساهمة في تنشيط عدد من البرامج التنموية والثقافية، والعمل على إظهار التضامن المغربي - الإيراني مع القضايا الإفريقية من خلال الدفع بالتعاون جنوب - جنوب، وخصوصاً إذا استوعبنا العمق الإسلامي للقارة الإفريقية التي يشكل فيها الإسلام ديانة الأغلبية من السكان في معظم الدول الإفريقية.[٣٤]

(٣١) نشير إلى أن إيران طلبت رسمياً الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ سنة ٢٠٠١، لكن الطلب جوبه بالرفض، إلى درجة أن الولايات المتحدة الأميركية اعترضت حتى على تمتع إيران بوضعية ملاحظ.

(٣٢) Frhad Khosrokhavar, «La politique étrangère en Iran: de la révolution à l'’axe du mal'», *Politique étrangère*, no. 1 (2003), pp. 77-91.

(٣٣) أيمن السيد شبانة، «السياسة الإيرانية في إفريقيا: آفاق جديدة»، «السياسة الدولية»، العدد ١٦٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، ص ٤٠.

(٣٤) عن توزيع المسلمين في دول إفريقيا جنوب الصحراء، راجع:
L'Année stratégique, 2001 (Paris: Michalon, 2000).

٣ - المساهمة في رسم استراتيجيا مواجهة تحديات العولمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال نظام الثنائية القطبية، برزت العولمة بشعاراتها الاقتصادية المتمثلة في حرية السوق ورفع الحماية الجمركية، وإطلاق الحرية لحركة التبادل التجاري، والتفاعلات المالية والاقتصادية بلا حدود ولا قيود، كما أكد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولما كانت الدول الإسلامية تنتمي إلى الدول المتوسطة والصغيرة، أي الدول التي تتأثر تقليدياً بتحولات البيئة الدولية، فإنه كان من المنطقي أن تشعر تلك الدول بآثار العولمة وبالحاجة إلى تحديد مدلولاتها العميقة وآثارها في المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري بصورة عامة، وضرورة رسم استراتيجيات محكمة للتعامل معها. من هنا تبرز أهمية التنسيق الإيراني - المغربي في مجال تحديد القضايا المثارة على أجندة العالم الإسلامي عن العولمة، والمساهمة في بلورة رافد مهم يمكن أن يشكل سداً منيعاً أمام سيل العولمة الغربية الجارف.

لا يمكن للسلام أن يتحقق إلا إذا ووجهت سلبيات العولمة الاقتصادية باستراتيجيا مضادة، ذلك بأن العولمة في الوقت الراهن تعمل لمصلحة دول الشمال المتقدمة على حساب دول الجنوب الفقيرة. وفي هذا الإطار لابد من إعادة التفاوض في شأن معاهدة منظمة التجارة العالمية وتعديل المواد التي تتضمن أحكاماً مجحفة بالدول النامية، والتي من شأنها أن تلحق أضراراً بالغة الخطورة بالاقتصاديات الناشئة لهذه الدول.

٤ - التعاون الثقافي وتعزيز فكرة الحوار بين الحضارات:

بعد مرور عقدين من الزمن على الثورة الإسلامية في إيران، تراجعت لغة الخوف من تصدير الثورة، وتبدد الإحساس بالتهديد الإيراني والتخوف من المد الشيعي. ولذا، كان لمبادرة رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية السابق محمد خاتمي الرامية إلى إطلاق حملة ثقافية عالمية لحوار الحضارات، دور كبير في إشاعة مناخ ثقافي إيجابي في أوساط المثقفين، كما استقطبت دعم العديد من رجالات السياسة في الغرب وفي العالم الإسلامي. ومن المعروف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت على مبادرته بالإجماع، وأصدرت قراراً تاريخياً باعتبار سنة ٢٠٠١ هي سنة حوار الحضارات، وهو ما اعتبر انتصاراً معنوياً على أطروحة «صراع الحضارات» وما يرتبط بها من تنظير للحروب الثقافية في القرن الحادي والعشرين بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية.

غير أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أعادت الاهتمام بأطروحة صراع الحضارات من

جديد، أكان في الغرب الذي برز فيه بعض الخطابات العنصرية القديمة، والتي نحت نحو إعادة إحياء الصفحات القديمة للتاريخ الاستعماري، أم في الخطاب الإسلامي المتشدد الذي صاغه تنظيم القاعدة وزعم فيه أن هناك حرباً دينية قائمة، فعلاً، بين الغرب والعالم الإسلامي (فسطاط الخير وفسطاط الشر)، وهو ما يدعو كلا البلدين إلى العمل من أجل تصحيح صورة الإسلام ووضع سياسة ثقافية للتعريف بقواعده وقيمه السمحة وتوثيق الصلة بمؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات الغربية، وفي أوساط المثقفين، لإبراز وجهات نظر إسلامية تعبر عن نضج الفكر الإسلامي واستيعابه كثيراً من مفاهيم الحداثة المعاصرة في سياق منظوره الحضاري والإنساني.

٥ - تطوير فكرة التقريب بين المذاهب:

أصبح موضوع العلاقة بين السنة والشيعة يحبل بكثير من الدلالات السياسية بعدما كان محصوراً في بعض الخلافات الفقهية والعقيدية الموجودة بينهما.

لقد تجلت البداية الملموسة لخطورة الحساسية المذهبية بين السنة والشيعة بعد الغزو الأميركي للعراق ونجاحه في الاستعانة، قبل الاحتلال وبعده، بعدد من الرموز السياسية والدينية الشيعية ودفعه إلى مقدم المشهد العراقي في ظل تحجيم مقصود للسنة في العراق. وقد زاد في هذه الحساسية المذهبية بين الطائفتين، قيام بول بريمر، الحاكم الأميركي المدني للعراق، بتشكيل مجلس الحكم العراقي في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، الذي اعتُبر أعلى هيئة في البلد، وحظيت فيه الطائفة الشيعية بثلاثة عشر مقعداً من مقاعده الخمسة والعشرين، بينما حصلت الطائفة السنية العربية على خمسة مقاعد فقط. وقد جاء العديد من القرارات والإجراءات المتتابعة في الاتجاه نفسه، الأمر الذي جعل الطائفة السنية العربية في العراق تشعر بضياع حقوقها نتيجة الانحياز الواضح إلى الطائفة الشيعية، وهو ما يمثل السبب الأول في نشوب العديد من الصراعات الدموية بين الطرفين، ساهم في تغذيتها شعور بعض الشيعة بأن معاناتهم جرّاء ظلم النظام السابق أججها وجود رئيس»سني المذهب» على رأسه، ومن ثم فإن حملات الاضطهاد ضدهم كانت «اضطهاداً سنياً».

بغض النظر عن صحة هذه القراءة أو خطئها، فإن توتر العلاقة بين السنة والشيعة في العراق ألقى بظلاله على العلاقات العربية - الإيرانية ولم يبقَ حبيس الأوضاع العراقية. وهكذا خرج الملك عبد اللّه الثاني، ملك الأردن، في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأميركية بتصريحات لجريدة «الواشنطن بوست» في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ أعرب فيها عن تخوفاته من قيام ما سماه «الهلال الشيعي» في منطقتي الشرق الأوسط والخليج،

والذي سيخضع للنفوذ الإيراني. وفي ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ أدلى الرئيس المصري حسني مبارك بحديث طويل لإحدى الفضائيات العربية،[٣٥] قال فيه إن من المؤكد أن لإيران تأثيراً عميقاً في الشيعة في العراق، وأضاف أنه إذا كان الشيعة يمثلون أغلبية السكان في البلد، فإن هناك شيعة في دول الجوار كلها، وأن ولاء هؤلاء في معظمهم هو لإيران لا لدولهم. كما أوضح أن العراق يشهد حرباً أهلية بين الشيعة والسنة ومختلف الأعراق والمذاهب والطوائف، الأمر الذي أدى إلى تدميره تقريباً، وتابع أن انسحاب الأميركيين الآن سيسمح باشتعال الحرب أكثر بين العراقيين، وسيسمح بدخول قوى كثيرة وفي مقدمها إيران.

إن هذه التصريحات وغيرها وما تلاها من أحداث وتطورات أخرى عراقية ودولية مهمة حولتها من ظاهرة عراقية داخلية إلى ظاهرة إقليمية ذات أبعاد دولية.

لقد أصبحت إيران تمثل اليوم قطباً للمذهب الشيعي في العالم، بينما يُعتبر المغرب نموذجاً للإسلام المعتدل السني القائم على المذهب المالكي والبعيد كل البعد عن الخلافات المذهبية.[٣٦] وفي هذا السياق، من المفيد أن تنخرط المملكة المغربية في مبادرة تهدف إلى التعايش والاعتراف المتبادل بالاختلاف وتضييق دائرة الخلاف المذهبي بين الطائفتين، والحيلولة دون الانعكاسات السياسية للخلاف السني - الشيعي، وخصوصاً أن الملابسات المعقدة للأوضاع في العراق تشير إلى إمكانات قوية لوجود أطراف خارجية تعمل على إشعال دائرة الصراع المذهبي والطائفي وتوسيعه. فقد أكد العديد من التقارير الصحافية والأمنية المنشورة عن العراق تحت الاحتلال أنه بات ساحة مفتوحة لعدد كبير من أجهزة الاستخبارات الأجنبية، وهو ما يجعل كثير من العمليات الدموية الجارية اليوم فيه يلفها الغموض والتعقيد.

٦ - الحفاظ على وحدة الأراضي ومواجهة خطر التجزئة:

لقد نصت مذكرة التفاهم بين المغرب وإيران على أن البلدين بصفتهما بلدين مسلمين صديقين سيعملان على أن تكون العلاقة بينهما قائمة على أسس الأخوة والمساواة والتعاون والثقة والاحترام المتبادل لحق السيادة والحفاظ على وحدة الأراضي وعدم التدخل في شؤون أحدهما الآخر الداخلية.

وفي هذا السياق، فإن احتلال المغرب مكانة مهمة في خريطة السياسة الخارجية

(٣٥) يتعلق الأمر بقناة «العربية» والمحسوبة إعلامياً على المملكة العربية السعودية.

(٣٦) لم تصدر أي تصريحات عن المسؤولين المغاربة تحذر من الخطر الشيعي، على الرغم من التقارب الجاري بين المغرب وعدد من الدول الخليجية، في مقدمها المملكة العربية السعودية.

الإيرانية في منطقة المغرب العربي، يظل رهاناً أساسياً على التوجه الإيراني. ويجب أن تحكم العلاقة المغربية - الإيرانية رؤية استراتيجية، تستجيب لخدمة المصالح العليا للبلدين، وفي طليعتها الانتباه إلى مشاريع التجزئة التي تستهدف منطقة المغرب العربي.

إن العلاقة بين البلدين عليها أن تنتقل من مستوى الارتهان بتقلبات العلاقة بين طهران والجزائر،[٣٧] ولا سيما عندما تربط السلطات الجزائرية تأييدها للبرنامج النووي الإيراني بتبني طهران الموقف الجزائري من قضية الصحراء والضغط على هذه الأخيرة لتجديد اعترافها بجبهة البوليساريو بعد أن جمدت اعترافها بها منذ ستة أعوام تقريباً. فالطرف الإيراني مطالب بإدراك العمق الوطني لقضية الصحراء عند المغاربة (ملكاً وشعباً)، في حين تفضل الجزائر منذ اندلاع نزاع الصحراء سنة ١٩٧٥، توظيف هذا الملف محلياً وإقليمياً بما يحقق أجندة صناع السياسة في الجزائر سياسياً واقتصادياً.

٧ - تطوير التعاون العلمي والثقافي:

إن تطوير العلاقة المغربية - الإيرانية يمر عبر تعزيز علاقات التنسيق والتعاون على المستوى الثقافي والعلمي، وخصوصاً أن كلا البلدين يتوفر على إمكانات علمية وثقافية وسياحية هائلة. وفي هذا الإطار يمكن التفكير في:

- توفير سبل التعارف بين الباحثين والجامعيين المغاربة والإيرانيين، وبعث الاهتمام لدى مراكز البحث في طهران بأهمية العناية بمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا، أي الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط بدلالاتها التاريخية والجيوستراتيجية، وخلق الاهتمام لدى الجامعات المغربية بضرورة الانفتاح على بلاد فارس، أو الوجه الآخر للحضارة الإسلامية بما تزخر به من فنون وآداب، وتشجيع جهود الترجمة المتبادلة للإنتاجات الأدبية والثقافية للبلدين.

- مراجعة مناهج التعليم في اتجاه تركيز مفهوم الانتماء إلى الأمة الإسلامية الواحدة

---

(٣٧) يرى مراقبو تطور العلاقة الجزائرية - الإيرانية أنها لم تكن على ما يرام منذ مدة، بسبب تصريحات مسؤولين إيرانيين كبار أبدوا ارتياحاً لإعدام الرئيس العراقي صدام حسين صبيحة عيد الأضحى المبارك، واستنكار مسؤولين جزائريين، وعلى رأسهم رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم توقيت تنفيذ حكم الإعدام والتنديد ضمنياً بالدور الإيراني في بلاد الرافدين.

وشنت وسائل الإعلام الجزائرية في حينه هجوماً عنيفاً على إيران استمر عدة أيام، واتهمتها بتحريض الميليشيات العراقية على إبادة أهل السنة وتدمير المساجد، كما أشارت إلى فضيحة «إيران غايت» وإلى الاتصالات السرية بين إيران والولايات المتحدة، إلى جانب تحذيرات من نشر المذهب الشيعي في الجزائر.

مع تعدد أعراقها ومذاهبها وخلفياتها الفكرية والثقافية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الكتاب المدرسي المغربي لا يقدم أي صورة لإيران، وعلى الرغم من أن هذا الغياب لا يبدو مقصوداً أو متعمداً فإنه لا يساهم في تحقيق التقارب المنشود، إذ ليس في كتب التاريخ والجغرافيا ما يشير إلى صورة محددة لإيران المعاصرة، فهي دولة ما وراء الحدود ليس لها علاقة، أو مشكلات مباشرة مع المغرب، وما حدث فيها من تحولات غائب هو الآخر، بينما يحضر إلى جانب التركيز على المغرب كوطن في تاريخه وحاضره، التعريف بالدول الأوروبية بتاريخها الحضاري والاستعماري، ربما لأن المغرب وهواجسه على تماس مباشر مع أوروبا أكثر منها مع أي بلد آخر.[٣٨]

- إبراز الوجه الثقافي والحضاري للبلدين من خلال تنظيم المهرجانات الثقافية والفنية والإبداعية فيها، وتشجيع الإيرانيين على تعلم اللغة العربية، وتعليم المغاربة اللغة الفارسية، وذلك لتيسير عملية التثاقف والاطلاع على ما عند الآخر من كنوز ثقافية ومعرفية.

لا يمكن لهذه المجالات أن ترى النور على أرض الواقع من دون إرادة سياسية قوية لدى صانع القرار في كلا البلدين، ومن دون ترسيم آليات للتنسيق المنتظم والمستمر.

لقد نصت مذكرة التفاهم المذكورة سابقاً، في مادتها الرابعة، على أن المشاورات بين البلدين تجرى كلما دعت الضرورة إلى ذلك، على الأقل مرة واحدة في السنة، بالتناوب في الرباط وطهران على مستوى وزيري الخارجية فيهما، أو من ينوب عنهما من كبار المسؤولين في كلتا الوزارتين. ونحن نعتقد أن العلاقة بين البلدين ينبغي لها أن تعود إلى طبيعتها، وأن ترقى إلى مستوى لجنة عليا مغربية - إيرانية برئاسة رئيسي حكومتي البلدين، تعقد بشكل منتظم للبحث في سبل تطوير العلاقة بينهما على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري، مع تأسيس جمعية للصداقة المغربية - الإيرانية، وتفعيل لجنة الصداقة البرلمانية التي تأسست في الولاية التشريعية السابقة بمناسبة زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني آنذاك السيد ناطق نوري للرباط.

خاتمة

إن محددات العلاقة بين دول العالم العربي لا تتحكم فيها محددات داخلية مستقلة عن العوامل الخارجية، وخصوصاً في ظل التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية للعديد

(٣٨) طلال عتريسي، «الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية» (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ١٤٨ - ١٥١.

من الأنظمة العربية للغرب. فهناك أطراف دولية عملت منذ قيام الثورة الإسلامية على قطع الوشائج بين العرب وإيران، للاستفراد بكل منهما، بل إن الشأن الإيراني - العربي ليس شأناً ثنائياً، لكن الطرف الأجنبي موجود فيه ومؤثر، ويجب الحذر من هذا الدور والعمل بذكاء لإحباط مخططاته.(٣٩)

يعود الإخفاق العربي في بناء استراتيجيا للانفتاح على دول الجوار في الأساس إلى عوامل سياسية، وإلى طغيان الحسابات السياسية لبعض الأنظمة الناقصة الشرعية على حساب تطلعات الشعوب وطموحاتها، وعدم الوعي بحجم المكاسب التي يمكن تحصيلها من الانفتاح بين الدول العربية وإيران، وخصوصاً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية حققت تقدماً هائلاً في مجالات اقتصادية وصناعية وعلمية كبيرة ينبغي للعالم العربي الاستفادة منها.

هناك سؤال مركزي يفرض نفسه على أي ملاحِظ موضوعي، وهو: هل العلاقات العربية - الإيرانية تستند إلى أهداف استراتيجية؟ وهل يمكن القول إن العرب في موقع يؤهلهم لتحديد أهدافهم الاستراتيجية بمعزل عن أي تبعية للقوى الكبرى في العالم؟ وهل يجري رسم هذه الأهداف لمصلحة العرب، أم لمصلحة قوى أخرى؟ بكلام آخر: هل العلاقات العربية - الإيرانية هي علاقات مستقلة، أم تتدخل فيها أطراف أخرى؟

مشكلة الحالة العربية أنها تعاني جرّاء غياب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بالأسلوب الذي يفرز أنظمة قادرة على اتخاذ قراراتها بشكل مستقل عن إرادة الدول الكبرى من جهة، ومن جهة أخرى أن تقوم بتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، وعلى رأسها الحق في العيش الكريم، وفي المشاركة السياسية، وفي صنع القرار.

---

(٣٩) فهمي هويدي (بتصرف)، «العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، تموز/ يوليو ١٩٩٦)، ص ٩٣٣.

العلاقات المغاربية - الإيرانية
عرض وتحليل

الطاهر عمارة الأدغم

مقدمة

عرفت منطقة المغرب العربي قبل الحكم العثماني ثلاثة مغارب هي: المغرب الأدنى (تونس)، والأوسط (الجزائر)، والأقصى (المغرب الحالي). ويميل البعض إلى تسمية الدول الثلاث السابقة بالمغرب العربي الصغير، الذي يتحول إلى مغرب عربي كبير بإضافة كل من ليبيا وموريتانيا.

ومع أن النسيج الديني والثقافي العام يظل واحداً في العالم العربي، مشرقه ومغربه، فقد تميزت بلاد المغرب منذ القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية بنوع من الخصوصية بدأت مع قيام الدولة الأموية في الأندلس، والتي انطلقت منافسة للخلافة العباسية وحاضرتها بغداد. تلك الدولة وعاصمتها قرطبة أثرت بعد ذلك في بلاد المغرب في بعض تفصيلات الدين والثقافة وغيرهما، وخصوصاً في إثر سقوط غرناطة، آخر معاقل العرب المسلمين في الأندلس، وما تبع ذلك من هجرات بشرية جماعية حطت رحالها على سواحل المغرب العربي.

في مخزون الذاكرة العربية عن الأتراك، مثلاً، نجد حساسية مشرقية، لكنها شبه معدومة في بلاد المغرب. وفي الوضع الإقليمي الراهن نلاحظ أن دول المغرب العربي أقل حساسية تجاه إيران ونظام الجمهورية الإسلامية ودعاوى التشيع والسجال الدائر بشأنها في عدد من بلاد المشرق العربي. في هذا السجال ظلت دول المغرب بعيدة إلى حد كبير، ربما بقدر المسافة الطويلة التي تفصلها عن إيران معقل المذهب الشيعي الإثني عشري ومساحة التجسيد العملي التطبيقي له، ولا سيما بعد قيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى العلاقات الإيرانية - المغاربية (نسبة إلى المغارب الثلاثة) بنوع من الخصوصية خلافاً لما هو معروف عن تلك العلاقات مع دول المشرق العربي.

ويمكن تناول علاقات دول المغرب العربي بإيران عبر التساؤلات التالية:

- هل كان الخط البياني لهذه العلاقات ثابتاً، أو قريباً من ذلك، خلال مراحل هذه العلاقات كافة؟

- ما هي المعطيات التي أثرت سلباً أو إيجاباً في مسار هذه العلاقات؟

- كيف ينظر كل طرف إلى مصالحه وحدودها وآفاقها في الحاضر والمستقبل؟

وهذه الأسئلة قد تقودنا إلى برهنة الفرضيتين التاليتين:

البعد الجغرافي كان له تأثيره في ملامح تلك العلاقة وتحصينها من الحساسيات والمشكلات المزمنة.

التشيّع والتأثير الإيراني في بلاد المغرب لا يشكل ظاهرة مقلقة، لا حاضراً ولا مستقبلاً.

فعلى مدار التاريخ الإسلامي تميزت المنطقة المغاربية بخلوها شبه التام من الفرق والمذاهب الدينية التي ظهرت في بلاد المشرق العربي وخراسان وبلاد ما كان يعرف بما وراء النهر.

الاستثناء الأول هو فرقة الإباضية (الخوارج) التي ظهرت بقوة في إبان حكم الدولة الرستمية للمغرب الأوسط، الجزائر (٧٧٦ - ٩٠٩م)، ثم تراجعت إلى تخوم الصحراء بعد سقوط الدولة، وهناك أقامت لنفسها حواضر بعيدة عن الاحتكاك المباشر بالآخرين. والاستثناء الثاني هو الشيعة الفاطمية (العبيديون) الذين قضوا على الدولة الرستمية سنة ٩٠٩م، وأسسوا دولتهم في المغرب الأدنى، تونس، لكنهم انتقلوا إلى مصر بعد ستين عاماً تقريباً.[1]

وهكذا ظلت بلاد المغرب العربي غير معنية بالتشاحن والتنافس المذهبي الذي عرفه، ولا يزال، المشرق العربي؛ تنافس تغذيه اختلافات عقائدية وفقهية وتاريخية، وزادت في حدته تلك الامتدادات المذهبية لإيران في عدد من دول الخليج العربي، فضلاً عن العراق ولبنان، وهذا الأمر له دلالته وأهميته في رصد مراحل العلاقات المغاربية - الإيرانية وتطوراتها.

في الحديث عن هذه العلاقات يجري التركيز، عادة، على علاقات طهران بالجزائر والرباط، لأن هذين البلدين هما مركز الثقل في المغرب العربي، سكانياً، ومن ثم سياسياً واقتصادياً وتجارياً وثقافياً، إضافة إلى أن إقامة علاقات بهاتين الدولتين الجارتين في الوقت

---

(١) انظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، «تاريخ الجزائر العام» (بيروت: دار الثقافة، ط٤، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، المجلد ١، ص ١٦٥، ٢١٣.

ذاته مسألة معقدة إلى حد كبير، وإذا حدث فيها توازن وثبات فإن الدولة صاحبة تلك العلاقة تستحق وسام العبقرية الدبلوماسية. والسبب هو قضية الصحراء الغربية التي تعدّ حجر الزاوية في أي علاقة سياسية، ومعروف لدى العام والخاص أن هذه القضية محل خلاف وتباين حاد في وجهات النظر بين الجزائر والمغرب.

أولاً: العلاقة المغربية - الإيرانية

يمكن النظر إلى العلاقة المغربية - الإيرانية عبر أكثر من زاوية، لكن مثار التميز فيها هو لجنة القدس التي يرئسها المغرب والدور الإيراني في قضية فلسطين عامة، وما يفرضه ذلك من تقاطع وتداخل وخلافات في وجهات النظر. والأمر الثاني هو طبيعة النظام الملكي الذي يستند إلى مرجعية دينية، إذ يُعتبر الملك أميراً للمؤمنين، ونظام الجمهورية الإسلامية الذي قام على أسس دينية هو أيضاً، وما زال، يستمد شرعيته منها، لكنه جاء على أنقاض الملكية.

وإذا كان المذهب الشيعي وفكر الاثني عشرية، بصورة خاصة، يقوم على ركيزة كربلاء والإمامين الحسن والحسين ووالدهما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم، فإن من الركائز التي يقوم عليها الحكم في المغرب هو الأصل العلوي الذي يلازم الحكم منذ سنة ١٦٤١م، حين تأسست دولة الأشراف العلويين، وهي التي تحكم المغرب حتى اليوم.[٢]

ونبدأ الحديث عن العلاقة المغربية - الإيرانية من حيث هي الآن، فالعلاقة بين الطرفين مقطوعة منذ مطلع سنة ٢٠٠٩، بعد تداعيات الأزمة البحرينية - الإيرانية.

وربما كان الملاحَظ في تلك الأزمة هو الاندفاع الكبير في طريقة التضامن المغربي مع مملكة البحرين بعد تصريح أحد المسؤولين الإيرانيين بأن البحرين جزء من التراب الإيراني. فالدول العربية جميعها تقريباً تضامنت مع البحرين، لكن رسالة الملك المغربي محمد السادس إلى ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، كانت شديدة اللهجة بالنسبة إلى الجانب الإيراني، وخصوصاً أنه أتبعها بإيفاد وزير خارجيته إلى المنامة ليؤكد دعم بلده لها، وهي خطوة لم تكن تتوقعها طهران بعد أن جمدت علاقتها بجبهة البوليساريو قبل ذلك، وأكثر من ذلك لم تكن تتوقع أيضاً، على ما يبدو، ذلك الرد القاسي من المغرب على قضية البحرين التي يفترض أنها تخص دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من غيرها، لأنها

(٢) «الموسوعة العربية العالمية» *(Global Arabic encyclopedia)* «دولة الأشراف العلويين».

تمسها مباشرة.

التبرير المغربي لخطوة قطع العلاقة، بعد استدعاء القائم بالأعمال، تجاوز المسألة البحرينية، وتحدث عن نشاطات إيرانية منظمة من طرف البعثة الدبلوماسية في الرباط؛ نشاطات قال المغرب إنها تستهدف الإساءة إلى المقومات الدينية للشعب المغربي ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي، وأيضاً تلك الـ «تعبيرات غير المقبولة» في حق المغرب التي جاءت في بيان بثته «وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية» رداً على الموقف المغربي من مسألة البحرين، كما يقول الجانب المغربي.

وقد تكون الأسباب المغربية حقيقية بصورة ما من وجهة نظر صانع القرار السياسي في الرباط على الأقل، لكن وثائق موقع ويكيليكس تقول إن المملكة العربية السعودية حثت الملك المغربي شخصياً على اتباع استراتيجيا لمواجهة النفوذ الإيراني، وفي المقابل تواصل السعودية ضخ المشتقات النفطية إلى المغرب.

وفي عودة إلى الماضي نجد أن العلاقة بين المغرب وإيران الملكية تميزت بنوع من التوافق السياسي، وارتقت إلى حدود التنسيق الأمني بين الطرفين، وكان لهذا الزخم السياسي بعده الشخصي، إذ كانت العلاقة متينة بين الملك الحسن الثاني وشاه إيران محمد رضا بهلوي.

ولم تمر مرحلة التوافق هذه من دون وجود قضايا كانت تثير ردات فعل من الجانبين، إلا إن الدولتين حافظتا على علاقتهما مع الاختلاف بشأن تلك القضايا، ومنها دعوة الملك الحسن الثاني شاه إيران إلى تسوية قضية الجزر الثلاث المتنازع بشأنها مع دولة الإمارات العربية المتحدة: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، واعتبارها غير إيرانية، وهو ما كان يثير ردة فعل الجانب الإيراني في ذلك الوقت. كذلك رفض الشاه التنازل عن صفقة طائرات الفانتوم التي طلبها المغرب من الأميركيين، وراهنت الرباط على الحصول عليها بسبب طبيعة العلاقة بين الملك والشاه، وكان الجزء الأكبر من الصفقة قد طلبته إيران.

وعند قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه دخلت الدولتان مرحلة القطيعة، واتخذ خلالها المغرب موقفاً مناقضاً من النظام الجديد هناك، ثم انقطعت العلاقة بين البلدين سنة ١٩٨١ نتيجة استمرار مضاعفات إعلان المغرب قبل ذلك منح الشاه حق اللجوء السياسي.

وعمل المغرب بعد ذلك داخلياً على التصدي لكل ما اعتبره محاولات لتصدير الثورة إليه، يضاف إلى ذلك الموقف الإيراني من قضية الصحراء الداعم لحق الشعب الصحراوي في الاستقلال، وهي وغيرها مثلت عدداً من الأشواك التي ظلت تدمي خاصرة العلاقة بين

الطرفين. وفي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية أبدى الملك الحسن الثاني في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، الذي عقد في فاس في المغرب سنة ١٩٨٢، استعداده، إلى جانب سائر الدول العربية، لتنفيذ التزاماته نحو العراق بموجب معاهدة الدفاع المشترك العربية، وذلك في حالة عدم استجابة إيران واستمرارها في الحرب.

عاد التمثيل الدبلوماسي الإيراني إلى المغرب بعد أعوام من القطيعة، وافتتحت السفارة الإيرانية في الرباط سنة ١٩٩١ لتدخل علاقة الدولتين مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي شهدت تغيراً في مواقف إيرانية سابقة، ولا سيما فيما يتعلق بقضية الصحراء، فقد صارت إيران تدعم تسوية هذا الملف من خلال قرارات الأمم المتحدة، في مقابل إقرار المغرب بحق إيران في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وقد أثمرت مرحلة الانفتاح الجديد في عهد الرئيس محمد خاتمي، وبعده محمود أحمدي نجاد، نشاطاً دبلوماسياً إيرانياً متزايداً على المستوى السياسي والفكري، وكذلك في الحقل الديني، إذ شارك عدد من علماء الدين الإيرانيين، مثل محمد علي التسخيري، في الأنشطة والدروس الحَسَنيّة التي تعقد كل رمضان منذ أيام الملك الحسن الثاني.

على الصعيد السياسي برز إلى السطح حراك دبلوماسي بين الدولتين عكسته الزيارات المتبادلة على مستوى وزراء الخارجية، والتي أثمرت مذكرة تفاهم تشمل إقامة آليات للمشاورة السياسية بينهما على مستوى وزراء الخارجية.

كما كان للسفارة الإيرانية في المغرب نشاط متواصل من خلال البوابة الثقافية والفكرية لكسب مزيد من الحضور، ويظهر ذلك من خلال إقامة المعارض الفنية، كما هو الشأن بالنسبة إلى معرض الفنون الإيرانية القرآنية في تطوان شمال البلد سنة ٢٠٠٤ بإشراف السفارة الإيرانية، ومعارض اللوحات الفنية والجمالية القرآنية داخل السفارة الإيرانية في الرباط سنة ٢٠٠٦، والمعرض الدولي للكتاب الذي شهد حضوراً إيرانياً مكثفاً على مستوى دور النشر الإيرانية والشخصيات الفكرية والكتب ذات المرجعية الشيعية، إضافة إلى اتفاقيات التعاون العلمي بين الجامعات المغربية ونظيراتها في إيران، واستقدام أساتذة إيرانيين لتدريس اللغة الفارسية، كما دعمت السفارة الإيرانية بالمنح المالية عدداً من الطلبة المغاربة لتشجيعهم على الالتحاق بالحوزة العلمية في مدينة قم الإيرانية.[٣]

سنوات السمن والعسل، ولو كانت نسبية، لم تمر من دون منغصات، فقد كان الجدل

---

(٣) انظر: كمال القصير، «العلاقات المغربية الإيرانية استمرار في التحسن»، الجزيرة نت (aljazeera.net)؛ «المعرفة»، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧.

يظهر من حين إلى آخر بشأن مظاهر التشيع، أو التأثر بالفكر الشيعي، مثل جمعية الغدير في مدينة مكناس، ووجود عدد من المجلات والدوريات التي تحمل مسحة شيعية.

وعود على بدء، وبعد وصول العلاقة إلى هذا القدر من التقدم، أو الانفتاح السياسي، عادت الخلافات من جديد بعد التصريحات التي أطلقها علي أكبر ناطق نوري، رئيس التفتيش العام في مكتب المرشد العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بمناسبة الذكرى السنوية للثورة الإيرانية، عن البحرين وتبعيتها السابقة لإيران، سنة ٢٠٠٩، والتي أدت إلى قطع العلاقة بين البلدين.

ثانياً: العلاقة الجزائرية - الإيرانية

في العلاقة الجزائرية - الإيرانية يمكن أن نبدأ أيضاً من النهاية، أو من المستوى الحالي. فأحمد أويحي، الوزير الأول الجزائري، استُقبل رسمياً في طهران في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ قبل بدء أعمال اللجنة المشتركة بين البلدين، وكانت الحفاوة بادية للعيان في مظاهر الاستقبال، ووصلت الزيارة إلى نهايتها، إذ وقِّع عدد من اتفاقيات الشراكة في مختلف المجالات، كالسكن والفلاحة والتعليم العالي، وتوسيع الإطار القانوني لعمل رجال أعمال البلدين، والخروج بخريطة طريق تؤطر العمل المشترك بين الجزائر وإيران على مدار العامين المقبلين.[٤]

عندما تحدث هذه التطورات، وخصوصاً في ظل قطع العلاقة الإيرانية - المغربية، واشتداد السجال بشأن الصحراء الغربية، فإن ذلك قد يعني كثيراً في التقدم إلى الأمام في مسار هذه العلاقة.

ومع أن البعض يعزو الأمر إلى رغبة إيران في أسواق جديدة تخفف عنها الحصار، وفي آفاق جديدة تقول من خلالها للولايات المتحدة وغيرها إنها بخير وعافية اقتصادياً ودبلوماسياً، فإن الجزائر تدرك أهمية إقامة علاقة بدولة إقليمية واعدة في المنطقة من خلال طموحاتها النووية والاقتصادية والسياسية المعلنة على الأقل، إلا إن تطور العلاقة في الأعوام الأخيرة يؤشر إلى صلات ستظل متميزة إلى حد كبير خلال الفترة المقبلة، على الأقل، إن لم تصل إلى مستويات أعلى بعد تغيير شبه جذري يكون حدث في نظرة الجزائر إلى طهران، وخصوصاً إذا وضعنا في الحسبان خلفيات الوزير الأول أحمد أويحي السابقة عن إيران وعلاقتها المفترضة بالإسلاميين في الجزائر، أي هذا الوهم الذي ترسخ

---

(٤) جريدة «الخبر» (الجزائرية) ٢٢ - ٢٤/ ١١/ ٢٠١١؛ «وكالة الأنباء الجزائرية» (www.aps.dz/ar).

عند البعض في مرحلة سابقة. وقد كان الوزير الأول حينها ضمن هذا الفريق الذي يُوصف بالمتشدد في ملف الحوار مع الإسلاميين.

الحديث عن العلاقة الإيرانية - الجزائرية لا بد من أن يعرّج على تأثير ذلك «البعبع» المخيف، الذي ساد بعض الأوساط ذات التأثير في مجريات الأحداث مع بداية تسعينيات القرن الماضي، أي الخوف المبالغ فيه، أو المقصود أحياناً، من كل جهة تحمل كلمة إسلامي، أو يقال إن لها أجندة تدعم الإسلاميين، حتى لو كان أشبه بالمزاح السخيف على غرار ما نشرته جريدة غربية معروفة من أن إيران وعدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخمسة ملايين دولار إذا وصلت إلى الحكم. والسؤال هنا هو: إذا وصلت فما حاجتها إلى «الصدقة» الإيرانية، وقد صارت مقدرات الدولة وثروات البلد بين يديها.

وقبل عرض العلاقة بين البلدين نشير إلى تلك العبارة التي صدرت عن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وهو يستقبل وزير الطاقة والمناجم الجزائري، شكيب خليل، المبعوث الخاص للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، إذ قال: «إيران مستعدة لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية في تصرف الجزائر.»

كلمة لا بد من أن المرسِل كان يعي جيداً ما يقول ويخطط ويستشرف، وأن المرسَل إليه أيضاً قد قرأها بقدر الأهمية التي تنطوي عليها والمخاطر التي يمكن أن تحملها على علاقة بدولة ما زالت تعاني مخلفات فتنة دامية ومشروع حرب أهلية كان سيقضي على الأخضر واليابس لو قدّر له النجاح.

كانت العلاقة الجزائرية - الإيرانية متميزة في عهد الشاه، وقد رعت الجزائر توقيع محمد رضا بهلوي، ونائب الرئيس العراقي حينذاك، صدام حسين، الاتفاق بين إيران والعراق سنة ١٩٧٥، والمشهور باتفاقية الجزائر التي وضعت حداً للخلاف الحدودي بين البلدين.

رفضت الجزائر رسمياً استقبال الزعيم الإيراني المعارض، قائد الثورة، الإمام روح الله الخميني سنة ١٩٧٨ بعد إبعاده عن النجف في العراق، حيث توجه بعدها إلى باريس. لكننا ندرك ببساطة أن ذلك الرفض لم يكن حاداً أو مبدئياً بشكل قاطع، لأن الجزائر سارعت بعدها إلى الاعتراف بالثورة الإسلامية عند نجاحها سنة ١٩٧٩ ورحبت بها، وربما أدى الإرث الثوري الجزائري دوراً في ذلك، فمهما تكن الشعارات والمسميات فإن الثورة الجديدة أسقطت حكومة ملكية كان يشار إليها كإحدى أدوات الإمبريالية العالمية في المنطقة، إضافة إلى علاقتها المتميزة بإسرائيل.

وبعد قطع العلاقة الدبلوماسية الإيرانية - الأميركية سنة ١٩٨٠، كانت الجزائر راعية

المصالح الإيرانية في واشنطن، كما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ من التوصل إلى اتفاق مع إيران على الإفراج عن الرهائن الأميركيين المحتجزين في سفارة بلدهم السابقة في طهران. ولاحقاً زار الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد إيران سنة ١٩٨٢، وهي خطوة متقدمة، وخصوصاً أن الحرب الإيرانية - العراقية كانت على أشدها. كما توفي وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحيى في إثر تحطم طائرته على الحدود التركية - العراقية في أيار/ مايو ١٩٨٢ خلال وساطته بين إيران والعراق.

تواصلت العلاقة بين البلدين، وكان لإيران ملحقيتها الثقافية في العاصمة الجزائرية، لكن الأمور بدأت تسير نحو التوتر بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، ودخول الإسلاميين الساحة السياسية بثقل واضح. وكانت إيران حاضرة في المشهد، أو مستحضرة بشكل أو بآخر، أكان عبر تبنيها القضايا والتحركات التي ترى أنها من صميم أهدافها وبرامجها كجمهورية إسلامية، أم عبر تلك التهم التي تُلصق بها لأغراض وأسباب متعددة.

وعندما تطورت الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر بعد إيقاف المسار الانتخابي بداية سنة ١٩٩٢، اتهمت الحكومة الجزائرية، في عهد رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق، رضا مالك، إيران بدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسياً وإعلامياً، وانتهى الأمر بقطع الجزائر علاقتها الدبلوماسية مع طهران في آذار/ مارس ١٩٩٣، واتهام الأخيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية. كما تراجعت الجزائر عن رعاية المصالح الإيرانية في أميركا.

وعندما كانت سنوات الدم والنار تلفظ أنفاسها الأخيرة في الجزائر، بدأت خطوات كسر الجليد التي تُوّجت بإعادة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وجرى تبادل السفراء في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١. وزار الرئيس بوتفليقة إيران في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، كما زار الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، وكان بذلك أول رئيس إيراني يزور الجزائر منذ الثورة سنة ١٩٧٩. وقد أعلنت إيران دعم سياسة بوتفليقة الساعية للمصالحة الوطنية، وتلاحقت الزيارات بعد ذلك بين الطرفين، وعلى أكثر من مستوى.

وقد أنشأ البلدان لجنة اقتصادية مشتركة عقدت أول اجتماع لها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ في الجزائر. وانبثق من هذه اللجنة، التي يغطي اهتمامها كثيراً من المجالات، توقيع عشرين مذكرة تفاهم بين البلدين تشمل العديد من المجالات، من أبرزها: الصحة الحيوانية، والمالية، والتعليم العالي، والصناعات الصغيرة، والتعاون القضائي، وتطوير

النشاط الاقتصادي في المناطق الصناعية، والاستثمار المشترك في قطاع البتروكيماويات.(٥)

وظلت علاقة البلدين تعرف مزيداً من التنسيق والتقارب، وخصوصاً أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أكد أكثر من مرة حق حكومات الجنوب في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، الأمر الذي يعني ضمناً الوقوف إلى جانب إيران في موضوع ملفها النووي. كما اتفق الرئيس بوتفليقة مع نظيره الإيراني نجاد على فتح صفحة جدية وجديدة من التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، وهو تطور لم تجد معه دوائر تتحسس من إيران من حيلة سوى الموافقة عليه، وربما لأن إيران أيضاً تغيرت، وتغير أسلوب تعاملها مع كثير من الدول العربية، وبينها الجزائر، ولا سيما أنها ستستفيد كثيراً حين تدافع الجزائر عن سلمية المشروع النووي الإيراني أمام الولايات المتحدة التي تجمعها بالجزائر علاقة حسنة تتشابك فيها قضايا أمنية واقتصادية.

ويمكن القول إن وثائق ويكيليكس أكدت هذا المنحى الجزائري، إذ كشفت إحداها عن أن بوتفليقة حث مسؤولين أميركيين على الأخذ بعين الاعتبار كل خطوة إيرانية اتخذت في إطار الجهود الدبلوماسية. وأضافت الوثيقة أن الجزائر حثت، من جهة أخرى، إيران على التواصل مع منظمة الأمم المتحدة بشأن ملفها النووي، لتغليب الحلول والرؤى الدبلوماسية.

وعلى الرغم من الصورة النمطية التي تُتداول، عادة، داخل بعض دوائر الحكم الجزائرية ووسائل الإعلام التي توصف بالاستئصالية، والتي فحواها أن إيران دولة أصولية، فقد بدأ المواطن الجزائري يشعر بالوجود الإيراني في حياته اليومية من خلال السيارات والسلع المتنوعة والموسيقى والفن والسينما.

وإضافة إلى الجوانب التجارية والاقتصادية التي يستفيد منها الطرف الجزائري، تمثل العلاقة بطهران لدى بعض دوائر صنع القرار في السلطة الجزائرية مساحة جديدة تتنفس فيها بعيداً عن ذلك الانجذاب والانقياد نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، لأن تلك الدوائر تقف دائماً في صف أي امتداد نحو الشرق، كأساس متين يجب أن تبنى عليه سائر علاقات الجزائر الدولية.

ومع أن هناك من يرى أن الجزائر ربما ذهبت بعيداً في علاقتها بإيران في هذه الأوضاع بالذات، إلا إن الحقيقة، كما يراها البعض الآخر، يمكن أن تختلط الملفات، لكن يمكن فرز المواقف من المبادئ.

---

(٥) انظر: سيدي أحمد ولد سالم، «العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها»، الجزيرة نت (aljazeera.net)؛ «المعرفة»، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧.

ثالثاً: العلاقة الإيرانية - الليبية

اتسـمت العلاقة الإيرانية - الليبية منذ قرابة ثلاثة عقود بالاسـتمرارية، على الرغم من بعـض مراحـل الفتور التي لم تصل إلى مسـتوى التوتر. واسـتطاعت الدولتـان الحفاظ على علاقتهما مع بعض الاختلافات في التوجهات والأيديولوجيات. فقد قامت الثورة في إيران سنة ١٩٧٩ على أساس ديني شيعي، لكنها التقت مع العديد من الحركات الإسلامية السنّية في العالم العربي عند الدعوة إلى إقامة الحكم الإسـلامي، وإن اختلفت الآليات والوسـائل وحتى أنماط الحكم المراد الوصول إليها.

وفي المقابل، كانت ليبيا تصر على فهم تقليدي للدين، في رأي خصومها الإسلاميين على الأقل، أدى إلى منع الحركات الإسـلامية كلها من ممارسـة نشـاطها، ووصل المنع إلى درجـة التضييـق علـى جماعة التبليغ والدعوة؛ تلك الجماعة المسـالمة البعيدة عن السياسـة بأشكالها كافة. كما أن ليبيا الثورة كانت ذات توجه عروبي قومي، بينما نادت الثورة الإيرانية بمفاهيـم إسـلامية عالميـة، علماً بأن القومية العربية خاضت صراعاً بشـكل ما مع الدين أيام عنفوانهـا، وإن كان هـذا الصـراع يعود إلى انحرافات في الفهـم وأخطاء في التطبيق أكثر من كونه تعبيراً عن نظرية اسـتحالة الجمع بين الإسـلام والقومية التي يروجها البعض، أكان من الإسلاميين أم القوميين.

ويُرجـع بعـض الباحثيـن اسـتمرار العلاقـة الليبية - الإيرانيـة على الرغم مـن التباين، الظاهر على الأقل، إلى عدة عوامل، منها التوتر الذي شاب العلاقة الليبية - الأميركية بداية الثمانينيـات مـن القرن الماضي، وكانت ذروته الاشـتباك العسـكري بيـن الطرفين في خليج سـرت الذي تلاه الاعتداء الأميركي المباشـر على أراضي الجماهيرية سـنة ١٩٨٦. وهكذا التقـت الجماهيرية الليبية مع الجمهورية الإسـلامية في عدائهمـا للولايات المتحدة. فعندما كانت العلاقة الليبية - الأميركية في خطواتها التصعيدية الأولى، برزت الثورة الإسلامية في إيران، ودخلت في صراع مع الولايات المتحدة منذ البداية من خلال أزمة الرهائن، كمظهر علني على الأقل، إضافة إلى كون النظام الجديد جاء على أنقاض نظام الشاه الحليف القوي لأميركا في المنطقة. وهكذا جمعت العداوة للولايات المتحدة الطرفين، ومنعت من حدوث أي تطورات سلبية كبيرة في العلاقة بين النظامين.

ومـن المعـروف أيضاً أن الزعيـم الليبي معمر القذافي دخل فـي خلافات مع المملكة العربيـة السـعودية بصـورة خاصة وبعـض دول الخليج الأخرى، وأكثرها بسـبب ملاسـنات وتصريحات. وهكذا التقى مع إيران التي ظلت علاقتها بالسعودية وبعض دول الخليج تقوم

على التنافس المحموم، إن لم نقل أكثر من ذلك. وقد تشابك نظام العقيد القذافي حتى مع نظام الرئيس العراقي صدام حسين، إذ دعم الأخير المعارضة الليبية في عز حربه مع إيران، فالتقت طهران وطرابلس في منعطف آخر.

كما رفضت الدولتان بشدة معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وما تلاها من اتفاقيات. وحتى عندما ظهرت السلطة الوطنية الفلسطينية، ظل الزعيم الليبي يسخر في كل مناسبة من الوضع الجديد في فلسطين، وإن بقي داخل الإطار العام لجامعة الدول العربية، وهو ما جمعه مع طهران في موقفها من نتائج اتفاق أوسلو على الأرض.

وتعد قضية اختفاء الزعيم الشيعي اللبناني ذي الأصول الإيرانية، موسى الصدر، نقطة الخلاف السياسي بين إيران وليبيا، إذ تتهم جماعات شيعية لبنانية ليبيا باختطافه خلال زيارته لها في آب/ أغسطس ١٩٧٨، والملاحَظ أنه في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية لم يُصعّد هذا الملف إلى سطح العلاقة بين البلدين، وبرز بشكل نسبي في إبان تولي محمد خاتمي الرئاسة الإيرانية، وعزي ذلك إلى أن واحداً من مرافقي الصدر تجمعه علاقة قرابة بخاتمي.(٦)

وربما كان الإزعاج أو الإحراج الواضح الذي تسببت به طرابلس الغرب لطهران هو تخليها عن برنامجها النووي وما في ذلك الأمر من ذريعة وغنيمة باردة في يد الولايات المتحدة الأميركية. فلو ظلت ليبيا، مثل كوريا الشمالية، على تمسكها بملفها النووي لخف الضغط على إيران، لأن الجهود الأميركية الضاغطة ستتوزع على الدول الثلاث. والحقيقة أن ليبيا لم تخيّب أمل إيران، إذ اكتفت بالخطوة التي قامت بها من دون مساعدة أميركا إعلامياً وسياسياً عبر توجيه نداء إلى إيران أو ما شابه ذلك. ومن هنا احترمت إيران موقف ليبيا باعتباره قراراً خاصاً ولا يمكن المساواة بين الحالتين.

والحقيقة التي يمكن ملاحظتها في العلاقة الليبية - الإيرانية أن موازين الربح والخسارة لدى الطرفين كانت فاعلة دائماً، ولهذا لم تؤثر قضية موسى الصدر، مثلاً، وهي قضية كبيرة، في العلاقة، وفضلت طهران وطرابلس تجاوزها بشكل أو بآخر. فالدولتان ظلتا بحاجة إلى هذه العلاقة، أو عدم الحاجة إلى فتح ملفات وإضافة عداوات على الأقل، لأن ليبيا بقيت تعاني جرّاء التهديدات والاستفزازات الأميركية فترة طويلة وإيران كذلك، وكان لا بد من أن يأخذ التضامن مجراه، ولو عبر عدم فتح ملف العداوات وإثارة الخلافات الكامنة.

(٦) انظر: إسماعيل محمد، «ليبيا وإيران جمعهما الخلاف مع الآخرين»، الجزيرة نت (aljazeera.net)؛ «المعرفة»، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧.

رابعاً: العلاقة الإيرانية - الموريتانية

ربما يحسن النظر إلى العلاقة الموريتانية - الإيرانية من زاوية تلك العلاقة التي أقامها نظام معاوية ولد الطايع مع إسرائيل، والتي بدأت سنة ١٩٩٥ عندما انطلقت مسيرة التطبيع الموريتاني - الإسرائيلي التي رعتها إسبانيا وقتها، ووقّع وزيرا خارجية إسرائيل وموريتانيا اتفاقية بهذا الشأن في مدريد. وافتتح الجانبان سنة ١٩٩٦ مكاتب لرعاية المصالح بينهما، وبدأت العلاقة الرسمية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩. ومع أن هذه العلاقة كانت كافية لنسف أي صلة ودية محتملة بين طهران ونواكشوط، فإن اسم الرئيس معاوية ولد الطايع وحده كان كافياً لإثارة الاشمئزاز الإيراني، لما تزخر به الذاكرة الشيعية من حساسية ضد الخليفة معاوية بن أبي سفيان رضي اللّٰه عنه، مؤسس دولة بني أمية وزعيم المنشقّين عن حكم الإمام علي بن أبي طالب كرم اللّٰه وجهه.

وكما ظهرت علاقة التطبيع الموريتاني - الإسرائيلي فجأة سنة ١٩٩٥، فقد انتهت بقرار قطعها نهائياً من نواكشوط في ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠، بعد سلسلة من التراجعات الدبلوماسية احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية على غزّة، بدأت بإغلاق السفارة الإسرائيلية وتعليق عملها، ثم بطرد موظفيها، إلى أن أعلنت الحكومة الحالية قطع العلاقة نهائياً.

ربما كانت خطوة قطع العلاقة بإسرائيل قطعاً للطريق أمام المعارضة التي اتهمت الحكومة بأن تجميد العلاقة ليس كافياً، وأن الصلات ما زالت قائمة، لكن النظام الحاكم يتكتم عليها. لكن الخطوة التالية كانت في الاتجاه المعاكس تماماً، إذ باشرت نواكشوط علاقة نشيطة بطهران بعد قطيعة دامت سبعة وعشرين عاماً، ونشطت الزيارات بين الطرفين على أعلى مستوى، ووقّعت مذكرات تفاهم لتوسيع التعاون والشراكة، وبدأت النتائج العملية تعود على موريتانيا، فقد أعلنت إيران أنها ستقوم باستكمال بناء المستشفى الذي بدأت إسرائيل بتشييده في نواكشوط، ووعدت بإرسال أطباء أكثر مما وعدت به إسرائيل.

هناك من ينظر إلى هذا التسارع في العلاقة بين الطرفين على أنه شبيه بخطوة معاوية ولد الطايع نحو إسرائيل. فالرجل اتجه نحو تل أبيب عندما شعر بأنه في الطريق إلى خسارة حلفائه الفرنسيين، فأراد أن يستبدل قوة مساندة بأخرى. والآن يتجه النظام الموريتاني الجديد نحو إيران لإجبار الغرب على القبول به، لأنه وصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري، حتى لو أكمل بقية الإجراءات الديمقراطية، أكانت شكلية أم حقيقية.

تأتي العلاقة الإيرانية - الموريتانية أيضاً في سياقها الإفريقي، إذ تسعى طهران جاهدة منذ فترة لتقوية علاقاتها عبر زيارات رئاسية متعددة، وعبر مساعدات اقتصادية وشراكة

واستثمارات هنا وهناك. ولعل زيارة الرئيس محمود أحمدي نجاد للسنغال سنة ٢٠١٠ تأتي في هذا الإطار، فقد افتتح ضمن زيارته مصنع سيارات إيرانياً.

ربما يكون الهدف الأكبر من الاندفاع الإيراني نحو موريتانيا هو تطويق المغرب والضغط عليه سياسياً عبر إقامة علاقة بدولة معروفة بخلافاتها معه. ولعل اختيار توقيت زيارة وزير الخارجية الإيراني لنواكشوط يدخل ضمن هذا السياق، إذ وصل إلى هناك بعد شهر واحد من قطع العلاقة بين الرباط وطهران. وهكذا صارت أطراف المعادلة واضحة: توتر إيراني مع المغرب يساوي تقوية علاقات بموريتانيا والجزائر.

خامساً: العلاقة الإيرانية - التونسية

يمكن أن نبدأ بالحديث عن العلاقة الإيرانية - التونسية من بوابة الفن، وتحديداً من مهرجان قرطاج الدولي في دورته السادسة والأربعين لصيف سنة ٢٠١٠، إذ شارك فيه الفنان الإيراني شهرام ناظري وفرقة فردوسي الموسيقية. وهكذا تكون العلاقة بين البلدين قد حققت خطوات في المجال الفني بعد السينمائي، لكن هذا يصب أولاً وأخيراً في رصيد العلاقة السياسية بينهما.

والفن في تونس هو قرين السياحة لارتباطهما الوثيق والمباشر أحدهما بالآخر. وعلى الرغم من علمانية نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، فإن السياحة كانت القاعدة التي تأسس عليها عدد من خطوات الانفراج في العلاقة بين تونس والجمهورية الإسلامية، والسبب أن تونس (في عهد بن علي) ركزت بشكل كبير على قطاع السياحة الذي صار رافداً مهماً لبقية موارد الدخل القومي، كما تطور القطاع، ووصل البلد إلى درجة معتبرة في مستوى الخدمات والمرافق والفنادق وما يتبعها من مهرجانات ومناسبات تساعد في ازدهار السياحة.

والملاحَظ أيضاً أن علمانية نظام بن علي الشديدة لم تمنعه في الفترة الأخيرة من إغماض عينيه عن بعض «المظاهر الإسلامية»، التي تمثلت في منح إجازة عمل لجمعية تدعى آل البيت يقودها مواطن تونسي، وهو تسامح غير معهود مع تنظيم يحمل طابعاً دينياً، كما أن الخطوة جاءت بعد افتتاح مركز ثقافي إيراني في حي المنار الراقي القريب من وسط العاصمة تونس، وتزامن هذا أيضاً مع انطلاق تدريس اللغة الفارسية في تونس بإشراف القسم الثقافي في السفارة الإيرانية.

تزامنت زيارات رسمية بين تونس وإيران مع فصول «التطبيع السياحي»، وساهمت

بصورة كبيرة في تحسين العلاقة بينهما، بعد الفتور الذي شهدته منذ انتصار الثورة الإيرانية قبل ثلاثة عقود. فقد خيّم سابقاً هاجس علاقة الإسلاميين التونسيين بإيران على العلاقة بين النظام التونسي ونظام الجمهورية الإسلامية. وكانت تهمة التخابر أو التعاون مع إيران حاضرة في الصراع الذي دار بين حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة لاحقاً) وبين نظام الرئيس بورقيبة وخلفه زين العابدين بن علي. وقد ذكر أحد رموز حركة النهضة أن المحققين واجهوا معتقلين إسلاميين مرة بأوراق نقدية إيرانية قالت أجهزة الأمن إنها وجدتها في بيت أحد المعتقلين.[٧] وهي طرفة أمنية سخيفة، طبعاً، لأن إيران إذا دفعت لأصدقائها المفترضين فلن تدفع بالتومان (العملة الإيرانية) التي تحمل صورة الإمام الخميني، وإنما ستدفع بالدولار. وتذكّرنا الطرفة التونسية بالملايين الخمسة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.

وعن مسار العلاقة التونسية - الإيرانية نلاحِظ تكرار ما حدث مع المغرب تقريباً. ففي الفترة التي زادت فيها المخاوف من مسألة تصدير الثورة الإيرانية قطعت تونس علاقتها الدبلوماسية بإيران الثورة سنة ١٩٨٧، إلا إنها استؤنفت لاحقاً في سنة ١٩٨٨، وتبادل البلدان السفراء، وظلت العلاقة متأرجحة إلى أن بدأت تتحسن في السنوات الأخيرة عبر البوابة السياحة كما ذكرنا آنفاً.

وعلى الرغم من هذا المسار الذي يبدو قابلاً للتطور أكثر، فإنه لن يذهب بعيداً إلى درجة التأثير الإيراني الشيعي القوي، لأن الأوساط الثقافية والسياسية التونسية لم تكن متحمسة في أي مرحلة للثورة الإيرانية وأدبياتها. ولعل أوضح مثال لذلك هو الفصيل الإسلامي الأقوى في تونس، وهو حركة النهضة التي أثبتت دائماً أنها غير معنية بنظام الثورة الإسلامية كنموذج يصلح للاستنساخ أو حتى مجرد الاستئناس به، بل العكس هو الذي حدث وبرز الاختلاف البيّن بين الطرفين. فالخطاب السياسي لحركة النهضة يركز على المواطنة والحريات والديمقراطية كآلية للتعايش وإدارة الخلافات، وزعيم الحركة الشيخ راشد الغنّوشي، الذي عاش أعواماً طويلة بمنفاه في بريطانيا يتحدث، عادة، عن أفكار وقضايا لن تتفق بأي حال مع طبيعة النظام الإيراني الشمولي بشكل ما، ويصعب أن تلتقي مع الطرح الديني الشيعي وولاية الفقيه. كما أن الغنّوشي مُنع من دخول إيران سنة ٢٠٠٧، وكان يومها على رأس وفد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. ويذكر في هذا السياق أن جمعية آل البيت التونسية، سالفة الذكر، أصدرت بياناً قوياً ضد حركة النهضة الإسلامية

(٧) أورد الرواية الشيخ عبد الفتاح مورو، نائب رئيس حركة النهضة سابقاً، في محاضرة عامة.

المعارضة بعد انتقادها إيران لرفضها منح تأشيرة دخول للشيخ الغنوشي، الأمر الذي ينبّه إلى هدف تونسي آخر من وراء بعث العلاقة بإيران، وهو محاصرة أوسع لحركة النهضة المعارضة.

سادساً: عوامل مؤثرة في مسار العلاقات المغاربية - الإيرانية

دعاوى التشيع ونشر المذهب الشيعي في بلاد المغرب العربي.

انتشار الفكر الوهابي السلفي، ولا سيما في الجزائر، وتأجيجه للرأي العام ضد إيران.

التعاطف الشعبي المغاربي مع حزب الله اللبناني، ومع أي دولة تدعم فلسطين بصورة عامة وقطاع غزة بصورة خاصة.

تنامي العداء الشعبي المغاربي للولايات المتحدة، والتناغم، بالتالي، مع الخطاب العلني الإيراني ضد واشنطن وسياساتها.

تواصل الجمود في هياكل اتحاد المغرب العربي، الأمر الذي يؤخر أي تنسيق في العلاقة المغاربية بإيران.

استمرار التوتر في ملف قضية الصحراء الغربية واستغلال إيران له، لاستمالة هذه الدولة أو تلك.

أين تسير العلاقات الإيرانية - المغاربية، ولمصلحة من؟

المتابِع لمسار العلاقات الإيرانية - المغاربية يشهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة على الرغم من المحطات الصعبة والاهتزازات التي تعرضت لها، ووصلت إلى درجة قطع العلاقات بأغلبية الدول، وإن اختلفت كل حالة في السبب والتوقيت.

هذه التطورات الأخيرة طرحت تساؤلات وأثارت مخاوف بعض القوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة المباشرة بقضية الصراع مع إيران وبرنامجها النووي وأجندتها المفترضة إقليمياً ودولياً. وكان لهذه المخاوف بعض الصدى في الدول المغاربية، وهو أمر قد يكون مشروعاً إلى حد معيّن. لكن المثير للاستغراب أن بعض المتخوفين يتحدث عن فتح مراكز ثقافية وتبادل علمي أكاديمي وسينما وغناء وأسابيع ثقافية، كأن الثقافة الفارسية الشيعية آلة كاسحة يمكن أن تجتاح دول المغرب العربي في سنين معدودة، فيتسارع الناس جماعات وفرادى إلى إعلان الولاء، وحتى البيعة العامة لولاة الأمر في الإمبراطورية الساسانية المفترضة.

وحتى عندما تظهر بعض الفقاعات الإعلامية من حين إلى آخر، في هذه الدولة

المغربيـة أو تلـك، عمـا يوصف بالخطر الشـيعي أو ما شـابه ذلك، فسـرعان ما تختفي، لأن الخطر الحقيقي غير مطروح، وأي تغلغل للمذهب الشيعي في بلاد المغرب العربي لا يمكن تصديقـه أو تحقيقـه بالسـرعة أو الكيفية التي يتصورها بعض المتخوفين من الفكر الشـيعي، أو بعض المصطادين في المياه العكرة الذين يسـتغلون أي شـيء لإثارة الأصوات ضد إيران لأغراض تخدم في الغالب أجندات الآخرين.(٨)

كذلـك يـدور الحديث أيضاً عن محـور إيراني مغاربي تكون حصة الأسـد من غنائمه للجمهوريـة الإسـلامية، وهـو أمر ليس مسـتبعداً من الناحية الشـكلية، لكنه غيـر مقلق لهذه الدرجـة، لأن دول المغـرب العربـي أيضـاً لها من المصالح والأوراق مـا يمكن أن تلعبه في هذا الشـأن، أكان في توازنات علاقاتها بأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أم في توسـيع علاقاتها التجارية والاقتصادية والبحث عن آفاق جديدة تكون إيران إحدى بواباتها.

وختـام القـول إن العلاقـات المغاربية - الإيرانية سـتظل بعيدة عـن عمليات التجاذب السياسـي والمذهبي التي تعرفها دول المشـرق العربي المجاورة لإيران. وأكثر من ذلك قد تعـرف هـذه العلاقات تطـورات أكثر جدّية، وخصوصـاً إذا تغيرت المعطيات السياسـية في البلاد المغاربية ووصلت إلى سـدة الحكم أنظمة جديدة أقرب إلى شـعوبها وأكثر تحرراً من الإملاءات الأجنبية. كما أن بعث الحياة في هياكل اتحاد المغرب العربي، أو أي شكل جديد من التنسيق والتعاون، سيكون له دوره الفاعل في تحديد العلاقة بإيران ودفعها أكثر في اتجاه مصالح دول المغرب العربي وشعوبها.

---

(٨) هناك صحف مغاربية وعربية تنشر من حين إلى آخر مقالات وتقارير عن التغلغل الشيعي في هذه الدولة المغاربيـة أو تلـك، ومخاطـره المسـتقبلية، لكنهـا تفتقر، في الغالـب، إلى الطابـع البحثـي، أو التحليل الحيادي الخالي من أدوات الإثارة الإعلامية.

فهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والهيئات

- ج -

- ح -

- خ -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -



العرب وإيران

يجمع هذا الكتاب بين دراسات أكاديميين وخبراء عرب أتوا من حقول معرفيّة "متعدّدة"، كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية والإعلام، ليقدموا عبر هذا العمل المشترك رؤية تحليلية لمسارات العلاقة بين العرب وإيران، ولمشاهد هذه العلاقة وتعقيداتها وانعطافاتها عبر التاريخ، وفي خضم السياسات والمصالح وفي قلب القضايا المصيرية المشتركة بين الأمتيْن..

على أن مجال هذه العلاقة كان ولا يزال يحتلّ مساحةً واسعةً من الجدل السياسي في الوطن العربي وفي إيران، الأمر الذي يوجب الحاجة إلى التدقيق العلمي في مفردات هذا الجدل، بهدف تجنّب التعميم غير الحذر والإسقاط المتسرّع على التاريخ، والتفسير غير السليم للحدث. كل هذا دفع بدوره إلى إجراء مراجعة حاولت دراسات الندوة التي أسّست لهذا الكتاب أن تقوم به...

توزيع:

السعر: 12 $




ISBN 978-614-01-0397-9


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.